الثورة المضادة في المجر

أسلحتها وخطاباتها

كتب الموضوع: الشيوعي الهنغاري يانوش بوريتش

ترجمة: مالك أبوعليا

الثورة المُضادة في المَجر عام 1956

خطاباتها وأسلحتها

كاتب الموضوع: الشيوعي الهنغاري يانوش بيريتش

ترجمة مالك أبوعليا

مُقدمة المُترجم

لعبت ألمانيا الغربية التي كانت الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في اوروبا دورا نشيطا في مجال الأعمال التخريبية ضد البلدان الاشتراكية.

لقد كانت الأحداث التي دُبرت في هنغاريا في تشرين الأول اكتوبر 1956 تتسم بطابع الثورة المضادة الفاشية البرجوازية، و بالاضافة الى شغل الاتحاد السوفييتي عن مشاكل الشرق الأوسط كان الهدف من العصيان في هنغاريا طبقاً لمخططات مدبرة هو القضاء على المكتسبات التاريخية التي حققتها الطبقة العاملة و الشغيلة الهنغارية حتى ذلك الوقت. ان الوحدات العسكرية السوفييتية التي كانت موجودة في هنغاريا بموجب معاهدة وارسو الدفاعية، قدمت بناءا على طلب من حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية، مساعدة لجيش الشعب الهنغاري في حماية الشعب في بودابست، و لكن رئيس الوزراء الجديد في بودابست الذي اتضح انه عميل، اعرب باسم الحكومة عن الرغبة في انسحاب القوات السوفييتية من بودابست، و تلبيةً لطلب حكومة هنغاريا، سحب الاتحاد السوفييتي قواته. و تنفيذا لأمر ايمري ناجي اوقفت القوات الهنغارية نيرانها ضد العصاة، و بنتيجة ذلك تحولت قوى الثورة المضادة الى الهجوم في كل مكان، ولجأ العصاة الى تدابير واسعة ضد الشيوعيين و الشخصيات الاجتماعية و السياسية من انصار النظام الشعبي الديمقراطي، فقتل العصاة الكثير من ابناء الشعب الهنغاري. و عمِلت ضد جمهورية هنغاريا الشعبية قوتان متكاملتان، الثورة المضادة من الداخل، والامبريالية العالمية التي تدعمها من الخارج. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المحرك الرئيسي للعصيان الرجعي. كذلك لَعِبَ المُهاجرين الهنغاريين الفاشيين في الغرب، واذاعة أوروبا الحرة دوراً مهماً في الأحداث.

كان العميل ايمري ناجي الذي اصبح اداة طيعة لتنفيذ المخططات الاجرامية يقوم بوقت طويل قبل بداية العصيان المعادي للثورة بعمل سري لاعداد اسقاط النظام الشعبي الديمقراطي القائم وشكّلَ لهذا الغرض جماعة سرية من المتامرين و الحثالة معاديين للدولة، وشرَع ايمري ناجي من 25 تشرين الأول حتى 4 تشرين الثاني في تنفيذ الخطة الموضوعة قبلاً والتي تمثلت باعلان (حياد) هنغاريا، ثم اعلن بصورة غير مشروعة ومنافية لبنود معاهدة وارسو عن خروج هنغاريا من هذه المعاهدة. و في 4 تشرين الثاني نوفمبر توجه الى البلدان الامبريالية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية بطلب تقديم المعونة المسلحة (لثورته)، و كان تدخل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا الغربية في الشؤون الداخلية لجمهورية هنغاريا الشعبية يشكل تهديد مباشر لأمن شعوب اوروبا و بؤرة جديدة لخطر الحرب الواسعة.

بمبادرة من الطبقة العاملة المجرية شكل افضل ممثليها (كادار ومونيك) ورفاقهما في 3 نوفمبر (حكومة العمال و الفلاحين الثورية الهنغاريوة) التي اعلنت ان برنامجها يتلخص في تأمين استقلال الوطن و توحيد جميع الوطنيين الحقيقيين للدفاع عن النظام الشعبي الديمقراطي والانفصال عن دسائس الثورة المضادة، ورصت حولها جميع فئات الشعب الهنغاري.

و في 4 تشرين الثاني نوفمبر تقدمت حكومة العمال الثورية المجرية الى قيادة القوات السوفييتية في هنغاريا بطلب مساعدة الشعب الهنغاري لتحطيم قوى الثورة المضادة و تأمين النظام والأمن للشعب. و استرشادا بالسعي الى حفظ السلام و الأمن و انطلاقاً من مبادئ الاممية الاشتراكية نفذت الحكومة السوفييتية هذا الطلب، و قام الجيش السوفييتي باجراءاته العسكرية بحزم لوقف التصدير الامبريالي للثورة المضادة , بذلك تم لجم قوى الثورة المضادة و تحطيمها.
ان كاتب هذا الموضوع يانوش بيريتش، يسترشد بالتحليل الماركسي للأحداث، ويسردها بطريقة واضحة، ويتحدث عن الأخطاء الداخلية التي قام بها حزب العمال الهنغاري، والتي كانت أحد

الأسباب الأساسية لاندلاع الثورة المضادة.
لقد قُمت بترجمة هذا الكُتيّب بالذات، لأن الجهل، والعداء للسوفييت والشيوعية، قد أعمت الكثير من الشخصيات والتنظيمات الماركسية قديماً وحديثاً، ووقفت دائماً ضد المساعدة السوفييتية الأممية لهنغاريا. ان هذا الكتيب، يوضّح الظروف الداخلية الوخارجية للثورة المضادة، ويضع مسألة التدخل السوفييتي في السياق الماركسي والظرف الدولي السائد، ويبين ضرورته.

مُقدمة الكاتب[1]

يانوش بيريتش

تظل هذه الطُبعة راهنةً بشكلٍ استثنائي، على الرغم من مرور الوقت منذ اصدار الطبعة الأولى عام 1969. ظلت ذكريات الثورة المُضادة لعام 1956 في المَجَر حيةً في جميع أنحاء العالم لأسباب متنوعة على نطاقٍ واسع.

ان مهمة القوى الطبقية المُعادية للاشتراكية هي استخدام كل الوسائل التي تمتلكها لتحطيم المُجتمع الاشتراكي والحد من تأثير المُثل الثورية أو التقليل منها. ووفقاً لتفسيرهم، أظهرت الثورة المُضادة الهنغارية لعام 1956 بوضوح أن الشعب الهنغاري لم يدعم الاشتراكية باعتبارها ظاهرةً غريبةً عنه.

يعتبر الشيوعيون الهنغاريون وكذلك الحركات الثورية خارج حدود البلاد تاريخ الاشتراكية في هنغاريا بين عامي 1953-1957 مصدراً هاماً للتجربة التاريخية. انهم يعتقدون أنه يجب تذكّر دروس هذه الفترة، وأنه لا يزال من المُمكن استخلاص النتائج من الأحداث نفسها والأسباب الكامنة وراءها. ومن المهم بالقدر نفسه ان يتم نقل هذه الاستنتاجات الى الأجيال القادمة في مُجتمعٍ مُتجددٍ باستمرار من أجل مساعدتهم على تجنب الأخطاء وأي مآسٍ جديدة، هذا على الأقل، لا يقل أهميةً عن الحاجة الى معرفة المتطلبات الجديدة للفترات القادمة.

مرّت ثلاثة عقود تقريباً منذ أحداث سحق الثورة المُضادة عام 1956 في هنغاريا. تُقدّم هذه الذكرى فرصةً لمراجعة التاريخ. يستمر أعداؤنا الطبقيين في العزف على نفس النغمة القديمة، ولكن بوسائل جديدة نوعاً ما. بينما يُمجدون الأعمال المُضادة للثورة، عليهم أن يعترفوا بحقيقة أن الثلاثين عاماً الماضية في هنغاريا تُمثل فترةً من التقدم الهائل. ولكن، يواصل الرجعيين المُهاجرين الذين يتحسرون على آمالهم المُحطمة، اتباع نهج أعمى وعنيد، ويَرثونَ ضياع

[1] - وُلدَ يانوش بيريتش عام 1930. بدأ حياته السياسية في عام 1955 كعضو في جمعية الشباب العامل DISZ وهي منظمة جماهيرية للشباب الهنغاري. انتُخِبَ بعد عام 1967 سكرتيراً أول للجنة الشؤون الخارجية للحزب الاشتراكي المَجَري، وأصبح في عام 1972 رئيس ادارة الشؤون الخارجية في اللجنة المركزية للحزب ومن ثم صار عضواً في المكتب السياسي في الحزب عام 1987، واتخذ خطاً حزبياً مُعادياً للاصلاحات الليبرالية الجارية والتي أسست الى تدمير الاشتراكية في البلاد.

هذا الكُتيب ترجمة من النسخة الانجليزية:

Counter-Revolution in Hungary 1956: Words and Weapons, János Berecz, Second Edition, Akademiai Kiado, Budapest 1986

الفرصة من ايديهم للاستيلاء على هنغاريا. بعض الذين لعبوا دوراً مهماً في تلك الأيام يغمرهم الحنين الى الماضي ويستعيدون آمالاً جديدة.

موقع جمهورية هنغاريا الشعبية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية

ان التوترات الاجتماعية والصراعات التي تحدث في البلدان الاشتراكية غالباً ما تُذكر بالتجربة الهنغارية. تسببت الأحداث التي وقعت في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 وتلك التي وقعت في بولندا منذ عام 1980 في تركيز الاهتمام بشكلٍ مُستمر على هنغاريا. يَظهر أن الدروس المُستفادة من أحداث عام 1956 في هنغاريا راهنةً بشكلٍ مُتزايد عندما تُوضع بهذه الطريقة تحت مجهر التحليل المُعاصر.

بالرغم من أن أحداثاً كثيرة قد مرّت منذ نشر الطبعة الأولى لأول مرة عام 1969، الا أننا لا نشعر بضرورة اخضاعه لمراجعة شاملة، ولكن ومع مرور الوقت، أصبح هناك عدد متزايد من الوثائق مُتاحاً وتم استخدامها لتوضيح بعض النقاط وتوفير دقة أكثر في الوصف في نقاطٍ أُخرى. لقد اعتبرت أنه من المُهم للغاية اعطاء صورة أكثر تفصيلاً للظروف التي تشكلّت فيها حكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغاريين والخطوات الأولى التي اتخذتها للدفاع عن الاشتراكية. من المُهم أيضاً مناقشة الدروس التي نشأت من هذه الظروف. لذلك قمت باضافة فصل جديد الى الطبعة الثانية تحت عنوان "أُسس التماسك الاشتراكي".

الفصل الأول: هنغاريا والوضع الدولي قبل عام 1956

في عصرنا تتوسع امكانية التأثير على الدول الأخرى بشكل كبير في اطار العلاقات المُتبادلة بين الدول. أدى وجود دول رأسمالية واشتراكية كنظامين اقتصاديين-اجتماعيين مُتعارضين الى توسيع وتكثيف حدة الصراع الطبقي العالمي. يتم اليوم تسوية قضايا مهمة تتعلق بمُستقبل البشرية في ساحة الصراع الطبقي العالمي. ليس بامكان الدول (خاصةً الصغيرة منها) ان تكون بمعزل عن النزاعات الدولية وتوازن القوى العالمي. يُلقي تزايد كمية السلاح بمسؤولية ثقيلة على الشيوعيين والقوى المُحبة للسلام التي يمكن مُستقبل الانسانية على عاتقها. كل هذا يزيد من أهمية العلاقات الأممية والتعاون بين الدول المُنتمية الى النظام الاشتراكي العالمي. ان المسؤولية التي يتحملونها تجاه بعضهم البعض ووحدتهم بشأن أهم القضايا هي عوامل توفر الأساس الراسخ

لقوتهم الدولية.
بعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، تحدّد وضع جمهورية هنغاريا الشعبية بشكل أساسي من خلال حقيقة أن الدولة بدأت في بناء الاشتراكية تحت قيادة الطبقة العاملة وأصبحت عضواً في المُجتمع الاشتراكي الدولي. كان انشاء وتعزيز منظومة الدول الاشتراكية، هو أهم العوامل الخارجية في تطور هنغاريا وفي العمل الابداعي للشعب الهنغاري.

الخارطة السياسية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية

ظهرت وحدة منظومة الدول الاشتراكية في الصراع الطبقي الحاد بين نظامين اجتماعيين مُتناحرين. في الوقت نفسه، كانت هناك صراعات طبقية حادة بين قوى التقدم وقوى الرجعية في الدول الاشتراكية الجديدة. ساعد الامبرياليون بكل الوسائل المُتاحة لهم القوى الرجعية الداخلية وحاولوا اثارة الصراع بين الدول التي اتخذت الاشتراكية طريقاً لها.
صار هذا الصراع، وتوحيد القوى، والموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفييتي ودول الديمقراطية الشعبية، فاعلاً دولياً خلق نوعاً جديداً من العلاقات بين الشعوب على أساس مبادئ الأممية البروليتارية. أصبحت وحدة النظام الاشتراكي الدولي الضمانة العالمية للتقدم، وقضيةً وطنيةً لكل دولة اشتراكية ومفتاح سلامها وأمنها واستقلالها الوطني.
في هذه العملية، أصبحت منظومة الدول الاشتراكية هي العامل الأكثر حسماً في عصرنا. بحلول عام 1956، كان من المُمكن بالفعل التأكيد بأن علاقات القوى كانت تتحول لصالح الاشتراكية،

وكانت هناك أيضاً مؤشرات واضحة على أن منظومة الدول الاشتراكية كانت تمتلك قوةً اقتصادية وسياسية وعسكرية حاسمة.
تم ارساء وحدة الدول الاشتراكية من خلال الصداقة الثُنائية والمُتعددة الأطراف واتفاقيات المُساعدة المُتبادلة. هذا التضافر بين القُوى جعل من المُستحيل على الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول الامبريالية على منظومة الدول الاشتراكية أن يُحقق أهدافه. حققت اقتصاديات الدول الاشتراكية تقدماً سريعاً. في هذه العملية، تم انشاء التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية ومجلس التعاون الاقتصادي CMEA عام 1949.
تم استكمال التعاون السياسي والاقتصادي الوثيق بتحالف عسكري من أجل موازنة تهديدات الحرب المُستمرة ومحاولات التدخل. تم في أيار عام 1955 تأسيس مُنظمة مُعاهدة وارسو، وهي تحالف دفاعي للدول الاشتراكية الأوروبية، بعد فترةٍ طويلةٍ من تأسيس تكتلات عسكرية امبريالية عدوانية مُختلفة. ساهمت المُعاهدة في زيادة القوة العسكرية لمنظومة الدول الاشتراكية، ومكنت الديمقراطيات الشعبية من الاعتماد على القوات المُسلحة للبلدان التابعة للمنظمة في الدفاع عن أراضيها.
في أوائل الخمسينيات، حققت القوى الاشتراكية في العالم نجاحاتٍ كبيرة بالرغم من سياسات الحرب الباردة الامبريالية. تميزت هذه الفترة بسلسلة من التراجعات لسياسات الحرب الباردة بانتهاء الحرب الكورية عام 1953 ومؤتمر جنيف عام 1954 واجتماع القمة (رؤساء حكومات القوى العُظمى) وابرام مُعاهدة الدولة النمساوية 1955. وهكذا، تصدعت مواقع الامبرياليين نتيجةً للنجاحات التي حققتها حركات التحرر الوطني. كان هذا دليلاً آخر، في المقام الأول، على قوة وازدياد الدور الذي تعلبه منظومة الدول الاشتراكية.
ان حقيقة أن هنغاريا قد أصبحت عضواً في النظام الاشتراكي الدولي يُمثل تعزيزاً كبيراً لوضع الجمهورية الشعبية. لأول مرة في تاريخها، تمكنت هنغاريا من تحقيق تقدّم هائلٍ على مدى فترةٍ طويلةٍ من الزمن كعضوٍ في مجموعة من البلدان كانت تُناضل في سبيل أفكارٍ مُتقدمة جداً من أجل الرخاء والسلام للانسانية جمعاء. وبسبب انجازاتها الاقتصادية وسياساتها المُحبة للسلام، وجدت هنغاريا الطريق للخروج من العُزلة وحققت سُمعةً دولية. كنتيجة لهذه السياسة، أقامت جمهورية هنغاريا الشعبية علاقات دبلوماسية مع 41 دولة وعلاقات تجارية مع 91 دولة خلال فترة 12 عاماً بعد الحرب العالمية الثانية. في تلك الفترة، أصبحت الدولة الهنغارية وأجهزتها أعضاءاً في حوالي 300 مُنظمة حكومية دولية اجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية وصحية ورياضية وغيرها من المُؤسسات الدولية. بعد ثماني سنوات من النضال، احتلت جمهورية هنغاريا الشعبية مقعدها المُستحق في الأمم المُتحدة في خريف عام 1955.
أصبحت حقيقة أن هنغاريا تنتمي الى منظومة الدول الاشتراكية احدى الشروط الأساسية لازدهارها الاقتصادي. على الرغم من أن هنغاريا فقيرة من حيث موادها الخام، الا أنها تمكنت من انشاء صناعة مُتقدمة قامت على أساس المواد الخام السوفييتية. يُمكن للأرقام ذات الصلة أن توضح هذه النقطة. كانت حصة الاتحاد السوفييتي في الواردات السنوية لهنغاريا 28.2%، وكان الرقم المُقابل للصادرات الى ذلك البلد 32.2%. كانت الغالبية العُظمى من عمليات الاستيراد من الاتحاد السوفييتي عبارة عن مواد خام. من المواد الخام المُستخدمة في هنغاريا عام 1955، (المستورد نسبةً الى المحلي) خام الحديد 71%، الحديد عالي الكربون Pig Iron 80%، الرصاص المسبك 30%، 81% كبريت، 81% الفوسفات الخام، 77% صودا، 30% مطاط صناعي، 80% خشب الصنوبر، 55% من القُطن الخام. في الوقت نفسه، شكّلت الآلات والمُنتجات الهندسية أكثر من 50% من الشُحنات الهنغارية الى الاتحاد السوفييتي، وهو رقم يُقارب 20% من ناتج الصناعات الهندسية الهنغارية.

ان تطور وقوة منظومة الدول الاشتراكية، والصداقة والتعاون الرفاقي الذي نشأ بين شعوب البلدان الاشتراكية كانت عوامل حاسمة في الدفاع عن الاستقلال الوطني وازدهار الشعب الهنغاري، والاحترام المُتزايد الذي تمتّع به على الساحة الدولية.
ومع ذلك، لم يكن التطور الاشتراكي عمليةً مُتواصلةً تخلو من العقبات لا في هنغاريا ولا في البُلدان الأُخرى. ان هزيمة برجوازية البلاد، وشن صراع مُستمر ضد الامبريالية الدولية بأسسها المادية القوية، وايجاد أفضل الطرق المُمكنة نجاحاً لبناء عالمٍ جديد في ظل ظروف التخلف الاقتصادي،، يتطلب انجاز مهام شاقة للغاية، حتى من منظور تاريخي. نحن نعلم اليوم جيداً أن الجهود المبذولة لايجاد الطريق الصحيح قد أدت أيضاً الى أخطاء جسيمة، وانحرافات غير ضرورية وتضحيات كان من المُمكن تجنبها في العقد الأول من البناء الاشتراكي.
لقد فرضت الحرب الباردة التي شنها الامبرياليون على الدول الاشتراكية، وأعباء تطوير الامكانات الدفاعية حِملاً ثقيلاً على عاتق الشعوب التي قدّمت بالفعل تضحيات كبيرة في أعمال البناء الاشتراكي. نتيجةً لذلك، لم تكن الدول الاشتراكية قادرة على ضمان زيادة مستويات المعيشة بما يتوافق مع أهدافها المُعلنة والمُخططة. كل هذا أدى الى خلق توتر مُعين داخل منظومة الدول الاشتراكية أيضاً.
حاول الأعداء الخارجيون والداخليون استغلال منطق التوتر هذا لأغراضهم الخاصة. لم يترددوا في الحاق الأذى اينما وجدوا أي فرصة لذلك. في أعمالهم، أسندوا دوراً خاصاً الى الاستفزاز المُسلح يوم 17 حُزيران عام 1953 في برلين والذي تم تنظيمه تحت اسم "اليوم-X" Day-X. على الرغم من احباط هذه المُحاولة بالذات، الا أنهم استمروا في شغل أنفسهم بالتخطيط لأعمال جديدة باستخدام تكتيكات وأساليب مُختلفة. سعت أجهزتهم الدعائية الى زعزعة وحدة البُلدان الاشتراكية وجعل الظروف أكثر صعوبةً لبناء الاشتراكية في كل دولةٍ على حدا من خلال مُمارسة ضغط سيكولوجي مُستمر.
كشف المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي عن عددٍ من العوامل المُقلقة في حياة الدول الاشتراكية والعلاقات بينها، وأشار الى سُبل القضاء عليها. ومع ذلك، فان النقد والبرنامج الصحيحين للمؤتمر لم يتبعهما على الفور التدابير اللازمة لتنفيذه. ارتبك بعض الشيوعيين من الاستنتاجات الجديدة واستغرق الأمر بعض الوقت حتى يجدوا الأساليب الصحيحة لتصحيح الأمور.
بدأ قدر كبير من الفحص النقدي بعد المؤتمر العشرين في صفوف الاشتراكيين الهنغاريين. كما ظهرت القُوى المُعادية للحزب في أثناء هذه العملية. مُستغلةً الوقت اللازم لترجمة أفكار المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الى واقعٍ عملي، شنّت الامبريالية الدولية هجوماً فورياً ومُركزاً على القانون والنظام في جمهورية هنغاريا الشعبية.

الفصل الثاني: مذاهب "الاحتواء" و"التحرير"- الحرب السياسية (1947-1954)

كانت الامبريالية، منذ انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العُظمى، تسترشد بالمبادئ السياسية التي تهدف الى تعزيز النظام الرأسمالي العالمي والقضاء على الاشتراكية. في سياق الصراع الذي خاضه الامبرياليون لتحقيق هذه الأهداف السياسية، سعوا الى مراعاة التطور في علاقات القوة بين جميع الأوقات. كان البيان الذي أصدرته لجنة راديو أوروبا الحُرة في ربيع عام 1956 مؤشراً على الطبيعة الثابتة لهذا النهج. "قد تكون تكتيكات الحرب الباردة مُتغيرة مثل طقس شهر نيسان، لكن الطبيعة الأساسية والاستراتيجية والأهداف تظل دون تغيير"[1]. وفقاً لهذا القول المأثور، تم تبنّي التدخل العسكري المفتوح والحصار الاقتصادي والضغط الدبلوماسي والتهديدات والاستفزازات السياسية.

بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصةً خلال فترة تعزيز منظومة الدول الاشتراكية، شن الامبرياليون حملةً واسعةً ضد الاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية. كانت الدوائر السياسية القيادية في الولايات المُتحدة في طليعة اولئك الذي يصيغون ويطبقون سياسات الحرب الباردة. مُسترشدةً بأفكار الاوليغارشية المالية الأمريكية للسيطرة على العالم، بدأت الأوساط القيادية الأمريكية أنشطةً تخريبية موجهة ضد الدول الاشتراكية. أصبحت هذه الأنشطة أهدافاً، وتم رفعها الى مُستوى السياسة الحكومية. لقد كانت هذه الأهداف محوريةً في نظام التحالف بين الدول الرأسمالية.

علّق غرايسون كيرك Grayson Kirk رئيس جامعة كولومبيا على سياسة "الاحتواء" في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية Foreign Affairs في عدد تشرين الأول عام 1964: "ان تحديد الاتحاد السوفييتي باعتباره خصمنا الأكبر، والضعف العسكري لجميع دول المُحيطة به، أجبرنا على توسيع سياسة الاحتواء الى أبعادٍ عالمية".

غرايسون كيرك

كان جورج كينان، الدبلوماسي الأمريكي المعروف، هو أول من صاغ الجوهر والمبادئ الأساسية لسياسية "الاحتواء" في مقالٍ منسوبٍ الى "مجهول" ونشره في عدد حُزيران عام 1974 في مجلة Foreign Affairs. في رأي كينان، يجب على الولايات المُتحدة أن تستمر في

[1] - The complete study was published by R. T. Holt: Radio Free Europe. Minneapolis 1958, pp. 217-231

اعتبار الاتحاد السوفييتي خصماً وليس شريكاً على الساحة السياسية: فقد اقترح أنه يجب أن تتم مواجهة الروس بقوة مُضادة حازمة في مُختلف النقاط الجُغرافية والسياسية المُتغيرة باستمرار. ان الحصار الاقتصادي وبناء شبكة من القواعد العسكرية، على سبيل المثال، هي عناصر من هذه القوة المُضادة وتقوم الاستراتيجية العسكرية على احتكار السلاح النووي.

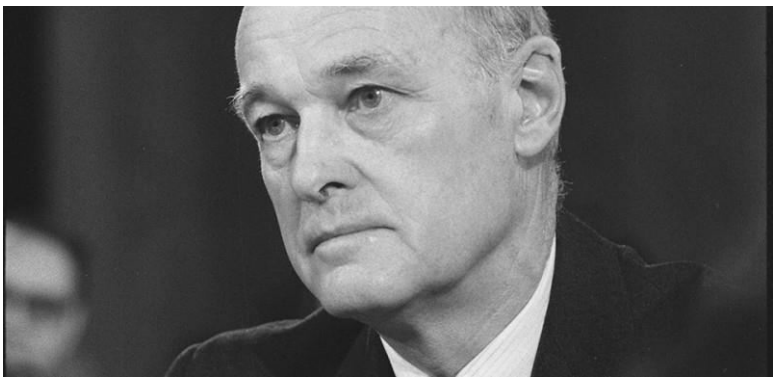

جورج كينان

تم اعلان مبدأ ترومان عام 1947 باعتباره وسيلة "الاحتواء" السياسية، أما خطة مارشال بين عامي 1947-1948 هي الأداة الاقتصادية لتحقيقه، وفي عام 1949 تم انشاء منظمة حلف شمال الأطلسي (النانو) كُتلةً عسكريةً عدوانية بمثابة الأداة العسكرية. نجحت الولايات المُتحدة، تحت رعاية الناتو، في تجميع الدول الرأسمالية تحت قيادتها في تحالفٍ عدوانيٍ ضد الاشتراكية. كان كُل قرار اتخذته هذه المُنظمة مُشبعاً بموقفٍ عدواني، وكانت خُططها العسكرية تضع في اعتبارها احتمال اندلاع حرب عالمية تبدأ في أي وقتٍ حتى عام 1954. وسُرعان ما اندلعت الحرب الكورية، التي حظيت بالدعم الأمريكي في بادئ الأمر ثم لاحقاً بتدخل عسكري أمريكي مُباشر في عام 1950. على الساحة الأوروبية، بدأت الولايات المُتحدة باعادة تسليح ألمانيا الغربية. كان من المُقرر أن يكون هذا البلد الخط "الدفاعي" الأقوى، لحلف شمال الأطلسي في الشرق.

مجموعة من ذوي القُبعات الخضر. تم انشاء هذا الفيلق الاجرامي وفقاً لمرسوم لودج

ان السياسة العدوانية التي انتهجتها الولايات المُتحدة ضد الدول الاشتراكية تمت صياغتها في

الكونغرس بوضوح. في كانون الثاني عام 1950. تبنّت لجنة الدفاع "مرسوم لودج" Lodge Act الذي قدمه السيناتور كابوت لودج Cabot Lodge. لقد أقر هذا المرسوم بأن يتم انشاء "فيلق أجنبي" بموجب المُخطط حيث من المُقرر تجنيد وتسليح 12500 شخص من بين العناصر الرجعية والفاشية الذين هربوا من أوروبا الشرقية حتى عام 1953، وتقرر لاحقاً زيادة العدد الى 25000 شخص بحلول عام 1955.

تم تمرير القانون الأساسي الثاني في عام 1951. اعتمد الكونغرس المادة 101 أ من مشروع قانون الأمن المُشترك في 12 تشرين الثاني 1951، وأجاز انفاق 100 مليون دولار سنوياً على أنشطة "أي أشخاص مُختارين، مُقيمين أو فارين من الاتحاد السوفييتي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبُلغاريا وألبانيا وليتوانيا ولاتفيا واستونيا... لجعل مثل هؤلاء الأشخاص كعناصر من قواتٍ عسكرية تدعم مُنظمة حلف شمال الأطلسي أو أغراض أُخرى". واتضح من التعليقات التي أدلى بها أعضاء مجلس الشيوخ في مناقشة القانون أن "أغراض أُخرى" تعني التجسس والتخريب والتآمر[1]. وفي صيف عام 1956 وافق الكونغرس على مبلغ اضافي قدره 25 مليون دولاء لتكملة الـ100 مليون دولار الأولى.

شكّلت كل هذه الاجراءات تهديداً مُباشراً لأمن هنغاريا الاشتراكية وحياتها السلمية. شاهدٌ على هذا التهديد عدة خطوات شيطانية اتخذتها الدوائر القيادية في الولايات المُتحدة ضد جمهورية هنغاريا الشعبية. على سبيل المثال، في مُذكرة يعود تاريخها الى 5 تموز عام 1951، أعلنت ادارة الولايات المُتحدة المادة 7 التي تضمنت جوهر اتفاقية الصداقة والتجارة والقُنصلية المُبرمة في 24 حُزيران عام 1925، والتي أُعيد تجديدها في آذار عام 1948 بأنها لاغية وباطلة. بدأت اذاعة أوروبا الحُرة بثها المُلتهب، وأُعيد تنشيط المُهاجرين الهنغاريين الرجعيين وتم امداد منظماتهم بمساعدات مالية كبيرة. كتبت مجلة المُهاجرين العسكريين الفاشيين الهنغاريين (على درب الجيوش) Hadak útján، كتبت بثقة في عددها الصادر في أيار عام 1951: "يُمكن للقوة المُسلحة وحدها أن تفتح الطريق أمام عدد أقل من الهنغاريين للعودة الى وطنهم... ولدينا سبب وجيه للاعتقاد بأنه مع تطور العلاقات الدولية، فان القوة العسكرية الأمريكية ستفتح الطريق أمامنا للعودة الى الوطن".

ولكن في أوائل الخمسينيات، سيكون هناك منظومة دول اشتراكية قوية تضم عدداً من الدول الأوروبية والآسيوية تقف في وجه سياسات الحرب التي تنتهجها الولايات المُتحدة. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذِلت لتحقيق الهدف الرئيسي المُتمثل في "الاحتواء"، الا أن هذا الهدف لم يتحقق. اضطر ايديولوجيو "الاحتواء" ونتيجةً لخيبة أملهم، بالقيام بعملية اعادة تقييم مؤلمة لمبدأهم وتوصلوا الى استنتاج أنها سياسة تعرضت لانتكاسة كبيرة. لقد مثّل انشاء النظام الاشتراكي العالمي الصورة الجوهرية لفشل هذه السياسة[2].

كان لانتهاء الاحتكار النووي وحقيقة أن أمريكا لم تعد منيعةً أثر بليغ على الامبرياليين. لقد ترك الاعتراف بهذه الحقائق انطباعاً كبيراً جداً على الرأي العام الأمريكي بأسره. كتب المؤرخ الأمريكي دينا فليمينغ Denna Fleming الاستاذ في قسم العلاقات الدولية في جامعة فاندربيلت في ولاية تينيسي، أن الشعب الأمريكي أدرك أن فترة الأمان الكبير الذي عاشها تحولت الى فترة خطرٍ عظيم، بين ليلةٍ وضُحاها"[3].

أدرك أولئك الذين فكروا بشكل أكثر عقلانية أنه لا مفر من السلام. لكن سعت الدوائر الامبريالية

---

[1] - Documents on American Foreign Relations, 1951. Princeton University Press 1953, pp. 128-129

[2] - Scott: Political Warfare; A Guide to Competitive Coexistence. The John Day Company, New York 1955, pp. 22-23

[3] - D. F. Fleming: The Cold War and its Origins 1917-1960. New York 1961, pp. 806-807

الحاكمة الى أساليب وتكتيكات جديدة. أعلن دوايت ايزينهاور وجون فوستر دالاس المبدأ الرئيسي للسياسة الجديدة مذهب "التحرير" خلال الحملة الرئاسية لعام 1952 في الولايات المُتحدة. لقد وصفوا تلك الدول المُنخرطة في بناء الاشتراكية بأنها "دول أسيرة" وتعهدوا بالعمل على مُساعدة جميع الأمم الأسيرة على المُقاومة.

جون فوستر دالاس

في خطابٍ ألقاه ايزينهاور في سينسيناتي في 21 أيلول عام 1952 صرّح فيه أن "هذه المبادئ تتطلب استخدام كل تكتيكٍ سياسيٍ واقتصاديٍ ونفسي". وفي خطابٍ ألقاه في ترينتون في 17 تشرين الأول عام 1952، وجّه نداءاً خاصاً الى مُنظمات المُهاجرين الفاشية الهنغارية وتعهد ببذل كل ما في وسعه لتحرير الهنغاريين "المُعَذّبين والمقهورين".
بعد وقتٍ قصيرٍ من توليه منصبه، أرسل الرئيس ايزينهاور رسالةً الى الكونغرس في 20 شباط عام 1953 حول "التضامن مع الشعوب المُضطهدة". تم تبني هذه الرسالة كقرار من قِبَل الكونغرس في 26 شباط حيث أعد لذلك خطاب لوزير الخارجية فوستر دالاس في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. واتخذ الكونغرس قراراً مُماثلاً في شهر آب عام 1955.
في 25 كانون الثاني عام 1954 أرسل ايزينهاور رسالة تحيةٍ الى مؤتمر الرابطة الدولية للفلاحين مُعرباً عن تقديره للنتائج التي حققها قادة المُهاجرين الفاشيين الرجعيين في مجال "تحصيل المعلومات" والذين كانوا من خلالها يخدمون سياسة "التحرير".
في رسالته بخصوص "عيد الميلاد" التي اكتسبت سُمعةً مشكوكٌ فيها لاحقاً، صاغ الرئيس الأمريكي سياسته مرةً أُخرى بعبارات واضحة جداً: "لقد كان التحرير السلمي للبلدان الأسيرة ولا يزال-وحتى يتحقق النجاح-الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية للولايات المُتحدة"[1].
تحدث جون فوستر دالاس في خطاباته وفي المؤتمرات الصحفية في 9 كانون الثاني عام 1956 وفي 26 حُزيران و11 تموز من نفس السنة عن "آماله الكبيرة". من وجهة نظره، حدثت تغيرات واعدة للغاية في الدول الاشتراكية. جعلت هذه التغيرات من المُجدي للولايات المُتحدة أن تُخاطر، اذا لزم الأمر، بحصول حروب محلية صغيرة وأن لا تخاف من الانتقال الى "حافة الحرب". قال وزير الخارجية دالاس في مُقابلةٍ أجرتها مجلة Life في 16 كانون الثاني عام 1956 أن القدرة على الوصول الى حافة الحرب دون الدخول فيها هو فن ضروري، وأضاف أنه اذا حاول المرء أن يبتعد عنها-أي عن الحافة، أو كان خائفاً من الدخول في الحرب، فانه سيضيع.
أثار هذا التصريح آمالاً كبيرةً بين قادة المُهاجرين الرجعيين.
بعد اعلان سياسة "التحرير"، هرع جيش حقيقي من الخُبراء لمساعدة ادارة الولايات المُتحدة، وتم نشر أعمال تُناقش استراتيجيات وتكتيكات هذه السياسة بكمييات كبيرة. اعتقد مؤلفيها أن

[1] - K. T. Holt: op. cit., p. 19

نظرية "الاحتواء" أخطأت في كونها كانت "سلبيةً للغاية ودفاعية صرف فيما يتعلق بالجانب الاستراتيجي". لقد انتقدوا حقيقة أنها لم تهدف الى احداث أي تغيير في الوضع القائم. في كتابٍ بعنوان "الاحتواء أم التحرير؟" Containment or Liberation? تم نشره عام 1953 ذكر جيمس برنهام James Burnham أن سياسة "الاحتواء" يجب أن تُشكل دائماً جزء لا يتجزأ من خُطة هجومية أوسع نطاقاً ويجب انتظار اللحظة الأكثر مُلائمةً للبدء بزمام المُبادرة والانتقال الى الهجوم، وبدون ذلك لن يحدث أي انتصار.

انطلق دُعاة "التحرير" من فكرة أنه يجب اجبار الشيوعية على الانسحاب خلف حدود عام 1939 وأنه يجب تحرير "الدول الأسيرة" بالسلاح أو بطريقة "سلمية"، باستخدام وسائل عسكرية واقتصادية ونفسية ودبلوماسية في جميع المجالات الهامة[1].

من وجهة نظر جورج كينان، احتوت فكرة "التحرير" على هدفٍ مُزدوج: الاطاحة جُزئياً بالسلطة السوفييتية في كل مكان، بما في ذلك الديمقراطيات الشعبية، وجُزئياً أن تدمير هذه السلطة يجب أن يُصبح هدف السياسة الخارجية النَشِط للحكومات الغربية، على وجه الخصوص، ادارة الولايات المُتحدة. فقد كتب أن التحفيز اللازم لهذا الغرض يجب أن يُعطى من الخارج وليس من الداخل.

ان هذا الرأي يُعبّر بشكلٍ كاملٍ عن الطبيعة العُدوانية والتهديد الخارجي الذي شكلته سياسة "التحرير" على الدول الاشتراكية. لقد اعترف كينان، الذي يُعتَبَر سياسياً حذراً ومُعتدلاً وغالباً ما يُشار اليه على أنه مؤيد لفكرة التعايش السلمي في الغرب، وبمعنىً ما، بأن التدخل النشط في الشؤون الداخلية لدولٍ أُخرى كان لا غنىً عنه لتنفيذ سياسة "التحرير". وذكر أنه لا يُمكن الاطاحة بالسُلطة السوفييتية اذا فشلت الجهود المبذولة في لهذا الغرض في الحصول على مُساعدة من نوعٍ ما من الحركة السياسية الداخلية القوية. كان مُتفائلاً جداً بشأن هذا الجُزء المُحدد لانه كان يعتقد أن الأصدقاء على الجانب البعيد من "الستار الحديدي" كانوا يتوقعون التشجيع والارشاد[2].

عزّز قادة وكبار ايديولوجيي الامبريالية الدولية الأمل في أن الغالبية العُظمى من سُكان الديمقراطيات الشعبية تُعارض السُلطة الاشتراكية وأن هُناك فجوة واسعة بين "الحكومة والشعب". ووفقاً لوجهة نظرهم، فان هذا يخلق ظروفاً مواتية لتطور حركة "مُقاومة" كُبرى ستُزعزع أسس النظام الاشتراكي. لقد أكدوا مراراً وتكراراً أنه يجب استغلال كل خطأ وصعوبة وتذبذب يحدث في عملية البناء الاشتراكي على أكمل وجه.

واعتُبِرَت مسألة اضعاف الصداقة بين الشعوب المُنخرطة في البناء الاشتراكي بكُل الوسائل المُمكنة وتقويض تكاتفها، ذات أولوية قُصوى. وفقاً لسلسلة من المقالات التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز (18، 21، 32 نيسان 1956)، كانت المُهمة هي استغلال الاختلافات في الرأي والمصالح المُتناقضة لشعوب أوروبا الشرقية. كان في نيتهم فصل العناصر المُكونة لمنظومة الدول الاشتراكية، وتدمير انجازات الاشتراكية واحدةً تلو الأُخرى في كل بلدٍ على حدة بعد فصلها عن المنظومة. لقد اعتبروا أن هُناك ثلاثة عوامل تُساعدهم على تحقيق أهدافهم:

1- القُوى الداخلية في كل دولةٍ على حدة: أ- الجماعات الرجعية. ب- الصعوبات الداخلية. جـ- البلبلة الداخلية وسَخَط الناس.

2- القُوى التخريبية داخل المُجتمع الاشتراكي: أ- الخلافات بين الدول التابعة للمنظومة، وخصوصاً الخلافات مع الاتحاد السوفييتي. ب- الأجواء المُعادية للسوفييت. جـ- القومية.

[1] - J. Burnham: Containment or Liberation? The John Day Company, New York 1953. p. 138 and p. 222

[2] - G. F. Kennan: Realities of American Foreign Policy. Oxford University Press, London 1954. pp. 77-80 and p. 94

3- القُوى الخارجية: أ-تصميم العالم الرأسمالي وقبل كُل شيء، الولايات المُتحدة لتحقيق هذا الهدف. ب- الأنشطة التخريبية التي تقوم بها الأجهزة الامبريالية.
من حيث الجوهر، كان مذهب "التحرير" سياسةً حربية. لقد دعا الى تبني نهجٍ عسكريٍ جديد من أجل ترجمة الأفكار الى واقعٍ عملي. شَهِدَ عام 1953 ولادة "النظرة الجديدة" حول الحرب. لقد هَدفت الى توسيع دور الأسلحة النووية وضمان الاحتياطات الاستراتيجية للحرب "المحدودة". هدّد قادة الولايات المُتحدة بـ"الثأر" في حالة نشوب صراع في أي جُزءٍ من العالم. واصلت المفاهيم الجديدة فكرة زيادة الضغط على الدول الاشتراكية، وقبل كل شيء، على الاتحاد السوفييتي، من خلال تكثيف التهديد العسكري.
في كتابه المنشور عام 1954 قدّم توماس فينليتر Thomas K. Finletter صياغةً جديدةً للهدف المُشترك في "التحرير" و"النظرة الجديدة": "هدفنا السياسي والنتيجة التي نُريدها في في الناتو... هو دحر القوة الروسية ليس فقط في بُلداننا، ولكن في الدول المُستَعبَدة التابعة لها أيضاً، بل وفي روسيا نفسها كذلك... نأمل كثيراً في الواقع أن يتم تدمير الشيوعية الروسية بطريقةٍ ما... نأمل أن تنهار وسنُساعد على تدميرها اذا استطعنا"[1].
اعترف جورج كينان أيضاً "... نحن نتحدث عن مسارٍ سياسي، اذا دعمناه بما يكفي، فانه سيؤدي بموجب كل قوانين الاحتمالات الى نشوبِ حرب".
انه يعزف في كتابه نوعاً من "اللحن السلمي"، ويقوم بناءاً عليه باكمال موقفه بالعبارة التالية: "... لقد مضى زمن الحروب الشاملة... ومن الآن فصاعداً فان العمليات العسكرية المحدودة هي الوحيدة التي يُمكن أن تخدم أي هدف مرجو"[2].
هكذا تمت صياغة سياسة "التحرير" التي يُمكن تنفيذها "بحربٍ موضعية". عارض الكثير من الشخصيات الحرب الشاملة لان علاقات القوة قد تغيّرت. اقترحوا بدلاً من ذلك، حرباً خاصة، بمعنىً آخر، حرباً سياسية أو نفسية، وفقاً لعمل جيمس بورنهام المُشار اليه سابقاً، فانها البديل الوحيد للحرب النووية الشاملة.
تم نشر عدد غير قليل من الدراسات والمقالات حول الحرب السياسية أو النفسية في المقام الأول في الولايات المُتحدة وفي ألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا. تم تلخيص وتعريف الحرب السياسية التي تم تبنيها أثناء التحضير للثورة المُضادة عام 1956 في هنغاريا من قِبَل الصحفي الأمريكي المعروف جون سكوت John Scott في كتابه (الحرب السياسية) Political warfare الذي نُشِرَ عام 1955. يقول: "ان الهدف الأساسي للحرب السياسية المُدمرة هي اضعاف العدو، وتدميره، ان أمكن، عن طريق المناورات الدبلوماسية والضغط الاقتصادي والمعلومات المُضللة والاستفزاز والتخويف والتخريب والارهاب، وعزل العدو عن حُلفاءه... في حين يتم مُناوشة الحكومات الشيوعية ودق أسافين بينها وبين شعوبها..."[3].
في كتابه بعنوان (برنامج من أجل الهجوم على الشيوعية الدولية) The Programme for an Attack on World Communism، يضع الجنرال ديفيد سارنوف David Sarnoff قائمةً بالأعمال تي تنتمي الى مجال "الصراع السياسي" ضد الدول الاشتراكية، منها: أعمال الارهاب، تكثيف الأنشطة الدعائية وتقديم أقصى قدر من المُساعدة للمنظمات السرية العاملة في دول الديمقراطيات الشعبية.
وفقاً لهذا التفسير، يُمكن تعريف الصراع السياسي بأنه حملة تقوم بها الحكومات الامبريالية ضد الاشتراكية أو ضد جميع الدول الاشتراكية بكل "الوسائل السلمية المُتاحة" لها بهدف الاطاحة

[1] - T. K. Finletter: Power and Policy. New York 1954, pp. 106-107
[2] - G. F. Kennan: op. cit., p. 77 and p. 80
[3] - J. Scott: op. til., p. 19 and p. 28

بسلطة الطبقة العاملة. ومن أجل هذه الغاية قام الناتو بتوحيد صفوفه تحت قيادة امبرياليي الولايات المُتحدة.
بعد اعلان مبدأ "التحرير"، شرعت ما لا يقل عن 12 وكالة حكومية وعدد أقل من المُنظمات الخاصة في التخطيط لعمليات الحرب السياسية وتنفيذها.
من بين المُنظمات الخاصة، لعبت مُنظمة (الصليب من أجل الحُرية) Crusade for Freedom التي تأسست عام 1949 دوراً بارزاً وتنسيقياً. لقد اعتمدت على الدعم الفعال الذي قدمته الولايات المُتحدة وملايين الدولارات التي جُمِعَت من المواطنين الأمريكيين لمواصلة الصراع ضد الدول الاشتراكية. انضمت الى هذه المُنظمة لجنة راديو أوروبا الحُرة، والتي ضمّت اداريا السياسيين البارزين (ايزنهاور وجون فوستر دالاس) ورأسماليين من الولايات المُتحدة.

ديفيد سارنوف

تم انشاء تقسيم مُحدد للعمل بين المُنظمات الخاصة والحكومية.

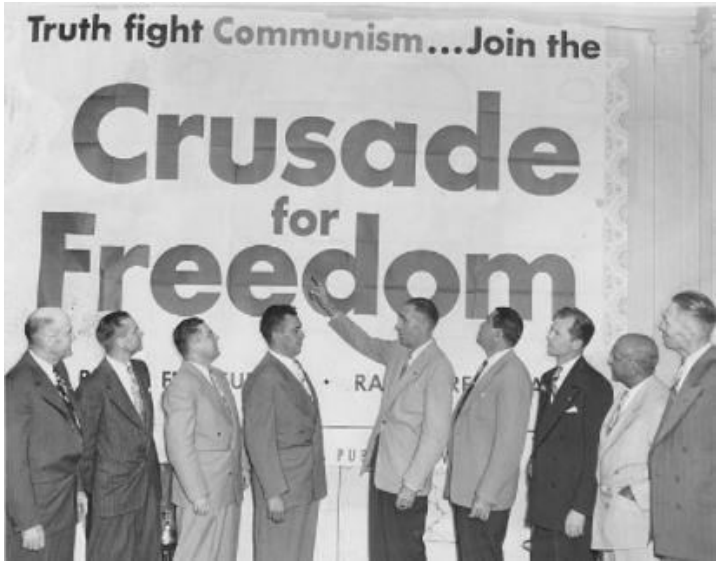

حملة دعائية لمنظمة الصليب من أجل الحُرية عام 1951 . تقول اليافطة: "الحق يقارع الشيوعية: انتسب لـ"الصليب من أجل الحرية"

على الرغم من أن المُنظمات الخاصة قد تم تأسيسها وقيادتها أيضاً من قِبَل سياسيين مشهورين

ومسؤولين حكوميين بارزين، فقد تم تسجيلها كمؤسسات خاصة حتى يتمكنوا من القيام بحملات مُنظمة لجمع الأموال من "الأمريكيين المُتحمسين لتحقيق الأهداف النبيلة"، ومن أجل طبع نشاطهم بطابع "ديمقراطي وشعبي". ولكن تم اعتماد هذه الطريقة بشكلٍ أساسي بهدف تجنّب التقيّد بقواعد اللعبة الدبلوماسية في اختيار الوسائل والاساليب التي يجب اتباعها.
تم السماح للمنظمات الخاصة لأن تعمل بُحرية تامة، بينما كان على المُنظمات الحكومية أن تكون حريصةً على مواكبة ومراعاة شكليات القواعد الدبلوماسية.
قام مجلس الأمن القومي، في زمن ادارة ايزينهاور، بتنسيق أعمال المُنظمات الحكومية والخاصة. برأي جون سكوت، كان مجلس الأمن القومي الأمريكي، هو الهيئة المُخططة والمُنسقة لأنشطة الحرب السياسية الرئيسية.
تم انشاء مجلس تنسيق العمليات Operations Coordinating Board عام 1953 تحت اشراف مجلس الأمن القومي الأمريكي لتوجيه أنشطة الحرب السياسية. كتب جون سكوت أنه منذ عام 1953، قام الرئيس الأمريكي بتكليف هذا المجلس بمهمة "زيادة التفاهم والتعاون بين الشعوب. كان من المُفتَرَض أن روكفلر هو المُخطط والمُنسق العام للحرب السياسية"[1]. (شَغِلَ هذا الدور في عام 1956 ويليام جيفريث William E. Griffith).
كان هذا هو نظام التوجيه والتنظيم الذي تم من خلاله التأكد من أن المُنظمات التي تُمثل مجموعةً متنوعةً من القوى والأفكار المُختلفة للغاية يُمكن أن تكون نَشِطَة لتعزيز هدفٍ مركزيٍ واحد. هذه هي الطريقة التي أصبحت بها المُنظمات الخاصة "الأدوات الرسمية غير الرسمية" لسياسة الولايات المُتحدة الخارجية[2].

[1] - J. Scott: op. cit. pp. 219-220
[2] - R. T. Holt: op. cit. pp. 5

الفصل الثالث: المرحلة الأولى من عملية Focus

أ- بدايات التدخّل

في عامي 1953 و1954، كان لدى لجنة راديو أوروبا الحُرّة الخبرة السياسية الهائلة وملايين الدولارات والتسهيلات الفنية التي اعتُبِرَت ضروريةً لتخطيط وتنفيذ برنامج فعلي عملي وسياسي ضد الدول الاشتراكية الأوروبية كُلٌ منها على حدة. وتجدر الاشارة الى المحاولتين السابقتين التي قامت بها والتي زودتها، من بين أمورٍ أُخرى، بالخبرة المطلوبة.

شعار اللجنة الألبانية الحُرّة

سعت الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية وكذلك المُنظمات الاستخبارية الى تحقيق استيلاء اليمين على ألبانيا. تم وضع خطة عمل لتنظيم "حركة مُقاومة" داخلية. ولهذه الغاية، تم انشاء مُنظمة تُسمى "اللجنة الألبانية الحُرّة" في ايطاليا في صيف عام 1949. تم تدريب 300 مُقاتل تحت رعايتها. تسللوا الى الجبال الألبانية في ربيع عام 1950 وكُلّفوا بمهمة اثارة الاضطرابات، وتجنيد المؤيدين والبدء في انتفاضة واسعة النطاق بناءاً على اشارة مُعينة. أثبتت هذه المحاولة فشلها. تم القبض على ما يقرب من نصف العُملاء بينما هرب الباقون الى اليونان. نحن نعلم اليوم أن أنشطة الرفيق كيم فيلبي kim philby ، ضابط المُخابرات السوفييتي، ساهمت بشكلٍ كبير في احباط هذا العمل[1].

الرفيق كيم فيلبي

أما العمل الآخر المُصمم لاكتساب الخبرة فقد تم تنظيمه ضد تشيكوسلوفاكيا في صيف عام

[1] - Der- Spiegel, January 29, 1968

1953. كان جُهداً مُستقلاً من جانب لجنة أوروبا الحُرة. انطلقت الحملة في 11 تموز عام 1953 تحت الاسم الرمزي "عملية بروسبيرو" Operation Prospero. في سياق عملية كُبرى دامت 4 أيام، تم اسقاط حوالي 12 مليون منشور بواقع 6512 بالون على أجزاء مُحددة مُسبقاً من البلاد في بلزين واوسترافا Plzen and Ostrava.

عمليات اطلاق البالونات باتجاه الدول الاشتراكية

تمت، خلال العملية، زيادة فترة البث اليومي لاذاعة صوت تشيكوسلوفاكيا الحُرة الى عشرين ساعة. تم تعريف مُحتوى الحملة بشعارها: "كُل تشيكي وسلوفاكي من أجل الحُرية. العالم الحُر كُله يقف مع التشيك والسلوفاك!". كما تم نشر هذا الشعار على ألواح الألمنيوم بمساعدة البالونات.

بعد العملية، كتب آلان ميكي Allan A. Mickie مُساعد المُدير العام لاذاعة أوروبا الحُرة آنذاك: "... أقنع التحليل الدقيق لطاقم أوروبا الحُرة أنهم كانوا رُواداً في أساليب الحرب السياسية من خلال الجمع بين صفات الراديو والكلمة المطبوعة"[1].

قامت ثلاثة مؤسسات بُمساعدة لجنة أوروبا الحُرة في تنفيذ برنامج "التحرير".

أصدرت صحافة اذاعة أوروبا الحُرة منشورات وكُتُب مُعادية للدول الاشتراكية وتحريض ونشرات من حينٍ الى آخر. تم اعداد دراسات مثل (Svoboda Europe) بمعنى (أوروبا الحُرة) و(Kedy to Skoncy?) بمعنى (كم سيستمر هذا؟) وتم عمل منشورات تحت رعايتها. بالاضافة الى ذلك، أصدرت رسالةً اخبارية بالبريد الجوي كل اسبوعين في عشر صفحات تحت اسم szabad magyarország بمعنى "هنغاريا الحُرة". تم ارسال المطبوعات واسقاطها خلف "الستار الحديدي" في الغالب عن طريق البالونات.

صاغ الأهداف التحريضية والتخريبية لاذاعة أوروبا الحُرة رئيس المُنظمة آنذاك تشارلزجاكسون Charles D. Jackson في تصريحٍ أدلى به لمُراسل صحيفة نيويورك تايمز، جاك رايمونغ Jack Raymong في 24 تشرين الثاني عام 1951. قال جاكسون أنهم أرادوا أن يؤسسوا

[1] - A. A. Mickie: Voices Through the Iron Curtain: The Radio Free Europe Story, New York 1963, pp. 140-141

شُروطاً مُسبقة للاضطراب الداخلي التي يتم توجيه البث تجاهها. سيأتي وقت التفكير في تقديم مُساعدةٍ عسكرية مُحتملة لمثل هذه المشاريع اذا نجحت شعوب الدول التابعة للسوفييت، في بدء تحركاتٍ عسكرية على أراضيها يُمكننا من الاستفادة منه.

بالونات مكتوب عليها Svoboda

شارك حوالي الفي شخص يعملون في اذاعة أوروبا الحُرة و29 جهاز ارسال عالي الطاقة، 6 أو 7 منها تبث برامجها الى هنغاريا، شاركوا في تنفيذ البرنامج الذي صاغه تشارلز جاكسون. لقد جمعوا بانتظام بيانات حول الوضع والمشاكل المحلية للدول الاشتراكية المُنفردة. بحلول عام 1954 قاموا بجمع 42 ألف ملف يحتوي على بيانات حول المصانع والمكاتب والوضع الداخلي لجمهورية هنغاريا الشعبية والمناقشات الدائرة في البلاد. كان هُناك أيضاً "كتاب أسود" مُنفصل جمعوا فيه ما وُصِفَ بأنه معلومات تفضح القادة والمسؤولين الأفراد.

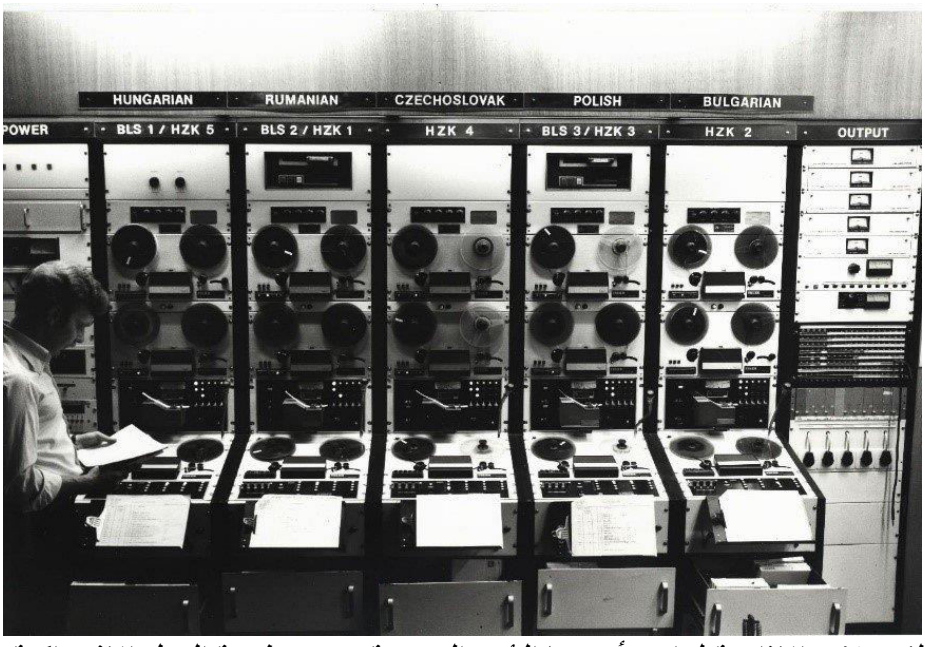

المُرسلات الاذاعية لراديو أوروبا الحُرّة الموجهة ضد منظومة الدول الاشتراكية

تم جمع المعلومات من قِبَل موظفي أوروبا الحُرة. لقد تواصلوا مع الناس المُسافرين من الديمقراطيات الشعبية الى الغرب، ومنهم رياضيين وسُيّاح، وبالطبع اولئك الذين انشقوا الى

الغرب. استمرت الجلسات معهم لعدة أيام في بعض الأحيان. كان هؤلاء المُوظفين مُهتمين فيما يتعلق بالحياة الداخلية ومشاكل البلد المُعيّن.
قدّمت المؤسسة المُسماة "علاقات مُهاجري أوروبا الحُرة" مُساعداتٍ مالية لمنظمات المُهاجرين التي اتبعت سياسة "التحرير" الامبريالية دون تحفظ وشاركت في الأنشطة التخريبية ضد الديمقراطيات الشعبية. كانت هذه المُؤسسة التابعة للجنة أوروبا الحُرة هي التي موّلت ما يُسمى اللجان القومية بما في ذلك Magyar Nemzeti Bizottmdny (اللجنة القومية الهنغارية).

بث اذاعي من راديو أوروبا الحُرّة موجه ضد جمهورية هنغاريا الشعبية

كما كانت الرابطة الدولية للفلاحين والعديد من المُنظمات الأُخرى تعمل بمساعدة لجنة أوروبا الحُرة. في نيسان عام 1951، أنشأ فيرينس ناجي Ferenc Nagy ورفاقه لجنة وسط وشرق أوروبا والتي كانت مهمتها تنسيق الدعاية التخريبية والاجراءات المُختلفة ضد الديمقراطيات الشعبية الأوروبية.

من أمام مقر "جمعية الأمم الأوروبية الأسيرة"

بمساعدة مؤسسة فورد، نظّم زُعماء المُهاجرين الرجعيين "جمعية الأمم الأوروبية الأسيرة" Assembly of European Captive Nations، أي ما يُسمى "جمعية الأمم المُتحدة الصغيرة" في أيلول عام 1954 بهدف مُمارسة ضغط سياسي مُتزايد على الدول الاشتراكية

الأوروبية.
كما كانت مُهمة مُشتركة للمنظمات المُختلفة تشكيل الرأي العام في البُلدان الرأسمالية واقناع الناس بقبول مفهوم "التحرير" والاعتقاد بامكانية انجاحه. شرع السياسيون، في كُل هذه اللجان والمُنظمات، في وضع البرامج التي سيتم تنفيذها بعد "التحرير" والكيفية، المتوافقة مع الظروف الجديدة، لتحقيق استعادة الرأسمالية.
كان هُناك أيضاً نوع آخر من التجمعات المُكونة من المُنظمات العسكرية. درّبت هذه المُنظمات أفراد عسكريين سابقين للمُشاركة في "تحرير بلدهم الأسير". بشكلٍ عام، تم انشاء مُنظمات المُهاجرين العكسريين في أوروبا وكانت نشطة، كقاعدة عامة، في مناطق قريبة من حدود الدول الاشتراكية. لقد بذلوا جهودهم لتأسيس حركات مُقاومة سرية في الدول كُلٌ منها على حدا، وحاولوا ارسال عُملائهم بانتظام الى الدول المعنية. بالاضافة الى ذلك، قاموا بدورٍ نَشِط في عمليات الاستطلاع.
تم استكمال القسم الهنغاري في اذاعة أوروبا الحُرّة بوحدة عسكرية قوية تضمنت المُنظمات التالية: القضاء الثوري، الخدمات الخاصة، مكتب المُقاتلين من أجل الحُرية، قسم الارهاب، الخ.
تم تعيين مهمة خاصة الى Magyar Harcosok Bajtarsi Sztivetsege (MHBK) (الرابطة الأخوية للمقاتلين الهنغاريين). كانت تُشارك في تسليح ضُبّاط الجيش المنفيين وتنظيمهم للقيام بأنشطة تخريبية تحت قيادة الجنرال زاكو Zako من (حزب صليب السهم)، السابق.

الملك الفاشي ميكلوش هورثي

كانت (الرابطة الأخوية للمقاتلين الهنغاريين) من أوائل المُنظمات التي تم تأسيسها بعد فترةٍ وجيزةٍ من الحرب لحشد ضُبّاط حزب صليب السهم، واولئك الموالين لنظام هورثي الملكي الفاشي الذين هربوا الى الغرب، والأعددا الكبيرة من الجنود اللذين تم نقلهم الى الغرب. عَمِلَت المُنظمة بفاعلية كبيرة بين أولئك الذين يعيشون في المُخيمات حيث كان هناك الكثير من البؤس والفقر. تعمل أقوى فروعها على أراضي ألمانيا الغربية والنمسا وفرنسا.
كانت أنشطة لجنة أوروبا الحُرّة ومؤسساتها مُوجهة ضد الديمقراطيات الشعبية الخمسة التالية: جمهورية بلغاريا الشعبية، جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية، جمهورية هنغاريا الشعبية،

جمهورية بولندا الشعبية وجمهورية رومانيا الاشتراكية. تم اطلاق حملة سياسية مُنسقة ضد اثنتين منها عام 1954: عملية فيتو Operation VETO ضد تشيكوسلوفاكيا، وعملية فوكَس Operation FOCUS ضد هنغاريا.

قد ينشأ السؤال عن سبب اختيار هذين البلدين لهجومٍ سياسيٍ مُنسّق بما أنه قد ارتُكِبت بعض الأخطاء في أوائل الخمسينيات في جميع الديمقراطيات الشعبية، كما حدثت فيها أعمال غير قانونية. رأى نُقّاد لجنة أوروبا الحُرة أنه يجب ايلاء أقصى قد من الاهتمام لتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا (بترتيب الاختيار: تشيكوسلوفاكيا تليها هنغاريا). على الرغم من أن بولندا كانت في بؤرة اهتمامهم، الا أن هذا البلد لم يكن له حدود مُشتركة مع أيٍ من البُلدان الرأسمالية تسمح بالتدخّل المُباشر في حال وجود ظرف مُناسب لذلك، وبالتالي، تم ازاحتها جانباً واعطاء الأولوية لتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا.

بدأ وضع برنامج عملية فيتو ضد تشيكوسلوفاكيا نهاية عام 1953. واستغرق اعداد خُطة العمل 5 أشهر. حاول المسؤولون عن العملية ترجمة فكرة "التحرير" الى فعل سياسي. أدرجوا 10 "مطالب للمعارضة الشعبية"، واعتباراً من 29 نيسان عام 1954 تم ارسال ما مجموعه 3 ملايين منشور على مُلصقات جدارية تحمل الرقم 10، الى تشيكوسلوفاكيا بمساعدة البالونات.

وكانت قائمة المطالب الديماغوجية على النحو التالي:

1- يجب أن يكون انتماء النقابات العُمالية الى أعضاء النقابات.
2- أجر أعلى- كلام أقل.
3- عدم تقييد العُمّال بأماكن عملهم.
4- عدم التعدّي على وقت فراغ العُمّال.
5- انهاء القنانة.
7- الحُكم الذاتي المحلي بدلاً من البيروقراطية.
8- البضائع للشعب وليس للاتحاد السوفييتي.
9- خدمة مصالح المُستهلكين.
10- المنازل للعائلات، وليس للدولة.

اعتباراً من 1 أيار، زادت اذاعة أوروبا الحُرة بث البرامج باللغتين التشيكية والسلوفاكية. لقد روّجت المُرسلات الاذاعية المطالب العشرة وحاولت استثارة "المُقاومة الشعبية". تمت طباعة وتوزيع مليون نُسخة من كُتيب من 8 صفحات بعنوان Svobodna Europa (أوروبا الحُرة) بنفس الهدف.

في 16 أيار، جرت انتخابات اللجنة الوطنية في تشيكوسلوفاكيا. أغرقت صحافة اذاعة أوروبا الحُرة البلاد بحوالي 20 مليون "بطاقة اقتراع"، والتي كانت تُسمى "أوراق الاقتراع الخاصة بالمُقاومة الشعبية"، والتي احتوت على المطالب العشرة.

بين شهري تموز وأيلول، كانت عملية فيتو مُوجهة بشكلٍ أساسي ضد عملية تسليم المحاصيل الاجباري للدولة في اطار حملة تُسمى "حصاد الدفاع عن النفس". ولكن، تركز الاهتمام، في خريف عام 1954، اثناء انتخاب لجان الوُرش، على العُمال. حثتهم الاذاعات والنشرات على عدم انتخاب شيوعيين ليكونوا أعضاءاً في لِجان الوُرَش.

في اطار عملية فيتو، غُمِرَت تشيكوسلوفاكيا بما لا يقل عن 41 مليون منشور وأكثر من 50 طن من أنوع أُخرى من المواد المطبوعة المحمولة على البالونات. على الرغم من أن نتائج الحملة كانت بعيدةً كُل البُعد عن أن تكون مُرضية لمُنظمي العملية، الا أنهم تملّكوا خبرة ذات قيمة لاستخدامها في الأعمال المُستقبلية.

ابتداءاً من تاريخ 8 أيلول، نشرت لجنة أوروبا الحُرة وثيقة بعنوان (هنغاريا- التعليمات رقم 15،

عملية FOCUS) لخّص جوهر ومهام العملية. كان الموعد المُحدد لاطلاق العملة هو الأول من تشرين الأول.
كان برنامج العمل المُسمى "عملية FOCUS) عمليةً طويلة المدى كان الهدف منها هو التحرير في نهاية المطاف كهدف نهائي للعملية، كما وصف خبير الحرب السياسية في كتابه (راديو أوروبا الحُرة) روبرت هولت Robert T. Holt. كان البرنامج يهدف الى تحفيز وتشجيع العدو المحلي على التنظيم ومنحهم برنامجاً واعلامهم بأن "العالم الحُر" وقبل كل شيء الولايات المُتحدة على استعداد لتقديم مُساعدة لأنشطتهم. في 8 تشرين الأول عام 1954، ذكرت المجلة اليمينة المُتطرفة (هنغاريا الجديدة) új hungária التي تصدر في ميونيخ: "الهدف الرئيسي من العمل الجديد هو تقديم المُساعدة المعنوية والنفسية لحركة المقاومة الجارية في هنغاريا... لتنسيق وتركيز أنشطتها، ولهذا سُميت بعملية التركيز FOCUS".

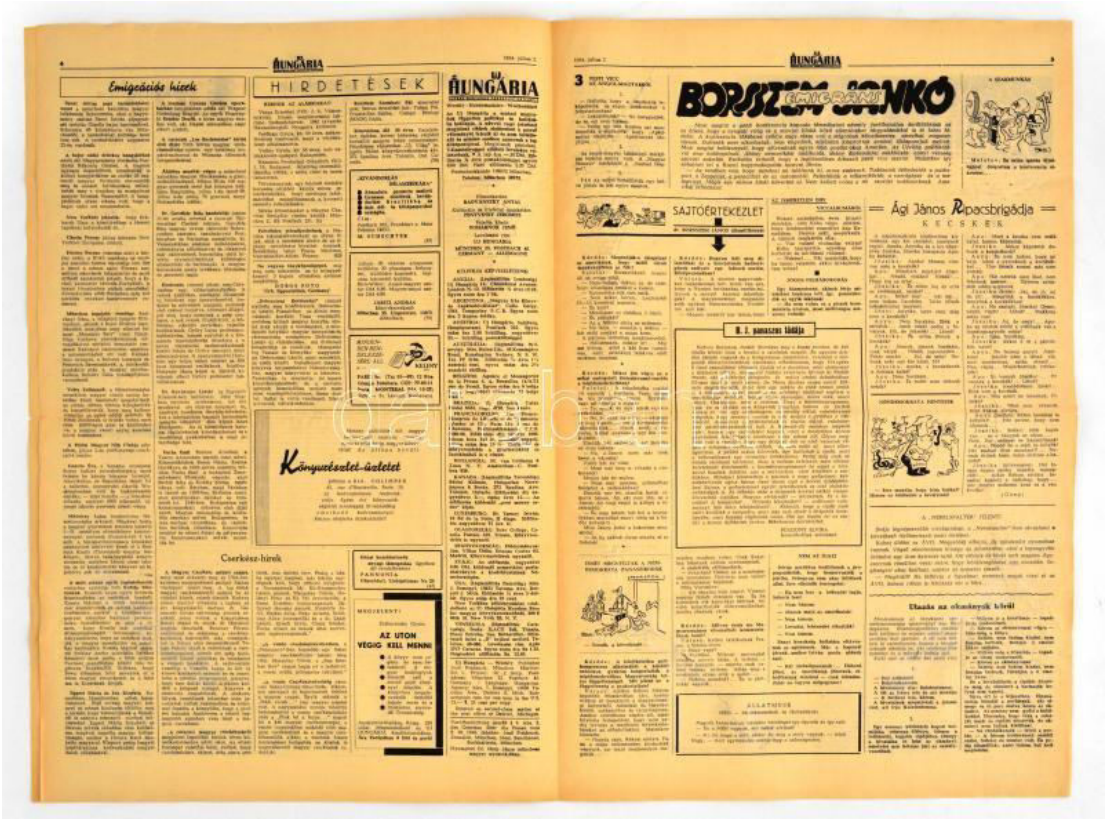

أحد أعداد مجلة "هنغاريا الجديدة" لعالم 1954.

فيما يتعلق بالاطاحة بالديمقراطية الشعبية، رأت لجنة أوروبا الحُرة أنه "... من المُحتمل أن يحدث ذلك فقط كنتيجة لتقارب ايجابي بين الأحداث في داخل وخارج البلاد. داخلياً، يعني أن تتطور المُعارضة الجماهيرية المُنسقة وتستجمع قواها خلال فترة ما قبل التحرير. أما خارجياً، فيجب على مركز المُعارضة الشعبية في العالم الحُر أن يُوفر المُبادرة والمساعدات الملموسة وجُزئياً، الدعم الايديولوجي للمقاومة المُستمرة. بدون دعم خارجي، سينعزل مركز المُعارضة، وبدون تقبّل داخلي، ستُصبح جهود العالم الحُر بدون أي فائدة. ومع ذلك، نظراً للعلاقة المواتية بين الظروف الداخلية والخارجية، وبانتظار اللحظة المُناسبة التي يجد الاتحاد السوفييتي في سياق الأحداث الدولية أن عدم التدخل هو أقل ايلاماً من التدخل، فان المُعارضة الجماعية

المُنسقة تصبح عمل جماهيري مُنسق، بدعم من مركز المُعارضة في الخارج"[1].
عَمِلَت أجهزة ومنظمات الامبريالية العالمية على تفعيل آلة جبّارة لدراسة الوضع الداخلي للبُلدان "المُستهدفة" وفي مُقدمتها هنغاريا، لمعرفة مدى امكانيات القضاء على النظام الاجتماعي الاشتراكي. وبينما تجاهلوا عن عمد النتائج التي تحققت في مسار البناء الاشتراكي، بالغوا في تضخيم المُشكلات التي كانت تتزايد بفعل التطور الحاصل، وكانوا يأملون في أن يتمكنوا من التغلغل في الثغرات الموجودة. وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن التغلب على العواقب الوخيمة لأحداث نهاية عام 1956 كان راجعاً في المقام الأول الى نتائج البناء الاشتراكي نفسه الذي اختاروا تجاهله.

ب- الوضع الداخلي في هنغاريا

في هنغاريا، تم انشاء أساس متين لسُلطة الشعب بعد سحق الدولة الاقطاعية-الرأسمالية وآليات الدولة ذات الصلة، وتوزيع المُلكيات الكبيرة والمُلكيات المملوكة للكنيسة الى الفلاحين، ومُصادرة رأس المال وتأميم وسائل الانتاج. في أعقاب القضاء على سُلطة الطبقة الحاكمة السابقة، ظهر العُمّال كمصدر وحيد للسلطة. لقد صار العُمّال سادةً للبلاد، واستلم مُمثلوهم زمام شؤن البلاد بأيديهم.
عام 1949، كان 176 من أعضاء البرلمان البالغ عددهم 402 شخصاً من العُمال و115 فلاحاً و71 امرأة. بين عامي 1949 و1953 تم منح ما يقرب من 50 ألف عامل يدوي مناصب عُليا: تم تعيينهم في قيادة المشاريع والمصانع وتقلدوا مناصب قيادية في الوزرات المُختلفة وفي القوات المُسلحة، الخ.
وبلغ نصيب الصناعة من الدخل القومي حوالي 60% بحلول عام 1956. ومُقارنةً بعام 1938 تضاعف انتاج الصناعات الهندسية ثلاثة مرات. كان حوالي 33% من الأراضي الصالحة للزراعة في هنغاريا، وحوالي ثُلث الماشية وجميع الآلات الزراعية مملوكةً للقطاع الاشتراكي بحلول عام 1956.

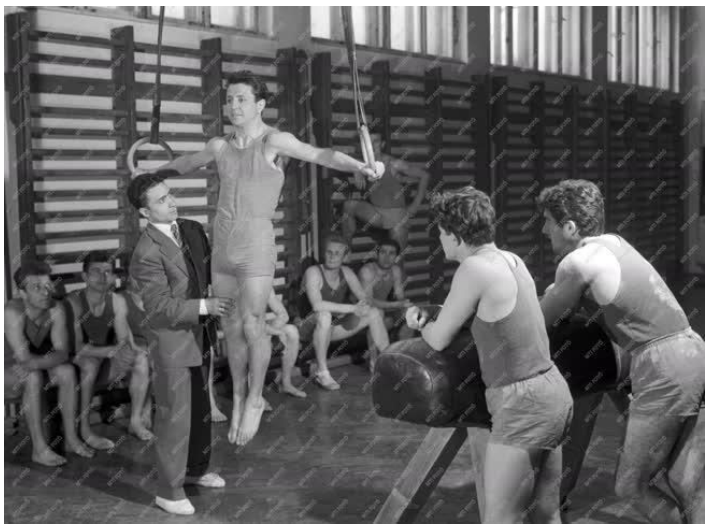

جامعة التعليم الجسدي في جمهورية هنغاريا الشعبية

صارت الكُتُب والمسرح والسينما في متناول الجميع. فُتِحَت أبواب المدارس على مصراعيها

[1] - R. T. Holt: op. cit., p. 157

للعمال وأطفالهم. كان 55% من الشباب الذين يدرسون في الكُليات والجامعات في العام الدراسي 1956-1957 من خلفية عُمالية وفلاحية.
كما شهدت الشروط الاجتماعية والمعيشية للعمال تغيراتٍ كبيرة. تم انفاق ما يُعادل أكثر من 30% من اجمالي الأُجور والمُرتبّات على التأمين الاجتماعي المجاني سنوياً. غطّى التأمين الاجتماعي 60% من السكان.
أشارت النتائج المذكورة أعلاه الى الاتجاه الذي كانت هنغاريا تتطور فيه، ولكن لم يكن من المُمكن أن تسود هذه الاتجاهات بالكامل بسبب قوى الشد العكسي، الا بعد تجاوز فترة الأزمة. مع ذلك، لم ينقطع التطور حتى في أوائل الخمسينيات. احتوت السياسات التي اتبعها حزب الشعب العامل في توجيه البلاد على عددٍ مُتزايدٍ من الأخطاء التي أثرت على كُل مجال من مجالات المُجتمع. "منذ نهاية 1948، بدأت الزُمرة بقيادة راكوشي Rákosi وجيرو Gerő التي كان لها تأثير حاسم في القيادة المركزية لحزب الشعب العامل الهنغاري وفي حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية في انحراف عن المبادئ الأساسية للماركسية اللينينية".

ماتياس راكوشي

تم وصف جوهر ما حدث في قرار اللجنة المركزية المؤقتة لحزب العُمّال الاشتراكي الهنغاري في السادس من كانون الأول عام 1956[1]. متلفعين بهالة الاقتناع الذاتي بعصمتهم، أعاقت القيادة الدوغمائية تطوير واستخدام الطاقات الابداعية للجماهير في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية. كان اسلوب قيادة يقوم على اصدار الأوامر البيروقراطية التي خيّبت رجاء الشُرفاء من الناس. أدت الأساليب الضارة التي تم تبنّيها الى أعمال غير قانونية خطيرة في كُلٍ من أجهزة الحزب والدولة.
ان أكثرمن عانى من عواقب الأخطاء التي حصلت هم كوادر الحزب النشطة. افترض قرار اللجنة المركزية الصادر في 22 أيار عام 1951 بشأن سياسة عمل "الكادر" أن العدو الطبقي قد تسلل الى الحزب في الهيئات القيادية الى الفروع. كان من الطبيعي، انطلاقاً من هذا الافتراض أن تكون مُلاحقة العدو في صفوف الحزب هو المبدأ الموجه للعمل مع الكوادر، وقد تسبب هذا في أضرار جسيمة"[2].

[1] - Resolutions and Documents of the HSWP, 1956—1962, Kossuth Konyvkiado, Budapest 1964, p. 13
[2] - Ibid, 515

وكان لتطبيق هذا "المبدأ" نتائج خطيرة للغاية. في النصف الأول من عام 1949، بدأت الاجراءات القانونية ضد لازلو رايك László Rajk ورفاق آخرين على أساس تُهَم باطلة. أعقب قضية رايك، سيلٌ من الاعتقالات والمُحاكمات بناءاً على تُهَم باطلة.

لازلو رايك

أولاً، قام راكوشي وزُمرته بتشويه العديد من الشيوعيين في قيادة القوات المُسلحة (مثل جورجي بالفي György Pálfi ولازلو سوليام László Sólyom، تَبِعَ ذلك اعتقالات ومُحاكمات لقادة سابقين من الحزب الاشتراكي الديمقراطي اليساري (مثل ارباد سوكوشيتش Árpád Szakasits وجورجي ماروشان György Marosán) وقادة كانوا نشطين في الحركة الشيوعية السرية قبل عام 1945 (مثل يانوش كادار János Kádár وغولا كالاي Gyula Kállaiورفاق آخرين). تفاقمت مسؤولية زُمرة ماتياس راكوشي بسبب توجيه تُهَم لا أساس لها من الصحة ضد بعض قادة وأعضاء بعض الأحزاب الشقيقة، مما تسبب في الحاق ضرر كبير بقضية الاشتراكية على الصعيد الدولي.

أرباد سوكوشيتش

بينما كان الصراع الاداري ضد العدو الطبقي مُستمراً، لم يتم تحطيم قوة وتنظيمات العدو الطبقي

الحقيقية. ومع ذلك، في الوقت نفسه، كان هُناك عدد من الاجراءات المُناسبة، مثل الترحيل من المُدُن ومُعاقبة الفلاحين الأغنياء (الكولاك)، الخ.

جورجي ماروشان

ولكن تمت مُعاقبة عدد من الناس الذين يرغبون في التكيّف مع السُلطة الجديدة والعديد من الأبرياء. تسبب هذا في خيبة أمل مُتزايدة عند عدة فئات اجتماعية. كما أن الاجراءات غير القانونية التي تعرّض لها العاملون النزيهون في كثيرٍ من الأحيان انتهت بجعل عدد من العناصر المُعادية فعلاً أن ترقى الى مكانة الشُهداء بالنسبة الى الرأي العام الرأي العام بدلاً من فضحهم.

يانوش كادار

ان حقيقة انه في الفترة ما بين عامي 1951 و 1 أيار عام 1953، أي خلال عامين و4 أشهر، فرضت الميليشيا كمُحاكمات للجرائم الصغيرة 850 ألف عقوبة اتخذت شكل غرامات في الأغلبية الساحقة من القضايا، هو مؤشر على الأبعاد المُفرطة لـ"مُلاحقة" الأعداء واستخدام الاجراءات الادارية.
بين عام 1950 والرُبع الأول من عام 1953، أي خلال 3 سنوات و3 أشهر، نظرت المحاكم في قضايا تشمل 650 ألف شخص وأصدُر 377 ألف حُكماً. ومن الأرقام المُميزة أيضاً، أنه خلال 4

سنوات بين عامي 1952 و1955 بناءاً على المعلومات المُقدمة الى المحاكم أو الميليشيا- تم التحقيق مع 1136434 شخصاً. ووُجهَت التُهم وصدرت على 45% منهم، اي 516708 شخص. وفُرِضَت نسبة كبيرة من الأحكام على الفلاحين لفشلهم في الامتثال بشكلٍ مُلائم للقواعد المُتعلقة بتسليم المحاصيل الاجباري للدولة. أدت الآثار السلبية الخطيرة الى أزمة ثقة بين العُمّال الملتزمين بالقانون الذين يرغبون في تأمين ظروف المعيشة والعمل.

غولا كالاي

في المراحل الأولى من البناء الاشتراكي، أُعطِيَت الأولوية-بشكلٍ صحيح- للقضاء على تخلف الصناعة وانهاء الاعتماد المُفرِط للاقتصاد على الزراعة. هَدف الاقتصاد المُخطط مركزياً الى تحويل علاقات المُلكية وضمان نمو اقتصادي سريع. ومع ذلك، تجاهلت القيادة التي هيمنت عليها زُمرة راكوشي وجيرو ثروات هنغاريا الحقيقية حتى في مجال السياسات الاقتصادية ونصبت أهدافاً مُنفصلة تماماً عن الواقع. في بلدٍ كانت الأوتاركية غير مُناسبة فيه بالمرة، كانت الأولوية المُعطاة لتطوير الصناعات الثقيلة والآلية، على غرار مُمارسة ومفهوم الاعتماد على الذات الذي كان موجوداً في الدول الاشتراكية الأُخرى، مُفرطاً للغاية عندنا لان هذه الأولية، تجاهلت قضية الموارد الطبيعية المتوفرة والحاجة الى قاعدة في التدريب الخاص والامكانات الكامنة في التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية. تحددت هذه السياسات الاقتصادية الى حدٍ كبير بالاعتبارات الدفاعية المُبررة، ولكنها تأثرت ايضاً بشكلٍ مُباشر بمفهوم حتمية حدوث الحرب في المُستقبل القريب. في السنة الأولى من فترة الخُطة الخُمسية الأولى، كانت النفقات على الأغراض العسكرية والمدنية مُتطابقة تماماً.

بالاضافة الى الافتقار الى الخبرات والصعوبات الموضوعية، أعاقت النزعة الارادوية ونفاد الصبر التنفيذ الصحيح للسياسات الاقتصادية. لقد كان هذا أيضاً مصدراً رئيسياً للخطأ الذي وضعه مُديروا الاقتصاد من افتراض أن ازدياد الادخار والاستثمار سيؤدي بالضرورة الى نموٍ اقتصاديٍ سريع. تم النظر الى مُعدل النمو كدالة للاستثمار.

وقد تجلّى التطور غير المُتناسب للاقتصاد القومي بشكلٍ واضحٍ في شعار: "نحن مُنخرطون في بناء دولةٍ من الحديد والصُلب". ان التركيز المُفرط للنسبة الحاسمة من الموارد على التعدين والتنجيم جعل من المُستحيل تطوير حتى الصناعة الثقيلة بما يتماشى مع المعايير المُعاصرة المُتقدمة.

انعكست حقيقة وجود ادارة مركزية تسعى الى مزيد من التطور وفي نفس الوقت تتجاهل امكانات

ثروات البلاد من خلال سلسلة من التعديلات على الخُطة. تضاعفت أهداف الخُطة الخُمسية الأولى التي بدأت عام ،1950 في المؤتمر الثاني لحزب الشعب العامل الهنغاري في شباط عام 1951. حددت الخُطة المُعدّلة أهدافاً عُليا يجب تحقيقها بحلول عام 1954 بما في ذلك زيادة الانتاج الصناعي بنسبة 200% بدلاً من 86.4% الأصلية.

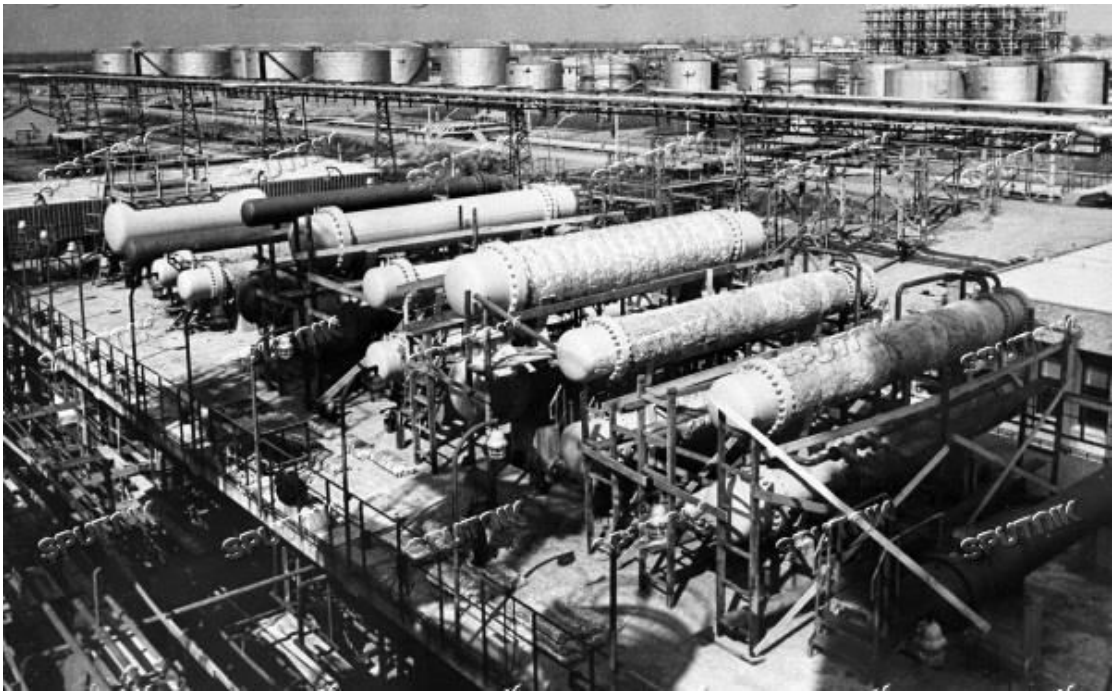

مصفاة بترول في سازخولومبوتو Százhalombatta في جمهورية هنغاريا الشعبية

كان من المُقرّر أن يرتفع ناتج الصناعات الثقيلة بنسبة 280% بدلاً من 10%. وكان من المُقرر أن تكون الاستثمارات أعلى بنسبة 70% مما كانت عليه في الخُطة الأصلية. في مجالاتٍ مُعينة من الاقتصاد الوطني، كان من المُتوقّع حدوث تقدّم "سريع للغاية" في فترة الخُطة.

شاحنات نقل الاسمنت، في مصنع سيبيل

على سبيل المثال، كان من المُقرر أن ينمو ناتج التعدين بنسبة 162% بدلاً من 15%. أثناء تنفيذ الخُطة، تم تجاهل جودة وربحية الانتاج تماماً, لقدر تركّزت جميع التدابير واجراءات التحكم على مُجرد تحقيق أهداف الخُطة.

أحد المزارع التعاونية في جمهورية هنغاريا الشعبية

كان للذاتية في التطوير الاقتصادي، وغياب النِسَب ووجود تناقضات تأثيراً واضحاً وخطيراً على الزراعة. كان من المُستحيل، في ظل هذه الظروف، انجاز برنامج تعزيز التطور الزراعي واضفاء الطابع التعاوني عليها، وهما الهدفان الرئيسيان المُترابطان للسياسة الزراعية الاشتراكية. تجاوز الانتاج الزراعي بشكلٍ مُطرِد متوسط انتاج ما قبل الحرب فقط ابتداءاً من عام 1957.

أحد المزارع التعاونية في جمهورية هنغاريا الشعبية

في الزراعة، لجأت القيادة الى مُمارسة الادراة بالاكراه. زادت التزامات المُزارعين سنةً بعد أُخرى، وفي كثيرٍ من الأحيان خلال نفس العام. أدى نظام التسليم الاجباري للمحاصيل الى الدولة وفرض الضرائب الى جعل الفلاحين غير مُبالين بتطور الانتاج. وصلت اللامُبالاة الفلاحية الى أبعاد أنه بحلول عام 1953، تُرِكَت أكثر من 10% من أراضي هنغاريا القابلة للزراعة، أي ما يَقرُب من 2 مليون فدّان، غير مزروعة. في عام 1952، أدى تطبيق نظام التسليم الاجباري الى وضع لم يكن فيه لدى ثُلثي جميع عائلات الفلاحين ما يكفي من الحُبوب لاستهلاكهم الخاص.

حصّادة في أحد المزارع التعاونية الهنغارية

في سياق العمل التعاوني الزراعي، تم انتهاك مبدأ الالتحاق الطوعي بانتظام. نشأ هذا أولاً وقبل كُل شيء من مفهوم أن التحوّل الاشتراكي للزراعة يجب أن يتحقق في غضون 3 أو 4 سنوات. كانت أجهزة الادارة المحلية تتنافس فعلياً لمعرفة من الذي يُمكنه تحقيق المهام والخُطط ذات الصلة. في هذه العملية، تم تقويض المبادئ اللينينية حول الزراعة الاشتراكية في أعيُن الفلاحين.

فلاحين في أحد الأسواق الشعبية الهنغارية

في أوائل الخمسينيات، هبط مُستوى معيشة العُمال والفلاحين بدلاً من أن يرتفع. كان هُناك انخفاض ليس فقط من حيث الأُجور الاسمية للفرد العامل أو المُوظف ولكن أيضاً الاجور الفعلية على الرغم من ازدياد عدد الناس المُنضمين الى القوى العاملة النشطة. كان مُستوى الأسعار في عام 1953 أعلى بمرتين مما كان عليه في عام 1949، وكانت الأجور الفعلية لكل عائل أقل بنحو 20-22% مما كانت عليه في السنة الأولى من الخُطة الخُمسية الأولى.

تفاقم التأثير المُدمّر لهذه السياسة الخاطئة من خلال حقيقة أن هذه السياسة قد تم اتباعها بالاستشهادات المُتكررة بـ"المثال السوفييتي". عندما كان يجب اتخاذ قرار جديد، كانت القيادة التي يُهيمن عليها راكوشي وجيرو تؤكد بأن هذا القرار قد تم اتخاذه على أساس التجربة السوفييتية. في المُمارسة العملية، كان يبدو هذا وكأنه يعني أن الاتحاد السوفييتي هو المسؤول عن العواقب الضارة للاجراءات غير الصحيحة.

تزامنَ هذا مع الاستهانة بالتقاليد الوطنية التقدمية، والتركيز المُفرِط على تقاليد ديمقراطية مُعينة. تم التقليل من شأن بعض الأحداث العُمّالية البارزة واعتبار ان قادتها هي عناصر مُعادية تسللت الى الحركة. كل هذا أثار سَخَطاً عميقاً وخَلَقَ ظروفاً مُلائمة لاحياء النزعة القومية. سعت قيادة الحزب التي سيطر عليها راكوشي وجيرو باستمرار الى محو ذاكرة الجمهورية الهنغارية السوفييتية لعام 1919 من الوعي القومي، وهو موقف كان مُرتبطاً بشكلٍ واضحٍ بدفع الشيوعيين والوطنيين الذين كانوا نشطين في الحركة السرية قبل عام 1945 الى الخلفية وزيادة القمع الموجه ضدهم. في الوقت نفسه، بذريعة شن النضال ضد النزعة القومية، تم نبذ العادات والأشكال القديمة المُرتبطة بالتقاليد الوطنية وانتهاك الحس الوطني عند الناس.

كان الرفيق يانوش كادار مُحقاً ولديه ما يُمكن تبريره عندما قال في خطاب اذاعي ألقاه أيام النضال ضد الثورة المُضادة في 11 تشرين الثاني عام 1956: "لم يكن الاتحاد السوفييتي ولا الشعب السوفييتي بحاجة الى الاجراءات التي انتهك بموجبها راكوشي وشركاه بشكلٍ خطير المشاعر الوطنية لشعبنا من أجل التملق لهم (اي للسوفييت). لقد كان هؤلاء المُتملقون هم من يحتاجون للقيام بذلك في الوقت الذي انفصلوا فيه عن شعوبهم وأرادوا تأكيد أنفسهم من خلال تبنّي اسلوب النسخ واقامة احتكار شخصي للصداقة السوفييتية"[1].

الرئيس السوفييتي نيكيتا خروتشيف في زيارة له الى جمهورية هنغاريا الشعبية عام 1964

[1] - Nepszabadsag, November 12, 1956

لم تتحدث قيادة الحزب عن هذا الوضع الخطير ولم تُناقشه، مما جعل الوضع أسوأ. تم ادراج الانجازات فقط في الخُطَب. نشأت فجوة واسعة بين الأقوال والأفعال، بين السياسة المُعلنة والواقع.

لكن الحزب، كانت لديه القوة لمحاولة تحديد أخطائه والقضاء عليها. أثار القادة السوفييت قضية العواقب الضارة للأعمال غير القانونية والسياسات الاقتصادية الارادوية، وكذلك انفصال قيادة الحزب عن الجماهير. قامت اللجنة المركزية لحزب الشعب العامل الهنغاري، تحت تأثير المشورة الرفاقية التي أبداها السوفييت بمراجعة سياساته في جلسةٍ عُقِدَت في 27 و28 حُزيران عام 1953.

كانت اللجنة المركزية جادة في تحليلها للوضع الحقيقي وفي الكشف عن الأخطاء. وفي حين لخّص الاجتماع الانجازات ذات الأهمية التاريخية التي أحدث تغييرات جوهرية، أشار الى الأخطاء بصراحة شديدة. وَرَد، بالتفصيل، في القرار الذي أصدرته اللجنة المركزية عواقب "التركيز المُفرِط لقيادة الحزب عل التصنيع، لا سيما تطوير الصناعة الثقيلة بوتيرة قسرية مع تجاهل الانتاج الزراعي. وفي الوقت نفسه، فان تطوير التعاونيات بمعدلٍ سريعٍ للغاية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية، أدى الى استخدام القوة والضغط الاداري في بعض المواقع وكذلك أدى نظام التسليم الاجباري المُعقّد والمُتغيّر باستمرار للدولة الى جلب مشاعر انعدام الثقة عند الفلاحين". أدت هذه الأخطاء الى عواقب وخيمة حيث "كان لها تأثيرات غير مواتية على مستويات معيشة السكان بما في ذلك الطبقة العاملة. كما أنها أضعفت علاقة الحزب بالطبقة العاملة وأدت بشكلٍ عام الى تدهور علاقته بالسكان، ونتج عن ذلك صعوبات جسيمة في الاقتصاد الوطني.

أصدر القرار الذي تبنته اللجنة المركزية حُكماً صارماً على أسباب هذه الأخطاء. وذكرت أن "أحد الأسباب الأساسية للأخطاء الجسيمة في الخط السياسي للحزب والسياسة الاقتصادية والأنشطة العملية يكمن في الوضع الداخلي للحزب أو قيادته وفي الاسلوب غير الصحيح للقيادة، وسياسة الكادر الخاطئة وفي العلاقة غير الصحيحة بين قيادة الحزب والدولة وفي تخلّف العمل الايديويوجي". كما أشار القرار بحزمٍ شديد الى المصادر الرئيسية للأخطاء، وغياب القيادة الجماعية واستبدال الجماعية بالفردية". وفي هذا الصدد تم انتقاد "الرفاق راكوشي وجيرو وفلراكاش وريفاي" شخصياً لتبنيهم مُمارسة "القيادة التكتلاتية".

كان هدف ضمان تقدم بناء الاشتراكية والذي يهدف الى خدمة التطوير المُستمر لمستويات معيشة الجماهير العاملة، في بؤرة القرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية. حدد القرار المهام المُتعلقة بتأسيس قيادة جماعية وانفاذها، وتزيز الديمقراطية داخل الحزب وفصل قيادة الحزب عن الدولة[1].

لم يتمكن اجتماع اللجنة المركزية في حُزيرات عام 1953 من الكشف حتى الآن عن الأسباب الاقتصادية وجذور أخطاء السياسة الاقتصادية، لكنه اتخذ قراراً يُفيد بتشكيل مجموعات عمل مُكونة من مُتخصصين لانجاز هذه المهمة في غضون عام. بدأت المجموعات العمل، ولكن لم يتم تحقيق أي نتائج. يُعزى هذا الفشل لأسباب سياسية، لانه بدل الكشف عن الأسباب الكامنة وخلق قاعدة لسياسة جديدة، كانت هناك فترة من التدابير العشوائية. لم تتباطئ هذه الاجراءات فحسب، بل أعاقت أحياناً تنفيذ قرارت حُزيران 1953.

حتى الخُطوة الأولى التي اتُخِذَت نحو تنفيذ سياسة صحيحة تم التعامل معها بشكلٍ خاطئ. لم تُنشَر القرارات باسم اللجنة المركزية. أصبحت تلك القرارت معروفةً لأعضاء الحزب والجمهور

[1] - The passages quoted on pp. 39-40 are from the Archives of the Institute of Party History (in the following: PI Archives) 1/6

بشكلٍ عام عندما قدّمها امري ناجي Imre Nagy بصفته رئيس مجلس الوزراء كبرنامج لحكومته في 4 تموز.

ايمري ناجي

وقد أعطى ذلك للرأي العام النشط سياسياً انطباعاً بأنه ليس الحزب بل الحكومة التي يرأسها امري ناجي هي التي حددت المهام ووضعت البرنامج لتغيير الوضع الخطير. عندما دعت القيادة المركزية الى اجتماع وطني للنُشطاء في 11 تمّوز، كان المُتحدث الرئيسي راكوشي. لم يكن هناك أي عُنصر من النقد الذاتي في ذلك الاجتماع، وبدلاً من مُناقشة الأخطاء وكيفية العمل على ازالتها، تم التركيز على الكشف بما وُصِفَ بأنه "تشوهاتٍ جديدة:". أدى هذا الى حدوث ارتباك كبير ومنع هذا الحاضرين من ايجاد الخط السياسي الصحيح.
لم يكن هناك تحسّن كبير في الوضع في السنوات التي تلت ذلك، لانه بدلاً من تنفيذ أهداف سياسية مُناسبة، اندلعت صراعات بين الكُتَل داخل قيادة الحزب مما أدى الى تعطيل وحدة الحزب. كانت الزُمرة التي يتزعمها راكوشي غير قادرة على تجاوز الأخطاء، واستخدمت كُل الوسائل للحفاظ على هيمنتها. في الوقت نفسه، تطورت المجموعة التحريفية التي احتشد أعضاؤها حول ايمري ناجي وازدادت قوةً منذ منتصف عام 1953. تسببت انتهازيتهم اليمينية في الحاق أضرار جسيمة باعادة التنظيم الاشتراكي في الزراعة (تم حل جُزء كبير من التعاونيات الزراعية) وتم التسبب في مشاكل كبيرة في الانتاج الصناعي. بدأت انتهازية مجموعة ناجي تتغلغل في الأنشطة الثقافية والايديولوجية. كان من سمات لعبة شد الحبل بين الانتهازية اليمينية واليسارية أنه في النصف الثاني من عام 1953 خضعت الخُطة السنوية لـ225 تعديلاً. لم يكن هناك أي تغيير ايجابي على الاطلاق في الوضع طوال عام 1954، ونتيجةً لذلك، قلّ الانتاج الصناعي في هذا العام بنسبة 2.4% عن عام 1953.
وبدلاً من تصحيح الأخطاء، تم ارتكاب أخطاء جديدة أدت، الى جانب المُشكلات الناتجة عنها، الى زيادة خيبة الأمل عند الناس. وازدادت الأمور سوءاً بسبب حقيقة أن الجناحين اليميني

واليساري لم ينخرطا في التكتلات الحزبية فحسب، بل كانا مُستعدين لتقديم تنازلات لامبدأية لبعضهم البعض. على سبيل المثال، بسبب الانتهازية التي ظهرت في السياسة الزراعية، تم عزل ايمري ناجي من المكتب السياسي في نهاية عام 1949، ولكن أُعيدت اليه مكانته عام 1951 بسبب دعمه المُطلَق لمُضاعفة نتائج الخُطة الخُمسية الأولى واستعداده لقبول حقيبة الوزير المُكلف بمهمة تنفيذ سياسة التسليم الاجباري للدولة. في عامي 1951-1952، وضع نظام التسليم الاجباري أعباءاً هائلة على قطاع كبير من الفلاحين. ومع ذلك، كتب ايمري ناجي عدة مقالات تدعم ضرورة نظام التسليم. في عام 1953، عندما أصبح رئيساً لمجلس الوزراء، انتحل شخصية بطل الشرعية، لكنه كان على استعداد لقبول جيرو كوزير للداخلية في حكومته، وهو الشخص المسؤول الى حدٍ كبير عن العديد من الأخطاء. في الوقت نفسه، أصبح ميهاي فاركاش Mihály Farkas، الذي ارتكب جرائم خطيرة في انتهاك الشرعية، أحد أهم الشخصيات التي يعتمد عليها ايمري ناجي موثوقيةً. أُعيد انتخابه سكرتيراً للجنة المركزية للحزب بدعم من ناجي، وأصبح فاركاش أحد أكثر المُمثلين نشاطاً لسياسة "المسار الجديد" التي تم تبنيها في جلسة اللجنة المركزية في 27-28 حُزيران عام 1953.

ميهاي فاركاش

لقد تسامح أعضاء الكُتلة اليسارية بقيادة راكوشي لفترةٍ طويلة مع الأخطاء الانتهازية التي ارتكبها ايمري ناجي والتي تضمنت وقف بعض التعاونيات الزراعية. وبدلاً من الصراع الايديولوجي القائد على المبادئ، انتهى المؤتمر الثالث لحزب الشعب العامل الهنغاري الذي عُقِدَ في الفترة من 24-30 أيار 1954 بحل وسط انتهازي آخر. لكن حالة التوازن هذه لم تدم طويلاً. قامت المجموعة التحريفية اليمينية في خريف عام 1954 بشن هجوم في اجتماع للجنة المركزية. في مقال بعد الاجتماع، دعا ايمري ناجي الى مُراجعة "كاملة" ليساسة الحزب. وفي المؤتمر الأول للجبهة الشعبية الوطنية 23-24 تشرين الأول عام 1954 برز كمُتحدث مُتحمس للوحدة القومية بدون مُحتوىً طبقي. تحدّث عن كيف أن قلوب 9 ملايين ونصف هنغاري تتماسك معاً. كان اعلان برنامج وحدة قومية بدون محتوىً طبقي خلال المراحل الأولى من بناء الاشتراكية،

في فترة، كان لا يزال فيها هناك تأثير للطبقات الحاكمة التي تمت الاطاحة بها ويجب القضاء على تأثيرها تماماً، أمراً غير ناضج، وحتى مُضلل تماماً.

جـ- العدو الخارجي يشن الهجوم

أدرك خُبراء اذاعة أوروبا الحُرة هذه الفرصة. في صيف وخريف عام 1954 توصلوا الى استنتاج مفاده أن لديهم فُرصاً أفضل في هنغاريا أكثر من تشيكوسولوفاكيا. انطلقت عملية FOCUS من فكرة وجود ثلاثة اختلافات رئيسية بين الوضعين في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج. أولاً، ذهب "المسار الجديد" في هنغاريا أبعد مما هو عليه في تشيكوسلوفاكيا، وكان برنامج اللامركزية في الاقتصاد والادراة المحلية قيد التنفيذ بالفعل.

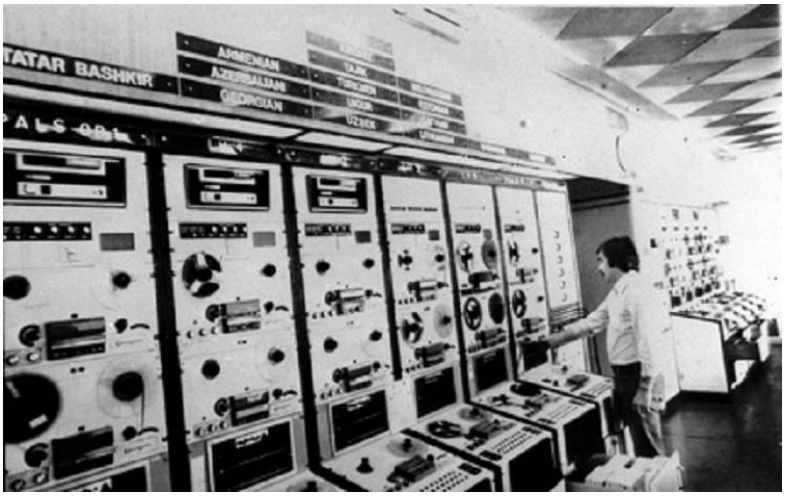

المُرسلات الاذاعية لراديو أوروبا الحُرّة بلغات شعوب الاتحاد السوفييتي

عندما تولى رئيس الوزراء ايمري ناجي منصبه، اعترف بأن النظام يواجه أزمة حادة...واختار منح تنازلات للشعب"[1]). ثانياً، انتشرت المُعارضة في جميع أنحاء هنغاريا، وكانت أكبر في المناطق الريفية منها في المناطق الصناعية. أخيراً، كشف الحزب الهنغاري وآلته عن علامات توترات داخلية أكبر مما كانت عليه تشيكوسلوفاكيا[2].

كما أدرك الغرب مسألة اضطراب وحدة القيادة. لقد عرفوا أن هنالك انعدام استقرار في الأمور السياسية وكانوا على دراية بالأنشطة المُتزايدة للعناصر المُعادية المحلية. على الرغم من ذلك، فقد أدركوا حقيقة أن التغيرات الأساسية التي حدثت في بُنية المجتمع الهنغاري وتحوله الاشتراكي تمتعت بدعم الجماهير، ولهذا السبب، تم رسم برنامج "مُعارضة" مُعادية بشكلٍ مُباشر ولكن متوارية. لقد اتخذت شكل 12 نُقطة من نقاط حركات "المُقاومة القومية". من حيث المحتوى، كانت النقاط الـ12 مُتطابقة تقريباً مع النقاط العشر التي تم وضعها لتشيكوسلوفاكيا. كان الاختلاف الوحيد بينها هو أن برنامج هنغاريا قد تمت صياغته بمزيد من الدراسة المُعمقة. فهي لم تُطالب باسقاط النظام ولكنها حددت هدفاً يتجاوز "المسار الجديد" الذي أعلنه ناجي. وطالبت، من بين أمورٍ أُخرى، باستعادة الاستقلال الذاتي والمحلي، والكف عن اضطهاد الفلاحين، وانبعاث الزراعة الرأسمالية من جديد، وتحرير نقابات العُمال، والغاء تأميم تجارة التجزئة والتحول من

[1] - See R. T. Holt: op. cit., p. 162
[2] - See R. T. Holt: op. cit., p. 155

الصناعة الثقيلة الى الصناعة الخفيفة[1]. كان هذا هو الأساس الذي تم على قاعدته اطلاق المرحلة الأولى من عملية FOCUS. كان هدفها الأساسي اعداد "التحرير" ايديولوجيا وتنظيمياً.
أطلقت صحيفة اذاعة أوروبا الحُرة يوم الجُمعة 1 تشرين الأول الساعة الخامسة مساءاً من عام 1954 مئات المناطيد باتجاه هنغاريا من مقرها بالقرب من ميونيخ. لقد أتت في موجاتٍ مُتتالية، حيث ألقى كل بالون ما بين 300-1000 منشور.

اطلاق موظفي راديو أوروبا الحُرّة للبالونات

تماشياً مع قواعد الحرب النفسية، احتوت المنشورات على كلمة واحدة فقط "لا" أو رقم "12" في البداية. نُشِرَت منشورات لاحقة تُروج لـ"حركة المقاومة القومية" ووصفت الـ12 نقطة بالتفصيل. حملت موجة أُخرى من البالونات جرائد صغيرة الحجم مثل صحيفة "هنغاريا الحُرة" المُكونة من عشر صفحات وبادجات مصنوعة من الألمنيوم.
احتجت حكومة هنغاريا الشعبية في مُذكرة مؤرخة في 15 تشرين الأول عام 1954 الى ادارة الولايات المُتحدة ضد الحملة التخريبية التي اتخذت أبعاداً غير مسبوقة وكشفت عن التدخل الواضح في شؤون هنغاريا الداخلية. ذكرت المُذكرة أن ادارة الولايات المتحدة لم تجعل الأعمال العدائية مُمكنة وحسب، بل قدّمت لها دعماً علنياً. وجاء في المُذكرة أن الهدف المُعلَن لهذه الأعمال هو أن "المنشورات المُصاغة بلهجة التحريض والافتراء ستُثير استياء الشعب الهنغاري".
الرد الذي قدمته ادارة الولايات المتحدة على المُذكرة الهنغارية مؤرخ بتاريخ 17 كانون الأول عام 1954. وقد صيغ الرد الأمريكي بطريقة أوامرية، ولخص الرد برنامجاً من 10 نقاط ينبغي على الحكومة الهنغارية أن تتبناها. كانت روح تلك النقاط مُتطابقة مع الـ12 نقطة.
احتوت المُذكرة الأمريكية على عددٍ من المطالب بما في ذلك ما يلي: يجب تفويض السُلطة الفعلية الى المجالس المحلية، ويجب انفاذ حقوق التعبير وحرية التجمع، ويجب التراجع عن تأميم خدمات الاستهلاك والسماح بممارسة الدين بحرية. تُوّجَ التدخل الصارخ في الشؤون الداخلية لهنغاريا بملاحظة ساخرة مفادها أن المنشورات المعنية تُقدّم مُقترحات عملية بسيطة، يُمكن، اذا تم تبنيها، القضاء على أوجه القصور والأخطاء الفردية.
كان الرد الأمريكي مُثيراً لمُنظمي عملية FOCUS. في 31 كانون الأول نشرت مجلة (هنغاريا

[1] - See R. T. Holt: op. cit., p. 158

الجديدة) تحت عنوان "رسالة تشجيعية" تعليقاً: "تُقدّم ادراة الولايات المتحدة دعماً دولياً لبرنامج يهز أُسس النظام في هنغاريا".
كما شاركت اذاعة أوروبا الحُرة في تنفيذ برنامج العمل ووضعت امكاناتها ومرافقها الفنية تحت تصرف حركة المقاومة القومية. وصارت تبث برامج مُصممة لمناشدة شرائح مُعينة من المُجتمع، وتشرح بالتفصيل ما تعنيه النقاط الـ12 للعمال والفلاحين والنساء والرجال. اهتمت بشكلٍ خاص بموضوعة "احياء روح المقاومة" في صفوف العمال. ولهذه الغاية، تم تضمين برنامج جديد في جدول البث الخاص بها، تحت اسم "مقاومة العمال".

بث اذاعي من راديو أوروبا الحُرّة من مقرها في ميونيخ-ألمانيا الغربية

أخذ قادة اذاعة أوروبا الحُرة في الاعتبار أن الطبقة العاملة هي القوة السياسية الأكثر أهميةً في الاشتراكية. هذا هو السبب في أنهم ناشدوا عناصر البرجوازية الصغيرة التي اندمج جُزء منها بالطبقة العاملة لبدء "اختراق الستار الحديدي من الداخل". تم تكثيف لهجة التهديد تجاه المسؤولين من أجل زيادة التوتر والاضطراب حولهم. قِيل لهم بأن "فُرَص عيشهم حتى سن الشيخوخة ليست كبيرة" اذا أرادوا أن يُغفَرَ لهم، فان عليهم السير "على الجسر الذهبي المؤدي الى الشعب" ودعم المُقاومة القومية. من ناحيةٍ أُخرى، قامت اذاعة أوروبا الحُرة بالتودد الى الشباب، ووصفتهم بأنهم شُجعان وأبطال ودعتهم الى "تعلّم كيفية التعامل مع الأسلحة النارية وقيادة الفصائل المُسلحة لان بلدهم قد يحتاج، في يومٍ من الأيام، الى هذه المهارات"[1]. لم يتم تشجيع العناصر المُعادية فحسب، بل أُعطِيَت لهم نصائح عَمَلية حول كيفية جعل المقاومة القومية حقيقةً واقعة.
في اطار عملية FOCUS، نشطت اذاعة أوروبا الحُرة وحركة المقاومة القومية خلال التحضير لانتخابات المجالس المحلية التي جرت في 28 تشرين الثاني عام 1954. تم تشجيع أنصارهم على التسلل الى المجالس المجلية والاستفادة من الفُرَص التي تُتيحها الادارة المحلية واللامركزية. خلال الحملة الانتخابية، تكثفت أنشطة الرجعية الداخلية. ووردت أنباء عن وجود

[1] - T. Holt and R. W. van de Velde: Strategic Psychological Operations and American Foreign Policy. The University of Chicago Press 1960, pp. 210-211, 220-225

نقوش وكتابات على جُدران المباني العامة وعربات السكك الحديدية وتوزيع منشورات مكتوبة بخط اليد بنصوص مشابهة في مُحتواها لـ12 نقطة. في اجتماعات الترشيح، خاصةً في المُقاطعات، هاجم عدد مُتزايد من الناس نظام المجالس المحلية. بالاضافة الى التعبير عن النقد المُبرر (على سبيل المثال الآراء النقدية حول تشغيل نظام التسليم الاجباري)، الا أنه تم كذلك، الهجوم على "سُلطة الفقراء"، و"انطلقت الأصوات المُعادية للتعاونيات الزراعية"[1].

بعد الانتخابات المحلية، تم توجيه منشورات مُنفصلة وبرامج اذاعية الى الأعضاء غير الشيوعيين في المجالس تُخبرهم بما يتوقعه "الشعب الهنغاري منهم". لقد سعوا الى اثارة الصراع بين أعضاء المجالس الشيوعيين وغير الحزبيين. في صيف عام 1955، تركّز الهجوم على التكتليين، وعلى راكوشي شخصياً. تم القاء مئات آلاف المنشورات على الأراضي الهنغارية بعبارة: "هل سيختفي راكوشي في النهاية؟".

كما شاركت مُنظمات المُهاجرين الرجعية في تنفيذ عملية FOCUS. ألقى قادتهم مُحاضرات لمخاطبة مؤيديهم واخبارهم أن الوقت قد حان وأنه ينبغي عليهم اتخاذ استعداداتهم الخاصة للاطاحة بسلطة العُمال في هنغاريا. بدأت(الرابطة الأخوية للمقاتلين الهنغاريين) MHBK باتخاذ اجراءات مُعينة. عقد قائدها، الجنرال زاكو، اجتماعاً في كولونيا في 1 آذار عام 1955. قرّر المشاركون تنفيذ أعمالٍ تحت اسم "الاخلاء" Evacuation بهدف جمع المُهاجرين الهغاريين الذين يعيشون في بلجيكا وهولندا وفرنسا واسبانيا والذين يُمكن حشدهم من أجل بدء الصراع الفعلي. تم تلخيص الهدف من هذه الخطوة في التعليمات التنظيمية. ان مهمة الاستعدادات التي ستتم تحت اسم "الاخلاء" هو حشد أعضاء مناسبين من (الرابطة الأخوية) وغيرهم من الهنغاريين ذوي التطلعات القومية المُستعدين للمشاركة في مُنظمة واحدة للكفاح المُسلح من أجل "تحرير" البلاد (على أساس الانضباط العسكري الطوعي).

المُهمة الأخرى لهم هي تنشيط زملائهم السابقين الذين بقوا في هنغاريا، وتشجيعهم على الانتظام ومنحهم المُساعدة. تم ارسال سُعاة مُدربين أمريكياً في دورات تجسس الى هنغاريا، لاقامة اتصال مع زملاء سابقين بمساعدة دبلوماسيين غربيين مُعتمدين لدى هنغاريا.

في مرحلة لاحقة تم تسهيل أنشطتهم التحريبية عندما تمت ازالة الحواجز التي كانت تفصل الحدود النمساوية-الهنغارية. في الرُبع الأول من عام 1956 انتُهِكَت حدود هنغاريا 191 مرة من قِبَل هؤلاء العُملاء. ارتفع العدد الى 320 مرة في الربع الثاني. كان هناك ما يصل الى 438 انتهاكاً للحدود في آب عام 1956، وكان حرس الحدود يتكفّلون بضبط جزء غير بسيط من هذه الانتهاكات.

حرس الحدود من جيش الشعب الهنغاري

[1] - PI Archives, pp. 216-384, 840, 842 and 845

وكانت مسؤولية الولايات المتحدة بالطبع أوضح من خلال مذكرة الادارة الأمريكية الى حكومة هنغاريا في تاريخ 3 شباط عام 1956 بشأن قضية الجواسيس الأمريكيين الموقوفين الذين يحملون الجنسية الهنغارية. كانت المُذكرة مكتوبة بعبارات تهديدية بشكل استثنائي وأعربت عن دعمها لهذا التجسس والتخريب. أعلنت الادارة الأمريكية بشكلٍ قاطع أنه في حالة عدم قيام الحكومة الهنغارية بالافراج عن الجواسيس المُدانين سيتم اتخاذ الاجراءات التالية: أولاً، لا يُمكن بدء مُفاوضات تهدف الى تسوية المشاكل الاقتصادية العالقة بين البلدين. ثانياً، لن تكون جوازات السفر الأمريكية صالحةً للسفر الى هنغاريا. ثالثاً، فرض قيود جديدة على تحركات البعثة الدبلوماسية الهنغارية في واشنطن. بطبيعة الحال، رفضت وزارة الخارجية الهنغارية هذه المُذكرة.

د- اعادة تنشيط العدو الداخلي

انه تأكيدٌ مُحبب لأعداء سُلطة الشعب أن الأحداث في خريف عام 1956 "قادت بشكلٍ عفوي الى ثورة" ولم تُشارك أي قوى كبيرة مُنظمة في التحضير للأحداث. قيل أن الدور الذي لعبه النشاط التنظيمي السري كان صفراً، او غير مُهم. في الحقيقة، من سمات تكثيف النشاط المُعادي في هنغاريا أن السُلطات المُختصة أجرت تحقيقاً ضد 53 من عملاء الاستخبارات في عام 1953، و162 في عام 1955، وتم في عامي 1955 و1956 اكتشاف 15 مُنظمة مُعادية كُبرى و30 مُنظمة مُعادية صغيرة وتم التعامل معها من قِبَل أجهزة أمن الدولة الهنغارية وتم القبض على 40 جاسوساً في النص الأول من عام 1956.

]ثمكن استكمال البيانات المذكورة أعلاه ببياناتٍ أُخرى: خلال السنوات الثلاث التي تلت ثورة 1956 المُضادة تم اكتشاف 26 مُنظمة مُعادية. وقد شارك العديد من أعضائها في أنشطة تخريبية سرية لمدة 8-10 سنوات وقبل ذلك كانوا أطرافاً في أنشطة تنظيمية أُخرى. وتجدر الاشارة أيضاً الى أن 10 من أصل 20 مُنظمة سرية انتهت انشطتها في عامي 1960-1961 كانت موجودةً ونشطة قبل عام 1956. وأخيراً، تُوفر مُقارنة البيانات حول المُنظمات السرية المكشوفة دليلاً على أن حوالي 250 مُنظمة صغيرة أو كبيرة شاركت في التحضير للثورة المُسلحة المُضادة وتفجيرها.

كان الأساس الاجتماعي المحلي للتدخل الامبريالي يتكون من طبقات المُستغلّين الذين حُرِموا من سُلطتهم ومُلكيتهم (الرأسماليين، مُلّاك الأراضي والكولاك) والفئات الاجتماعية التي خدمت الطبقات سالفة الذكر (ضُباط الجيش والشرطة والدَرَك من النظام السابق وجماعات أُخرى من نظام هورثي القمعي) وعناصر فاشية أُخرى راسخة. لقد كَرِهَ كل هؤلا سُلطة الشعب، ومُعظمهم لم يكونوا فقط مُتحمسين للغاية للاستفادة من أي فرصة مواتية للانقضاض على سُلطة العُمال، بل استغلوا كذلك كل فرصة للتحضير والتنظيم لانتفاضة مُسلحة، لمحاولة استعادة السُلطة السياسية.

أظهرت دراسة الخبرات المُكتسبة في مكافحة الحركات السرية المُعادية أنها تشترك في ثلاث خصائص عامة. بدأوا في عامي 1949 و1950، في أعقاب فُقدانهم للسلطة مُباشرةً، بتنظيم أنشطةٍ سرية بهدف استعادة السُلطة. انبثقت مبادئهم التكتيكية والاستراتيجية من المُنظمات الامبريالية الدولية. تطوّر تقسيم عمل مُحدد بين المُنظمات. لقد تبنوا أساليب وتكتيكات مُختلفة وعملوا في بيئاتٍ مُختلفة من أجل تحقيق أهداف مُتطابقة جوهرياً.

من بين أنشطة المُنظمات المحلية كان أهم نشاط، هو نشاط التخريب العسكري. على سبيل المثال: كان رجال الشرطة والدَرَك من نظام هورثي الفاشي هم أساس هذه المُنظمات. لكن تضمنت أوساطهم أيضاً موظفين عموميين والكولاك في النظام الهورثي. كانت المُنظمات الأكثر أهميةً هي التالية: (السيف والصليب) Kardis Kereszt، (الحَرَس الأبيض) Fehér Gárda،

(شُعبة بوتوند) botond hadosztály، (مُنظمة الكاديت) Hadapródok Szervezete التي تم تأسيسها جميعها تحت تأثير (الرابطة الأخوية للمقاتلين الهنغاريين). عَمِلَت مُنظمات أُخرى مثل (الأنصار البيض) Fehér partizánok و(عهد الدم) Vérszérzódés و(حركة المُقاومة الهنغارية) ellenállási mozgalom و(حركة المقاومة القومية) Nemzeti ellenállási mozgalom كمُنظمات "مُستقلة". لقد نَشِطَت على أساس التعليمات السياسية والعسكرية العامة التي بثتها اذاعة أوروبا الحُرة ونقل ضُبّاط الاتصال أهم التعليمات. دعونا نأخذ بعض الأمثلة لتوضيح مبادئها العملياتية.

أسس جوزيف فيالا József Fiala مجموعة (الأنصار البيض) عام 1950، وهو مُحقق سياسي عَمِلَ لدى نظام هورثي ورفاقه في شبكة تمتد على جزءٍ كبيرٍ من هنغاريا. كان بعض أعضاءها يحملون أسلحة، ولديهم مجموعات مؤلفة من خُبراء في الادراة المحلية، ومجموعة من النساء وما الى ذلك. كانت خُططهم تستند الى حربٍ مُستقبلية وتوقع وصول القوات المُسلحة الأمريكية الى هنغاريا. تضمنت أنشطتهم، التي تم التخطيط لها فيما يتعلق بـ"غزو هنغاريا"، اختيار المطارات وغيرها من المناطق المُناسبة لهبوط طائرات النقل والمظليين الأمريكيين والبريطانيين. تم اعداد وثائقهم الشخصية وشعارات السواعد باللغة الانجليزية استعداداً لهذه المناسبة. تم الكشف عن مُعظم الأعضاء عندما تم تفكيك التنظيم في تشرين الأول عام 1954، لكن أعاد أولئك الذين فرّوا، تنظيم أنفسهم اعتباراً من منصف عام 1955 حيث اعتمدوا على المبادئ الأساسية لـ"سياسة التحرير"[1].

كان (تنظيم الكاديت) نشطاً بين عامي 1949 وكانون الأول 1955. "بصفتي طالباً في مدرسة كاديت سابقة، اعتبرت انه من واجبي في الوضع الدولي آنذاك انشاء مُنظمة مُعادية للدولة". هذا ما صرح به جينو سوليانسكي Jenő Sulyanszky، زعيم المُنظمة في اعترافه للمحكمة. كان تنظيم الكاديت قد وضع خُطتين: الخُطة الأولى لنشوب حربٍ جديدة، والأُخرى للوضع بعد خروج القوات السوفييتية من هنغاريا. كان أعضاؤها قد خططوا لاحتلال مبنى الاذاعة الهنغارية، والاستيلاء على مخازن السلاح والافراج عن السُجناء السياسيين. وضمت المُنظمة وحدة استخبارات ومسؤولين عن التنسيب واقتناء السيارات وصُنتع الوثائق المُزورة. في عام 1955، أقام التنظيم تمريناً يهدف الى تعزيز الروح القتالية لدى أعضاءه. احتوت خُطة التمرين التي تم اعدادها مُسبقاً على تفاصيل حول الطريقة التي سيتم بها احتلال المباني العامة.

كما انخرط تنظيم الكاديت في أنشطة التجسس. قام جورجي ديشني György Desaknay، ضابط الاتصال في اذاعة أوروبا الحُرة بتقديم المعلومات التي حصل عليها الكاديتيون، وشجّع الأعضاء على وضع خُطط مُحتملة لحدوث اضطرابات في هنغاريا. رداً على ذلك، وضع سوليانسكي وأتباعه ما وصفوه بأنها خُطة سيغيد "Szeged". كان جوهرها هو تنظيم عصيان في جنوب مدينة سيغيد واطلاق التحركات المُضادة للثورة في أماكن أُخرى في هنغاريا. كان عليهم الهرب من هنغاريا والذهاب الى يوغسلافيا في حال فشلوا في الخُطة[2].

كانت (شُعبة بوتوند) مُكونة من ثلاث مُنظمات مُستقلة بقيادة كارولي غاياري Károly Gajári ولايوش بونيش Lajos Bónis وأوتمار فادي Ottmar Faddi. نسّق هؤلاء القادة الثلاث أفكارهم وأنشطة تنظيماتهم ووضعوا خُططاً لانشاء "حَرَس مدني" مؤقت بعد استلامهم السُلطة ومحكمة خاصة لمُحاكمة كبار المسؤولين في هنغاريا ومُقاضاة التقدميين. تم ارسال نسخة من برنامجهم الى (اللجنة القومية الهنغارية) العاملة في أوروبا الغربية.

أسس ستيفان سالاتشاني István Szelepcsényi، الذي حُكِمَ عليه مع 11 آخرين في نيسان عام

[1] - 25- Budapest Court of Justice. B. I. 005 021/1955

[2] - 26- Budapest Court of Justice. B. I. 006039/1956/11

1950 بتُهمة ارتكاب أنشطة تنظيمية غير مشروعة، أسس مُنظمة بينما كان يقضي عقوبة السجن وهي (حركة المُقاومة الهنغارية).

ستيفان سالاتشاني- تم اعدامه عام 1959 لانخراطه بالثورة المضادة

قامت بتدريب أعضاءها على تنظيم مجموعات سرية كُلٌ في منطقته بعد اطلاق سراحهم من السجن. نظّم أحد شركاؤه مجموعةً في باراتويوفالو Berettyóújfalu جنوب شرق هنغاريا. استمرت المجموعة في مُمارسة الأنشطة السرية بشكلٍ مُستمر لمدة عشر سنوات وظهرت في المكان المُناسب في اللحظة التي اندلع فيها القتال المُسلّح[1]. على سبيل المثال، كان سالاتشاني يُقاتل في مجموعة مُعادية للثورة نَشِطة في بودابست في منطقة ماروشوتكا، وأصبح أحد قادة "الحَرَس القومي" في بلدة ناكوفاتش على بُعد حوالي 11 كيلومتراً الى الغرب من بودابست.
ان انشاء فرع بودابست والتنظيم المحلي في مُقاطعة بيكيش békés لما يُسمى (حركة المُقاومة القومية) هو مؤشرٌ على التأثير الذي تُمارسه عملية FOCUS لاذاعة أوروبا الحُرة. طوّر الفرع في العاصمة الهنغارية طريقة تسليح أعضائه ووضع "قائمة سوداء" بالأشخاص الذين سيتم اغتيالهم. فيما تمكّن فرع (المُقاومة القومية) في قرية بيكيش من السيطرة على تنظيم الدفاع المدني المحلي وبالتالي تدريب أعضائه على التعامل مع السلاح واجراء تدريبات الرماية.
كما بدأ ستيفان دوما István doma وأتباعه في تدريب أنفسهم على أساليب الصراع من أجل الاطاحة بالدولة الديمقراطية الشعبية. تخصص تخطيطهم في احتلال مكاتب البريد ومبنى الاذاعة الهنغارية. خططت مجموعتهم العاملة في مقسم الهاتف الدولي في مُقاطعة جوزيف، تحت عنوان خُطة (Zugló 1)، للسيطرة على خطوط الهاتف الدولية، ووسعوا تنظيمهم ليشمل المُقاطعات كذلك[2]. من الواضح تماماً من هذه القائمة غير الكاملة من الأمثلة، أن العناصر المُعادية كانت مُصممة وتستعد للاطاحة بسُلطة العمال بالسلاح.
كان المجال الرئيسي الآخر للأنشطة غير القانونية المُضادة للثورة هو التجمعات والأنشطة التنظيمية ذات الطبيعة السياسية. أسس السياسيون البرجوازيون السابقون وأعضاء الأحزاب المسيحية والقوى البرجوازية الصغيرة مجموعاتهم في أُطرٍ فضفاضة استعداداً لتولّي السلطة. عَمِلَ بعضها ضمن أشكال تنظيمية مُنتظمة نسبياً، بينما دعا البعض الآخر أعضاؤها من حينٍ الى آخر فقط لمُناقشة الوضع أو لوضع برامج، كانت، كقاعدٍ عامة، معنية بالحفاظ على فكرة التعددية الحزبية والحياد الذي كان يُشار اليه غالباً باسم "الطريق الثالث". كانت مُعظم هذه المجموعات مُتفقة مع أنشطة المجموعة التي قادها ايمري ناجي.

[1] - Budapest Military Tribunal. B. II. Kt. 047/1959
[2] - Budapest Military Tribunal. B. II. Kt. 047/1959

كان الزعماء اليمينيون في حزب أصحاب الحيازات لصغيرة السابق، على اتصال مع بعضهم البعض بانتظام. لقد عقدوا جسات نقاشية وتبنوا أفكار البرجوازية الصغيرة حول الحياد. كما سعوا لاقامة علاقات مع ايمري ناجي. قامت احدى المجموعات من حزب أصحاب الحيازات الصغيرة برئاسة الدكتور جورجي لابكوفيتش Gyorgy Lupkovics بوضع برنامج مُنفصل تحت عنوان (آراء الناس غيرالحزبيين).
كما وجد القادة اليمينيين لـ(حزب الفلاحين) السابق طُرُقاً ووسائل للحفاظ على علاقاتهم ونشر وجهات نظرهم. كما حدث انتعاش في أنشطة القادة اليمينيين السابقين للحزب الاشتراكي الديمقراطي. كانت احدى مجموعاتهم مشغولةً بالأنشطة التنظيمية وأسس أعضاؤها ما أطلقوا عليه (جمعية سبارتاكوس للديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار)، وأرسلت برنامجها المُكوّن من 13 نُقطة الى مُحرري (الجريدة الأدبية) Irodalmi Újság.
كما قامت العناصر النشطة في حزب الشعب الديمقراطي السابق بتشجيع فكرة الدولة "الديمقراطية البرجوازية". قامت عدة مجموعات أصغر بالاستعدادات لاتاحة الفُرصة لتأسيس أحزاب سياسية في حالة نجاح عصيان مُسلّح. احدى هذه المجموعات بقيادة غولا أولاس Gyula Olasz بالتحضيرات لتأسيس (الحزب الديمقراطي المسيحي) Keresztény demokrata part اعتباراً من عام 1953 وتم وضع برنامج الحزب ونظامه الداخلي مُسبقاً.

شعار الحزب الديمقراطي المسيحي

كان لبعض التنظيمات المُسلّحة مجموعات خاصة مُكلفة بمُهمة تنظيم الأحزاب. على سبيل المثال قرّر (الأنصار البيض) تأسيس حزب تحت اسم (حزب الحُب) Szeretet part في حالة انتصار العصيان.
جمع الايديولوجي المَدعو ستيفان بينتيك Istvin Pentek شركاؤه الفاشيين. أُطلِقَ سراحه من السجن عام 1954 وشارك، منذ ذلك الحين في الأنشطة التنظيمية بين السجناء السياسيين السابقين. هذا ما قاله أحد شُركاؤه آرون تشوري Áron csóri في شهادته. كان الهدف السياسي

للمُنظمة هو تنفيذ ما يُسمى بـ"الشيوعية الوطنية" واتحاد كونفدرالي في وادي الدانوب في مُحاولة لفصل "هنغاريا عن موسكو". كما التقّت هذه المُنظمة حول المجموعة التي يقودها ايمري ناجي[1].
ربما كان (الحزب المسيحي) الذي تأسس عام 1950 أخطر التنظيمات غير الشرعية. تمت مُحاكمة قادة الحزب بين عامي 1957 و1961 وكان مُبرراً اقرار الحُكم بالصياغة التالية: "فيما يتعلّق بأهدافه، لم يكشف هذا التنظيم عن أي اختلافات جوهرية مُقارنةً بالتنظيمات السرية الأُخرى الموجهة ضد الدولة، لكن كانت دعايته مُختلفة عن دعاية المجموعات الأُخرى. كان هذا الحزب، بذريعة مُمارسة الدين، يُريد تأليب المؤمنين من خلال مُعتقداتهم الدينية ضد دولتنا الديمقراطية الشعبية، وكسبهم الى جانب الحزب، واقناعهم بالمشاركة في الأنشطة التنظيمية غير القانونية"[2].
اعتبر الحزب المسيحي تنظيم الشباب مهمته الرئيسية. أدارت قيادة الحزب حركة غير شرعية للكنيسة. دشّن التنظيم أعماله بين عامي 1949 و1951 بمبادرة من بعض الكهنة والرُهبان الذين كانوا نشطين عملياً دون توقف حاتى عام 1959 أو 1960. من بين العديد من تنظيمات الشباب، تجب الاشارة الى (المَجمَع المَريَمي) Maria Congregatio الذي كان يتألف من راهبات سابقات في النظام السيستري الكُنسي، وكذلك الذراع الشبابي للحزب المسيحي الذي تأسس عام 1950، و(مُجتمع Regnum Marianum) وهي مجموعة كاثوليكية أُعيد تأسيسها عام 1951. قادها رُهان سابقون ذوو خبرة حركة شباب الكنيسة التي احتضنت تنظيمات تحمل أسماء مُختلفة تماماً ولكن مُتطابقة من حيث رؤاها، وغطّت أنشطتهم جميع أنحاء هنغاريا.

شعار مُجتمع (Regnum Marianum)

كان لـ(الجبهة المسيحية) Keresztény Front، التي نسقت المُنظمات العاملة تحت ظل الكنيسة، حوالي 800 ناشط تم توزيعهم الى 12 مجموعة، لكل مجموعة أفرعها الخاصة.
اعترف زعيم الجبهة جيزا هافاشي Géza havasi: كان هدف تنظيمنا قبل عام 1956 هو تدريب نُخبة من الشباب الذين، في حالة حدوث تغيير في النظام، سيكونون قادرين على لعب دور قيادي في المُجتمع المسيحي، وأن يكون لدينا قادة مُعدين لاستلام الحُكُم اذا سنحت فُرصة مواتية بعد الاطاحة بدكتاتورية البروليتاريا.
تم تنفيذ عمليات (المَجمَع المَريَمي) بواسطة مجلس غير شرعي مُكون من 4 أعضاء بتراتبٍ

[1] - Budapest Court of Justice. T. B. 9006/1959
[2] - - Budapest Court of Justice. T. B. XVI. 9220; 9228 ; 9264/1961

ديني. لقد كانو، في نفس الوقت، فادة أربع مناطق رئيسية: بودابست وزيكاشفاهيرفار Székesfehérvár وغيور Győr و ايغير Eger.
تألفت المجموعة الكاثوليكية (مُجتمع Regnum Marianum) من 19 مجموعة رئيسية. غطّت جميع أنحاء هنغاريا، وتم تدريب مُجنديها في دورات قيادية. على سبيل المثال، قام هذا المُجتمع بارسال حوالي 50-60 طالب من الصف الأخير من المدرسة الثانوية لحضور دورة من 6 أشهر عام 1949، وقاموا بتنظيم دورات تدريبية لقادة المُستقبل.

كنيسة Regnum Marianum في بودابست

قامت حركة الشباب في الكنيسة بتنظيم وتعليم الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين 8-10 و24-25. كان أعضاؤها نشطين بشكلٍ خاص في صفوف المدارس الثانوية وتلك الخاصة بمؤسسات التعليم العالي. تم تكليف أعضاء المجموعة بمهمة نشر آرائهم في سياق المُناقشات مع زملائهم في المدرسة والتصرف بما يليق بأشخاص ينتمون الى النُخبة. كان ما مجموعه 6000-8000 شاب وشابة تحت التوجيه المُباشر للحركة.
اعترف أحد قادة Regnum Marianum لازلو ايمودي László Emődy أمام المحكمة:
"كقاعدة، جلبنا الى مجموعتنا أشخاصاً نعرف أنهم مُعارضون للنظام أو أظهروا موقفاً خاملاً تجاه القضايا العامة".
اعترف المُدّعى عليه كولي Kőlley: "كان الهدف هو حشد الشباب من الطبقة الوسطى، لتشكيل نُخبة من أجل أن تكون جاهزة في حالة حدوث تغيير نهائي في النظام".
كان الهدف الأساسي لـRegnum Marianum هو "توعية الناس، بالاضافة الى تقديم تعليمات دينية لهم، بحقيقة أن ان النظام الشعبي الديمقراطي ذا طبيعة مؤقتة". وضع ايمودي قواعد المُنظمة عام 1954 وفقاً لذلك.
لم يُنظم الأشخاص والتنظيمات المذكورة أعلاه مجموعاتٍ للعصيان المُسلّح. كانوا يتوقعون أن تقوم تنظيماتٌ أُخرى بتنظيم هذا الجانب.. لكنهم لم ينفوا أن " التعليم السياسي لمجموعات الشباب كان موجهاً قبل عام 1956 لجعلم يقاومون النظام... بروح الجبهة المسيحية ومن أجل اقامة نظام اجتماعي مسيحي".

ألقوا مُحاضرات ونشروا كُتيبات في مُحاولة لنشر أفكارهم. في كُتيّب بعنوان "نداء من أجل البشر" Kiáltás ferfiak után، أعد المؤلفون الشباب للقتال والشروع بأنشطة تخريبية: "... سيأتي الوقت الذي تحصل فيه على أوامر من الله في السماء: يجب أن تُدمّر وتُخرّب!...ثورة غير دموية...". أطلقت مجلتهم الدورية غير القانونية المُسماة (بذرة الخردل) mustármag حملةً صليبيةً ضد الاتحاد السوفييتي. "نحن الأمة المُثقفة الوحيدة في حوض الكاربات Carpathian Basin التي تحترم مريم العذراء. نحن نقف على بوابة الشرق ويجب أن ينطلق انهيار روسيا البلشفية أيضاً من بلدنا".

قامت التنظيمات نفسها بطباعة بعض الكُتيبات، وتم استلام بعضها الآخر من التنظيمات الخارجية. أنتج اندريه فولدي، ايديولوجي الجبهة المسيحية، حوالي 60 نوعاً من الكُتيبات والمنشورات بين عامي 1952-1960 في أكثر من 600 نسخة وأُنفِقَ نحو 30 ألف فورينت (العملة الهنغارية) لنشرها.

حصلت التنظيمات التي يقودها رُهبان سابقون على مساعدة مالية كبيرة من خلال علاقاتهم. تلقّت (الجبهة المسيحية) 130 ألف فورينت، وحصلت Maria Congregatio على 75 ألف فورينت عام 1951، و75 ألفاً عام 1954 و30 ألفاً عام 1955 و90 ألفاً في تشرين الثاني عام 1956. وعندما تم الكشف عنها كانت Maria Congregatio تمتلك 258320 فورينت و24 فرنكاً ذهبياً و67 آلة طابعة و12 جهاز تسجيل، وأدوات وأجهزة قص وطباعة.

السؤال الذي يطرح نفسه هو ما اذا كان هناك مركز في هنغاريا قام بتنسيق عمل التنظيمات غير القانونية المُعادية للنظام المتنوعة للغاية. وتُشير الأدلة الى أن مثل هذا المركز لم يعمل داخل البلاد. لعبت لجنة راديو أوروبا الحُرة والمؤسسات التابعة لها دور "مركز المُقاومة". تم توجيه المقاومة الرجعية الداخلية من خارج هنغاريا بمساعدة الجواسيس والدبلوماسيين والوكلاء والسُعاة ومن خلال البرامج والرسائل التي بثتها أوروبا الحُرة. كان لثُلثي التنظيمات التي تم الكشف عنها ارتباطات خارجية مُباشرة.

ومع ذلك، على الرغم من موارد وقُوى العدو الداخلي التي أدرجنا جُزءاً منها في ما سبق، فقد توقفت عملية FOCUS عام 1955 وانتهت مرحلتها الأولى.

في أيلول عام 1955، اكتسب تنظيم (الصليب من أجل الحُرية)، وهي مُنظمة تم التأكيد دائماً على استقلالها، زعيماً جديداً في شخص و. ويليام، وزير التجارة الأمريكي. كان تعيينه يعني ظهور مسؤول رفيع المُستوى في ادارة الولايات المتحدة علانيةً على رأس (الحملة الصليبية). تم الترحيب بالقائد الجديد في رسالة من الرئيس ايزنهاور أكد فيها أن موقف ادارته لا يزال يتمثل في "تحرير الشعوب المُستَعبدة"، وأنها ستُقدم كُل مُساعدة للتنظيم الذي "أنشأ روح المُقاومة في البلدان ما وراء الستار الحديدي".

الفصل الرابع: المرحلة الثانية من عملية FOCUS

أ- افلاس دوغمائية قيادة الحزب

بحلول نهاية عام 1955، تراكمت التناقضات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهنغاريا. وقد انحدرت النية المُعلنة لخوض صراع مبدئي ضد التحريفية الى اتخاذ تدابير ادارية، ومُعاقبة الرفاق، وتوقيف عدد من الضحايا، وزيادة حصص التسليم الاجباري زيادةً كبيرة، وتحصيل الضرائب مرتين في السنة، وهلم جرا.

صاغت مجموعة من الكُتّاب مذكّرة تم توزيعها في اطارٍ ضيق في خريف عام 1955. وقد أثارت اعتراضات على "الاستخدام الضار للقوة والتدخل الاداري غير المُبرر والعودة الى أساليب الأوامرية" والتي وُصِفَ بأنها تسود مرةً أُخرى في المُجتمع وخاصةً في المجال الثقافي. استشهد مؤلفوا المذكرة بأمثلة بارزة، مثل مصادرة الأوراق، واستبدال المسؤولين الثقافيين، وحظر بعض المسرحيات، وما الى ذلك. قامت قيادة الحزب، بدل دراسة هذه الانتقادات، بقمع الكُتّاب المعنيين. تم تبني اجراءات ادارية أدت على الفور الى اصطناع هالة من المجد حول الكُتّاب الذين كانت لديهم الشجاعة لاظهار "المقاومة"، على الرغم من أن الغالبية العُظمى منهم كانت نصيرةً جداً للنظام الاشتراكي في وقتٍ سابق. كانت هذه هي الطريقة التي تم بها رفع المُذكرة التي كادت أن تكون معروفة، الى مصاف "ثورة الكُتّاب" العظيمة.

ان اعادة التقييم السريع والمُتكرر للسياسات التي انتهجها حزب الشعب العامل الهنغاري، والكشف عن الأخطاء وارتكاب أخطاء جديدة، قوّض الثقة بالحزب وأثار شعوراً بين الشرفاء من الناس بأنه لا سبيل للخروج من المأزق السياسي. في ظل هذه الظروف، كان للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي انعقد في الفترة من 14-25 شباط تأثيراً عميقاً على الرأي العام الهنغاري. أصبح الاهتمام بالسياسة عاماً جداً، فقد قرأ الناس وناقشوا وثائق المؤتمر. في الاستطلاع الأول للمزاج العام تم الابلاغ عن أنه "بعد المؤتمر العشرين، تنفس الناس الصعداء"[1].

قرأ العمال المجريون النقد الصريح لعبادة الشخصية والملاحظات ذات الصلة على المبادئ اللينينية بارتياح. استمد الشيوعيون الهاماً جديداً من استعادة المعايير اللينينية للحياة الحزبية. قدّم العمال، في المصانع، تعهداتٍ بانتاج المزيد على شرف المؤتمر.

ولكن، في بعض الأماكن، تم توجيه الانتقادات أيضاً، حيث أدت تصريحات المؤتمر الى حالة من عدم اليقين والخوف وقلة الفهم من جانب بعض أعضاء الحزب. ظهر في الحال سوء التفسير والتبرير الذاتي، وظهر جو من الغيبة. لقد حان الوقت، آنذاك، على الشيوعيين الهنغاريين، لاتخاذ موقف صريح وموحّد.

كان الموقف الذي ستتخذه قيادة الحزب بشأن بعض القضايا المتعلقة بوضع هنغاريا وتطورها في أعقاب المرتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي "مسألة توقع عام. في الاجتماعات التي حضرها عدد كبير من الناس، كانت هناك مُطالبات عامة بأن "يتم التشاور بين أوساط القيادة حول المسائل اليومية المتعلقة بالبلد"[2]. تم ارسال رسائل تحتوي على مقترحات الى المؤسسات المركزية. طالب كُتّاب الرسائل بتطبيق روح المؤتمر في هنغاريا. كانت هناك رغبة عند الناس

[1] - PI Archives 276/9-56/1956. Records of the principal experiences gained at the county meetings of party activists. March 30, 1956

[2] - PI Archives 276/9-32/1956. Records of the experiences gained by party instructors. Party and Mass Communication Department of the Central Leadership of the Hungarian Working People's Party, March 8, 1956, 1/7-8. 1956/2 issue

في أن تُناقش الصحافة الهنغارية الدروس المُستفادة من المؤتمر. تم ارسال مقالات وتعليقات ورسائل الى مكاتب تحرير الصحف اليومية والدوريات بروح الأفكار التي تم التعبير عنها في المؤتمر العشرين. أكدت صحيفة الحزب المركزية والمجلة النظرية الدورية على الأهمية الهائلة للمؤتمر وصارت المهمة الرئيسية هي تطبيق الدروس المُستفادة منه. على هذا الأساس، انتعشت الحياة الحزبية واشتد نشاط الأعضاء.

ان حقيقة ارسال أكثر من 30 ألف تعليق وملاحظة مكتوبة في الفترة من أيار الى تموز عام 1956 تحتوي على مقترحات لتعديل مسودة الخطة الخمسية الثانية هي دليل على الطبيعة الايجابية للنشاط الاجتماعي المتزايد. كما حدثت زيادة هائلة في عدد الرسائل المُرسلة الى الأجهزة المركزية للحزب. تلقت الصحيفة المركزية للحزب ما معدله 3533 رسالة شهرياً في عام 1955. وزاد على هذا الرقم 4426 رسالة بين كانون الثاني وأيار عام 1956، و6448 بين حُزيران وأيلول. في الأشهر الأولى من عام 1956 أعرب 15-20% من الرسائل عن انتقادات حادة للقيادة، وأدانت البيروقراطية والعقبات أما زيادة الانتاج. وكانت النسبة 28-30% لشهر تموز و38-40% لأيلول وتشرين الأول. قدّم كُتّاب الرسائل مقترحات مفيدة وطالبوا "القيادة المركزية بالتحدث الى العمال بطريقة تليق بالكبار".

في أوائل عام 1956، أُتيحت فرصة أُخرى لتصحيح السياسة الخاطئة ولاعطاء دفعة جديدة لبناء الاشتراكية تحت قيادة الحزب. ولكن، بدلاً من التوجه الايجابي، تطورت الأحداث بحيث اندلعت في 23 تشرين الأول عام 1956 انتفاضة مسلحة تهدف الى اسقاط النظام الشعبي الديمقراطي.

نتج هذا التحوّل المأساوي للوضع عن مجموعة متنوعة من العوامل، رغم تنوعها الشديد، الا أنها اجتمعت للدفع بالتطورات باتجاهٍ آخر.

في اجتماعها الذي عُقِدَ في 12-13 آذار 1956، نظرت القيادة المركزية في الدروس التي يُمكن أن تستخلصها من القرارات التي اعتمدها مؤتمر الحزب الشيوعي السوفييتي العشرين بالنسبة لهنغاريا. واصلت القيادة، التي يُهيمن عليها راكوشي وغيرو، اللعبة السياسية المُصممة على التستر على الأخطاء وتجنب المسؤولية. على الرغم من الجدل المُحتدم، تمكنت المجموعة بقيادة راكوشي من التمسك بموقفها الذي ينص على أن كل شيء في هنغاريا يسير بحالةٍ جيدة، وأنه تم التخلص من الأخطاء وأن الوضع السياسي مستقر. كان راكوشي حازماً للغاية في التصريح بأنه "خلصنا، في سياق تحليل المؤتمر العشرين، الى أن الخط الرئيسي لحزبنا صحيح من جميع النواحي... حزبنا قويٌ وموحد. اقتصادنا الوطني يقوم على أُسسٍ سليمة"[1]

كل هذا كشف أن قيادة الحزب لم تكن قادرةً على الاستفادة من المساعدة القيّمة التي قدمها المؤتمر العشرين للحزب الشيوعيي السوفييتي للحركة الشيوعية العالمية. لقد أصبح الوضع حرجاً.

قدّم العمال شكاوى لا حصر لها حول سوء الادراة في الانتاج. لقد لفتوا مراراً وتكراراً الى كيف أدت عدم كفاية الامداد بالمواد الى جعل الانتاج المُنظّم مُستحيلاً، وحالت الفوضى دون العمل المستمر، وأغرقت البيروقراطية المُفرطة الانتاج ببحرٍ من الأوراق والوثائق. كانت هناك شكاوى متزايدة حول الأجور. كانت هناك أوجه قصورٍ في توافر الخبز وشحم الخنزير، وخاصةً في المُقاطعات، وكانت هناك صعوبات كبيرة بشكلٍ عام في توريد السِلَع الاستهلاكية. لم يضع الناس ثقةً كبيرةً في تصريحات الحزب حول القضايا الأُخرى، بسبب الظروف الاقتصادية بالذات.

اتخذت خيبة الأمل أبعاداً وطنية واسعة. كانت الغالبية العُظمى من مسؤولي الحزب ساخطين،

[1] - Szabad Nep (Free People), March 15, 1956

مثل عامة الناس، على السطحية "الفاترة" للقيادة المنفصلة عن الواقع، والطريقة الأرستقراطية التي تم بها تجاهل مطالب الناس ورفض تجاربهم باعتبارها غير ذات صلة. تم الاعتراف صراحةً في المواد الاعلامية التي أُعِدّت للهيئات القيادية أن التقرير الذي قدمته قيادة الحزب والقرارات المُعتَمَدة في اجتماع القيادة المركزية قد فشلت في تلبية التوقعات التي نهضت بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي. لقد توقعت الجماهير أكثر من هذا...
وطالبت أوساط قيادة الحزب بتجديد القيادة، قائلين "لقد كان هناك ما يكفي من النقد الذاتي، نحن الآن بحاجة الى قادة لديهم فهم أفضل للقضايا المطروحة"[1].
دعا نُشطاء الحزب الى عودة قادة شعبيين مثل يانوش كادار ويولا كالوي Gyula Kállai وارباد سوكوشيتش و وجورجي ماروشان وغيرهم من الرفاق الذين تم استبدالهم في وقتٍ قد سبق.
بحلول ذلك الوقت، أصبح من الواضح تماماً بالنسبة لمجموعةٍ كبيرة من الحزبيين أن راكوشي كان غير قادرٍ على فهم المطالب الجديدة والاعتراف بضرورة التغيير الجذري، وتم توجيه الانتقادات الشديدة له.

ب- مجموعة ايمري ناجي تُنظم نفسها كمعارضة حزبية

أدى العجز السياسي لقادة الحزب ومواقفهم الغامضة وغير الصادقة الى نقاش مرير على نحوٍ متزايد، واستقطاب حاد داخل الحزب. كانت الخلافات الواضحة حول الوضع في هنغاريا وطبيعة الدروس المستفادة من المؤتمر العشرين تظهر في صحافة الحزب والمنظمات الحزبية.
في ربيع وصيف عام 1956، بدأت ميول مختلفة داخل الحزب بالاصطفاف حول ايمري ناجي.
بدأت الخطوط العريضة للمعارضة الحزبية المُنظمة التي يظهر اسم ايمري ناجي على رايتها تأخذ شكلاً محسوساً.
كان ايمري ناجي يحظى بالاحترام بين الناس العاديين، وخاصةً بين الفلاحين ومجموعات كبيرة من المثقفين. لقد استمد قدراً كبيراً من الشعبية من حقيقة أنه كرئيس للوزراء في عام 1953، كان أول شخصية عامة تحدثت عن الأخطاء التي كشفت عنها القيادة المركزية. أصبح مرتبطاً في ذهن الجمهور باصدار السياسات والتدابير الجديدة. ومن هناك فصاعداً، تظاهر بأنه بطل الشرعية.
ليس بمحض الصدفة ان احتشدت عناصر المعارضة داخل الحزب حول ايمري ناجي. بالاضافة الى شعبيته، فقد جذبتهم، الى حدٍ ما، حقيقة أنه قد تعرّض لانتقاداتٍ عديدة من قِبَل قيادة الحزب بسبب انتهازيته البرجوازية الصغيرة وآرائه اليمينية. أثارت آرائه، في عامي 1984-1949، حول مفهوم الديمقراطية الشعبية وحول القضايا المهمة للسياسة الفلاحية نقاشاتٍ لأول مرة منذ عام 1945، أي عام تحرير هنغاريا من الحكم الفاشي. أعترف، في ذلك الوقت، بأنه اتخذ موقفاً انتهازياً بشأن القضايا المطروحة. أعلن أمام القيادة المركزية لحزب الشعب العامل الهنغاري، عام 1949 أنه "فيما يتعلق بانحرافاتي الانتهازية اليمينية، اريد أن أُعلِن أنني أقبل الاقتراح المُقدّم من المكتب السياسي الى القيادة المركزية" ثم تعهد: "سأتغلب على الأخطاء التي تظهر في موقفي وأنشطتي النظرية"[2].

[1] - PI Archives 276/9-42/1956. Information on the reaction to the March resolution of the Central Leadership and to the report given by Comrade Rakosi on March 17,1956. (The information was obtained from the Vllth, IXth and XHth Districts of Budapest, from the workshops and plants of MAVAG factory, the Automobile Trust, the Hungarian Radio and the Klemeni Gottwald factory.)
[2] - Nepszabadsag, May 9, 1957

في غضون بضعة سنوات، في الواقع في آذار عام 1955، تعرضت الآراء التحريفية اليمينية والمواقف الانتهازية التي تسببت في أضرارٍ جسيمة وبسبب طرده من القيادة المركزية واستبداله من رئاسة الوزراء، لانتقاداتٍ شديدة. في رسالته المؤرخة في 4 أيار عام 1955 والموجهة الى القيادة المركزية، مارس النقد الذاتي مرةً أُخرى وتعهد: "سأدعم الحزب بكل سلطاتي وسأكون في طليعة النضال من أجل القضاء على أي مسعىً قد يأتي من أي مكان يُريد استغلال أخطائي اليمينية التي لا تتوافق مع الماركسية لتعطيل الانضباط ووحدة الحزب التنظيمية أو الأهداف التي تتماشى مع مصالح جمهوريتنا الشعبية والبناء الاشتراكي..."[1].

في الواقع، تطورت الجماعة التي يقودها ايمري ناجي في الأشهر التي تلت ذلك، وبدأت تعمل بطريقة منظمة، في البداية في مجال الأدب والفنون. ونتيجةً لذلك، طردت قيادة الحزب المركزية ايمري ناجي من الحزب في شباط عام 1955.

ومع ذلك، في حين تم اتخاذ هذه الاجراءات الادرارية ضده، لم تكن المجموعة بقيادة راكوشي قادرة تماماً على مواجهة آراء ايمري ناجي في صراع ايديولوجي مفتوح ومبدأي. وفي ذات الوقت الذي كررت فيه قيادة الحزب أخطاءها، ظهرت هناك قناعة بأنه بدون ايمري ناجي سيكون من المستحيل ايجاد حل للوضع الحرج، حيث عَمِلَ أنصاره على تقوية ونشر هذا الانطباع.

روّجت مجموعة ايمري ناجي شعاراتٍ استعراضية. لقد تحدثوا عن "اشتراكية أفضل" و"تنقية الديمقراطية"، وفي حقيقة الأمر، لم يكن أتباع هذه المجموعة يريدون أكثر من ذلك. واصلت المجموعة تحريضها لاثارة السَخَط وعدم الرضا. ولأن هذا التحريض كان مقترناً بالتركيز على القضايا ذاتها التي تسبب خيبة الأمل الرئيسية، كان من الصعب التمييز بين التحريض المتلاعب والأهداف الحقيقية للعمل. أدركت المجموعة بوضوح الشعبية الهائلة لأفكار المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي وتوقّع الجماهير لاتخاذ تدابير جديدة في هنغاريا. لقد استشهدوا بالمؤتمر وانجازاته باستمرار، مما ساعدهم على اخفاء آرائهم الحقيقية وطموحاتهم. لقد حاولوا فرض احتكار تطبيق أفكار المؤتمر العشرين. لقد زعموا بأنهم هم الأشخاص الوحيدين الذين لديهم التفسير الصحيح لتلك الأفكار والشعب هو الوحيد القادر على ترجمتها الى الممارسة الهنغارية.

ما جعل ايمري ناجي زعيماً للمعارضة، هو حقيقة أنه استطاع أن يضع برنامج لدعم أنشطة المجموعة التي يرأسها. في نهاية عام 1955 وفي الأشهر الأولى من عام 1956 كتب العديد من الدراسات التي ناقشها مع أتباعه، وتم توزيع النُسَخ النهائية بشكل غير قانوني[2].

قدّمت هذه الدراسات التي أجراها ايمري ناجي المبادئ الأساسية لأنشطة جماعة المعارضة. في حين أكد ولاءه للاشتراكية، فقد قام بتحريف أسسها النظرية.

كان دائماً يُنكر بشكلٍ أو بآخر ضرورة ديكتاتورية البروليتاريا في هنغاريا في كل مرة يُعالج مسألة سلطة الدولة. في عام 1947، اعتبر الديمقراطية الشعبية شكلاً من أشكال السلطة، والتي "على عكس الديمقراطية الغربية، فانها سلطة في أيدي الشعب وليس في أيدي الرأسماليين، وأن تحالف العمال والفلاحين يخدم كأساس لهذه السلطة الديمقراطية"[3]. في عام 1949، أكد أن الديمقراطية الشعبية هي نسخة من الرأسمالية (رأسمالية الدولة) في مقابل الرأسمالية "غير المحدودة" واعترف في نقده الذاتي بأنني "نظرت الى الاقتصاد الوطني للديمقراطية الشعبية

---

[1] - Ibid

[2] - بعد سحق الثورة المضادة، تم تهريب دراسات ايمري ناجي الى الغرب ونُشِرَت تحت عنوان (دفاعاً عن الشعب الهنغاري)

[3] - imre Nagy: Egy évtized. Válogatott beszédek is irasok. I (A Decade. Selected Speeches and Writings, I), Szikra, Budapest 1954, Vol. I, p. 380

"كرأسمالية دولة"[1].
في دراسة تم عملها استعداداً لمؤتمر حزب الشعب العامل الهنغاري الثالث في عام 1954، كتب عن نظام الديمقراطية الشعبية: "في هنغاريا، تأتي المهام السلمية للبناء والتنظيم والأنشطة الثقافية في المقدمة. ان الوظائف الرئيسية للدولة الديمقراطية الشعبية تتعارض على المدى الطويل مع وظيفة الدولة القائمة على القوة الثورية". وبهذه الطريقة أنكر ناجي ما هو ضروري للغاية للدفاع عن البناء السلمي ضد الهجمات من قِبَل عدو خارجي.
بتخليه عن موقعه الطبقي، أنكر الدور القيادي للطبقة العاملة. بوضع مصالح الطبقة العاملة مقابل مصالح الأمة، لم يُنكر أنه أعطى الأولوية للمصالح القومية لأن "الطبقة العاملة... لا يجب أن تُخضع المصالح القومية لمصالحها الطبقية". يُشكل الفلاحون، برأيه، الطبقة الأساسية في المجتمع. كان يقصد ذلك بعبارات عامة دون أن يأخذ بالاعتبار التقسيم الطبقي للفلاحين. قال في اجتماع وطني للمزارعين في 8 أيلول عام 1948: "الفلاحون أبديون مثلهم مثل العمل نفسه الذي يضمن وجود الانسان".
ان تحريف ناجي للقوانين العامة الأكثر أهميةً لبناء الاشتراكية ينبع من المبالغة في الجوانب القومية والنهج البرجوازي الصغير. وهكذا، على سبيل المثال، بدلاً من التحويل الاشتراكي للزراعة قدّم برنامجاً آخر: "رفاهية الفلاحين المتوسطين وازدهارهم الاقتصادي وزيادة انتاجيتهم... كلها أمور لا غنىً عنها للقضاء السريع على تخلف زراعتنا".
اتخذ ايمري ناجي موقفاً غير ماركسي من الجدال التاريخي الذي دام قرناً حول الديمقراطية البرجوازية وديكتاتورية البروليتاريا. على الرغم من الاشارات المتكررة الى الأفكار اللينينية، فقد كره ناجي دكتاتورية البروليتاريا ومحتواها الطبقي مثل أي برجوازي صغير. ان تركيز ناجي على "المصالح القومية الشاملة" و"المبادئ الأساسية للوجود القومي" فضلاً عن آرائه البرجوازية الصغيرة والقومية الأُخرى، قد جعلها تبدو راديكاليةً ومُقاتلةً بشكلٍ خاص من خلال الانتقادات المتكررة للدوغما "الستالينية".
كان من السهل اكتشاف تحريفيته في ذلك المُجلّد من مذكراته التي تناقش قضايا السياسة الخارجية. بدلاً من وحدة الدول الاشتراكية وتوحيد القوى على أساس الأممية البروليتارية، كان البديل الذي أوصى به ناجي كمبدأ للتعايش السلمي هو الحد من وحدتها وتفكيكها. فقد كتب أن "المبادئ الأساسية الخمسة للتعايش السلمي" لا يُمكن حصرها في النظام الرأسمالي أو الصراع بين النظامين. بل يجب توسيعها لتشمل العلاقات بين الدول الاشتراكية الديمقراطية. لا تنشأ المبادئ الخمسة ولا تنعكس من النزاعات بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، لكنها عوامل في العلاقات المتبادلة بين الدول بشكلٍ مُستقلٍ عن أنظمتها الاجتماعية والسياسية".
صاغ ناجي بكل صراحة برنامجاً للانفصال عن دول المنظومة الاشتراكية الأخرى، وقبل كل شيء عن الاتحاد السوفييتي: "بالنسبة للدول الصغيرة مثل هنغاريا، فان تحديد موقعها بشكلٍ صحيح في مجال العلاقات بين الدول مسألة ذات أهمية حيوية... من المهم أن تتجنب هنغاريا أن تُصبح مُشاركاً نشطاً في صراع الأحلاف".
بالنسبة لايمري ناجي، لم يعد وجود نظامين عالميين متعارضين وكذلك الدور الرئيسي للاشتراكية في تاريخ العالم يعني شيئاً. ساوى ناجي بين النظامين الاجتماعيين كتكتلٍ للقوى ذو طبيعة مماثلة، وكان يُفكّر فقط من مُنطلق أنه يجب علينا أن نكون دولة صغيرة تُعارض كُبريات الدول وصراع الأحلاف. هذه هي الطريقة التي صاغ بها الشروط التي كان يعتقد أنها الأفضل: "يبدو أن السياسة الخارجية المُنسقة والتعاون بين الدول الديمقراطية والاشتراكية أو تلك التي من

[1] - Jobboldali nezetektől az osztályárulásig (From Right-Wing Views to Class Betrayal). [Addition to the Theoretical and Practical Activities of Imre Nagy and His Group, 1947-1956). Manuscript, 1957

نفس النظام الاجتماعي، تؤيد المبادئ الخمسة، القائمة على الحياد أو التعايش النشط، هي الطريقة الأكثر مُلاءمة لاعتمادها ضد سياسة الأحلاف وتكتلات القوى. هذا المسار سهل بالنسبة لهنغاريا بسبب موقعها الجغرافي- بجوار النمسا المُحايدة، والدول المُنخرطة في البناء الاشتراكي...".
"ما كان يدور في ذهن لايوش كوشوت Lajos Kossuth (وهو مفكر وقائد للبرجوازية الهنغارية الصاعدة في القرن التاسع عشر-المترجم) لضمان الوجود المستقل والسيادة والاستقلال الذاتي والحر للهنغاريين لم يكن الانضمام الى قوة كبيرة أو حلف، ولكن التعاون الوثيق مع الشعوب المُجاورة في اطار تحالف على قدم المساواة مع الشعوب الحُرة. هذه هي الأفكار التي يجب أن نعود اليها".

لايوش كوشوت

يحتوي هذا البرنامج بوضوح على تدمير وحدة وتحالف دول المنظومة الاشتراكية، ووضع دول الديمقراطية الشعبية الأوروبية في مواجهة مع الاتحاد السوفييتي. ما كان ايمري ناجي يطرحه لهنغاريا هو المغامرة السياسية والمراوحة بين الشرق والغرب، بدلاً من التوحيد الرفاقي للقوى وموقف صادق قائم على المبادئ الاشتراكية والصداقة مع الشعوب المجاورة.
التفت آرائه خلف عَظَمة وقوة وشعبية وارث آراء "أفكار لايوش كوشوت"، من أجل أن يُخفي طبيعتها الحقيقية. كان مُقتنعاً انه كان من المُمكن لهنغاريا أن تنفصل عن منظومة الدول الاشتراكية، لانه، على حد تعبيره "هنغاريا هي الحلقة الأضعف في سلسلة مجموعة أُمم الدول الاشتراكية".
كانت آراء ايمري ناجي متطابقة بشكلٍ أساسي مع البرنامج الذي اقترحته ونقلته أجهزة الامبريالية العالمية. لم يفقد هذا البرنامج أي تأثير له على بعض الأوساط السياسية حتى بعد عقدٍ من الزمان. في حين أن عقد المُقارنات قد يكون مُضلل في بعض الأحيان، الا أنه يُمكننا أن نقول بكل ثقة أن القوى القومية التشيكوسلوفاكية التحريفية لعام 1968، أو اذا استخدمنا المصطلح القديم الجديد، دُعاة "الاشتراكية الديمقراطية"، قد استخدموا أفكار ايمري ناجي كحجج أساسية لهم. أحيا الصحفي والدبلوماسي اوزفالد ماتشاتكا Osvald Machatka ذكرى ايمري ناجي في الصحيفة التشيكوسلوفاكية Literárni Listy في 13 حزيران عام 1968، في مقال بعنوان "ذكرى أُخرى". بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعدام ناجي بسبب جرائمه المُعادية للثورة،

ظهر مقال بعد جلسة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في أيار عام 1968 عندما كان الحزب قد بدأ بالفعل حملته ضد التحريفية اليمينية. كُتِبَ هذا المقال في معارضة حملة الحزب، وجادل في راهنية برنامج ايمري ناجي السياسي. كتب ماتشاتكا: "برز ناجي، بانتقاداته للديكتاتورية الشمولية وتفسيره الانساني للاشتراكية، كممثل بارز للمبدأ الديمقراطي والقومي للاشتراكية". أيّد المؤلف فكرة ناجي المتعلقة بالسياسة الخارجية، القائلة بأنه "من أجل ضمان الاستقلال يجب البقاء خارج الأحلاف العسكرية، أن تكون مُحايداً".

غيزا لوشونزي

كان ايمري ناجي مُقتنعاً "بضرورة وجود التعددية الحزبية السياسية"، ولهذا الغرض "حافظ على علاقاتٍ مع سياسيين اشتراكيين ديمقراطيين"[1]. في شهادته في 30 تموز عام 1957، اعترف غيزا لوشونزي Géza Losonczy أحد أتباع ناجي بأنهم تفاوضوا مع مُمثلين يمينيين من حزب أصحاب الحيازات الصغيرة السابق والديمقراطيين الاجتماعيين. في صيف عام 1956 التقى شخصياً مع آنا كيلتي Anna Kéthly المُمثلة البارزة للحزب الاشتراكي الديمقراطي اليميني.

آنا كيلتـي

في شقة في بوجوني أوت Pozsonyi út في ضواحي بودابست، كان هناك اتفاق على ضرورة

[1] - Szemle, Brussels, April 1960

استبدال الدور القيادي للشيوعيين بحكومة ائتلافية. وتعهد لوشونزي بأنه "سيتم اشراك غالبية قوى الائتلاف في حكومة مُقبلة مُحتملة بقيادة ايمري ناجي".
كما اعترف في شهادته بأننا "فضلنا الاعتماد على الديمقراطيين الاشتراكيين اليمينيين ضد الستالينية... في محاولة لاخراج أعدائنا المكروهين من قيادة الحزب"[1].
نسّق ايمري ناجي آراءه بانتظام مع أعضاء مجموعته: ناقشوا المقالات التي سيتم كتابتها والخُطَب التي ستُلقى. كان أحد الأحداث التوضيحية لأنشطتهم التنظيمية الموجهة ضد الحزب عشاء عيد ميلاد ايمري ناجي في حزيران عام 1956. حضره العديد من الأشخاص بما في ذلك العناصر التي عُرِفَت بمعارضتها للحزب، وأصبح تجمع العشاء هذا مظاهرةً ضد سياسة الحزب ودعماً لايمري ناجي.
نادي بيتوفي petőfi kór، الذي تم انشاؤه في نهاية عام 1955 من قِبَل لجنة بودابست التابعة لجمعية الشباب العامل كمنتدى للنقاش، لعب دوراً مُهماً في الأنشطة الدعائية للمجموعة التي يرأسها ايمري ناجي. تم توجيه نادي بيتوفي، طوال النصف الأول من عام 1956 تقريباً من قِبَل مجموعة ايمري ناجي وبعض قادتها. ناقشوا في اجتماعات النادي أجزاءاً مُعينة من برامجهم ونشروها.
في المناظرة الصحفية التي عُقِدَت في 27 حزيران عام 1956 والتي أجراها غيزا لوشونزي في نادي بيتوفي، تم الاعلان عن برنامج عمل كامل. كان جوهر النقاط الرئيسية هو أن أصل كل الصعوبات يكمن في النظام الاجتماعي وايديولوجيته. دعا فصيل ناجي علناً الى تشكيل مجموعة داخل الحزب. عبّر تيبور تاردوس Tibor Tardos عن هذه الفكرة: "نحن هم الحزب، مجموعتنا تتزايد باستمرار، نحن الذين نرفع رايتنا عن المُثُل العليا والمبادئ الانسانية الخيرية"[2].

جـ- التحضير للهجوم المُنسّق

أدى تطور الأنشطة التنظيمية المُعادية للحزب وتزايد التوتر السياسي الى جذب انتباه الامبريالية الدولية الى هنغاريا. اعتُبِرَ الوضع الداخلي مناسباً لوضع التخريب في هنغاريا على أساس جديد. أعطت الدوائر الحكومية الأمريكية في الولايات المتحدة اشارة الهجوم مرةً أُخرى.
استقبل وزير الخارجية آنذاك جون فوستر دالاس ما يُسمى بالجمعية العامة للأمم الأوروبية الأسيرة التي مثّل اللجنة القومية الهنغارية فيها جورجي باكاش georgy bakách bessenyey. بعد الاجتماع، قرأ رئيس قسم الاعلام في وزارة الخارجية الأمريكية لينكولن وايت Lincoln White بياناً أكد فيه أن هذه هي المرة الأولى التي يستقبل فيها وزير الخارجية رسمياً وفداً من اللجنة. وأكد لأعضائها أن احدى الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية لا يزال يتمثل في "تحرير الأمم الأسيرة".
تم عرض المرحلة الثانية من عملية FOCUS بطريق "تعليمات خاصة" رقم 26 للجنة راديو أوروبا الحرة. يعود القسم الأول من "التعليمات" الى 27 آذار 1956، بينما يعود القسم الثاني الى 7 نيسان. حددت الوثيقة الخطوط الرئيسية للهجوم السياسي.
1- العمل بكل الوسائل المُتاحة ضد "الستالينية" واثارة موضوعات استفزازية جديدة باستمرار ستصب الزيت على النار.
2- نشر فكرة أن "عبادة الشخصية" هي نتاج حتمي للنظام، بجميع الوسائل المُمكنة، ومن أجل هذا الأمر فان المنطق الداخلي لازالته هي تغيير النظام ككل.
3- يجب على جميع أنصار "العالم الحُر" أن يقتنعوا بأن موقف أمريكا لن يتغير، وأنها سوف

[1] - BM (Ministry of the Interior), V-150-004. Minutes, July 30, 1957
[2] - PI Archives. E. Gy. C-V-4. Minutes of the press debate of the Petrofi Club

تستمر بالوقوف على أُهبة الاستعداد لتقديم المُساعدة من أجل "التحرير".
كانت المُهمة الرئيسية للمرحلة الثانية هي القيام باستعدادات مباشرة للتدخل. ومع ذلك، أجبَرَ الرأي العام العالمي الامبرياليين على الحديث عن "التحرير السلمي" بدون حرب، لكن هذا كان يعني حقاً: التحضير للثورة المضادة.
طرحت احدى الدراسات التي تم اعدادها استعداداً لبدء العمل السؤال التالي: "كيف نتخلص من النظام الحالي بدون حرب؟" تم عرض ثلاثة خيارات في الرد. كتب ر. ت. هولت: "من المُمكن أن يقوم أحد أفراد النظام القائم بانقلاب تيتوي-(من جوزيف تيتو، بوصفه متقارباً مع الغرب- المترجم)-ناجح، أي عن طريق "ثورة القصر". قد يُصبح مثل هذا الاستقلال عن موسكو الخطوة الأولى نحو الديمقراطية... ثم، هناك احتمال نظري آخر بأن النظام الحالي قد يسقط بضربة واحدة بسبب نهضة شعبية مفاجئة. لا شك أن فكرة مثل هذه الثورة لها جاذبية كبيرة بيننا...
أخيراً، لا تزال هناك احتمالات أُخرى، على سبيل المثال،- مثل انتخابات حُرة تحت رقابة دولية، أو تفكك النظام من خلال الصراع بين الفصائل، أو ربما كنتيجة طبيعية للتفكك التدريجي للسلطة السوفييتية- أو ربما هناك امكانيات أُخرى لا يستطيع أحد توقعها في الوقت الحالي". وقد اعتُبِرَ الوضع التالي أهم شيء على الاطلاق: "في مراحله الأخيرة، سيُمثل الوضع الدولي المواتي، بالطبع، الشرط الرئيسي الأساسي الذي لا غِنىً للسماح للشعب بأن يتعامل مع النظام الهنغاري القائم دون تدخل موسكو"[1].
أطلق المُهاجرون الهنغاريون الرجعيون، في أوائل عام 1956 أيضاً، نقاشاً حول مسألة التكتيكات الجديدة. كما أوضحوا أن "الحل بالحرب هو عامل غير مؤكد. يجب وضع هذا العامل في الحُسبان، ولكن يجب حذفه من خُططنا الحقيقية. لقد دخلت أوروبا الشرقية الى حدٍ كبير في صورة الحرب النفسية، وبالتالي هناك مهام جديدة أمامنا". هذا ما كتبه ايمري كوفاش Imre Kovács في عدد كانون الثاني- شباط من مجلة (الأفق) Látóhatár وهي مجلة للمهاجرين.
تضمنت المهام الجديدة: أ- الاستفادة من تقلقل القيادة. ب- السيطرة على كل قوى المعارضة. جـ- اعداد القوى الرجعية الداخلية للانتفاضة.
تم اطلاق موجة جديدة من البالونات متوجهةً الى هنغاريا. في النصف الأول من عام 1956 تم الكشف عن بالونات في المجال الجوي الهنغاري في 293 مناسبة. تسبب احد البالونات في كارثة طيران مدني عندما تحطمت طائرة على متنها العديد من الركاب. في ذلك الوقت، قام الصحفي البريطاني جون آدامز بزيارة مركز البالونات الدعائي في اذاعة اوروبا الحرة بالقرب من مدينة فريونغ البافارية النمساوية. تم اطلاق ما معدله 500 منطاد في الساعة من القاعدة المُجهزة جيداً. قيل له أنه تم ارسال ورقة صغيرة من 32 صفحة من مليوني نسخة كل اسبوعين. تم نثر رسالة دوايت ايزينهاور حول عيد الميلاد لعام 1955 في الدول الديمقراطية الشعبية في حوالي 10 ملايين نسخة.
كتب جون آدامز John Adams في وصفه للأجواء السائدة في قاعدة راديو أوروبا الحُرّة، أنها تُشبه مُعسكراً للسجون بأسوار ضخمة من الأسلاك الشائكة وأبراج مُراقبة وكشافات وحُرّاس يرتدون الزي الرسمي يفحصون الأوراق الثبوتية بعناية بينما كلاب الشرطة تنبح في الخلفية[2].
كتبت صحيفة وول ستريت في سبتمبر عام 1956 أن مطبعة أوروبا الحُرة أطلقت أكثر من 400 ألف بالون تحتوي على حوالي 300 مليون منشور باتجاه بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا عام 1954. وتم تلخيص تأثير حملة المناطيد من قِبَل أحد أنصار الثورة المُضادة الذين فرّوا الى الغرب: "كانت هذه المناطيد مُهمةً جداً بالنسبة الى حالتنا النفسية. أتذكر أنني كُنت أُفكر في ذلك

[1] - R. T. Holt: op. cit., pp. 225-226
[2] - Truth, May 4, 1956

الوقت: أخيراً هناك شيء ملموس. شيء آخر غير الكلمات. بما أن أمريكا استطاعت أن تصل الينا بقطع الألمنيوم الدعائية تلك، فلماذا لن تستطيع الوصول الينا عن طريق الامدادات المظلية في حالة حدوث ثورة؟ من الواضح أن أمريكا تعتزم مساعدتنا[1].

مقر راديو أوروبا الحرة في ميونيخ، ألمانيا الغربية

ساهم الارتباك السياسي داخل هنغاريا في الاهتمام المتزايد بالدعاية العدائية، وسمح غياب المعلموات والفشل في اتخاذ موقف، بمجالٍ واسعٍ للتحريض العدائي. أظهرت دراسة استقصائية أن "الردود على المشاكل والأسئلة كانت تأتي في قطرات وببطئ، وكانت المعلومات، في كثيرٍ من الأحيان تأتي من الصحف ومحطات الاذاعة الأجنبية قبل الصحف والاذاعات المحلية"[2].
لم تتردد اذاعة أوروبا الحُرة في الاستفادة من الفُرَص. حددت الاذاعة الهدف الرئيسي للهجوم السيكولوجي في بثها في 4 آذار: "...يجب أن تجعل مُستمعيها يُدركون أنهم ليسوا وحدهم، وأن العالم الحر يتضامن معهم، ويُعتَبَر تحريرهم هو شرط السلام". في 15 أيار تم اقتراح أن "التحرير السلمي ممكن بدون حرب"، ولكن من أجل ذلك كان لا بد من الشروع في العمل من الداخل. "كلما ساهم الهنغاريون في تفكيك النظام الشيوعي، كلما صار اليوم الحاسم أقرب اليهم". مع تصاعد التوترات، تم تشجيع "المقاومة" في 5 حُزيران: "...يُمكن أن يصبح الاستياء المتزايد ديناميكياً بسهولة في الوقت الذي تُزعزع فيه التنازلات بُنية النظام في أي وقت... ويمكنه أن ينفجر".
أخذت الأجهزة الدعائية لعملية FOCUS، في صراعها ضد "الستالينية" مكانة المتحدثين باسم ايمري ناجي. أعتُبِرَ أعضاء الحزب السابقون والتحريفيون اليمينيون داخل الحزب هم الأكثر

[1] - J. A. Michener: The Bridge at Andau. Random House, New York 1957, pp. 251-252
[2] - PI Archives. 276/9-68/1956. The impact of the Twentieth Congress and the March 12-13 meeting of the Central Leadership on engineers and teachers. Records by the Party and Mass Communication Department of the Central Leadership of the Hungarian Working People's Party, April 2, 1956

مُلائمةً لزيادة الانشقاق داخل الحزب وشن هجوم عليه من قِبَل الرجعيين الذين تم اختبارهم جيداً والذين تم الكشف عنهم بالفعل وفقدوا مصداقيتهم. في 6 آذار عام 1956، اتخذ البث الهنغاري للبي بي سي BBC كنقطة انطلاق له "حكومة ايمري ناجي والمسار الجديد الذي يستذكره شعب البلاد كـ18 شهراً من الأمل". كان من الواضح أن ناجي كان يُنظَرُ اليه على أنه أفضل حليف ممكن. في 20 آذار، ذكرت اذاعة أوروبا الحُرة "ان مشكلة ايمري ناجي لم يتم حلها بعد في بودابست. عبثاً أطاح به راكوشي علناً، وأن الأحداث التي وقعت تُثبت بشكلٍ متزايد أن ايمري ناجي على حق". في 9 أيار، صرّحت اذاعة أوروبا الحرة: "يواصل راكوشي وفصيله السياسة الستالينية القديمة. هنغاريا... هي الدولة الديمقراطية الشعبية الوحيدة التي تُعطّل تطبيق توجيهات موسكو الجديدة... ايمري ناجي وحده القادر على تنفيذ سياسة تتناسب مع الوضع الجديد".
استقبل الداعمون الخارجيون للثورة المُضادة الذي تم وضعه في "المناظرة الصحفية" في نادي بيتوفي يوم 27 حُزيران، بحفاوة. في اليوم التالي، اي في 28 حُزيران، ارتفعت آمالهم بشكلٍ أكبر في أعقاب الاضطرابات في مدينة بوزنان Poznań البولندية.

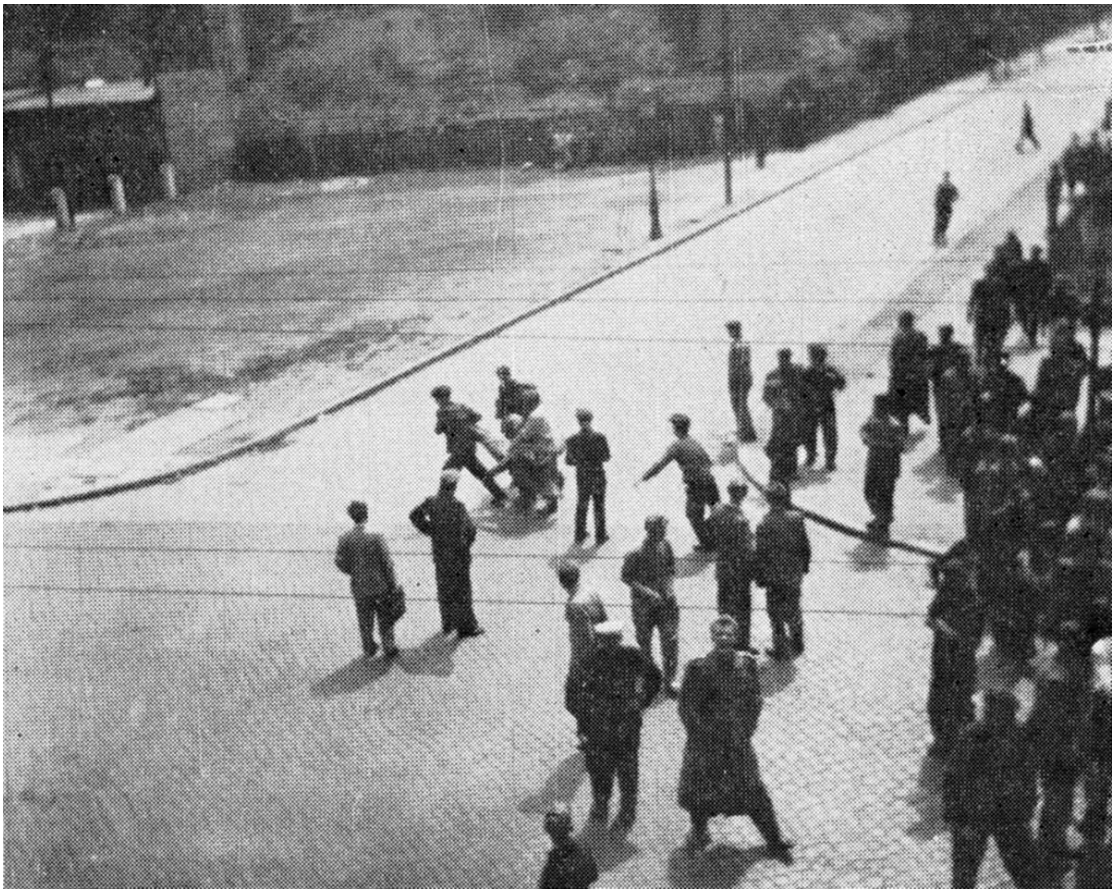

صورة من اضطرابات بوزنان في بولندا

تراكم الاستياء بشكل كبير بين عمال بوزنان. خلقت العناصر الرجعية في اجتمعات العُمال أجواء أدت في 28 حُزيران الى مُظاهرات في الشارع. في سياق التظاهر، أدت أعمال المخربين الاستفزازية الذين أضرموا النار في المباني العامة الى اطلاق النار. لم تتمكن قوات الأمن الوطني من استعادة النظام الا بعد اشتباكات عنيفة. تحرّك مجلس الشيوخ الأمريكي المُتحمس لهذه الأخبار على عجل. في 30 حُزيران ذكرت صحيفة نيويورك الأمريكية أن مجلس الشيوخ،

قرر، كجزء من برنامج المساعدات الخارجية، تخصيص 25 مليون دولار لتمويل تلك الأنواع من الأنشطة السرية وراء "الستار الحديدي" والتي أدت الى الاضطرابات في بوزنان.

من اضطرابات بوزنان

صعّدت الدوائر الامبريالية من الدعاية في محاولة لاثبات أن أحداث بوزنان كانت مُقدمة لانفجارات أُخرى متوقعة في أماكن أُخرى أيضاً. كتبت صحيفة صنداي تايمز في 1 تموز عام 1956 أن أحداث بوزنان هي مُجرّد البداية. اقترحت رينولدر نيوز أن اليأس العام في هنغاريا قد يؤدي الى انفجار تحت تأثير أحداث بوزنان.
علّق فيرينس فايتو Ferenc Fejtő الخبير الهنغاري الأصل في وكالة الأنباء الفرنسية في 1 تموز: "... ينتشر جو من التمرد في صفوف الطلاب والمهنيين في العاصمة الهنغارية. يبدو أن هذا الجو المضطرب يتبلور حول اسم ايمري ناجي، رئيس الوزراء السابق الذي أُطيح به من السلطة في آذار 1955 بذريعة أنه مذنب بارتكاب (انحرافات يمينية)".

الصحفي الهنغاري الرجعي فيرينس فايتو

اعتقد المهاجرون الرجعيون أن الوقت قد حان للتفكير في امكانية نقل "مقرهم الرئيسي" الى

موقع أقرب الى هنغاريا. زار فيرينس ناجي أحد قادة اللجنة القومية الهنغارية النمسا في منتصف تموز بهدف الانتقال الى فيينا أو سالزبورغ. ومع ذلك، رفضت النمسا اقتراحه على أساس حيادية ذلك البلد.
بعد أسبوع، زار زعيم الحزب الاشتراكي اليميني السابق كارولي بيير Károly Peyer فيينا وفي حديثه الى الصحفيين كشف عن الأخبار "السرية" التي تُفيد بأن اللجنة القومية الهنغارية ستنتقل الى أوروبا بناءاً على تعليمات من حكومة الولايات المتحدة.

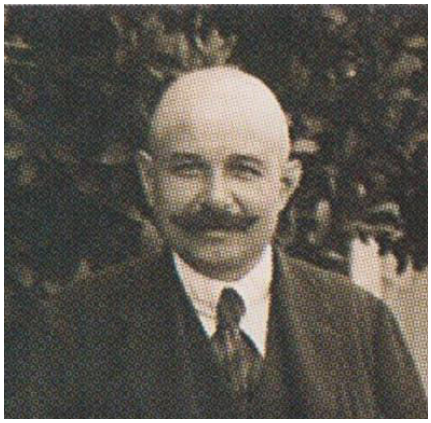

كارولي بيير

لهذا السبب، تمت زيادة الراتب الشهري للقادة من 400 دولار الى 700. سيكون مقرهم في باريس أو مدينة في ألمانيا الغربية. زار بيير، أثناء وجوده في فيينا، الحدود النمساوية-الهنغارية أيضاً. في صيف عام 1956 جاء القس بيلا فارغا Béla Varga وزولتان بايفر zoltan Pfeiffer وهما زعيمان سابقان في الحزب البرجوازي، الى أوروبا. قيّم القسم الهنغاري لاذاعة روما رحلتهم الى أوروبا في 17 تموز: "لقد شَرَعَ الهنغاريون الذين يعيشون في العالم الحر في عملية كبيرة للحصول على مساعدة السياسة الخارجية اللازمة للتحرك النهائي الذي سيؤدي الى سقوط النظام".

القس بيلا فارغا

في عددها الصادر في حُزيران 1956، صاغت مجلة المُهاجرين الدورية (على درب الجيوش) المُهمة على النحو التالي: "...يجب مُساعدة القوى المُضطهدة التي تتلمس طريقها باخلاص،

القوى التي تظهر في النهاية وراء لفتةٍ دعائية مثل ازالة الحواجز التقنية التي تُغلق الحدود بين هنغاريا والنمسا أو ثورة الكُتّاب". كتب غولا بورباندي gyula Borbándi في عدد آذار-نيسان من جريدة (الأفق): "علينا أن نصل الى وضعٍ يسحب فيه الاتحاد السوفييتي قواته من بلدنا ويتقبّل حياد هنغاريا".

زولتان بايفر

كما أصبح العدو الداخلي أكثر شجاعةً. كان هناك المزيد من الانتقادات العلنية لسلطة الشعب تحريضاً ضد "القيادة اليهودية". في نفس الوقت، اتهمت بعض الدوائر الصهيونية في الداخل والخارج قيادات الدول الاشتراكية بمعاداة السامية، مُعددةً الحكومة الهنغارية بينها.
"في منطقة التعدين حول آيكا Ajka شعرنا بأن الشيوعيين خسروا اللعبة"، و"يجب علينا أيضاً أن نفعل شيئاً". "... كانت هناك أيضاً آراء تم الاعراب عنها تُفيد بأنه سيكون من الجيد القيام بعمل مُسلّح هنا أيضاً"(47).
في رسائل الى روما، أبلغ لازلو سيغموند laszlo sigmond زعيم حركة الشباب التي يقودها الكهنة والرهبان السابقون، عن أنشطة مُنظمته.
وصف سيغموند في رسالة يعود تاريخها الى صيف عام 1956 الأمزجة الاصلاحية السائدة وتوصل الى نتيجة مفادها أنه يتوقع أن يتغير النظام. زعيم آخر من نفس الحركة بال روسدي Pál Rosdy كتب الى أخيه الأكبر الذي يعيش في الغرب أن "الحكم الشيوعي سينتهي قريباً...".

د- الوضع قبل الانفجار

كان هناك نمو مطرد في السَخَط بين العمال تحت تأثير السياسة الخاطئة وتزايد نشاط العدو. وكنتيجة لذلك، حدث توقف قصير عن العمل عدة مرات، وغادر العمال أماكن عملهم أو نظموا احتجاجات. وقعت اضرابات في عدة مصانع احتجاجاً على قلة التنظية. في 2 تموز عام 1956 أوقف مشغل محامل المحاور axle bushing التابع لمصنع الأدوات الميكانيكية للأشغال المعدنية والحديدية في سيبيل Csepel Iron and Steel Works توقفاً تحذيرياً. وقد تلقت قيادة الحزب العديد من التحذيرات على مستويات مختلفة من أن "تنفيذ روح المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي كان يتقدم بوتيرة بطيئة للغاية" وأن "الناس كانوا مترددين في اتباع القيادة

المركزية". فيما يتعلق بلاضطرابات في بوزنان،ـ تم التعبير عن وجهة نظر مفادها أن "هناك تربة خصبة لاستفزاز من نوع مماثل في هذا البلد أيضاً"[1].

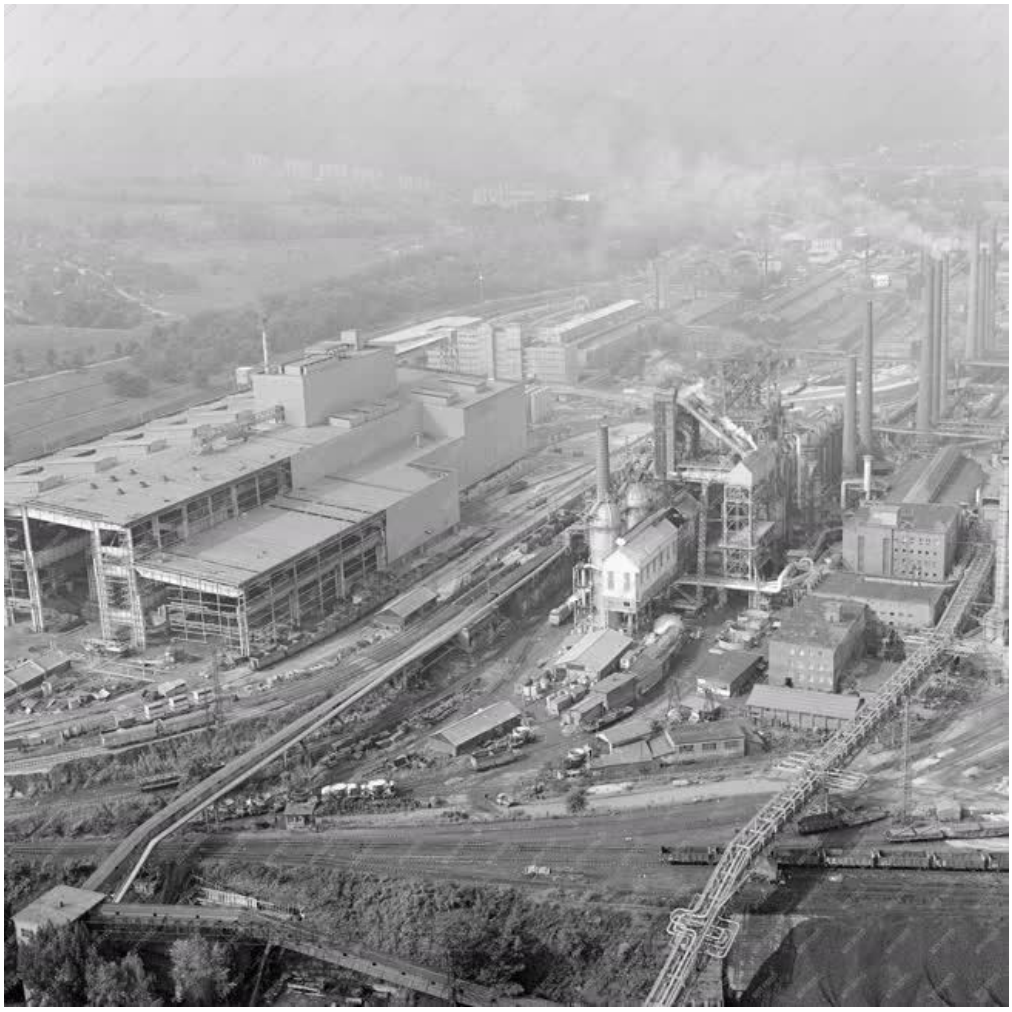

مُنشآت سيبيل الصناعية في جمهورية هنغاريا الشعبية

أصدرت القيادة المركزية للحزب في 30 حُزيران قراراً بشأن الهجوم على سياسة الحزب وبشكلٍ أساسي على المناقشات التي أُجرِيَت في نادي بيتوفي. وأشار القرار بشكلٍ مُحقٍ للغاية أن "الأفعال التي اتُخِذت ضد الحزب والديمقراطية الشعبية قد نظمتها مجموعة معينة نشأت حول ايمري ناجي". أشار القرار بشكلٍ صحيح الى أن أعضاء المجموعة "كما لو أنهم يستندون على الشعبية الهائلة للمؤتمر العشرين والأفكار الماركسية، يُغطون بها بشكلٍ ماهرٍ على معاداتهم للحزب والديمقراطية". وأشار القرار الى "التزايد الشديد للعدوانية واثارة الفتن". لكن هذا القرار كان أيضاً وحيد الجانب. لقد رحّبَ "بالمناقشات الخصبة التي تتطور في منظماتنا الحزبية"، وفَشِلَ في تحديد الاتجاه الصحيح الذي يُمكن للنقاش أن يتجه نحوه من أجل حل المشاكل الخطيرة. لقد كَشَفَ بشكلٍ صحيح الأنشطة الخطيرة التي قامت بها المُعارضة التحريفية، لكنه فَشِلَ في

[1] - 5IPI Archives. 276/9-161/1956. Records for information purposes about the working people's opinion on the events in Poznan and in connection with the debate in the Petofi Club. Party and Mass Communication Department, and the Agitation and Propaganda Department of the Central Leadership of the Hungarian Working People's Party. July 12, 1956

تحديد مسار تنفيذ روح أفكار المؤتمر العشرين والقضاء على الفصائلية وعواقبها الخطيرة.
في الأول من تموز كتب ايمري ناجي الى القيادة المركزية رافضاً ذلك الجزء من القرار الذي أشار اليه. دافع عن أصدقائه الذين كان يُقاتل معهم "كتفاً بكتف من أجل ازالة التشوهات الايديولوجية والسياسية الستالينية". قال: "كان نضالي، في كلٍ من خطاباتي العامة وكتاباتي، نضالاً من أجل التعبير الحر عن آرائي وفقاً لأفكار ومبادئ لينين. أرفض الخروج عن تلك المبادئ أو التخلي عنها لأنني لن أسمح باستبعادي من الحياة السياسية والاجتماعية". كانت هذه الرسالة اعلان حرب مفتوحة.
أراد راكوشي، في هذا الوضع الخطير، اللجوء مرةً أُخرى الى الاجرائات الادارية. لقد طلب من أتباعه الأكثر موثوقيةً بالنسبة له، تجميع قائمةٍ بالأشخاص المشبوهين. كان في ذهنه التعامل مع هذا الموقف الاشكالي من خلال استعادهم من الحياة العامة. في أوائل تموز، انتشرت شائعات عن اعتقالات وشيكة لما بين 400-500 شخص موجودين في بودابست.
ومع ذلك، لم يكن الحزب يضم دوغمائيون وتحريفيون يمينيون فقط. لم يكن من السهل على اللينينيين في الحزب أن يتصرفوا في هذا الوضع. لقد رفضوا برنامج ايمري ناجي وشكلوا مُعارضةً حقيقيةً لقيادة راكوشي. كانت أفكارهم والمطالب التي طرحوها تعتمد على الوضع الفعلي، وعبّرت عن مطالب الشعب العامل. لقد خاضوا معركتهم من أجل هذه الأفكار بطريقة تتوافق مع قواعد الحزب.
دخلت القيادة المركزية لحزب الشعب العامل الهنغاري الى الجلسة مرة أُخرى من 18 الى 21 تموز عام 1956. تم اعفاء راكوشي من منصب السكرتير الأول وانتُخِبَ ايرنو غيرو Ernő Gerő ليحل محله. تم احضار القادة ذوي الشعبية الى القيادة المركزية والمكتب السياسي، مثل ايمري هورفاث Imre Horváth ويانوش كادار وغولا كالاي و وجورجي ماروشان وايمري ميزو Imre Mező وآخرين. في اليوم التالي، ذهب العديد من أعضاء القيادة المركزية الى المصانع لمناقشة التغييرات مع العُمّال. وقدّرَ العُمال هذا التواصل المباشر مع أعضاء القيادة المركزية تقديراً عالياً.

ايرنو غيرو

كان البرنامج الذي تبنته القيادة المركزية صحيحاً في الأساس، ووضع الأساس للقيام باجراءات لأداء المهمات الزراعية وتطوير الصناعة التي تهدف الى رفع مستويات المعيشة. وفي الوقت نفسه اقتُرِحَت تدابير ملموسة فورية لتحسين الظروف المعيشية مثل انهاء التسجيل في سندات

القورض، وزيادة معاشات التقاعد وخفض الأسعار وتحسين المعروض من السِلَع الاستهلاكية. بالاضافة الى ذلك، حدد القرار برنامجاً يتوخى مزيداً من الديمقراطية في حياة الدولة والحزب لمنح العُمّال مجالاً أوسع لاتخاذ القرارات وتوسيع نطاق سلطة البرلمان والمجالس البلدية ودور أكبر للمنظمات الجماهيرية. ودعت القيادة المركزية في قرارها الى تعزيز الشرعية. أدان القرار كل أنواع الانحرافات عن سياسة الحزب، ودعا الى نضالٍ متزامنٍ على جبهتين: "...يجب توخي الحذر من استخدام الجُمَل الفارغة، وعدم الدخول في نقاشٍ حول القوة النسبية لليمين واليسار. في الوضع الحالي، يُشكل كلاهما خطراً جسيماً: في بعض الأحيان يكونان متشابكين لدرجة أنه ليس من السهل تصنيفهما على أنهما يمين أو يسار... يجب صد جميع الهجمات من هذا النوع بارادة واحدة من قِبَل الحزب ككل".

كما أن "قرار القيادة المركزية بشأن بعض قضايا سياستنا المُتعلقة بالمثقفين" جاء أيضاً مُنطلقاً من روح قرارات تموز. وضع هذا القرار العلاقات بين الحزب والمثقفين على أساس مبدأ ادانة الأخطاء الانشقاقية، واضطهاد بعض المثقفين: "عند الحكم على بعض المثقفين يجب على الحزب وأجهزة الدولة مُراعاة العمل الذي قاموا به على مدار الـ11 عاماً الماضية بالاضافة الى أنشطتهم المهنية والسياسية الحالية".

في تقريره، طلب ايرنو غيرو من أعضاء الحزب طوي صفحة الماضي، ودعم القرار بفتح "صفحة جديدة". بدلاً من تحليل أخطاء الماضي، طُلِبَ من الأعضاء التطلع الى الأمام. لكن خلال سياق الأحداث، أصبح المعنى الحقيقي لسياسة "الصفحة الجديدة" واضحاً. انه يُمثّل تصالحاً مع أخطاء الماضي وتخلياً عن التحليل الصادق والشامل للواقع.

تكمن الأهمية الأساسية لقرارات تموز في حقيقة أنه من خلال تبنيها، استعاد الحزب زمام المبادرة. لقد أوضحت القيادة المركزية الطريق الذي يؤدي للخروج من هذا الوضع الخطير، وعلى الرغم من أن عملها لم يكن خالياً من الأخطاء، الا أنه كانت هناك فرصة للنجاح.

عمال جمهورية هنغاريا الشعبية يلعبون الشطرنج

كان للخط الذي تم تبنيه في تموز ميزةً كبيرة كونه سياسةً تتمحور حول الصراع على جبهتين. ودعت هذه السياسة، الشيوعيين، الى التماسك وتوحيد القوى المُعبّر عنه في عنوان القرار: مع وحدة الحزب من أجل الديمقراطية الاشتراكية. شدد يانوش كادار، في خطابه أمام تجمعٍ حاشدٍ في سالغوتاريان Salgotarjan في 12 آب على نفس النقطة: "لا يُهمنا الأشخاص، بل الأفكار... لم يعد من مصلحة الحزب والناس مواصلة احياء النقاشات القديمة حول القضايا القديمة التي تم طرحها بدلاً من تلك القضايا التي تمت تسويتها. العمل الموحد لتنفيذ سياسة الحزب هو قضية اليوم."[1].

استجابت الجماهير العُمالية بشكلٍ ايجابي لقرارات تموز. في آب شارك مئات آلاف العمال في مسيراتٍ حاشدة للاستماع الى السياسات التي نوقشت في أجزاءٍ مُختلفة من هنغاريا. في 12 آب شكّلَ 8000 شخص حشداً في مدينة غيور، وشارك 18000 في مسرةٍ أُخرى في سالجوتاريان وكان هناك ما بين 3000 و5000 شخص في مناطق أُخرى. في 16 آب، كان هناك اقبال هائل في ديبراتسان Debrecen حيث احتشد 30 ألف شخص، وحَضَرَ 15 ألفاً مسرةً في ديوسغير Diósgyőr، وفي 26 آب حضر 15 ألفاً مسيرةً في ناكيغانيشا Nagykanizsa و20 ألفاً في سيغيد و17 ألفاً في كوبوشفار Kaposvár. لأول مرة منذ عدة أشهر استجاب الجمهور بحماس وهم يستمعون الى قادة الحزب.

شاندور نوغرادي

فاجأت قرارات تموز ايمري ناجي. مارس النقد الذاتي مرةً أُخرى. اجتمع الرفيقان شاندور نوغرادي Sándor Nógrádi وغولا ايغري Gyula Egri معه بتكليفٍ من قيادة الحزب في 19 تموز 1956. "اعترف بأن ما فعله كان غير صحيح ومحفوف بالمخاطر. في البداية احتج على أنه لم يجمع الناس من حوله بوعي. غير أنه اعترف لاحقاً أنه بسبب الاستياء الشخصي، لم يكن حريصاً بما فيه الكفاية على انتقاء من يجب أن يتحدث اليهم وما قاله لهم. كما اعترف أنه اذا استمر في هذا الأمر، فان العناصر من حوله ستستغل موقفه بشكلٍ مُتزايد لمهاجمة الحزب. وفي حين قال أنه يود بشدة أن يعود الى الحزب، الا أنه قال أنه يعلم أن هذا سيكون مُستحيلاً طالما أنه لم ينأى بنفسه عن العناصر التي استخدمها لشن الهجوم على الحزب وان لم يتنصل من "الآراء الخاطئة" التي كان قد عبّر عنها سابقاً، وان فشل في ممارسة النقد الذاتي الصادق لمثل هذا

[1] - Szabad Nep August 13 1956

الموقف غير الحزبي. تعهّد بأنه سيُغير موقفه وينقل لكل من تحدث اليه عن موافقته لخط الحزب وأنه سيُنهي علاقته مع العناصر المُعادية للحزب"[1]. هذه هي الطريقة التي يقتبس بها مُلخص المحادثة كلمات ايمري ناجي نفسه.
في الواقع، انسحب ايمري ناجي ومجوعته لمدة اسبوعين لاعادة تقييم الموقف. ومع ذلك، عاد ايمري ناجي بسرعة الى حدٍ ما وأظهر موقفاً عنيداً بشكلٍ مُتزايد.
في 14 آب عام 1956 أجرى الرفيقان غولا ايغري وجوزيف كوبول Jozef Köböl مناقشةً معه نيابةً عن اللجنة المركزية بهدف تسوية مسألة عضويته في الحزب. رفض أن يوجه لنفسه نقداً ذاتياً، وكان عنيداً ومغروراً ويطالب بتوضيح القضايا التي اتهم بشأنها حول "اتباعه نهجاً يمينياً" وأضاف أنه "لا يُريد أن يُنقّب عن الأخطاء القديمة". كان يقول بأنه "يفضل أن يتقاعد من الحياة السياسية كشخص غير حزبي" على أن يُقدّم اي تنازلات. على أي حال، قال "كان من الممكن ترتيب امور اعادة قبوله في الحزب دون الحاجة الى مناقشة قضايا مبدأية لأنها كانت مُجرّد مسألة تنظيمية. يمكن مناقشة المسائل المبدأية في وقتٍ لاحق..." هذا ما تم تسجيله في التقرير حول المناقشة[2].
لسوء الحظ، لم تكن قيادة الحزب صارمةً ومُتسقة فيما يتعلق بهذه المسألة أيضاً، وكان هذا الفصل من الأحداث بمثابة بدايةً لهجوم جديد على الحزب والنظام الاشتراكي. يُعبّر مؤلفوا سيرة ايمري ناجي عن الموقف بطريقتهم الخاصة: "يُمكن وصف الموجة الثالثة بين تموز وتشرين الأول لأسباب وجيهة على أنها مُقدّمة الثورة"[3].

هـ- عشية الثورة المُضادة

تجدد الهجوم في أعمدة الصحافة. تم التعبير عن الكلمة الرئيسية في مقال غيزا لوشونزي في صحيفة (الشعب المثقف) Művelt Nép في الثاني من أيلول. أكد أن المراجعة الكاملة للسياسة السابقة ومعاقبة المسؤولين هي الشروط المُسبقة للتقدم.
كانت حالة التذبذب وعدم اليقين في القيادة المركزية التي لا يزال أتباع راكوشي فيها يتمتعون بالأغلبية، تُساهم في تسهيل الهجوم الجديد من قِبَل المجموعة التي يقودها ايمري ناجي. استمرت مجموعة راكوشي في القطع التام مع أخضاء الماضي، وأظهرت ضعفاً وترددا في تنفيذ الجديد، وعملوا، في بعض الحالات، على عرقلة التنفيذ. لم يكن قسم كبير من القيادة، وقبلهم جميعاً ايرنو غيرو قادراً على التخلص من العادات القديمة واسلوب العمل القديم. كان غيرو يفتقر الى الشجاعة وكان خائفاً من عواقب الاجراءات الجديدة.
أثبت ايرنو غيرو أنه غير قادر تماماً على العمل بفعالية كسكرتير أول. وبسبب خوفه من الكشف عن الأخطاء القديمة، لم يتمكن من الزام نفسه بالتنفيذ الكامل لقرارت تموز. كشفت النجاحات الأولى التي أعقبت قرارات تموز عن نقاط ضعفه في العلن. لقد بالغ على الفور في تقدير مدى تحسن الوضع. صحيح أنه قال أن "هناك حاجة الى نشاط استثنائي من جانب صحافتنا وأعضاء القيادة المركزية ولجان الحزب، بالاضافة الى كل الأجهزة القيادية"، لكنه لم يكن قادراً على قيادة هذا النشاط.
وقد تعززت حالة عدم الاتساق والتردد في الحزب من خلال حقيقة أن ايرنو غيرو ذهب في

[1] - jobboldali nezetektol az osztalyarulasig (From Right-Wing Views to Class Betrayal) [Addition to the Theoretical and Practical Activities of Im¬ re Nagy and His Group, 1947-1956] Manuscript, 1957
[2] - Ibid
[3] - M. Molnar and L. Nagy: Ket vilag kozl. Nagy Imre utja (Between Two Worlds. The Path of Imre Nagy), imre Nagy Institute. Brussels 1959, p. 81 and p. 107

عطلة الى الاتحاد السوفييتي في أوائل أيلول، وتم ارسال يانوش كادار لحضور المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الصيني وعاد كلاهما الى هنغاريا في 7 تشرين الأول.
امتد تردد وعجز القادة الى نشطاء الحزب. بعثت القيادة المركزية الى جميع أوساط وأعضاء الحزب. عندما ناقشت المنظمات الرسالة في اجتماعات العضوية، وُجهَت انتقادات شديدة للمماطلة التي كان يمارسها بعض كبار المسؤولين في "التحول من الأساليب القديمة الى تلك الجديدة". وعبرت اجتماعات أعضاء ورشات العمل عن وجهة نظر مفادها أنه "كان حل المشاكل يسير ببطئٍ شديد بعد صدور قرارات تموز"[1].
وتحت هذه الضغوط، ازداد الشعور بتناقض وعدم اتساق سياسة الحزب، وكان لهذا تأثيراً مؤسفاً بالفعل. بلغ أعضاء حزب العمال الهنغاري ما يقرب من 900000 عضو. لم يكن نسبةً كبيرةً من الأعضاء شيوعيين ولم يكن لديهم أساس ايديولوجي ثابت. ومن خلال ذلك وجدت المفاهيم والأجواء والمواقف البرجوازية الصغيرة طريقها بسهولة الى صفوف الحزب. كانت هذه العناصر في وقتٍ سابقٍ تُربةً خصبةً للنمط الدوغمائي والفصائلي من نمط راكوشي. فقد بعضهم اهتمامه تحت تأثير الهجوم التحريفي والكشف عن الأخطاء، وانقلب قسم آخر ضد أهداف الحزب. كان بامكان القيادة الحزبية الحازمة السيطرة على الموقف وتقديم توجيهات صحية للأحداث. لم يكن لمثل هذه القيادة أي وجود.

العمال الهنغاريين

امتد التذبذب الى صفوف العمال. ارتفع عدد العمال الصناعيين بين عامي 1949-1956 من 387096 الى 729000. ترافق هذا النمو الكبير، مع ذلك، مع اضعاف قوة الطبقة العاملة مما خلق أرضيةً خصبةً للتذبذب والتقويض التحريفي. حوالي 50% من العاملين في المصانع الكبيرة لم يكونوا عُمالاً قبل عام 1949، حيث دخلوا الصناعة منذ ذلك العام. في غضون ذلك، تم تعيين عشرات الآلاف من أفضل العمال في مناصب مسؤولة في الصناعة والمنظمات الاجتماعية والحياة العامة.

[1] - PI Archives. 276/9-264/1956

مصانع الشاحنات الهنغارية Rába Wagon and Machine Factory

أثرت هذه الاتجاهات على قوة ومحتوى الطبقة العاملة. جاء 35% من بين 300 ألف عامل جديد، من الزراعة، و25% من اولئك الذين لم يعملوا في المصانع من قبل، و10% من اولئك المسلوخين عن طبقتهم. 30% فقط أتوا من خلفية عُمالية حقيقية. كانت فترة تحرّك اجتماعي عمالي كبير.

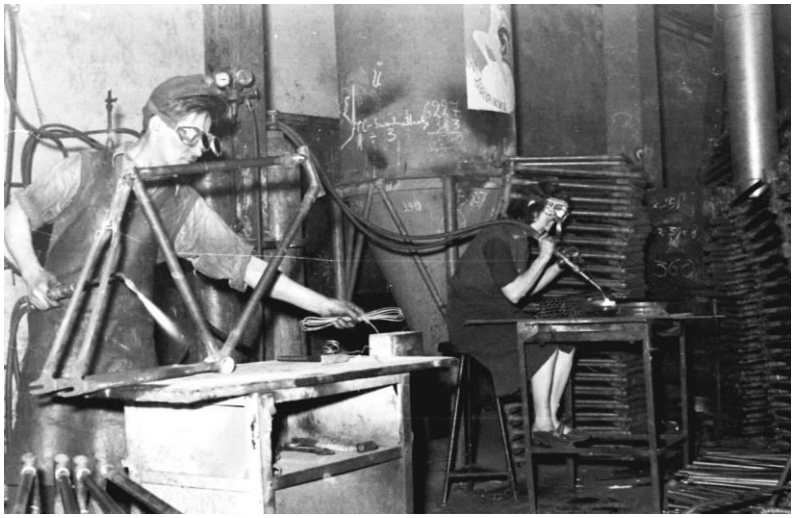

العمال الهنغاريين

قدرت دراسة استقصائية أُجرِيَت عام 1955 أن 27% من العمال فقط قد عملوا في نفس المكان لأكثر من 5 سنوات. كان وضع التنقل في أحواض بناء السفن في غانز Ganz نموذجياً: مُعدل تغير العمال كان الثلث خلال فترة 12 شهراً. كل هذا أعاق ترسّخ مواقف الطبقة العمالة من الجيل الأول. ترك المستوى المنخفض للوعي الطبقي فرصةً لدخول عناصر مُعادية من الطبقات المهزومة (رواد الأعمال الصغارى والكولاك) الذين اضطروا الى العمل في الصناعة. كانوا

يرتدون الياقات العُمالية الزرقاء، لكنهم سعوا الى دفع العمال باتجاه مصالحهم الطبقية الخاصة. من نقطة الانطلاق هذه، أطلقت المجموعة التحريفية، والقوى المُعادية التي اختبئت في ظلها، "الموجة الثالثة" من هجومها.

العمال الهنغاريون في مصانع التراكتورات

استخدم التحريفيون الاجتماع العام لرابطة الكُتّاب في 17 أيلول للتحضير للهجوم. احتكر أنصار ايمري ناجي المنصة، وحددوا نغمة النقاش وأثروا بشكلٍ حاسمٍ على القرارات. انتقدوا، في خطاباتهم العاطفية أُحادية جانب و"بطئ القيادة" وركزا حصرياً على المشاكل ووصفوا الوضع بأنه مأزق لم يتم فيه احراز أي تقدّم على الاطلاق. وتم عزو عدم احراز تقدّم الى "مقاومة البيروقراطية الدوغمائية". حسب رأيهم، كان هناك صراع واحد يجب خوضه ضد خطر "استعادة الستالينية والراكوشية" و"ممثلي الاستعادة العنيدين" الذين أرادوا استعادة "المبادئ والأساليب الستالينية" الى الحياة العامة. من ناحية، أدانوا الوتيرة البطيئة التي اتخذتها القيادة، ومن ناحية أُخرى انتقدوا التسرّع فيما يتعلق بالاجراءات الجديدة.
لقد أرجعوا جذور كل المشاكل الى "موقف بعض الأشخاص المؤثرين" وفي الحزب وادارة الدولة، هذا الموقف الذي نشأ في زمن عبادة الشخصية. وهذا يعني أن جُزءاً كبيراً من القادة المسؤولين الذين يَشغَلون مناصب رئيسية قد تم تعيينهم من خلال عملية انتقاء غير مُلائمة. وكان مُفتاح الحل بالنسبة لمنصة الكُتّاب هذه هو ايمري ناجي.

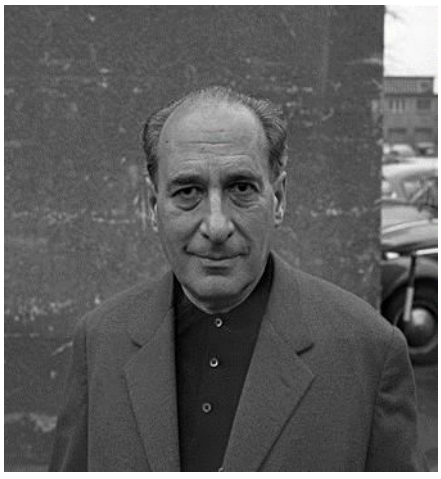

غولا هاي

تم الاعلان عن "الوحدة القومية" للكُتّاب الهنغاريين كما لو كانت مطلباً عاماً: "... نحن الكُتّاب الهنغاريين، انضممنا في عقدٍ هجومي ودفاعي نتعهد بقول الحقيقة بغض النظر عن الارتباطات الحزبية أو القناعات الفلسفية، بالطريقة التي صاغ بها الكاتب غولا هاي Gyula Hay وهو عضو في الحزب هذا الشكل الخاص من الوحدة: (انه اقتناعي بأن الأساس الحقيقي لهذه الوحدة هو أننا مترابطون في كفاح كُتّابنا من أجل الحقيقة)"[1].

كان للاجتماع العام تأثيراً كبيراً على الرأي العام، لأن خُطَب الكُتّاب اللاهبة استخدمت مفاهيم حظيت بشعبية هائلة: لقد "أقسموا" مراراً وتكراراً باسم المؤتمر العشرين أنهم سيناضلون من أجل "الحرية التامة" وأنهم "سيخدمون التقدم والحقيقة" و"أن يكونوا مُخلصين للشعب" وما الى ذلك. بعد الاجتماع العام صارت (الجريدة الأدبية) و(الشعب المُثقف) و(السلام والحُرية) وتدريجياً (مجلة المرأة) و(الشباب الأحرار) وجميع الصَحُف الأدبية والحزبية الاقليمية تقريباً أدواتٍ بيد أعضاء مجموعة ايمري ناجي. انفصل غالبية الصحفيين تدريجياً عن الواقع. في المراحل الأولى، لم يرغبوا في "التخلف عن ركب" الأفكار الجديدة، وصاروا لاحقاً يميلون الى اعتبار مدى مشاركتهم في انتقاد أخطاء الأمس مقياساً لمواهبهم.

بعد ذلك، تطورت الأمور بحيث تحوّلت الى حملةً واسعةً لعزل وتشويه قيادة الحزب. كان يُصبح أي شخص لديه الشجاعة للاتفاق معهم في أي نقطة هدفاً للنقد اللاذع. كان من المُحتَمَل أن يؤدي الاختلاف مع أي فكرة في هذه الحملة بأي شكلٍ من الأشكال الى اتهام المرء بأنه "ستاليني" ومُدافع عنيد عن الاستعادة (استعادة الستالينية). واذا وُصِمَ المرء بأنه كذلك كان يعني أنه سُيعاني من النبذ التام. مهّدَ هذا الارهاب الروحي والايديولوجي، الطريق، للارهاب الجسدي الذي سيتبع ذلك.

جالَ الكُتّاب في البلاد لتنفيذ قرار الاجتماع العام الذي يُفيد بأن "يقوم الكاتب أو مجموعة من الكُتّاب بزيارة 10 الى 15 مصنعاً رئيسياً لشرح أفكار الاجتماع العام للعمال: "... تلا ذلك سلسلة من الاجتماعات والمناقشات. كان الاعداد الايديولوجي والروحي للانتفاضة يجري على قدمٍ وساق".

يُشير توليا‌تي في دراسته في (الجريدة الأدبية) الى تطابق الآراء والأفعال والتوقيت. "على الفور تبنّت المحطات الاذاعية الغربية التحريض الجاري وبثّه ساعةً تلو ساعة ويوماً بعد يوم". كانت اذاعة أوروبا الحُرّة جزيلةً في مدحها ما يجري. وجاء في تعليق تم بثه في 9 أيلول أن "جمعية الكُتّاب كانت شُجاعةً بما يكفي لاختيار المسار الصحيح في مواجهة قيادة الحزب. كان واضحاً منذ البداية أن الكُتّاب كانوا على حق ضد سياسيي الحزب". قال ميكلوش لازار Miklós Lázár في تعليقه في البث الذي جرى يوم 30 أيلول بأنه "ليست رياحاً اعتيادية تلك التي تُزيل الأوراق الذابلة لجمهورية هنغاريا الشعبية بعد الآن، انه اعصارٌ حقيقي".

كان الأعداء الخارجيون لسلطة الشعب في هنغاريا يرون أن السُلطة المتزايدة لايمري ناجي ومجموعته يجب أن تُستَخدَم لاحداث اختراق ما. حسب استراتيجيو عملية FOCUS فانه اذا نجحت مجموعة ايمري ناجي في تأسيس موطئ قدمٍ على أبواب السلطة، فانها ستنجح بالتأكيد في فتح فجوةٍ يُمكن للعدو المحلي اختراقها. بأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، شجعت أجهزة الدعاية الغربية، ايمري ناجي ومجموعته ومن ناصروهم على خوض صراعٍ مُستمر.

ذكر القسم الهنغاري في هيئة الاذاعة البريطانية في لندن BBC في 26 أيلول: "مما لا شك فيه أن الشعب الهنغاري يُعطي قدراً من الثقة لايمري ناجي على أمل أن يكون تعلّم دروس من فشل أنصاف الحلول التي اتخِذَت عامي 1953 و1954... سيفقد ايمري ناجي كل مصداقيته اذا وافق

[1] - 57General Assembly of the Hungarian Writers. Irodalmi Ujsag (Literary Gazette), September 22, 1956

على طلب الحزب واعترف بذنوبه بتواضع". وفي 15 تشرين الأول حذرت نفس الاذاعة من أنه "وفقاً لعض الآراء في بودابست، سيكون من الخطأ أن يقبل ايمري ناجي حقيبةً وزارية. سيكون هذا القرار غير حكيماً لأن الحكومة الحالية تصارع مشكلاتٍ اقتصادية وهذا من شأنه أن يؤثر على شعبية أي شخص له علاقة بهذه الحكومة". على الرغم من أن ايمري ناجي لم يؤسس سياسته على السياسة الغربية، الا أن انشطته والموقف الذي اتخذه تطابق معها، وهذا بدوره عزز من تأثيرها.

في النصف الأول من تشرين الأول، بذلت الصحافة ومحطات الاذاعة الغربية قصارى جهدها لاعداد الرأي العام في البلدان الرأسمالية للهجوم المفتوح الذي توقعوه في هنغاريا. علّقت الصحافة الفرنسية في الأيام الأولى من تشرين الأول: "الوضع في هنغاريا يُثير القلق"، "هناك اتجاه للتصدع يجري في هنغاريا في الوقت الحالي". كتبت صحيفة الاوبزيرفر أن أحداثاً حقيقة كانت تجري في هنغاريا. أوردت البي بي سي في 14 تشرين الأول تعليقاً على صحيفة ديلي ميل أن ما كان يحدث في هنغاريا... يمكن اعتباره نقطة تحوّل.

بتوجيهٍ من (الرابطة الأخوية للمقاتلين الهنغاريين) قام المهاجرين الهنغاريين في ألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا باحتفالاتٍ وعروضٍ عسكرية. على سبيل المثال، كانت هناك عروض عسكرية ومسيرات واجتماعات لجمع التبرعات في مدينة ماتسي Mattsee النمساوية في 16 آب، وفي 16 أيلول في مدينة غراس Graz وفي 6 و7 تشرين الأول في فيينا.

تحدّد موقف الولايات المُتحدة من هذه التطورات في اجتماع سرّي لمجلس الأمن القومي في نهاية حُزيران عام 1956، حيث تم النظر في الملامح الجديدة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق. في حديثه الى المراسلين الصحفيين في 29 تموز، لخّص وزير الخارجية جون فوستر دالاس جوهر القرارات التي اتُخِذَت في الاجتماع: 1- يجب على العالم الحُرّ أن يتوحد في ممارسته الضغط لتسريع النتيجة النهائية التي يجب أن تكون التفكك الكامل للشيوعية الدولية وربما انتهاء النظام السوفييتي الحالي. 2- تكثيف الضغط على الدول التابعة مما سيؤدي الى تحررها الكامل.

تم انشاء (لجنة جنوب شرق أوروبا) في مجلس الشيوخ في سبتمبر عام 1956. ناقشت اللجنة في اجتماعها في 10 و11 أيلول آفاق "تحرير" هنغاريا واتخذت قرارات بشأن تنسيق الاجراءات. وحضر الاجتماع القس بيلا فارغا رئيس اللجنة القومية الهنغارية، ورئيس الوزراء السابق فيرينس ناجي، وممثلون عن منظمات المُهاجرين العسكريين العاملة في ألمانيا الغربية، وكان من بينهم العقيد ايميل جوشتي Emil Juszty والذي كان ضابط عسكري رفيع المستوى في نظام هورثي البائد.

مُنِحَت الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو دوراً في تنفيذ عملية FOCUS. لم تتفق هذه الدول على الخُطط والاجراءات العسكرية فحسب، بل ساعدت أيضاً في تنفيذها. كما اتفقت على الدور الذي كان من المُقرر أن تلعبه منظمات المهاجرين. الى جانب الأمريكيين، لعبت الدوائر الرجعية في ألمانيا الغربية الدور الأهم في تنظيم عمليات "التحرير" المُختلفة. لقد أمّنت ألمانيا الغربية مناطق التجمع والمعدات وأماكن اجراء عمليات الحرب السيكولوجية، وقاموا بوضع خبراء رايخ هتلر السابقين وكرههم للاشتراكية تحت التصرف الكامل للجنة أوروبا الحُرّة. نفّذت استخبارات رينهرد غيهلن Reinhard Gehlen الألمانية الغربية أنشطتها في وئامٍ تام مع نظيرتها الأمريكية. لقد نظّمت حوالي 5000 عميل ولعب قسمها الهنغاري دوراً نشطاً في أحداث تشرين الأول.

كان المبدأ الرئيسي لراديو أوروبا الحُرّة في المرحلة الثانية من عملية FOCUS مُعادياً للسوفييت بشدة. كان الاستنتاج الثابت والدائم لأي برنامج تبثه القناة هو أن "هنغاريا ليست دولةً مُستقلة". اذا تمّت مناقشة المسائل المتعلقة بالزراعة، فان جميع المشاكل والاخفاقات هي نتيجة

اتباع النموذج السوفييتي. لم تفشَل خُطَب رجال الدين عبر الأثير في التأكيد على "الحاد" الاتحاد السوفييتي. كان العائق الرئيسي أمام رفع مستوى معيشة الشعب الهنغاري هو "أن الحكومة القائمة تُسَلّم كل شيء ذو قيمة الى الاتحاد السوفييتي مجاناً".
تم نشر كل نوع من أنواع الكذب حول الاتحاد السوفييتي. على سبيل المثال، قالت اذاعة أوروبا الحُرّة في 5 آذار: " يتم اخراج ما لا يقل عن 40%من الفحم المُنتَج في مناجم كوملو Komló الى خارج البلاد الى زاهوني záhony (نقطة العبور الحدودية مع الاتحاد السوفييتي)"ولهذا السبب "سيُترَك مستشفى ارشيبيت Erzsébet بدون تدفئة في أبرد أيام الشتاء". لم ينزعجوا على الاطلاق من حقيقة أن هنغاريا، الفقيرة في مصادر الطاقة، قد اعتمدت بشدة على المساعدات السوفييتية للتغلب على مشاكل الوقود. كان مُستمع الاذاعات الغربية، غير القادر على الوصول الى معلومات دقيقة، يعتقد، بأن اليورانيوم الذي بُدِئَ مُؤخراً بالتنقيب عنه يتم تسليمه للاتحاد السوفييتي بسعرٍ منخفض يبعث على السخرية. وأضافوا الى هذه المعلومات الخاطئة بشكلٍ صارخ الادعاء الساذج بأنه :"يُمكن حل جميع مشاكل الاقتصاد الهنغاري من بيع اليورانيوم الخاص بها".
كان وجود الوحدات العسكرية السوفييتية في هنغاريا احدى العقبات الرئيسية أمام خطط الثورة المُضادة. ونتيجةً لذلك، بدأت وسائل الاعلام الخارجية تتحدث عن الحاجة الى احداث وضع لا يستطيع في الاتحاد السوفييتي تقديم المساعدة للقوات الهنغارية في النضال ضد الرجعية المحلية المدعومة من الامبريالية.
اعتباراً من 1 تشرين الأول، احتلت موضوعة انسحاب القوات السوفييتية من الأراضي الهنغارية المرتبة الأولى بين مطالبهم. ذكرت اذاعة أوروبا الحُرّة في 3 تشرين الأول عام 1956: "تُشير التقارير الواردة من العاصمة النمساوية أنه يُمكن الاعتماد على احتمالات انسحاب القوات السوفييتية من هنغاريا ورومانيا". وذهب القسم الهنغاري في البي بي سي الى أبعد من ذلك: "مما لا شك فيه أن مسألة انسحاب القوات السوفييتية من هنغاريا قد خرجت الى السطح مرةً أُخرى. لقد حان وقت عودة الروس الى ديارهم... ولكن هل سيعني ذلك أن هنغاريا ستتمتع بعد ذلك بقدرٍ أكبر من الحُرية وتسير في طريقها الخاص؟ لا يُمكن أن يكون الحال كذلك الا اذا تم تفكيك آلية الدولة الشيوعية بأكملها في وقتٍ واحد مع انسحاب القوات السوفييتية". تم تقديم برنامج مُفَصّل في 13 تشرين الأول: طالِبوا بانسحاب القوات السوفييتية، ورضوا الاتفاقيات والحسابات السوفييتية-الهنغارية على الملأ. يجب ان يكون هناك ديمقراطية بدلاً من الدمقرطة والاستقلال بدلاً من الوصاية الأجنبية".
أدى تأثير الضغط الخارجي الى تكثيف التحريض العدائي وانتشار الشائعات وحملات التدليس وصناعة الأخبار الكاذبة لأغراض دعائية. أرسلت العناصر المحلية المُعادية رسائل الى أجهزة الحزب. تمت صياغتها كما لو كانت تُمثّل "صوت الجماهير" وهددت الأعضاء. من بين الرسائل التي تم ارسالها الى صحيفة الحزب (الشعب الحُر) تلك المُتعلقة بانشاء برنامج حركة مُعادي للديمقراطية الشعبية جديرة بالملاحظة تماماً. ذكرت رسالة أُخرى أن "الحزب الاشتراكي الديمقراطي المُستقل قد تأسس"[1]. سارعت العناصر المُعادية النشطة بين الطُلّاب الى استغلال الوضع الناشئ عن قرار اعادة دفن ضحايا المُحاكمات الصوَرية في 6 تشرين الأول. وكان الحزب يأمل في أن يكون العمل الصادق المُتَمَثّل في تكريم رفاقٍ أُعدِموا بعد محاكماتٍ غير قانونية عن جرائم كانوا أبرياء منها تماماً أن يُساعد في تخفيف التوتر السياسي. كانت هذه الآمال وهمية. وبدلاً من ذلك، كان التأثير عبارة عن "موكب جنائزي غريب ومُزعج" كما وصفه

[1] - Archives. Register of the Letters to the Editor Column of Szabad Nep. Letters 1956/35, 787 and 46,013

توليالتي.
توقّع أتباع ايمري ناجي بشكلٍ صحيح أن مراسم اعادة الدفن ستزيد من أزمة اليأس والصدمة. كانت المجموعات النَشِطة في الجامعات حريصةً جداً على اغتنام هذه الفرصة للخروج الى العلن. تم انشاء لجنتين سراً في أوائل عام 1956، وهما اللجنة التنفيذية في جامعة بودابست للاقتصاد، وجمعية الكولخوز في كلية الفنون في بودابست، والتين خططتا وأعدتا مظاهرة طُلّابية لمتابعة اعادة الدفن. سار حوالي 100 طالب من المقبرة لوضع اكليل من الزهور على النُصُب التذكاري العام لموقع اعدام أول رئيس وزراء هنغاري لايوش باتياني Lajos Batthyány في اكتوبر 1849، وطوال المسيرة رددوا شعار: "فلتهلك الستالينية" Stop half-way and we vanish, Stalinism must perish!.
كان الحزب غير مستعداً. ما أُطلِقَ عليه "جنازة رايك" كان بمثابة صدمة عميقة للرأي العام في جميع أنحاء هنغاريا. كتبت لجنة الحزب في ريف هايدو Hajdú الى المكتب السياسي تقول أن الرفيقات والرفاق الحزبيين فوجئوا بالطريقة التي تم بها ترتيب "جنازة الرفيق لاسلو رايك والرفاق الآخرين. تسببت خطابات الجنازة في أزمة عميقة بين أعضاء الحزب والناشطين". لقد تزحزح العمود الفقري للحزب[1].
تصاعد حجم المُعارضة والاضرابات العدائية العلنية بعد 6 تشرين الأول. تأسست "نوادي بيتوفي صغيرة" في المقاطعات وعقدت "اجتمعات للمثقفين" حول مواضيع متنوعة: الهجوم على قيادة الحزب في سولونوك Szolnok، واعادة احياء العدو الطبقي في هايدوبيسيرمين Hajdúböszörmény، وادانة المزارع التعاونية وتهديد قادتها في كوبوشفار. تَرَكّز التحريض في مدارس الطُلّاب العسكرية في بودابست على المُطالبة بأن "يقف الجيش الى جانب الشعب". من الجدير بالملاحظة أن الشعارات القومية والمعادية للسوفييت والتي برزت بشكلٍ مُتزايد، كان يتم تنسيقها من قِبَل اذاعة أوروبا الحُرّة: "نحن هنغاريون سواءاً كنا داخل الحزب أم خارجه! لقد أدركت الأمة أنه يتعين عليها تركيز قواها الروحية على هدفٍ واحد: تحقيق استقلال هنغاريا. سوف نُكرّس قوانا ومُستقبلنا، وحياتنا اذا لزم الأمر، لتحقيق استقلال هنغاريا". هذه اقتباسات من ارسال اذاعة أوروبا الحُرّة في 13 تشرين الأول.

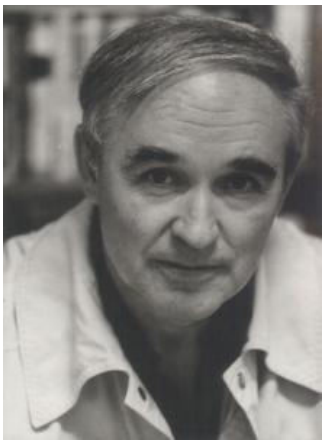
شاندور فيكيت

من المُثير للاهتمام أن نُلاحظ ليس فقط تشابه مُحتوى الخط التحريفي "الداخلي" والتحريض

[1] - 59P1 Archives. 276/9-284/1956. Letter by the Executive Committee of the Hajdu County Party Organization to the Political Committee. October 9, 1956

المنبعث من اذاعة أوروبا الحُرّة، ولكن أيضاً تطابق التواريخ. طَرَح شاندور فيكيت Sándor fekete في (الشعب المُثقّف) في 14 تشرين الأول، بشكلٍ علني، نمط المسار الثالث من "الشيوعية الوطنية" لايمري ناجي. كتب "نُريد أن نسير في طريقنا الخاص. نحن نُدرك أننا أُمةً صغيرة تحتاج الى أصدقاء وحُلفاء، ونريد أن نتعلم من الجميع... نريد أن نسلك طريقنا الخاصة"، بمعنى الانفصال عن الخبرة السوفييتية. يُمكن للمرء أن يستبدل كلمة "الجميع" بكلمة "الغرب". لم يكن من قبيل الصدفة أن المُمثل الرسمي لمجموعة ايمري ناجي غولا هاي هو أول من قدّم مُطالبة صريحة بسحب القوات السوفييتية من هنغاريا، في اجتماع للمثقفين في غيرو. كانت المُطالبة التي تمت صياغتها خلال الاجتماع في نادي المُناظرات المحلي في 16 تشرين الأول هو: "يجب على القوات السوفييتية أن تُغادر بلادنا". توافَقَ هذا مع طرح هاي.

فشلت الأجهزة القيادية الحزبية وسلطات الدولة في اتخاذ اجراءات فعالة. كان التذبذب واضحاً في قراراتهم. كانت المواقف التي اتخذتها قيادة الحزب من أي قضية مُهمة تتسم على الدوام بطابع دفاعي وتراجع مُستمر. أشعلت المشاكل الاقتصادية أجواء الاستياء وفاقمت الوضع السياسي العام. أُعلِنَ في نهاية شهر أيلول أنه سيتم ايقاف جميع خدمات حافلات المسافات الطويلة في الوقت الحالي لأسباب تتعلق بنقص الوقود، وسيتم سحب حوالي 600 عربة سكك حديد لمدة ثلاثة أسابيع بسبب نقص الفحم، وسيتم اخراج 1000 مركبة سكك حديد مُزودة بمحركات من الخدمة، وسيكون هناك تخفيضات مؤقتة في امدادات الوقود لمحطات الآليات الزراعية. توقف العمل في عددٍ من مشاريع البناء العامة. ما كان يُشير الى سمات نشاط الادراة الاقتصادية العشوائية أنه في رسالة من رئيس مؤسسة الاحصاءات الى رئيس مكتب التخطيط الوطني في 14 أيلول اعترف فيها بصراحة أنه لم يعد مكتب الاحصاء يعرف النسخة الصالحة من الخُطة بسبب آلاف التعديلات التي جرت عليها.

في ظل هذه الظروف الخطيرة، لم يُقدّم أحد يد العون ما عدا الاتحاد السوفييتي. أعلنت الحكومة السوفييتية عن منح قرض بقيمته 100 مليون روبل للاقتصاد الوطني الهنغاري: 60 مليوناً على شكل مواد خام معظمها وقود، و40 مليوناً في شكل عملة يتم سدادها بين عامي 1960-1965 بفائدة سنوية بنسبة 2%. أثبتت القيادة السياسية عدم قدرتها على استخدام هذه المساعدة لفضح زيف الدعاية المُعادية.

أثارت التحولات المستمرة في المواقف التي تتخذها قيادة الحزب السَخَط بين العمال. في البداية، كانت القيادة مقتنعة بأنه سيكون من المُضر للحزب اعتقال وزير الدفاع السابق ميهيلي فاركاش، المتورط بشدة في الأعمال غير القانونية، ولكن تم اعتقاله بعد اسبوعين.

في رسالة مؤرخة في 10 أيلول، أبلغت القيادة المركزية الأعضاء أنه من الممكن لايمري ناجي أن يستعيد عضويته في حزبه. ومع ذلك، كان شرط هذا هو أن يُمارس النقد الذاتي ويعترف بأخطائه ويُخضع نفسه لقرارات الحزب ويُعلن أنه مستعد للنضال من أجل تنفيذ قرارات حُزيران 1956. لكن وعلى الرغم من ذلك، غيّر المكتب السياسي موقفه وأعاد قبول ايمري ناجي للحزب في 13 تشرين الأول من دون أن يمارس النقد الذاتي. كان العنصر الوحيد الذي ساهم في اعادة القبول هي الرسالة التي أرسلها ايمري ناجي الى القيادة المركزية في تاريخ 4 تشرين الأول، والتي كتب فيها: "أعتبر أنه من الضروري للغاية أنه يجب مُناقشة التُهَم الموجهة الي سابقاً فيما يتعلق بنشاطي السياسي والايديولوجي علناً قبل مناقشتها داخل الحزب، واذا كان التوضيح الايديولوجي يجعل مثل هذه الخطوة ضرورية، فأنا على استعداد للاعتراف بالأخطاء التي ثبت وجودها بالتزامن مع ايضاح التُهَم التي ثبت أنه لا أساس لها من الصحة".

شَهِدَ منتصف تشرين الأول سلسلة من اجتماعات الطلاب مع مجموعة من المطالبات. في 16 تشرين الأول أنشأ طلاب جامعة سيغيد منظمةً مُستقلةً عن منظمة الشباب التابعة للحزب. أرسلوا

مندوبين لهم الى مؤسسات التعليم العالي الرئيسية الأُخرى لدعوة طُلابها للانضمام اليهم. أعلنت اجتماعات عدة جامعات في الأيام من 20-23 تشرين الأول أنها نظمت "حلقات خاصة بها" أو أنها انضمت الى حلقات تُبّر عنها. في بودابست على سبيل المثال، أسس طلاب القانون منظمتهم الخاصة، وهي حلقة هاجنوتشي hajnóczy. أسس طلاب الاقتصاد حلقة ستيتشينيي Széchenyi. وشكّل طلاب الفنون حلقة 15 آذار، وظهر تنظيم جديد يُسمى حلقة فاسفاري في العاصمة. أعرب أعضاء الحزب عن استيائهم برؤيتهم الأنشطة التنظيمية للمعارضة تزداد قوةً يوماً بعد يوم، وطالبوا بالدفاع عن سلطة العمال. لقد توقعوا أن تستجيب القيادة. وبدلاً من ذلك، ذهب وفد كبير برئاسة السكرتير الأول للحزب ورئيس الوزراء ومن بينهم يانوش كادار وانتال ابرو Antal Apró وستيفان كوفاش István Kovács الى يوغسلافيا في 14 تشرين الأول. وفي اجتماعات لجان الحزب والمنظمات الفرعية، وُجّهَت انتقادات الى "القادة الذين يمكنهم أن يتخذوا اجراءات لكنهم يسافرون طوال الوقت" وطُرَح السؤال: "من يُدير الشؤون السياسية، الكُتّاب أم القيادة المركزية؟".

كارولي كيش

تم القاء خُطَب ديماغوجية وتحريفية في الاجتماعات الحزبية، ولكن كان مُعظم المتحدثين قلقين بشأن الدفاع عن سلطة الشعب. في هذه الاجتماعات، تعرضت الصحافة لقدرٍ كبيرٍ من الانتقادات بسبب لهجة وطابع العديد من المقالات، والتي كان يبدو أنها تُمثّل المكان الحُرّ "للتحريض الجامح والفوضى ضد النظام". كان يُنظَر الى الصحافة على أنها لم تعد سلاحاً بيد الطبقة العاملة، وطالب العديد من المتحدثين الحزبيين بارساء النظام في وسائل الاعلام[1].

كانت المشكلة الأكثر خطورةً هي عدم قدرة الأجهزة القيادية للحزب على فهم الواقع. كان الفشل التام في التعرف على ما ينطوي عليه الموقف، والعجز هي السمات الرئيسية لموقف قيادة الحزب. ومع ذلك، كان هناك عدد غير قليل من التحذيرات بشأن ما يُمكن أن يحصل. أشارت سُلطات أمن الدولة المُختصة مرتين الى استعدادات العناصر المُضادة للثورة. كما ورد في التقرير الثاني أنه من المتوقع أن يبدأ العمل العدائي في 22 تشرين الأول. ومع ذلك، وصف السكرتير الأول هذا التقرير بأنه "خيال". عُقِدَت في أشغال سيبيل المعدنية والحديدية جلسة

[1] - AP rchives. 276/9-288/1956. Records of the meetings of regional,county, district, town and factory party secretaries held on the basis of information given by the Central Leadership on October 18, 1956

لنشطاء الحزب بعد ظهر يوم 22 تشرين الأول. لفت المتحدثون الانتباه الى خطر الثورة المُضادة المُحتَمَل. أعلن عضو اللجنة السياسية وسكرتير القيادة المركزية كارولي كيش Károly kis وجهة نظر تعكس الرأي السائد في القيادة: "سيتم قمع مثل هذه الثورة المضادة في غضون 30 دقيقة"[1].

أدى مثل هذا التقييم غير الصحيح للوضع الى ايقاف الاجراءات الأمنية التي اتُخِذت في 20 تشرين الأول (نصّت هذه الاجراءات على ارسال ضباط الارتباط الى الفرق، وتعزيز الحراسة، والاشراف على خطة حالة التأهب القصوى للقوات المُسلحة لجيش الشعب الهنغاري). لقد أدرك العدو بوضوح التردد الذي يكتنف القيادة، مما جعلهم يعتقدون أن لحظة الهجوم المواتية قد حانت.

[1] - Budapest Party Committee Archives. Csepel Iron and Steel Works. Documents Referring to the Counter-Revolution, p. 72

الفصل الخامس: القوى الاشتراكية في مواجهة قُوى الثورة المُضادة والخيانة (من 23 تشرين الأول الى 4 تشرين الثاني 1956).

أ- التحضير للنهوض

"كان من سمات الانتفاضة المجرية أنها كانت تمظهراً عفوياً". تم اقتباس هذا المفهوم على نطاقٍ واسعٍ من مقال رينيه بايوت René Payot في العدد الأول من دورية الناتو الشهرية Occident في الأول من أيار من عام 1957 تحت العنوان: (الاتجاه نحو بودابست الجديدة). سعى جميع مؤلفي الكتب والدراسات المنشورة في الغرب تقريباً، بغض النظر عن اختلاف مقارباتهم للمسألة، الى تبرير نفس المفهوم.

في الواقع، لم تسبق الانتفاضة أشكال تنظيمية مكثفة وحسب، بل وكان التوجه الى النشاط المُسلّح ومظاهرة الطلاب في 23 تشرين الأول، مُنظماً بشكلٍ واعٍ. بطبيعة الحال، لم تكن الغالبية العُظمى من المُتظاهرين تعرف المُنظمين للأحداث، ولم تستطع رؤية القوى الدافعة الكامنة وراءها. حدث كل شيء في أجواء "صُنع التاريخ". وبعد أن أعمتهم المشاعر القومية، شارك الطلاب في المسيرات والمظاهرات اللاحقة. بدا كل شيء، بالنسبة لهم، أنه يسير "عفوياً"، وكانوا فقط بحاجة الى الانضام للتيار الرئيسي من الأحداث.

مجموعة من الطلاب في تحركاتهم السياسية

لقد بذل بعض الكُتّاب جهوداً كبيرةً لاثبات أن المطالب المُختلفة لطلاب الجامعة والتي تلخصت في نقاط وُلِدَت في "الجو المُلتهب" للتجمعات الطُلابية هي التي حددت أهداف وأفكار الثورة. لم يكن هناك شيء عفوي في النقاط التي طرحها الطلاب. لقد تمت صياغتها جميعها ونشرها سابقاً في مقالات المجموعة التي يقودها ايمري ناجي ولم تكن مُختلفةً بأي شكلٍ من الأشكال عما

طالبت به اذاعة أوروبا الحُرة "باسم الشعب الهنغاري". لذلك ليس من قبيل الصدفة عدم وجود اختلافات أساسية بين النقاط الـ16 التي صاغها طُلّاب الهندسة المعمارية في جامعة بودابست للعلوم التطبيقية، وبرنامج ايمري ناجي، والـ12 نقطة التي طرحتها عملية FOCUS.
كان من المُضلل فعلياً القول أن المطالب برزت في سياق اجتماعات الطلاب وتوزيع منشوراتهم باسم المُنظمات الطلابية. لم تكن أفعال الطلاب مُستوحاةً من حسابات سياسية ذات نوايا سيئة، ولم تكن هناك رغبة في اخفاء دوافعهم. الهم الحماس الرومانسي تجمعاتهم وصياغة مطالبهم وكل أفعالهم. وجدت وجهات النظر القومية بيئةً مواتيةً خاصةً بين الطلاب. وهذا هو السبب في أن العديد من النقاط التي صاغوها كانت معنيةً بالمطالبة باحترام ماضي الأمة التاريخي و"الاستقلال الوطني". لقد كان الاعتقاد بأنهم كانوا يخوضون النضال من أجل "تنقية أفكار الاشتراكية لجعلها أفضل" يُعميهم تماماً. كان من المعروف أن غالبية طلاب الجامعات والكليات كانوا من الطبقة العاملة أو من أصول فلاحية عاملة، بالرغم من أن هذا لم ينطبق على قادتهم. لذلك بدت المطالب وكأنها مُقدمة من "أبناء الشعب" وليس من السياسيين ذوي المهن المُتقلبة والمحطات الاذاعية العاملة في الخارج والمُهاجرين الرجعيين المعروفين. كل هذا أعطى مصداقيةً مُتزايدةً لـ"النقاط" التي ظهرت في قائمة المطالب، وعزّزَ تأثير الأحداث وأدى بشكلٍ خاص الى ارباك الأشخاص الأقل اطلاعاً.

طلاب هنغاريون في مسيرات مطالبة بـ"تنقية الاشتراكية"

نفّذت مجموعة ايمري ناجي ونادي بيتوفي دعايةً واسعة النطاق بين الطلاب. شَرَعَت "المجموعة الراديكالية لمنظمة شابا العمل العاملة في بودابست"، التي تأسست سراً في 6 تشرين الثاني، في نشر آرائها بشكل منهجي ومُنظم. نشرت حركات الشباب بقيادة الكهنة والرهبان السابقين مطالبات اذاعة أوروبا الحُرة.
كانت أجواء المسيرات الطلابية التي نُظمَت قبل مظاهرة 23 تشرين الأول تتسم بالتحيز الشديد ورفض أي فكرة رصينة أو اقتراح مُخالف. كانت المجموعات المُنظمة حاضرة في كل الأماكن

لتوجيه الأجواء في اتجاهٍ مُعيّن من خلال التخويف والمُضايقات، كما يتذكر العديد من المشاركين فيها. انعقد برلمان الطلاب في جامعة ميشكولز Miskolc لتكنولوجيا الصناعات الثقيلة في 23 تشرين الأول عام 1956. استقال الطالب ايمري دوبي Imre Dobi الذي انتُخِبَ رئيساً للمجلس. وشرح أسبابه في مجلة (جامعتي) Mi Egyetemünk: "صار الانتهاك الشديد لحرية التعبير عقبةً أما الجميع لتفسير موقفه. منع بعض المشاركين الذين جعلني سلوكهم أجعل بالخجل، وهو شعور يُشاطره كل مثقف وطالب، من التعبير الحر عن الآراء بالصراخ والمقاطعة والتصفير. لقد كان الأمر مثالاً ممتازاً على كيفية الدوس بالأقدام على الديمقراطية. في بعض الأحيان، طالب البعض بحرية الصحافة، وبعد ذلك تجاهلوا ليس فقط حرية التعبير ولكن ايضاً حرية الفكر... أراد بعض المشاركين من معلمينا وضيوفنا أن يُعبروا عن آراء مُتطابقة مع آرائهم، لكنهم لم يطلبوا منهم أن يُعبروا عن هذه الآراء، ولكن أرادوا اجبارهم على القيام بذلك. أجبرتني المظاهر التي وصفتها، على تقديم استقالتي كرئيسٍ للمجلس. لم أفكر في المسار الذي كان المجلس يسير فيه ليكون متوافقاً مع مبادئي أو مفهوم الديمقراطية الذي طورته. المسار اللاحق للاجتماع لم يكن ديمقراطياً أيضاً. قام الشخصين الآخرين الذين قاما بدور رئيسي المجلس بتأثير مُباشر على النقاش من خلال سلوكهما وآرائهما...".

بكلماتٍ أخيرة، لخّصَ ايمري دوبي الدرس الذي يُمكن استخلاصه من الحدث، يقول: "كانت هذه دكتاتورية العناصر التي تستغل المزاج السائد بين الجماهير لالحاق ضرر كبير بمصالح الشباب".

كانت هذه هي الأجواء الذي أوجدتها المجموعات المُنظمة سالفة الذكر، في حين حُرِمَ الآخرون من الرؤية الواضحة بسبب الحماس المُندلع بين الشباب، أو الرغبة في "تحسين" الاشتراكية" أو الجو المُلتهب الناتج عن التصريحات القومية. هذا هو السبب في أن خطاب الكاتب شاندور بياري Sándor Bihari المبني على الديماغوجية القومية قوبِلَ بحماس عام وتصفيق في اجتماع ميشكولز.

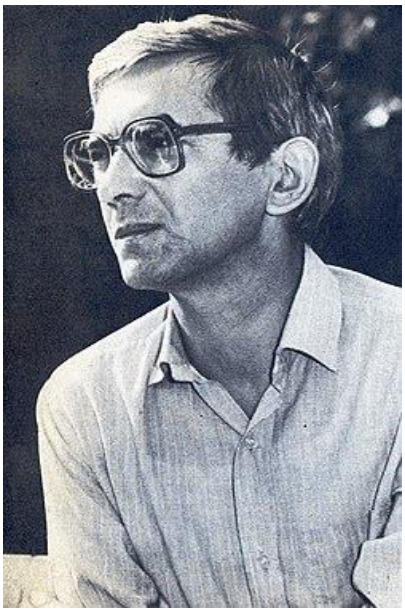

شاندور بياري

أشاد بياري بالأجواء "الثورية" وتحدّث مؤيداً المطالب المُقدّمة باسم طلاب السنة الرابعة في الهندسة: انسحاب القوات السوفييتية من هنغاريا، وانسحاب هنغاريا من مُعاهدة وارسو. هاجم

الاتحاد السوفييتي والدول الديمقراطية الشعبية الأُخرى بعباراتٍ استفزازية. في هنغاريا "يعيش الشعب كله في بؤس" لان "الاتحاد السوفييتي يستغلنا". احدى الأسباب الأُخرى لـ"مستوى المعيشة المُتدني" هو "انه تم سلبنا من الأراضي التي كانت دائماً تنتمي الى هنغاريا"، وطالب "باعادة هذه الأراضي". وأعقب ذلك موجةً هائلةً من التصفيق استمرت لدقائق عديدة عندما أعلن عن المطلب الاقليمي الشائن لنظام هورثي: "نريد استعادة كل أراضينا". تسبب التحريض القومي من هذا النوع باصابة آلاف الناس بالعمى، ودفع مئات لشباب الى حمل السلاح. وبهذه الطريقة تشكلت عناصر (الوحدة القومية) المُعادية للسوفييت.

كانت المجموعة التي يقودها ايمري ناجي على دراية جيدة بأجواء المسيرات الطلابية والاتجاه الذي يسيرون فيه. بالفعل، لقد تصرفوا لكي يُسيروا الأمور على طول هذا الطريق. كما أوضح لازلو مولنار László Molnár ولازلو ناجي László nagy في الكتاب المذكور سابقاً، "اقترح بعض أعضاء حزب المعارضة في وقتٍ مُبكر من يوم السبت 20 تشرين الثاني لأصدقائهم الطلاب أنه يجب على الوفود المكونة من المثقفين والشباب التجمع في الأيام القادمة أمام تمثال الجنرال بيرن...". في اليوم نفسه قرر طلاب جامعة بودابست البولتيكنيكية أنهم سيُنظمون مظاهرةً لاظهار عدم رضاهم في حال لم تُلبِ الحكومة مطالبهم في غضون اسبوعين".

عَمِلَت كلٍ من مجموعة ايمري ناجي والعدو الداخلي، بالرغم من اختلاف أهدافهم، على اجراء المُظاهرة في أقرب وقت ممكن بدلاً من الانتظار لمدة اسبوعين. كانوا يعلمون أنه يجب عدم الوصول الى نقطة لا يُمكنهم بعدها اذكاء أجواء التوتر، لانه عند الوصول اليها قد يحدث هناك تراجع في الأحداث. كانوا يعرفون أيضاً أنه من المُقرر لقادة الحزب والحكومة أن يعودوا الى ديارهم من يوغسلافيا في 23 تشرين الأول وأنه قد تكون القيادة قادرة على اتخاذ تدابير فعالة في غضون أيام قليلة من عودتهم. وربما تكون مجموعة ايمري ناجي على معرفة ايضاً بأنه تم الغاء خطة تأهب جيش الشعب الهنغاري لمواجهة أي أزمة مُحتملة، مساء يوم 21 تشرين الأول.

أخيراً، كان في بالهم استغلال مشاعر الهنغاريين تجاه الشباب البولنديين من أجل تحريض الطلاب على تنظيم "مُظاهرة تضامنية".

عقدت اللجنة المركزية لحزب العمال البولندي جلسته الثامنة في الفترة من 19-21 تشرين الثاني عام 1956. وقد قدّم التقرير فلاديسلاف جومولكا الذي عاد الى الحياة السياسية بعد فترة 7 سنوات وانتخبته الجلسة سكرتيراً أولاً للجنة المركزية. دعت اللجنة المركزية الى تجديد الحياة الاجتماعية والسياسية وتطوير الديمقراطية الاشتراكية، وقررت المزيد من اشراك الجماهير في ادارة الاقتصاد وتوجيه شؤون الدولة، واعطاء العمال مصلحةً ماديةً في الانتاج ومراعاة ظروف بولندا الخاصة في بناء الاشتراكية، وما الى ذلك. أعرب العمال والطلاب البولنديون في المسيرات الجماهيرية عن موافقتهم على القرارات التي اعتمدها اجتماع اللجنة المركزية، وكان النشاط السياسي في ازدياد في جميع البلاد. في هنغاريا، سهّل غياب المعلومات الرسمية عن الأحداث في بولندا انتشار الشائعات والأكاذيب المُلفقة حول الاشتباكات الحادة والتظاهرات الطلابية. ان تداول هذه التقارير المُضللة خلق الأساس للدعوة الى "مُظاهرة تضامنية".

حضر اجتماع طلاب جامعة العمارة والنقل، الذي عُقِدَ في أجواء تحريضية للغاية مساء يوم 22 تشرين الأول، العديد من الأشخاص الذين لم يكن لديهم اي ارتباط من اي نوع بمؤسسة التعليم العالي هذه. كان جوزيف سيلاغي József Szilágyi، مُلازماً جانب ايمري ناجي ويده اليُمنى. خاطب الطلاب مرتين. طالب في المرة الأولى بجلب ناجي الى السلطة. وعندما نهض ليتحدث في المرة الثانية، دعا الى مُظاهرة فورية، مما دعا الطلاب الى الموافقة على الفور. وعُقِدَت اجتماعات طلابية في كلية الفنون الجميلة والدرامية في جوٍ مُشابه مع دعوات متطابقة للتظاهر.

كانت قيادة نادي بيتوفي تعقد جلسةً في ساعةٍ مُتأخرة من مساء 23 تشرين الثاني، و"وصلت الوفود الطلابية لحضور الاجتماع". بدأت حشود طلاب الجامعات والكليات المُختلفة بالمظاهرات بعد اجتماع طلاب جامعة بودابست البولتيكنيكية. قرر المشاركون "الاتصال بايمري ناجي دون تأخير وابلاغه بفكرة تنظيم مُظاهرة"[1]. عاد ايمري ناجي بنفسه من باداسوني Badacsony الى بودابست في نفس اليوم.

جوزيف سيلاغي. أعدِمَ لتورطه حتى اذنيه في تدبير الثورة المضادة والمشاركة فيها

واصلت قيادة نادي بيتوفي في صباح يوم 23 تشرين الأول تنظيم التظاهر. وقام ممثلوها والمجموعات المُكلّفة بالتحضير لها بالقيام بجولة في الجامعات وبيوت الطلاب لاعطاء تعليمات تُحدد مسار التظاهرة وصياغة الشعارات والتخطيط لها. التقى "الأعضاء القياديون" لمجموعة ايمري ناجي في منزل غيزا لوشونزي لمناقشة برنامج لحكومة يرأسها مُستقبلاً، وتابع الحاضرون الاستعدادات للمظاهرة.

[1] - az igazsag a Nagy Imre-ugyben (The Truth about the Case of Imre Nagy). Brussels 1959, p. 53

المسيرة المُقرر لها في 23 تشرين الأول

الغريب ان التحضيرات كانت مدعومةً بموقف السلطات. وافقت جريدة الحزب المركزية اليومية على تصرفات الطلاب في افتتاحيتها بعنوان (استعراض الربيع الجديد للقوات) "ان حزبنا يوافق على اجتماعاهم ونتمتى الكثير من المناقشات الذكية والابداعية للشباب... الغالبية العظمى من طلاب الجامعات يحضرون هذه الاجتماعات كمؤيدين للاشتراكية...". عشية الثورة المضادة، صاغت الافتتاحية العبارة التالية المُعادية للستالينية: "في ظل الظروف الحالية تُرِكَت كل مظاهر الثورة المضادة دون اجابة، وكل استفزاز برجوازي تحت رحمة الانقساميين في الحزب". ان "الحساسية احادية الجانب" هذه لم تأخذ في الحسبان خطورة محاولة استعادة البرجوازية. كانت في الممارسة العملية احدى العوامل التي مهدت الطريق اليها. ومع ذلك، فان طلاب الجامعات المُخلصين لقضية الاشتراكية يمكن ان يستنتجوا شيئاً واحداً من المقال. طُلِبَ منهم العمل جنباً الى جنب مع الآخرين في كل مجال. ونتيجةً لذلك، انضم جميع طلاب جامعة بودابست البالغ عددهم 15000 طالب الى المظاهرة.
أصدر وزير الداخلية أمراً بمنع التجمعات والتظاهرات حفاظاً على النظام العام. أُعلِنَ ذلك على راديو بودابست الساعة 1 بعد الظهر، ومن ثم تم التراجع عنه الساعة 2:30 وسُمِحَ بالتظاهر. أعطت التظاهرة كل أنواع العناصر المُعادية المُنظمة وغير المُنظمة فرصةً مُمتازةً للنزول الى الشوارع. لقد تمكنوا من الاستيلاء على كل الشعارات حسنة النية التي انطلقت المُظاهرة في ظلها، حيث أصبح هؤلاء في نهاية المسيرة مُعادين للشيوعية والاشتراكية وقوميين صريحين. ومن وراء بعض قطاعات المسيرة المُضللة من المتظاهرين الذين تأثروا بالجو العاطفي للمسيرة ظهرت ثورة مُضادة مسلحة. وتحت غطاء ظلام المساء الذي بدأ يحل في هذه الأثناء، وفي الوقت المناسب، تم استخدام الأسلحة التي كانت تهدف الى اسقاط سُلطة الشعب باطلاق النيران على مبنى الاذاعة.

ب- الموجة الأولى من العصيان المُسلّح

من المعروف القول بأن المرحلة الأولى من العصيان المضاد للثورة استمر حتى 28 أو 29 تشرين الأول. خلال تلك المرحلة، استمر الكفاح المُسلّح بهدف سحق القوى المضادة للثورة، ولكن على الجبهة السياسية، كان للثورة المضادة اليد العليا وحالت دون انتصار القوى الموالية للاشتراكية.

مبنى الاذاعة الهنغارية بعد انتهاء الحصار عليه

مع انتهاء المرحلة الأولى، بدا أن جماعة ايمري ناجي قد استلمت زمام السلطة، ولكن الشوارع واللجان المُحتلفة والمجالس البلدية كانت بالفعل تحت سيطرة العصابات المسلحة.
بدأ العصيان المسلح، عملياً، في وقتٍ واحد في عدة مواقع مهمة وتبنى في كل حالة تكتيكاتٍ عسكريةٍ متطابقة. سيظهر المتظاهرين غير المسلحين أمام المباني العامة المهمة، ومع تصاعد التوتر، سيتم اطلاق الطلقات الأولى على المدافعين عن المباني، الذين سيخضعون لأوامر صارمة بعد الرد على النيران. تم اطلاق الطلقات الأولى على الاذاعة الهنغارية بعد الساعة الثامنة مساءاً، وبدأ الحصار المنظم بعد الساعة العاشرة مساءاً. لم يتم اعطاء أمر السماح بالرد باطلاق النار الا بعد منتصف الليل. بعد الساعة السابعة مساءاً شن العُصاة هجماتٍ على الشاحنات والسيارات، واستولوا على المركبات وبدأوا بنقل المتظاهرين "السلميين" الى الثكنات والمصانع ومستودعات الذخيرة. احتلوا مصنع السلاح، ومؤسسة الاتصالات الدولية، ثم لاحقاً احتلوا مقر صحيفة الحزب. تعرضت كلية ضباط المدفعية للهجوم من قِبَل حوالي 300 شخص حوالي الساعة 7 مساءاً. بما أن المهاجمين لم يحصلوا على أي سلاح، وكان رد العسكريين صارماً، فقد انسحبوا. عادوا الساعة 8 مساءاً بسياراتهم وأطلقوا النار على الحراس. حوالي الساعة 10 مساءاً تم شن هجوم مماثل من الجانب الآخر للكلية. وفقاً لتقرير الحارس المناوب، كان 70-80% من المهاجمين الذين تم أسرهم في حالة سُكُر[1]. تمت مهاجمة أحواض بناء سفن اوبودا بين الساعة 7 و8 مساءاً، وكان الهجوم يتضمن 3 شاحنات محملة بالرجال الذين حاولوا اقناع العمال ترك كل ما يفعلونه والانضمام اليهم. تم اعتماد أساليب مماثلة في مصانع الأسلحة ومستودعات الذخيرة وبعد ذلك في مراكز الميليشيا لشعبية ومراكز التجنيد العسكرية في مراكز بودابست.
كان يُشير ظهور المهاجمين دائماً في أهم النقاط في الوقت المناسب الى مدى التحضير والتخطيط المُسبق. على سبيل المثال، كان من الواضح انهم لن يتمكنوا من التعامل مع آلاف العمال في مصنع سيبيل للحديد والصلب، ومع وضع ذلك في الاعتبار، فقد ركزوا هجومهم الأول على محطة توليد الكهرباء الخاصة بها.

[1] - Budapest Party Committee Archives. 3rd District Guards Regiment No. 13, p. 2

أحد العمال في مصانع سيبيل

هذا هو عصب الأعمال في هذه المنشأة، واذا تم ايقافه ستصبح العمليات مستحيلةً في جميع مصانع هذا المُجمع الشاسع. ومع ذلك، صمد العمال ودافعوا عن محطة الطاقة بنجاح. ثم انتقل الهجوم الى المرآب المركزي. انضم الشباب المسلحون الى الهجوم، ومنهم حصل المدافعين بقضبان حديدية على أسلحتهم الأولى. قبل منتصف الليل بفترةٍ وجيزة، تم تنفيذ غارة مُركزة على مركز التجنيد العسكري لمنطقة سيبيل بهدف القضاء على اي احتمال أن يُدافع المجندون عن مصنع سيبيل للحديد والصلب. تمكن العسكريون المتمركزون في المركز من الدفاع عن المبنى حتى الصباح ولم ينسحبوا الا بعد نفاذ الذخيرة.

محطة توليد طاقة مصانع سيبيل

بعد نجاحاتهم الأولية، أعاد أعداء الثورة تنظيم صفوفهم وبنوا مراكز العصيان خلال الليلة الأولى. تركزت القوى المُسلحة للثورة المضادة في المقاطعتين الثامنة والتاسعة في بيست Pest ومقاطعة سانا széna tér في بودابست. انعكست هذه التركزات في أرقام الأضرار خلال القتال.

العُصاة المُعادين للثورة، في مدينة بيست

في كامل بودابست تضرر 4.12% فقط من المنازل اثناء القتال، ولكن في المنطقة الثامنة كان الرقم 18.27% وفي المنطقة التاسعة 22.98. ومن بين ضحايا القتال جاء 22% من الدائرة الثامنة و14% من الدائرة التاسعة و13% من الدائرة السابعة.

مجموعة من الدبابات السوفييتية تُغلق رأس جسر بيست

أي كانت هذه المناطق تحتوي على 49% من مجموع الضحايا. ظهرت الثكنات التي سُميت باسم جورجي كيليان György Kilián والتي تقع في وسط المنطقة التاسعة كاحدى مراكز العصيان. تمركز في الثكنات حوالي 1500 شخص مسلح. وهناك بالضبط حيث أُرسِلَ الكولونيل PÁL MALÉTER الذي تم تكليفه بسحق هذا المركز، ولكنه وقف الى جانب أعداء الثورة بعد يومين في 25 تشرين الأول.

بال ماليتر

ناقش عدد كبير من الأدبيات حول الثورة المضادة باسهاب قضية الأساس الجماهيري للعصيان المسلح. اتفقت مجموعة من المقالات الغربية، وتقرير لجنة الخمسة التي شكلتها الأمم المتحدة حول هذا الموضوع في التأكيد على أن المتورطين باستخدام السلاح هم في الأساس من العمال الشباب وطلاب الجامعات. تم تقديم هذا التأكيد كدليل على أن ما حدث في هنغاريا لم يكن انتفاضةً مُعاديةً للثورة بل ثورةً حقيقية.

المسيرة في 23 تشرين الأول حاملةً شعار الدولة البولندية "تضامناً" مع بوزنان

كان قادة الجماعة المُسلحة المُشاركة في العصيان أشخاصاً تلقوا تدريباتٍ عسكرية في قتال الشوارع. لقد اختاروا الشخصيات القيادية ذات الخبرات المُتعددة وأنشأوا القواعد التي كانت سهلة الدفاع عنها، وكانوا على دراية بالجوانب التكتيكية المختلفة في القتال داخل حدود المناطق الحضرية. لقد تم تجنيدهم من ضباط جيش هورثي السابق ودركه، وأعضاء سابقين في حزب صليب السهم (المنظمة النازية الهنغارية) وأعداء للسلطة الشعبية وبعض ضباط جيش الشعب الذين تحولوا الى خونة. شارك العديد منهم في أنشطة تنظيمية غير قانونية، وكانوا متعاطفين مع النظام القديم وأعمتهم مظالمهم الشخصية.

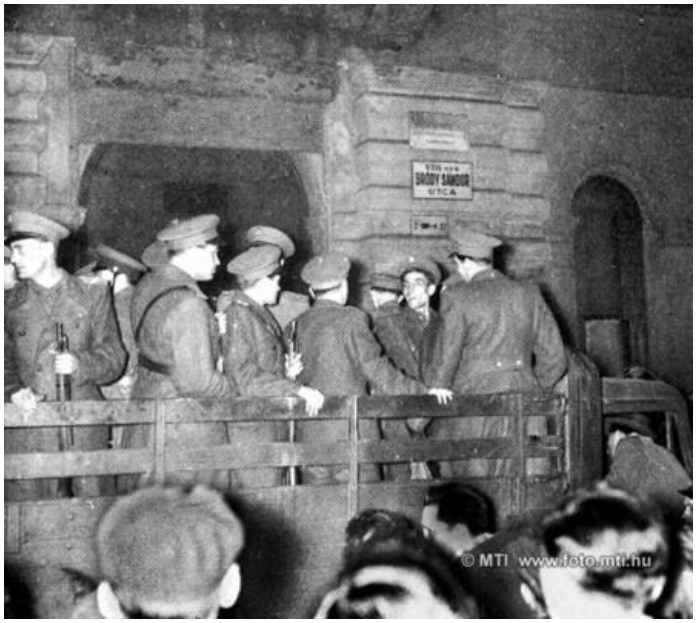

قوات أمن الدولة تصل الى مبنى راديو شارع برودي شاندور Bródy Sándor لحمايته

حصل العصيان المسلح المنظم الذي شنه العدو على الفور على دعم العناصر الاجرامية. كانت مُعظم التقارير التي كُتِبَت لوصف الأحداث الجارية تعج بالدلائل التي تُشير الى أن المجرمين

وذوي السجلات الاجرامية قد لعبوا دوراً مُهماً في العصابات المسلحة. تبادلت وحدات فوج الرُماة كيشكونخالاش kiskunhalas لجيش الشعب الهنغاري اطلاق النار مع المُعادين للثورة في تلال جوتا في ضواحي بودابست في 26 تشرين الأول. وأثناء القتال، أسروا 23 شخصاً بينهم امرأتين. يُشير تقرير قيادة الفوج حول الحادث الى أن "العديد من الأشخاص الذين تم أسرهم يكسبون رزقهم من السرقة قبل 23 تشرين الأول... ووفقاً لشهادتهم، كان من اثنان منهم أعضاءاً سابقين في حزب (صليب السهم). وكانت احدى النساء قد قضت عقوبةً بالسجن لمدة عامين بتهمة الدعارة. 6 من أصل 23 قضوا فترات سجن من 6 أشهر الى 4 سنوات. لا يوجد أيٍ من اولئك الذين تم القبض عليهم كان يكسب رزقه من العمل الحقيقي". ويقول تقرير آخر أنه عندما كان من المُقرر تنظيم 300 عنصر من الحَرَس القومي من رجال مسلحين في المنطقة 19 من بودابست "كانت قائمة المُتقدمين كاملةً بين عشيةٍ وضحاها من مُثيري الشغب والمجرمين المعروفين للميليشيا..."[1].

كان 42% من بين 89 مُتهماً أُدينوا بين 11 كانون الأول 1956 و7 كانون الثاني 1957 لارتكابهم أعمال مُعادية للثورة يحملون سجلاتٍ اجرامية. من الواضح أن العالم السُفلي قدّم الدعم الكامل والحازم للمجموعات المُعادية للثورة. لم يكن لديهم دوافع سياسية في كثيرٍ من الأحيان. كانت عناصر من هذا النوع تُكن كراهيةً حقيقية لأي نظام أو سلطة تُحارب النهب من جذوره. لقد حملوا السلاح ضد القانون والنظام والأمن العام، وكانوا حُلفاء طبيعيين للعناصر المُعادية للثورة بوعي.

كما شارك أُناس عاديين تم تضليلهم في الثورة المُضادة وقُتلوا في العمليات. ما أثّر عليهم قبل كل شيء هو الاعداد الايديولوجي للعصيان. ذهبوا الى المعركة من أجل ما سُمي بـ"الشيوعية القومية". كانت دعاية ووجهات نظر "المُعارضة الحزبية" التحريفية هي المسؤولة بشكلٍ أساسي عن اختيارهم للطريق الخطأ وموتهم. شارك الشباب بأعداد كبيرة في العصيان المُسلّح على الرغم من أنهم لم يكونوا في الواقع مُعادين للثورة. بسخرية قاتلة استغل مُدبري الثورة المُضادة، مُحرضوا اذاعة أوروبا الحُرّة قلة الخبرة السياسية للشباب والأطفال وحماسهم الوطني وأحلامهم البطولية. ومع ذلك، هناك أيضاً بيانات جديرة بالملاحظة في هذا الصدد. تم تسجيل حوالي 3000 قتيل خلال الأعمال المُسلّحة. وكان نحو 20% من القتلى دون العشرين من العمر، و28% تتراوح أعمارهم بين 20-29 عاماً. وكان ما يقرب من 25% من الجرحى دون سن الـ18، و50% من الجرحى من الفئة العُمرية 19-30 عام[2]. من المُفيد مُقارنة هذه الأرقام بالتوزيع العمري لعضوية (مُجتمع Regnum Marianum) والذي وصل تعدادها الى 1500 - 2000شخص، وهي منظمة يقودها قساوسة ورهبان سابقون: 15% هم أطفال من 6-14 عام، 38% من 15-19، 37% من 20-26. سيكون من غير المناسب استخلاص استنتاجات حاسمة من هاتين المجموعتين من البيانات، ومع ذلك، فالمؤشرات واضحة: حمل عدد من الشباب السلاح تحت تأثير التأثير العدائي الذي استمر لعدة سنوات. كما خضع تكوين العُصاة لتغير تدريجي. بعد الأيام الأولى من القتال أدركت نسبة كبيرة من الشباب المُضلّل الطابع الحقيقي لمن حولهم وألقوا أسلحتهم. كان هذه صحيحاً بشكلٍ خاص بالنسبة لطلاب الجامعات. كانت عبارة "ليس هذا ما أردناه" تنتشر بسرعة. غادر ما يقرب من ثُلثي طلاب الجامعات والكليات الأماكن التي توجد فيها مؤسساتهم التعليمية فيها بحلول 26-27 تشرين الأول. بعبارةٍ أُخرى، انسحبوا من المشاركة في الأحداث، وهي حقيقة تؤكدها الأرقام المُتعلقة بالقتلى أثناء الصراع المُسلّح. كان

[1] - Budapest Party Committee Archives. XIXth District Guards Regiment No. 6

[2] -Fontosabb adatok az 1956 oktober-decemberi idoszakrol (Some Important Data about the Period between October and December, 1956). Central Statistical Office, Budapest 1957, p. 46

العدد الاجمالي للطلاب الضحايا 20. في عضون ذلك، حلت في الصفوف الفارغة التي تركها هؤلاء الأخيرين، مجموعات المُجرمين والأعداء السياسيين للنظام الاجتماعي. رُفِسَت أبواب السجون وفُتِحَت على مصراعيها لاطلاق سراح السجناء: الفاشيين والمتآمرين الرجعيين واللصوص والقَتَلة. من 25 تشرين الأول وحتى نهاية الشهر، تم اطلاق سراح ما مجموعه 9962 شخصاً أُدينوا بارتكاب جرائم قتل و3324 سجيناً سياسياً (بما في ذلك الجواسيس الأجانب والمتآمرين المُسلحين والفاشيست). حمل الكثير منهم السلاح بعد اطلاق سراحهم، ونَشِطَ آخرون في المنظات السياسية المُعادية للثورة.

وتفاخر قائد المجموعات المسلحة في مقاطعة باروس baross tér مُخاطباً الجماعات المُسلحة في اجتماع معهم في 2 تشرين الثاني بأن "جميع السجناء السياسيين الذين تم اطلاق سراحهم منخرطين في القتال"[1].

يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن الثورة المضادة وصفت جميع السجناء المُفرَج عنهم بأنهم سجناء "سياسيين" في محاولة لجعلهم أكثر "قبولاً" للرأي العام.

تدين النجاحات الأولى للعصيان المسلح، لا سيما في المراحل الأولى، بالكثير، للجو السياسي المحموم. كانت هناك شهور من التخمّر في الرأي العام، وخاصةً في بودابست. أثارت النقاشات المتتالية والصحافة الاهتمام العام، وأدى الفشل في التصرف الى استياء متزايد بين أولئك البعيدين عن الشؤون السياسية. موّهت الشعارات على الانتفاضة المسلحة. جعل العرض المُستمر للراية الوطنية لهنغاريا، والعرض المتكرر للنشيد الوطني، جعل من الصعوبة فهم الجوهر الأساسي للأحداث. جاء حوالي 10 الى 15% من العمال في المصانع من عناصر الطبقة المهزومة. كانوا هم أيضاً يرتدون الياقات الزرقاء ويتحدثون عن النضال من أجل "اشتراكيةٍ أفضل" و"الاشتراكية الحقيقية". ساهم التذبذب والانهزامية والمواقف المتناقضة التي انبعثت من فوق، في النجاحات الأولى. منذ 26 تشرين الأول، ظهرت هذه العناصر التي ازدادت عدوانيةً على رأس المجالس واللجان "الثورية" و"القومية". في ذلك الوقت، لم يكتفوا بالتسامح مع مُمثلي الشعب العامل الذي تورطوا في مُختلف المنظمات المعادية للثورة، بل وساهموا في اشراكهم فيها. في البداية، احتل "الدفاع عن المصلحة القومية" و"تعديل" الاشتراكية حسب الظروف السائدة في هنغاريا مكانةً أولى في جدول أعمالهم المُعلَن. لم يخرجوا ضد الاشتراكية في المراحل الأولى. اقتصرت مطالبهم الأولية على الدعوة الى "التعديل". ولكن مع تطور الأحداث، قاموا تدريجياً باستحداث شعارات مُعادية للاشتراكية بشكلٍ علني، توافقت تماماً بحسب التوقيت مع دفع المشاعر العاطفية الى الأمام. كانت اللجان "الثورية" هي القاعدة الجماهيرية للثورة المضادة وأعدت الرأي العام للاستجابة بشكلٍ ايجابي على كل مرحلةٍ جديدة. بينما كانت الشعارات تُضلل الجماهير، استمر العمل على انشاء أجهزة السُلطة المُضادة للثورة.

اعتباراً من 25 تشرين الأول، حاول المُنظمون الذين وصلوا من بودابست، بالتنسيق مع حلفائهم المحليين، اطلاق الصراع المُسلح في جميع مدن المُقاطعات الرئيسية تقريباً. لكن، بما أنهم لم يكونوا بتلك القوة بما يكفي لتحقيق هذا الهدف، فقد لجأوا الى اسلوب القتل المُنظّم وبدأوا حملة تحريضٍ ضد وحدات أمن الدولة وأجهزة الدولة الموالية لسلطة العُمّال.

لم يتمكن الكثير من الناس من ادراك الطبيعة المُعدّة مُسبقاً للأحداث، لأنهم لم يروا أي دليل على وجود قيادة مركزية تخضع لها العصابات المُضادة للثورة. الحقيقة أنه كانت هناك سبعة مراكز قيادة. كانت المجموعة التي يقودها ايمري ناجي احدى القوى الموجهة التي مارست تأثيراً كبيراً على مُجريات الأحداث. ارتبطت العصابات المُسلحة بعدة قيادات، لكنهم جميعاً تصرفوا بشكلٍ

[1] -PI Archives. E. Gy. C/H/5. Minutes of the meeting held at the Budapest Division of the Ministry of the Interior on November 2, 1956

أساسي وفقاً لخطوط سياسية وعسكرية موحدة. عمِلَت الجماعات المُنخرطة في أنشطة تنظيمية غير قانونية لفترةٍ طويلة بطريقة متطابقة وبأهداف واحدة، وظهرت اذاعة أوروبا الحُرّة منذ اللحظة الأولى، كهيئة عامة للعصيان المُسلّح، "مركز المقاومة الشعبية في العالم الحُر".
ومع ذلك، لم تكن اذاعة أوروبا الحُرة أكثر من جهازٍ تنفيذي حتى في ذلك الوقت. كما كتب روبرت هولت: "تتلقى ميونيخ كل يوم توجيهات تكتيكية من نيويورك عن طريق جهاز المُبرقة الكاتبة Teletype"... و..."بدأت التعليمات السياسية في منتصف عام 1956، لا سيما في كل لحظةٍ حاسمة، تصبح أكثر موثوقية"[1]. بذل مركز راديو أوروبا الحُرّة قصارى جهده لتنفيذ تعليمات وتوجيهات الكفاح المُسلح والتأثير فيه. كتب بيلا هورفاث Bela Horvath وايمري فاموس Imre Vamos اللذان كانا يعملان سابقاً في اذاعة أوروبا الحُرة في عدد شباط عام 1962 من مجلة Horizon: "كان مُجمّع اذاعة أوروبا الحُرّة الكبير في ميونيخ يزخر بالسعاة والجواسيس القادمين من جميع أنحاء العالم، ومندوبي الأحزاب ومجموعات المصالح ومُراسلي الحرب الباردة والدارسين المُزيفين وعلماء الكرملينيولوجي. جائت التعليمات والاشارات تتدفق من أمريكا. كانت هناك اجتماعات وكثير من المُتعة بدون توقف".
بدأ "مركز المقاومة الشعبية في العالم الحر" عمله منذ اليوم الأول: قامت اذاعة أوروبا الحُرّة بتزويد أعداء الثورة بالتعليمات التكتيكية فيما يتعلق بكلٍ من النضال السياسي والقتال المُسلّح. لقد صاغ المطالب السياسية، واقترح ادراج أشخاص مُعينين أو حذفهم من "حكومة الوحدة القومية"، ونصح العُصاة أي المناصب الحكومية على كلٍ منهم أن يشغل. كانت أوروبا الحُرة تريد تحقيق النصر من خلال الصراع المُسلّح أو على الأقل تحقيق مكاسب كبيرة. كانت هذه هي الأهداف الرئيسية للأيام القليلة الأولى.
فعل قادة راديو أوروبا الحُرّة كل ما في وسعهم لتشجيع أنصارهم في هنغاريا على اطالة القتال لأطول فترة ممكنة، وزيادة الارتباك حتى تسمح الحالة الفوضوية للقوى الرجعية بالعودة الى هنغاريا من الغرب بأعداد متزايدة والانضمام الى الصراع المسلح من أجل انتصار الثورة المضادة. فيما يتعلّق بهذا علّق هورفاث وفاموس في العدد المذكور أعلاه من مجلة Horizon: "كان اهتمام قادة اذاعة أوروبا الحُرّة هو منع استعادة القانون والنظام للحفاظ على حالة الارتباك القصوى. لقد طرحوا مسألة أن العالم الغربي كان يتحرّك. كانت تصدر مطالب جديدة تُطرَح كل ساعة من أجل الحفاظ على ديناميكية العصيان. كان الشعار الذي استُرشِدَ به: اجعلوها ثورةً مُستمرة! يجب أن لا يسمح الوضع بالعودة الى طبيعته واستقراره". كانت رسائل التشجيع تخدم نفس الغرض. "تقدير واعجاب العالم الحُر". كانت احدى الرسائل التي تم نقلها بشكلٍ مُستمر تُعلِن أن قلب أمريكا يخفق مع شعب المجر، هكذا قال ايزينهاور. وبهذه الطريقة، تم اقناع الناس بأنه يُمكنهم الاعتماد على المساعدة التي يُقدمها "العالم الحُر" تحت رعاية الأمم المتحدة، فقط اذا استمروا في الكفاح المسلح لفترة من الوقت. حتى تقرير اللجنة الخماسية سيئة السمعة بشأن هنغاريا التي شكلتها الأمم المتحدة اعترفت بأن بعض عمليات بث اذاعة أوروبا الحُرة بدت وكأنها تُعطي الانطباع بأن المساعدة ستصل الى هنغاريا الآن.
جادل أحد مُحللي راديو أوروبا الحرة في تعليقه رقم C-524 بشأن الشؤون الدولية بأن للأمم المتحدة الحق وواجب التدخل في هنغاريا. أجمع الصحفيون الغربيون وغيرهم من الأشخاص الذين وصلوا الى هنغاريا "بشَكل عَرَضي" على أن حاملي السلاح كانوا يتوقعون وصول

[1] - R. T. Holt: op. cit., p. 39

المساعدة[1].
أفاد ثلاثة من المسؤولين النقابيين النمساويين والألمان الذين وصلوا الى بودابست في 31 تشرين الأول عن تجارب مماثلة خلال "أربعة أيام من الحُرية".
يذكر العديد من الصحفيين وشهود العيان أن الجماعات المُسلحة المُعادية للثورة لجأت مُباشرةً الى الدبلوماسيين الغربيين للحصول على المساعدة. "بعثت احدى المجموعات برسالة الى وفدٍ غربي بالطلب التالي: نحن لا نمتلك سوى أسلحة خفيفة، وهو مطلب حيوي بالنسبة لنا للحصول على مدافع مضادة للدبابات وقاذفات اللهب ومُدمرات الدبابات. ناشد آخرون الولايات المتحدة الأمريكية أن تُلقي أسلحة وذخائر وطعام بالمظلات...". تواصل العديد من الأشخاص من أعضاء الجماعات المسلحة بمفوضيات الدول الغربية في بودابست، زاعمين أنهم كانوا يقاتلون في "المعركة الأولى في الحرب العالمية الثالثة دفاعاً عن القيم الغربية والمصالح المشتركة" كما كتبت صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون في عددها الصادر في 17 تشرين الثاني عام 1956.
تعززت ثقة وآمال أعداء الثورة من خلال حقيقة أن المجموعة الأولى من المنظمين العسكريين والمدربين والخبراء الذين تم تجنيدهم من المهاجرين الهنغاريين كانوا قد وصلوا بالفعل الى هنغاريا، متنكرين في شكل طواقم طبية، وكانت أول شحنة من الذخيرة الغربية قد وصلت ايضاً. بتمويل من لجنة أوروبا الحرة أنشأت (الرابطة الأخوية للمقاتلين الهنغاريين) مركز عمليات خاص للتعامل مع المساعدات العسكرية الخارجية. ذكرت مجلة منظمة (على درب الجيوش) في طبعتها الخاصة بتشرين الثاني عام 1956 أن "أنشأ طاقم المُنظمة جهازاً قيادياً خاصاً تحت قيادة الجنرال أندراش زاكو András Zákó". كان مركز العمليات في فيينا وأُرسِلَت احدى لجانه الفرعية الى الحدود النمساوية-الهنغارية. كانت المنظمة "مثل كل هنغاري في العالم مليئة بالرغبة المقدسة لمساعدة أبطال الحرية الهنغارية بالأسلحة ان أمكن".

أندراش زاكو

شجعت اذاعة أوروبا الحرة الناس على خوض الصراع بحماس هستيري. لم تحاول أن تُحافظ على نغمة تعزيز الايمان بوصول المساعدة من الخارج وحسب، بل وقدمت نصائح عسكرية

[1] - F. Molden and E. Pogany: Ungarns Freiheitskampf. Neue Wiener Presse, Vienna 1956, p. 31.
"أوقفنا أشخاص مسلحون بالبنادق والرشاشات، قالوا لنا: أنتم أمريكيون، من الواضح أنكم جلبتم لنا الذخيرة... لم يستطع الرجل المسكين أن يفهم أننا صحفيون مسالمون. تكررت هذه الحادثة عدة مرات".

فعلية حول كيفية اختيار نوع التكتيكات التي سيتم تبنيها وأشكال الحرب الضرورية. قدّم المستشار العسكري لراديو أوروبا الحرة جوليان بورساني Julian Borsanyi، المُقدّم في جيش النظام الهورثي، تعليماتٍ عسكرية تحت اسمٍ مستعار "العقيد بيل". ناقشت برامجه التي بثتها اذاعة أوروبا الحرة طرق ووسائل الصراع المسلح في المدن وكيفية تدمير الدبابات والدفاع عن قواعد الثورة، وما الى ذلك. لقد استخدم كل قواه في الاقناع لجعل الناس يعتقدون أن العُصاة سيكونون قادرين على هزيمة الجيش السوفييتي.

جوليان بورساني (العقيد بيل)

حافظ راديو أوروبا الحرة على اتصال مباشر مع بعض العصابات المسلحة الأكثر أهميةً. كان لدى الارهابيون في منطقة كورفين كوز Corvin köz في بودابست، اتصال لاسلكي مع ميونيخ. كانت أوروبا الحُرة تُذيع الساعة 11 مساءاً، وكان أعداء الثورة يردون على هذا الارسال الساعة الواحدة بعد منتصف الليل.

كان الهدف الرئيسي للامبرياليين هو اثارة النزعة القومية وتكثيف الهستيريا المُعادية للسوفييت بكل الوسائل المُتاحة لهم. أرادوا أيضاً الوصول الى نقطة ينسحب فيها الاتحاد السوفييتي من الصراع كخطوة أولى ثم انسحابهم من الأراضي الهنغارية تماماً. كان يُعتَقَد أن هذا هو الشرط المُسبق الضروري لاستعادة الرأسمالية في هنغاريا. على سبيل المثال، حددت التعليمات اليومية لراديو أوروبا الحُرّة من نيويورك في 25 تشرين الأول بشكلٍ خاص على أنه يجب على اذاعة أوروبا الحرة في ميونيخ أن تُكرّر قدر الامكان أن "على الكرملين والقادة الهنغاريين وقادة الدول التابعة الأخرى أن يتحملوا مسؤولية اراقة الدماء في هنغاريا". كانت النية واضحة: تحويل المسؤولية عن اراقة الدماء الى الاتحاد السوفييتي في أعين الجماهير وتحويل الرأي العام الهنغاري ككل ضد القوات السوفييتية. وفي 25 تشرين الأول أذاعت أوروبا الحرة ما يلي: "يجب ايقاف حالة الأحكام العرفية، ويجب على القوات السوفييتية العودة الى ثكناتها. لا يُمكن أن تنتهي حالة سفك الدماء الا اذا تم ايقاف مرسوم حالة الأحكام العرفية على الفور...". صارت العصابات المُعادية للثورة تُكرر هذه المطالب على الفور. قامت لجنة أوروبا الحرة بتقييم ايمري ناجي ومن حوله وفقاً لما اذا كانوا قادرين على تحقيق انسحاب القوات السوفييتية أم لا.

جـ- النضال الذي شنته القوى الاشتراكية

فاجأ العصيان المُسلح القوى الاشتراكية في هنغاريا. ونتيجةً لذلك، لم يتم اتخاذ اي تدابير وقائية. في بودابست، على سبيل المثال، لم يكن هناك حامية للقوات جاهزة للقتال، ولم يكن هناك أي خطة دفاعية للقوات الخاصة لمواجهة هجوم مُسلح يشنه عدو داخلي. تفاقم الوضع سوءاً بسبب خيانة بعض ضباط الميليشيا الشعبية والجيش في الساعات الأولى. أدى تذبذب ضباط هيئة الأركان العامة وبعض قادة جيش الشعب الهنغاري وضباط الأكاديميات العسكرية وكذلك التخريب المتعمد والخيانة العلنية من جانب بعض الضباط الى أضرار جسيمة خاصةً في بودابست. كما كانت قيادة الحزب والدولة غير مُستقرةً في تقديرها للوضع. أذاع ايرنو غيرو السكرتير الأول للحزب على الراديو في الساعة الثامنة مساءاً خطاباً كشف عن الطابع المُعادي للثورة للأحداث الجارية، لكنه ارتكب خطأ بالجمع بين المعارضة والعدو، بين هؤلاء الأخيرين وأولئك الميالين الى الاختلاف وغير الصبورين على الأخطاء. وفي الوقت نفسه لم يكن لدى غيرو ما يقوله عن الطريق للخروج من الأزمة. لقد فشل في دعوة العمال والشيوعيين الى القتال والدفاع عن سلطة العمال. على الرغم من ذلك، وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة، كان الشيوعيين مستعدين لقتال الثورة المضادة عندما كانت ستسمح لهم أدنى فرصة لذلك. ان تأكيدات الكتّاب والصحفيين البرجوازيين بأن الحزب تفكك في اللحظة الأولى وأن القوات السوفييتية كانت فقط تقاتل "الهنغاريين المتمردين" لم تكن صحيحةً تماماً.

في اجتماعها في الليلة بين 23-24 تشرين الأول، اتخذت القيادة المركزية لحزب العمال الهنغاري قرارات صحيحة بشكلٍ أساسي ضد الثورة المضادة. كان للحزب برنامج قتالي لتسليح العمال، ولقمع العُصاة المسلحين وتلبية المطالب الأساسية. قررت القيادة المركزية، في ضوء الهجوم المنظم والشديد للغاية، والخيانة التي ارتكبها بعض كبار ضباط الجيش والميليشيا الشعبية، مناشدة القوات السوفييتية للحصول على المساعدة. تم انتخاب لجنة عسكرية مهمتها تحريك وحدات الجيش كقوات أمن الدولة من أجل استعادة القانون والنظام. كان تسليح الشيوعيين والعمال وكذلك كان التعاون بين القوات الهنغارية والسوفييتية من مهام اللجنة العسكرية المذكورة. وانطلاقاً من فكرة اقامة أوسع وحدة ممكنة داخل الحزب للنضال ضد العدو الطبقي اعترفت القيادة المركزية بايمري ناجي ورفاقه في صفوفها، وتم تعيينه رئيساً للوزراء. في الوقت نفسه تم تثبيت ايرنو غيرو في منصبه كسكرتير أول. ولكن في 25 تشرين الأول تم اعفاؤه منه وانتخاب يانوش كادار ليكون سكرتيراً أولاً.

في 24 تشرين الأول، أعلن ايمري ناجي الأحكام العرفية وحظر التجوال. وفي خطاب ألقاه يوم 25 تشرين الأول قال: "شن عددٌ من المعادين للثورة والمحرضين هجوماً مُسلحاً ضد جمهورية شعبنا... لن يتم مُعاقبة من تم تضليلهم اذا توقفوا عن القتال وسلموا سلاحهم".

على الرغم من أن القوى الاشتراكية قد علمت بالأحداث من خلال الراديو، الا أنها قاومت هجمات الثورة المضادة. نظّم الشيوعيين في المصانع حُراساتٍ مُنظمة، وكانوا في المرحلة الأولى يسيطرون على الوضع في الغالبية العظمى من المصانع ودافعوا عنها بنجاح من الهجمات المتكررة. لقد خاضوا قتالاً بطولياً ضد أعداء الثورة في الأيام الأولى، على الرغم من أن اسلحتهم كانت في بداية الأمر قضبان حديدة وما شابه. كانت هناك أمثلة لا حصر لها من المقاومة. في مصنع أحذية الدانوب، على سبيل المثال، دافع حوالي 40 حارساً من العمال عن الورشة بقضبان حديدية و5 بنادق صيد. في الأيام الأولى، كان عمال أحواض بناء السفن غيورغو ديج Gheorghiu Dej مسلحين بقضبان حديدة وأحجار. لقد استخدموها بنجاح للاستيلاء على الأسلحة من المهاجمين. حصل عمال سيبيل للأعمال الحديدية على أسلحتهم عندما دافعوا عن المرآب بقضبان حديدية. تم تنظيم حراسة مصنع راديو بودابست الهندسي في الساعات الأولى

من يوم 24 تشرين الأول وتألفت أسلحتهم من رشاش خفيف واحد تم الاستيلاء عليه من المهاجمين. دافع عمال أحواض بناء سفن اوبودا التي تعرضت للهجوم الأول في 23 تشرين الأول بين الساعة 7 و8 مساءاً بعِدد بناء وبندقيتين. تعرّض مصنع الحياكة في بودابست للهجوم في الساعة 11 مساءاً من قِبَل عصابة مسلحة طالبت العمال باسقاط أدواتهم على الفور. وبدلاً من الرضوخ لهذا الأمر، قام العمال بطرد المهاجمين باستخدام الأدوات المتوفرة بين يديهم. نجح نحو 30 من عمال مصنع أوجلاك للطوب في الدفاع عن مصنعهم. ساعدت لجنة الحزب في تنظيم أعمال الدفاع عن مؤسسة تشينوين للصناعات الدوائية. كانت مُنشأة بودابست للاسمنت تحت حراسة العمال طوال الأحداث كلها.

سعت منظمات الحزب في بودابست الى تنظيم النضال الدفاعي رغم أن أحداً لم يتلقى تعليماتٍ بهذا الشأن. في المقاطعة الثالثة من بودابست، قام الشيوعيين بتسليح أنفسهم بالرشاشات والقنابل اليدوية التي حصلوا عليها من ثكنات داميانيش Damjanich وتمكنوا من الحفاظ على القانون والنظام في المنطقة حتى 30 تشرين الأول. في المقاطعة العاشرة، تم حشد 110 أشخاص خلال الساعات المتأخرة من يوم 23 تشرين الأول، ودافعوا عن مقر قيادة الحزب حتى 30 من الشهر نفسه، ثم انسحبوا الى منطقة كوبانيا Kőbánya. في الأيام الأولى، حافظ حوالي 600 شخص على القانون والنظام في المنطقة، كان 380 منهم كانوا يحرسون 400 مُنشأة. قامت مدرسة تدريب ضباط الجمارك بتأمين الأسلحة لهم والتي تضمنت 120 مُسدساً رشاشاً و4 رشاشات خفيفة و600 بندقية و360 مُسدساً. دافع حوالي 250 شيوعياً عن مصنع سيبيل لأعمال الحديد والصلب. تم اسنادهم يوم 26 تشرين الأول بأربعة دبابات و15 مُحارباً سابقاً من المُعادين للفاشية في الحرب العالمية الثانية. كما تضمنت التعزيزات شاحنتين محملتين بالأسلحة والذخيرة. قُتِلَ أحد المُحاربين القدامى أثناء الدفاع عن المصنع. في 27 تشرين الأول، وصلت وحدات عسكرية جديدة الى سيبيل وأعادت القانون والنظام. تم سحب الجنود في 29 تشرين الأول بأمر صادر شخصياً من العقيد بال ماليتر. احتل أعداء الثورة المصنع في اليوم التالي. في غضون أيام قليلة تسببوا بأضرار بلغت 3.7 مليون فورنت. ومن بين أمور أُخرى سرق "الثوار الشرفاء" 380 دراجة نارية. عندما لم يستطع الشيوعيين الاحتفاظ بمواقعهم في سيبيل لفترةٍ أطول، تراجعوا الى مُجمّع صناعي كبير حوّله العمال الى مركز للمعركة. قاد شيوعيي مقاطعة بودابست الثالثة عشر انجيالفولد angyalföld النضال الذي خاضه 350 عاملاً مُسلحاً و380 جندياً كانوا موجودين لحراسة مصنع لانج. كما قدّموا مساعداتٍ وأسلحة لعمال المقاطعة الرابعة المجاورة اوبيشت Újpest الذين كانوا يحاولون استعادة السيطرة على مقر قيادة الحزب في المنطقة ومبنى البلدية ومركز الميليشيا الشعبية من أعداء الثورة. كان مركز العمال في مصنع اوبيشت للتعدين والتنجيم. كان حوالي 160 عاملاً مُسلحين بالأسلحة التي حصلوا عليها من مصنع لانج للآلات. كان المقاتلون المعادين للفاشية في الحرب العالمية الثانية هم أول من حمل السلاح. تقدّم 300 منهم على الفور وشاركوا في عمليات دفاع عن مبانٍ عامة مهمة. وشاركوا في الهجوم الذي تم من خلاله استعادة السيطرة على المقر الرئيسي لصحيفة الحزب اليومية.

تواصل سكان قرية نوغراد nógrád مع رفاقهم التشيكوسلوفاكيين الذين قدّموا لهم المساعدة في شكل ذخيرة وأسلحة وطعام. سيتذكر شيوعيي قرية نوغراد دوماً المساعدة الأممية التي قدمها لهم القادة الشيوعيين لمقاطعات تشيكوسلوفاكيا المجاورة، في وقت الهجوم المنسق الذي شنه العدو الطبقي. واسترشاداً بمعتقداتهم الشيوعية ، لم يكن في واردهم ذلك الوعظ الأخلاقي حول "شرعية" تقديم المساعدة من عدمها، أو ما اذا كانت المساعدة ستمثل "تدخلاً" في الشؤون الهنغارية الداخلية. أتاحت المساعدة التي قدموها امكانية انشاء وحدات مسلحة في شالغو Salgó وباغياشايا Baglyasalja وكارانشلابويتو Karancslapujtő ومناطق أُخرى، والتي حافظت

على القانون الاشتراكي وسلطة الشعب هناك[1].
في قريبة بيكيش داخل وحول مدينة سارفاش szarvas، أدرك البروليتاريون الزراعيون في وقتٍ مُبكّر الى حدٍ ما خطر التحوّل الى أقنان مرةً أُخرى. فشلت الثورة المضادة في السيطرة هناك حتى لو لفترة قصيرة. كان حُرّاس الحزب الشيوعي المسلحين يسيطرون طوال الوقت[2].
قام أعضاء التعاونيات الزراعية الأكثر وعياً بتسليح أنفسهم بالفؤوس والمناجل للدفاع عن الملكية العامة ضد قوى مُلّاك الأراضي السابقين والفلاحين الأغنياء الرجعية، الذين سارعوا الى الظهور مُجدداً سعياً لاستعادة الماضي.
ذكرت لجنة الخمس التي أنشأتها الأمم المتحدة في تقريرها عن "المسألة الهنغارية" أن وحدات من الجيش الهنغاري قاتلت الى جانب المتمردين، ومن ثم تفككت القوات المسلحة ككل في بداية الانتفاضة. طوّر التقرير هذه الكذبة لاحقاً بالقول أنه من الجدير بالملاحظة أنه لم تُقاتل أي وحدة عسكرية هنغارية الى جانب القوات السوفييتية. لسوء الحظ لم يتم عمل الكثير لايضاح الحقيقة التي تتعارض بشكلٍ قاطع مع هذا التصريح.
لم تنحرف أي وحدة من القوات المسلحة لجمهورية هنغاريا الشعبية الى جانب أعداء الثورة. ومع ذلك، كان هناك عدد غير قليل من حالات الخيانة والفرار من الخدمة العسكرية، وكان هناك قدر كبير من التردد. لكن الغالبية العُظمى من وحدات القوات المسلحة كانت جاهزةً للقتال، وتم اصدار الأوامر واتخاذ القرارات. ولكن في الأيام الأولى أُصيبت وزارة الدفاع بالشلل التام تقريباً بسبب خيانة بعض المسؤولين وتردد البعض الآخر. كان من سمات الحالة الفوضوية أنه في 24 تشرين الأول كان 6700 جندي و50 دبابة متوزعين في 30 منطقة في بودابست وهذا حال بينهم وبين قدرتهم على توجيه ضربة قوية مُركّزة. نادراً ما أعطت وزارة الدفاع أي معلومات أو أوامر للوحدات العسكرية، وبالتالي كان على القوات المسلحة الاعتماد على الاذاعة الهنغارية المركزية. لم يكن هناك أوامر واضحة حتى 26 تشرين الأول، عندما تلقّت الوحدات المتمركزة في المقاطعات أوامر من وزارة الدفاع بالدفاع عن مباني المؤسسات العامة. كانت وحدات جيش الشعب غالباً ما تتصرف من تلقاء نفسها وتقاتل الثوار المسلحين، في ظل غياب القيادة. ركّز جيش الشعب جهوده، في الأيام الأولى، في الدفاع عن المؤسسات والمباني المُتعلقة بالجيش، واعتباراً من 26 تشرين الأول، شرعوا في قمع القوى المُعادية للثورة. هناك العديد من الأمثلة على النجاحات التي أحرزوها.
في 26 تشرين الأول أعادت وحدات الجيش التي وصلت من ناجوتاد Nagyatád القانون والنظام في مدينة بيتش pécs. تم الدفاع عن السجن وتفريق المهاجمين في مدينة كالوتشا Kalocsa. تمت استعادة النظام في مدينة تيغليد cegléd. تمت استعادة مبنى البلدية من أعداء الثورة في مدينة ازتيرغوم Esztergom. في كيتشكيميت kecskemét شن المجرمون المُفرج عنهم من السجن مع آخرين هجوماً مسلحاً، لكن قامت قوات المُشاة والقوات الجوية الهنغارية بتفريق هذه المجموعة المعادية للثورة. تم انشاء مجلس دفاع عسكري في مدينة نيريجهازا nyíregyháza وتم وضع خطة مشتركة للدفاع عن المدينة مع القوات السوفييتية المتمركزة محلياً. واتفقت قوات جيش الشعب الهنغاري مع القوات السوفييتية على خطة دفاعية مشتركة في مدينة هاتفان Hatvan.

[1] - v. Bozsik: A nogradi kommunistdk harca az ellenforradalom ellen (Struggle Waged by the Communists of Nograd County against the Counter-Revolution). Kossuth KOnyvkiadd, Budapest 1957, p. 142
[2] - D. Varga: A Viharsarok visszaut (The Stormy Corner Fights Back). The Publishing Company of Bekds County 1959, p. 96

في 27 تشرين الأول، بدأت وحدات من الجيش الهنغاري عملية واسعة النطاق تهدف الى ضمان استعادة القانون والنظام والحفاظ عليهما. تم اغلاق أهم الطرق التي تؤدي الى المُدن الرئيسية انطلاقاً من بودابست لمنع المنظمين المعادين للثورة من الوصول اليها من العاصمة. تمتعت المُدن التي كانت مُهددة من قِبَل السجناء المُفرَج عنهم بحماية جيش الشعب. تم انشاء لجنة العمال والفلاحين والجنود من قِبَل القيادة العسكرية للدفاع عن سلطة الشعب في مدينة كيشكونخالاش. تم اعلان السيطرة العسكرية في بلدتي كيزتهيلي Keszthely وناكيغانيشا. تم اعتقال أعضاء "المجلس الثوري" في زالاغيرسيغ Zalaegerszeg.

اعتقال قوات أمن الدولة للعُصاة المجرمين

في 26 و27 تشرين الأول استخدمت القوات المُسلحة أسلحتها أثناء تنفيذ الأوامر في عدة مدن. دافعوا بنجاح عن مقرات لجان الحزب والمباني البلدية ضد الهجمات المسلحة في عدة أماكن. تم تنفيذ جميع الأوامر باستخدام الأسلحة وصارت قرارات مُحاربة قطّاع الطُرق المعادين للثورة أكثر حزماً.
ودفاعاً عن السلطة العمالية، لعبت وحدات مؤلفة من مجندين جدد تم نقلهم الى جهاز أمن الدولة وبعض وحدات الميليشيا الشعبية وحراس الحدود وغيرها دوراً بارزاً. بشكلٍ عام خاض الفيلق الثالث لجيش الشعب معاركه بمفرده وخاضت بعض الوحداث قتالاً نموذجياً، وبحلول 28 تشرين الأول كان الفيلق الثالث قد سحق العصيان المضاد للثورة في مدينة كيتشكيميت. في نفس اليوم، استعادت الفرقة الخامسة الآلية النظام في المنطقة الواقعة بين نهري الدانوب وتيسا Tisza.
واصلت فرقة المُشاة السابعة والعشرون القتال ضد أعداء الثورة في بودابست لعدة أيام وطالب قادتها مراراً وتكراراً الحصول على الأوامر باستعادة ثكنات كيليان. ومع ذلك لم تصلهم الأوامر، اما بسبب تردد وزارة الدفاع أو العرقلة التي سببها الخونة تحت حكم العقيد بال ماليتر. دافعت وحدات ايجر الآلية عن وزارة الدفاع وقضت على العصابات المسلحة المضادة للثورة التي تعمل في مُحيطها في عمليات نُفِذَت بالاشتراك مع الوحدات العسكرية السوفييتية. تم الدفاع عن مقر

القيادة المركزية بشكلٍ مُشترك من قِبَل 101 بحار من أسطول الدانوب ووحدة من حرس الحدود قادمين من المقاطعات، كما تعاونوا مع القوات السوفييتية. خاضت ثكنات بودابست التي سُميت على أسم الشاعر شاندور بيتوفي Sándor Petőfi معارك ناجحة. احتجز المدافعون 680 شخصاً من المُعادين للثورة و150 سجيناً كان قد أُطلِقَ سراحهم. ولكن كان هناك أيضاً ضحايا للقتال.

استجابةً للطلب، بدأت القوات السوفييتية في العمل للدفاع عن سلطة الشعب في هنغاريا في وقتٍ مُبكرٍ من صباح يوم 25 تشرين الأول. وصلت القيادة السوفييتية التي كان مطلوباً منها العمل كحلقة وصل مع القوات الهنغارية الى وزارة الدفاع الساعة 3:30 وصباحاً. بدأ الضباط السوفييت العمل على الفور لتحديد مواقع الجماعات المسلحة المضادة للثورة في بودابست تحت حماية كتيبة الدبابات الاستطلاعية، بالتعاون مع القيادة الهنغارية. ونتيجةً لعملهم المشترك، قاموا بوضع خريطة تحتوي على جميع المراكز الرئيسية المضادة للثورة في العاصمة الهنغارية بحلول الصباح. وصلت أولى الوحدات القتالية السوفييتية الى بودابست حوالي الساعة 4:30 صباحاً، وتم اتخاذ اجراءات ضد أعداء الثورة على الفور.

تحددت تكتيكات القوات السوفييتية باعتبارات سياسية وليس عسكرية في الأيام الأولى للثورة. كانت القوات السوفييتية، كقاعدة عامة، منخرطة في أنشطة دفاعية ولم تقم بأكثر من الرد على النيران، عند اطلاقها عليها. كانت فكرة القيادة السوفييتية في هذه المرحلة الأولية أنه يجب على القوات السوفييتية اظهار القوة، وبالتالي، كان من المأمول أن يكون لذلك تأثير على الناس المُسلحين والشباب الذين تم تضليلهم وأعمتهم القوى الرجعية واستغلتهم، بأن يُلقوا بالسلاح. ساعد هذا الاجراء السوفييتي القوى الاشتراكية الهنغارية أخلاقياً وسياسياً حتى يتمكنوا من تنفيذ برنامجهم القتالي ضد أعداء الثورة في ظروف أكثر مُلائمة.

يُعزى اعتماد هذا النوع من التكتيك الى حدٍ كبير الى حقيقة أنه لم يكن لدى القادة العسكريين الهنغاريين ولا القادة السوفييت تقييم واضح للقوة العسكرية الفعلية للعصابات المضادة للثورة ولم تكن لديهم رؤية واضحة عن خُططهم. لم يأخذوا في الحُسبان حقيقة أنه كانت القوى الرجعية الهنغارية لا تزال تتمتع بقوة كبيرة، حتى بعد 12 عاماً من تحرير هنغاريا منها. تعرّضت القوات السوفييتية بشكلٍ مُتكرر لهجماتٍ مُفاجئة موجهة بخبرة أودت بحياة العديد من أفرادها. كان هنالك هجوم مُفاجئ بالقرب من ثكنات كيليان شَهِدَ عدداً من الجنود السوفييت الشُبّان يُضحون بأرواحهم دفاعاً عن هنغاريا الاشتراكية.

حُطام دبابة سوفييتية من نوع IS3 بالقرب من ثكنات كيليان

تدمير العُصاة لدبابة سوفييتية في مدينة بيست (2 تشرين الثاني)

وفقاً لخُطة الردع التي قاموا بها، بعض القوات السوفييتية شاركت في الدفاع عن المباني والقواعد العامة المُهمة بينما قام البعض الآخر بأداء مناورات سريعة في شوارع بودابست. كان موقف القيادة السوفييتية في ذلك الوقت يرتكز على فكرة أن جيش الشعب الهنغاري كان قادراً لوحده على سحق العصابات المُسلحة، وأن دور القوات السوفييتية يجب أن يقتصر على المساعدة. كان من المُقرّر أن يوجه الجنود الهنغاريون الضربة الحاسمة. ولتحقيق هذه الغاية، اقترح الجنرال السوفييتي ميخائيل تيخونوف Mikhail Tikhonov في 25 تشرين الأول أن على فرقتين من الفيلق الثالث لجيش الشعب أن تسحقا العصيان المضاد للثورة.

الجنرال السوفييتي ميخائيل تيخونوف

كان على الوحدات السوفييتية تقديم المساعدة على شكل تغطية نارية لجيش الشعب. كانت هذه الخطة، حتى ذلك الوقت، واقعية تماماً. ومع ذلك، كان هناك ارتباك في القيادة السياسية، ومنع أنصار ايمري ناجي تنفيذ الخطة.

الدبابات السوفييتية جاهزة لسحق الثورة المضادة

سعى قادة القوات السوفييتة للتعاون مع الوحدات الهنغارية في كل مكان. كانت الجهود ناجحة بشكلٍ رئيسي في المدن الاقليمية وفي الدفاع عن المناطق المهمة في بودابست. لكن أدّى التنسيق غير الكافي وخيانة بعض الضباط الهنغاريين، في بعض أجزاء العاصمة، الى خسائر بشرية فادحة.

شنّ المعادون للثورة وحلفاؤهم حملة تحريضٍ هستيرية ضد القوات السوفييتية. انضم التحريفيون الى هذه الجوقة المُعادية للسوفييت. على الرغم من ذلك، كان الموقف الذي أبداه الجنود السوفييت تجاه السكان المُسالمين هو الصداقة والرفاقية. كان لدى الجنود السوفييت ثقة في العمال الهنغاريين وقدّموا لهم العديد من الأسلحة للدفاع عن مصانعهم. أثناء المعارك، كان العُمّال الهنغاريون واثقين جداً من توقعاتهم بأن الجنود السوفييت سيأتون لمساعدتهم. في عدة مناسبات، عَرَضَ عمال المصانع الهنغاريين المساعدة على الجيش السوفييتي، أو كانوا مُبادرين، في عدة حالات، في الذهاب لمساعدة وحدات الجيش السوفييتية الصغيرة التي كانت تمر بصعوبات معينة. لم يتردد العمال والأطباء والعاملين في الخدمات الصحية في تقديم الطعام للجنود السوفييت وانقاذ جرحاهم، حتى مع وجود مخاطر شخصية كبيرة عليهم بسبب تهديد العصابات المُسلّحة لهم ان هم قاموا بذلك. تعرّض الأطباء لخطر فقدان حياتهم عند دفاعهم عن الجرحى السوفييت وعلاجهم. حتى أنهم في بعض الأماكن قاموا باخفاء الأسلحة حتى شفاء الجرحى. كانت هذه أمثلة مُمتازة على الصداقة السوفييتية الهنغارية.

دبابة سوفييتية.

بعد أيام قليلة، كشفت أساليب القنص وقسوة التكتيكات التي اعتمدها العُصاة المسلحون عن وحشية موقفهم. مع زيادة التعاون بين جيش الشعب الهنغاري والقوات السوفييتية أصبح من المُمكن في 26 و27 تشرين الأول التحوّل من استراتيجية الردع الى مهمة الهجوم وسحق مراكز الثورة المضادة المسلحة.

في ليلة 27-28 تشرين الأول وجّه جيش الشعب ضربات ساحقة للعُصاة المعادين للثورة. في المقاطعات تم عملياً سحق التمرّد المُسلّح المُنظم. تعرضت العصابات في عدة مناطق من بودابست لهزائم خطيرة. اشتركت القوات السوفييتية والهنغارية معاً في تحطيم مركز الثورة المضادة في مقاطعة سانا. وشهدت الليلة نفسها سحق أعداء الثورة في اوبيشت واستعادة مباني المؤسسات العامة في نفس المنطقة بمساعدة ضخمة قدمتها الدبابات والجنود وشيوعيو المقاطعة الرابعة والثالثة عشرة في بودابست. نقلت الدبابات السوفييتية الأسلحة الى مصنع لانغ لصناعة الآليات وقام ضباط من الوحدات المدرعة الهنغارية بتدريب العمال على استخدامها. نجح الضباط الموالين للسلطة الاشتراكية في أكاديمية زريني Zrínyi العسكرية في الدفاع عن مقر الحزب في المقاطعة الثامنة. قامت الكتيبة الأولى من مدينة لينتي و10 دبابات تابعة لوحدات من فوج تابوولسا tapolca المُدرّع بسحق سلسلة من المراكز المضادة للثورة في مدينة فاربالوتا várpalota. بحلول مساء يوم 27 تشرين الأول، كانت الكتيبة الثانية من فوج المشاة السابع والثلاثين قد سحقت جميع جيوب المقاومة في مقاطعة سيبيل بمساعدة الدبابات الهنغارية والسوفييتية. كتب الشيوعيون في مصنع سيبيل للحديد والصلب ما يلي: "لقد استعادوا مقر الميليشيا ودمروا عدة مراكز مسلحة. كان الغالبية العُظمى من الجنود شُباناً طيبين يتمتعون بضمير طيب، والذين اتبعوا الأوامر بدون تردد. كان مُعظم الضباط يميل الى التذبذب. فقط الضباط الكبار كانوا حازمين في نهجهم. كان الخطأ الأكبر من جانب القادة هو أنهم كانوا ينتظرون تعليماتهم من رؤسائهم فيما يتعلق بكل عملٍ متوقع. ولكن كانت التعليمات تتغير كل ساعة تقريباً وكانت متناقضة"[1]. في حين أن هذا الوضع كان يصف بأمانة التناقضات الحاصلة، الا أن نتيجة الكفاح لما تُحسَم بعد.

كان يُمكن احداث تحوّل حاسم في الصراع المسلح من خلال تدمير أقوى الجماعات المُعادية للثورة العاملة في منطقة كورفين وثكنات كيليان. تمت الاستعدادات للقيام بذلك في الساعات الأولى من يوم 28 تشرين الأول، حيث كان يُعدّ التجهيزات 280 رجلاً من الفوج المُدرّع الخامس ووحدات من الفوج الآلي السادس. لقد حاصروا كلا المعقلين في عملية مُخطط لها جيداً بدعمٍ من الدبابات والمدفعية السوفييتية. ناقش القادة الهنغاريون والسوفييت تفاصيل العملية، واتخذوا مواقع انطلاقهم، وبدأت المدفعية بالعمل. بدأت العملية الساعة 5:30 صباحاً. ووردت رسالة مفادها أن العملية قد أُلغيت وأُمِرَت الوحدات المعنية بالعودة الى قواعدها. قيل للجنود المستعدين للقتال أن المُعادين للثورة قد ألقوا بأسلحتهم.

وضع أعضاء اللجنة العسكرية التي شكلتها القيادة المركزية للحزب، بالتعاون مع ضباط الجيش، خُطةً للدفاع عن سلطة الشعب بحلول صباح 28 تشرين الأول. توخّت الخطة استيلاء الجيش المؤقت على السلطة، مع مفوضين عسكريين يتولون قيادة الأفواج الفردية. كان من المُقرر تشكيل حكومة جديدة بعد هزيمة العصابات المسلحة وتفكيكها. ومع ذلك، لم تُنَفّذ هذه الخطة.

يجب الاجابة على السؤال: ما هو السبب الأساسي لاكتساب الثورة المضادة اليد العُليا مؤقتاً، على الرغم من أن قوى الاشتراكية كانت تُقاتل جيداً وتُحرز انتصاراتٍ عسكرية ملحوظة؟

كان السبب الأساسي واضحاً. لم يكن الحزب والحكومة متحدان في قيادة واحدة للنضال ضد

[1] - Budapest Party Committee Archives. Csepel Iron and Steel Works. 6th Guard Regiment, p. 70

الثورة المضادة. هكذا نشأ الوضع التالي: بالتحديد، عندما كان الكفاح المسلح على وشك أن يتقرر لصالح القوى الاشتراكية، أعلنت المناورات السياسية خلف ظهر القوى الاشتراكية انتصار التمرد المضاد للثورة.

كان الهجوم الذي شنته المعارضة الحزبية الاصلاحية، خلال الأشهر التي سبقت يوم 23 تشرين الأول، متركزاً على زعزعة وحدة الحزب. فشلت قيادة الحزب في مواجهة هذه الأنشطة بنضال ايديولوجي ثابت، وساهمت سياسة القيادة المتذبذبة والاستسلامية في نجاح القوى التخريبية. واجه الهجوم المسلّح المضاد للثورة، عند شنه، حزباً كان مُرتبكاً على الصعيد الايديولوجي وكان عبئ التيارات المتضاربة يُثقل كاهله من الداخل. انطبق نفس الشيء على القيادة المركزية. ومع ذلك، كان يبدو أن الجهود المبذولة لخلق وحدة العمل من أجل النضال ضد الثورة المضادة كانت ناجحة، وقد ساعد في ذلك ايمري ناجي وأتباعه. تم في البداية اتخاذ خطوات جديدة الى الأمام في اتجاه اتخذا القرارات في ساعات الصباح الباكر من يوم 25 تشرين الأول عندما تم اعفاء غيرو من منصبه وانتخاب الرفايق يانوش كادار بدلاً منه. تم في الوقت نفسه اتخاذ اجراءات أُخرى مصممة لتلبية المطالب المُبررة للعمال.

ومع ذلك، كانت هذه الوحدة هشة، وقصيرة الأجل، وفشلت في مواجهة اختبار النضال. كان بعض أعضاء القيادة المركزية مفلسين سياسياً، بينما أُصيب آخرون بعدوى التحريفية حتى انتهى بهم الأمر الى الخيانة. في المرحلة الأولى من الثورة المضادة، كانت هناك ثلاث مجموعات متميزة في القيادة الحزبية.

كانت احدى المجموعات تتبنى الماركسية اللينينية، حيث كانوا يقفون ضد سياسة الماضي الخاطئة. فهمت هذه المجموعة مصالح الجماهير العاملة، وأدركت أن الخطوة الأولى نحو حل الأزمة يجب أن تكون العمل المسلّح في سحق عدو الثورة. أعلن الرفيق يانوش كادار في خطابه الذي أُذيعَ في 25 تشرين الأول: "من سمات الوضع الخطير الذي نجد أنفسنا فيه أن هناك تعقّد كبير في الوضع. بدأت مسيرة لقسم من شبابنا بطريقة سلمية. كانت الغالبية العظمى من المشاركين فيها ذوي نوايا سليمة. ولكن، وفي غضون ساعات قليلة، تحوّلت المسيرة، التي انضم اليها قوى الثورة المضادة، الى هجوم مُسلّح على سلطة الدولة الديمقراطية الشعبية... يجب صد الهجوم المسلح على سلطة جمهورية شعبنا بكل الوسائل المُتاحة لنا"[1].

وبالرغم من صحة هذا الموقف، الا أن الشيوعيين الذين وافقوا عليه لم يُحاولوا تنظيم أنفسهم بشكلٍ جيد لتنفيذه، لانهم لم يكونوا قادرين على رؤية طبيعة فصيل ايمري ناجي بوضوح.

كانت وحدة الحزب وصفوفه مبدأ أساسي للشيوعيين. ولما كان الأمر كذلك، فان الحاجة الى الانقطاع عن هذه الوحدة، أو حتى مجرد التفكير بهذا الأمر يُصبح معضلةً مؤلمة. واذا وصل الموقف الى نقطة لم يعد فيها اي شك في وجوب حدوث انقطاع، عندئذٍ يُصبح السؤال: متى؟ يُمكن أن يكون للتوقيت أهمية حاسمة كما أوضح الرفيق يانوش كادار في المؤتمر الوطني الأول لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري: "... الى حدٍ ما، تأثر وضعنا وازداد سوءاً بسبب الظروف التي أدت الى هذه الأحداث الخطيرة. ولأن هذا لم يكن يبدو ضرورياً بعد، فقد كنا مترددين في اتخاذ القرار الجاد للغاية بالكشف أمام العالم عن عم وجود وحدة بين الشيوعيين في أعلى جهاز قيادي في الحزب والحكومة"[2].

شُلّ نشاط هذه المجموعة تدريجياً بسبب الصراع بين مجموعات اليسار واليمين، ثم الخيانة التي ارتكبها ايمري ناجي.

---

[1] - Szabad Nep, October 26, 1956

[2] - J. Kadar: Szilard nepi hatalom: fuggetlen Magyarorszag (Firm People's Power: Independent Hungary). Kossuth Kdnyvkiadd, Budapest 1962, p. 170

كانت المجموعة الثانية مؤلفة من شخصيات بارزة احتشدت حول ايرنو غيرو وماتياس راكوشي. كانوا مسؤولين في المقام الأول عن الأخطاء الجسيمة التي تم ارتكابها، وتمسكوا بمواقعهم، ولكن ثَبُتَ أنهم غير فعالين في النضال ضد الثورة المضادة. لم يصبحوا خونة، لكن انحرافهم عن الماركسية وجمودهم أعاق تنفيذ برنامج القيادة المركزية وتدمير المراكز المضادة للثورة.
كان النداء من أجل استعادة النظام الذي أعلنه ايرنو غيرو على الاذاعة الهنغارية في 23 تشرين الأول الساعة 8 صباحاً أُحادي الجانب: على الرغم من أنه حدد بشكلٍ صحيح خطر الثورة المضادة، الا أن تفسيره أُحادي الجانب للأحداث قد أساء للعديد من الشرفاء. في مساء يوم 23 تشرين الأول قام غيرو وأتباعه بتأجيل اجتماع القيادة المركزية لأطول فترة ممكنة. يوضح تسلسل الاعلانات الاذاعية في ذلك المساء ما حدث. في الساعة 7:30 مساءاً أعلنت الاذاعة أن اجتماع القيادة المركزية قد تأجل الى 31 تشرين الأول. وبعد ساعة واحدة وردت أنباء أن القيادة المركزية ستجتمع في غضون أيام قليلة. في الساعة 10:22 مساءاً أعلنت الاذاعة أن اللجنة السياسية قد دعت كافة أعضاء القيادة المركزية الى عقد اجتماع فوري لبحث الوضع الراهن واتخاذ الاجراءات اللازمة. أما وزير الدفاع، الذي كان عضو اللجنة السياسية، فقد أخبر اللجنة العسكرية في ساعة متأخرة من يوم 23 تشرين الأول أنه غير قادر على تأمين الأسلحة لتسليح العمال. بعد يومين كانت الأسلحة متوفرة، ولكن لم يكن هناك وسيلة نقل مناسبة لها. عارض عدد كبير من أعضاء اللجنة السياسية اعطاء الاذن لوحدات الجيش باستخدام أسلحتهم. زعموا أن القيام بذلك سيكون بمثابة اتخاذ خطوة خطيرة باطلاق النار على الناس. وبذلك نشروا بين الجميع مشاعر العجز والانهزامية.
سجّل شيوعيي المقاطعة الثالثة في بودابست كيف "اجتمع الرفاق في وقتٍ مبكرٍ من صباح يوم 24 تشرين الأول في مبنى الحزب المحلي، وكانوا مستعدين للقتال". لكن وردت تعليمات متضاربة من المقر المركزي، أولاً التوصية أن "على الجميع العودة الى منزله"، ثم، رداً على الاحتجاجات المبكرة قالوا بتعليمات ثانية أن "اخرجوا بين الجماهير ووجهوها"[1].
كانت غالبية القيادة المركزية مترددة على الاطلاق فيما اذا كانت ستستخدم السلاح لهزيمة المتمردين أم ستحاول أن تضع نفسها "على رأس الجماهير". لم يتمكنوا أيضاً من تنفيذ البرنامج القتالي الذي أعدته القيادة المركزية، وأعاقوا بالتالي نضال القوى الثورية. كانوا يقفون عَقَبةً أمام القوات المسلحة وحالت عدم ثقتهم بالعمال دون تسليحهم. أظهرت بقايا زُمرة راكوشي الجُبن والعجز في النضال. والأسوأ من ذلك، أنهم كانوا يخشون تقديم الأسلحة للعمال. في هذه الأوقات العصيبة، لم يتمكن الكثيرون ممن أساؤوا استخدام السلطة، من استخدام هذه السلطة للدفاع عن المصالح الحقيقية للشعب. لقد فشلوا في الاختبار التاريخي للمرة الثانية، وفي ظل ظروف أكثر مأساوية.
من الصحيح أيضاً أنه بحلول 26 و27 تشرين الأول، كان الممثلون الأكثر بروزاً للتحريفيين اليساريين (باستثناء واحد أو اثنين) كانوا خارج القيادة، ولم يعودوا يُشكلون أي عقبة على النضال. بحلول ذلك الوقت، كانت المجموعة الثالثة، والتي كان ايمري ناجي على رأسها، قد تولّت الدور الرائد في الأحداث.

د- ايمري ناجي ودعوة اذاعة أوروبا الحُرة القوات السوفييتية للانسحاب من هنغاريا.
كخطوة أولى، شل التحريفيون القيادة. فيما بعد تسببوا في تفكك سلطة البروليتاريا.
وافق ايمري ناجي على برنامج عمل القيادة المركزية. لهذا تم ضمه هو وبعض أتباعه الى

[1] - Budapest Party Committee Archives. 3d District Guards Regiment

القيادة. كان ايمري ناجي هو من أعلن الأحكام العرفية. لقد أدان الانتفاضة المضادة للثورة وتعهّد بالتطبيق الصارم للقانون ضد أولئك الذين يواصلون أعمالهم المضادة للثورة. وافق على مشاركة القوات السوفييتية في اخمادالثورة المضادة. وقال ايمري ناجي في بث اذاعي يوم 25 تشرين الأول: "سوف تتراجع القوات السوفييتية فوراً بعد استعادة السلام والقانون والنظام. تدخّلت القوات السوفييتية في القتال لمصالح اقتضاها الدفاع عن نظامنا الاشتراكي". حتى المُعجبين بايمري ناجي في الغرب يشيرون الى أن "... هناك أدلة تشير الى أنه وافق على قرار ادخال الدبابات السوفييتية"[1]. ولكن، شَرَعَ ايمري ناجي ومجموعته على الفور في أنشطة عملية تهدف الى نسف تنفيذ البرنامج العسكري.

دبابة لجيش الشعب الهنغاري تم محو شعارها ورسم شعارات المُضللين عليها

في ساعة متأخرة من يوم 23 تشرين الأول، تم انشاء مركزين مؤيدين لايمري ناجي. كان أحدهما في المقر المركزي للحزب حيث اجتمع فيرينس يانوشي Ferenc Jánossy، صهر ايمري ناجي، وزعماء نادي بيتوفي وعدد من الكُتّاب والصحفيين للضغط على القيادة وشل الجهاز القيادي للحزب. لقد أشركوا القيادة المركزية في نقاشات مستمرة وبدلاً من دعم الاجراءات العسكرية والسياسية، شددوا على ضرورة حل الأزمة بطريقة سياسية صرف. كانت الأهداف الرئيسية للمجموعة التحريفية بقيادة ناجي هي خيانة النضال المسلح للقوى الاشتراكية وتغيير التقييم السابق لطبيعة الاحداث الجارية. "لم يكن ايمري ناجي قادراً على التصرف بأي طريقة أُخرى غير ذلك، أي أنه أراد للحزب أن يذهب أبعد مما يُمكن تحقيقه في ظل الظروف المعنية". هذا ماكتبه زميله الخائن بالاج ناجي balázs nagy في عدد كانون الثاني من (المجلة الهنغارية) Hungarian Review في بروكسل لعام 1960.

كيف نحكم على موقف وأفعال ايمري ناجي؟ أثار هذا السؤال جدلاً بين صفوف أتباعه الذين فرّوا الى الغرب. انتقدت احدى المجموعات، بما في ذلك ميراي ورفاقه ايمري ناجي لمناوراته في الأيام الأولى بدلاً من الانفصال الجذري عن الحزب والتوجه علانيةً نحو المتمردين. رأي آخر، شاركه أعضاء معهد ايمري ناجي (بروكسل)، اعتبر أن ناجي قد تبنّى التكتيك الصحيح المُتمثل في "تركيز جهوده على تقريب الخط الرسمي للحزب من خط الثوار". بعبارة أُخرى، قام ناجي "فقط" بمحاولة جعل الحزب يُراجع تقييماته الأولية بشأن طابع الانتفاضة، بدون الحاجة الى

[1] - R. T. Holt: op. cit., p. 188

افتعال قطيعة تامة معه. في الحقيقة، هذا ما كان ايمري ناجي يحاول فعله في الأيام الأولى.
زارت وفود "عُمّالية" من رابطة الكُتّاب والجامعات وغيرهم مجموعة ايمري ناجي مُعربةً عن دعمها لهذه التكتيكات. في 26 تشرين الأول، أجرى وفد رابطة الكُتّاب مناقشات مع فيرينس دوناثFerenc Donath و غيزا لوشونزي من ثم مع ايمري ناجي نفسه. "اتفقوا على القضايا الرئيسية، لا سيما أن الانتفاضة والحركة الشعبية المتعاطفة معها كانت ذات طابع قومي ديمقراطي..."[1]. لكنهم لم يشعروا أن هذه لحظة مناسبة للكشف عن اتفاقهم. انتظروا يومين آخرين قبل اعلانه على الملأ.

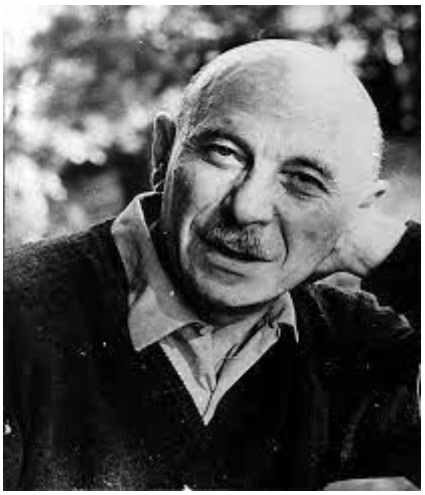

فيرينس دوناث

المركز الآخر المؤيد لايمري ناجي الذي يعمل في مقر ميليشيا بودابست، أعاق بشكلٍ مُباشر الكفاح المُسلّح ضد العصابات المسلحة المضادة للثورة. عَمِلَ كُلٌ من تاماش آزيل Tamás Aczél وميكلوش جيميزMiklós Gimes وجورجي فازاكاش György fazekas وآخرين بجد، لاقناع كبار ضباط الميليشيا بأن ما كان يحدث هو ثورة وطنية تستحق دعمهم.

لقد نجحوا في اقناع الكثيرين، وجعلوا قائد الميليشيا يوزع الأسلحة على أعداء الثورة وأمر بالافراج عن المتمردين الأسرى. وهكذا حدث عدة مرات أن أفرجت الميليشيا عن أفراد

[1] - P. I. Archives. E. Gy. C/V/2. Shorthand minutes of the membership of the Writers' Association held on December 28, 1956

وجماعات أسرتهم الوحدات العسكرية. كان لهذه الخيانة أثر كارثي على الروح المعنوية للقوات المسلحة التي تقاتل دفاعاً عن سلطة العمال. في غضون ذلك، توغّل ممثلوا الجماعة في قيادة الجيش وبثوا الاضطراب تحت شعار: "لا تطلقوا النار على الناس!" وقد تزامن هذا تماماً مع الموقف الذي اتخذته القيادة السابقة التي تملّكها الرعب والذعر.
تمكّن ايمري ناجي، بالاعتماد على سلطته من اعاقة القمع المسلّح للثورة المضادة. لم يتم تنفيذ الأحكام العرفية. تم تأجيلها عدة مرات. في 25 تشرين الأول رفع ناجي حظر التجوّل ودعا العمال للعودة الى العمل. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، تمكّن المعادين للثورة المسلحين من التحرّك بحرية. في 28 تشرين الأول الساعة 5:30 صباحاً، هدّد بالاستقالة اذا لم يتم الغاء العمل العسكري الحاسم ضد المركز المعادي للثورة في منطقة كورفين.

ايمري ناجي يُعلن بثاً اذاعياً من راديو كوسوث يوم 28 تشرين الأول

مارس ايمري ناجي وجماعته ضغوطاً هائلة على القيادة المركزية، لحملهم على مراجعة التقييم الأولي للوضع. عشية يوم 27 تشرين الأول، عقدت القيادة المركزية جلسةً دون أن تدعو أعضاء اللجنة العسكرية اليها. كان هذا في الشق الأول من الجلسة. طالب ايمري ناجي وأتباعه في الجلسة الغاء العمل العسكري ضد المتمردين. لقد اعتبروا الحل السياسي فقط هو المقبول والممكن. كانت القيادة المركزية على استعداد تام للتردد وكانت تميل الى قبول المفاوضات كوسيلة للخروج من الأزمة. ومع ذلك، حوالي الساعة 5 مساءاً انضم أعضاء اللجنة العسكرية الى الاجتماع، ونتيجةً لمشاركتهم قررت القيادة المركزية مواصلة الكفاح المسلح. تم منح الثقة للجنة العسكرية. ولكن، في اجتماع 28 تشرين الأول الذي عقدته القيادة المركزية تم اتخاذ قرار مختلف. عُقِدَ هذا الاجتماع على خلفية من الارتباك الشديد. كانت الوفود المتتالية تتدفق داخل وخارج المبنى وتصل تقارير عن الخيانة من قِبَل ضباط الجيش، واستحالة الحصول على صورة واضحة للوضع-كل هذه العوامل عمِلَت لصالح المعارضة التحريفية. هاجم ايمري ناجي وأنصاره بشدة أولئك الذين استمروا في قتال العصابات المسلحة. صاروا عازمين بشدة على تولي السلطة الكاملة على الأحداث، ووصفوا أولئك الذين يدافعون عن سلطة الشعب بالقتلة. وفي

اشارة الى المفهوم القومي للوحدة الوطنية طالبوا ونجحوا في تغيير تقييم القيادة المركزية للأحداث. لعبت دوراً رئيسياً في هذا التطور مقالة افتتاحية في عدد صحيفة الحزب الصادرة في 28 تشرين الأول بعنوان (فلتنتصر العدالة) True to Justice. وصف هذا المقال الثورة المضادة بأنها "حركة قومية ديمقراطية" قبل اجتماع القيادة المركزية، وتبنّت المقالة القرار الذي دعا اليه ايمري ناجي.
في الواقع، كانت هناك انتفاضتان في هنغاريا في وقتٍ واحد: واحدة خرجت الى الشوارع من قِبَل الثورة المضادة واستخدمت السلاح، وحدثت الثانية داخل الحزب من قِبَل ايمري ناجي وأتباعه واستخدموا النقاش والمطالب والضغط والخيانة. بدون الثانية، لم يكن للأولى أن تكسب نصراً سياسياً.
لم تكن الانتفاضة المسلحة بل الخيانة هي التي حققت النصر عندما ذهب رئيس الوزراء "الشيوعي" ايمري ناجي الى الاذاعة في تشرين الأول وطالب بوقف فوري لاطلاق النيران وانسحاب القوات السوفييتية من بودابست.

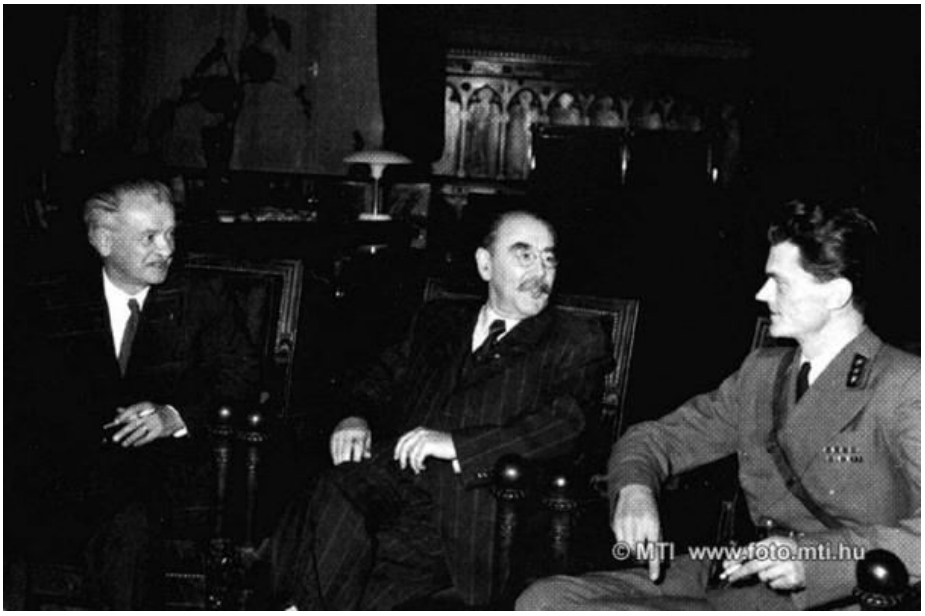

ايمري ناجي (في الوسط) مع بال ماليتر يناقشون انسحاب القوات السوفييتية من بودابست

وصف ايمري ناجي الثورة المضادة بأنها حركة قومية ديمقراطية تهدف الى "استقلالنا القومي وتقرير المصير" ثم أعلن: "...ستدعم الحكومة الهيئات الديمقراطية المستقلة الجديدة التي بادر الشعب بانشاؤها وستدمجها في ادارة الدولة". وفي خيانة شديدة لقوى الاشتراكية، أعلن عن انشاء قوة أمنية جديدة من "وحدات الجيش والميليشيا وكذلك وحدات العمال والشباب المسلحة"[1].

شلّت تصريحات ايمري ناجي هذه نضال كُلٍ من القوات المسلحة والقوى الاشتراكية. أعلن رئيس الوزراء أن أعداء الثورة والفاشيين والمجرمين والرجعيين والقتلة أنهم ثوار. في رأي رئيس الوزراء "الشيوعي" هذا، أصبح كل عامل وفلاح وجندي يناضل من أجل الدفاع عن سلطة الشعب مُعادياً للثورة. وبذلك تم ارتكاب أفظع أعمال الخيانة في التاريخ الهنغاري: هاجم رئيس الوزراء من الخلف السلطة ذاتها التي أقسم على الدفاع عنها. لقد خان ايمري ناجي الثقة التي منحته ايها سلطة الشعب.

[1] - Szabad Nep, October 29, 1956

كان "انسحاب القوات السوفييتية، هو مفتاح حل الوضع في هنغاريا" كما كتب أصدقاء ايمري ناجي[1].
وبالفعل، جاء هذا المطلب على رأس قائمة مطالب الثورة المضادة. كان كُلٌ من العدو الخارجي والداخلي يُدرك جيداً حقيقة أنه طالما كانت القوات السوفييتية متمركزة على أراضي جمهورية هنغاريا الشعبية، فسيكون من المستحيل على الثورة المضادة الاستيلاء على السلطة. كان العُصاة المسلحون يُدركون أنهم لم يكونوا أقوياء بما يكفي للسيطرة على حرب الشوارع. كان من الممكن دائماً لقوى الاشتراكية أن تنسحب مؤقتاً وتُعيد تجميع صفوفها وشن هجوم مضاد طالما كانت القوات السوفييتية موجودة. كما أدى وجود القوات السوفييتية الى الحد من احتمالات التدخل الخارجي. كان المهاجرون الرجعيون يتوافدون الى هنغاريا، وأُرسِلَت شاحنة محملة بالأسلحة والذخائر، لكن لم يتم تقديم مساعدة كبيرة للثورة المضادة. كانت المُخاطرة المنطوية على هذا العمل رادعاً من نوعٍ ما.
في كتابه (Dulles Over Suez)، كتب البروفسور هيرمان فينر من جامعة شيكاغو عن كيف دعا بعض مستشاري جون فوستر دالاس، تحت ضغط اللحظة، الى التدخل الأمريكي في هنغاريا في الأيام الأخيرة من تشرين الأول عام 1956. واستطرد قائلاً أن مستشارين آخرين اعترضوا على محرقة مروعة نتيجة حربٍ نووية قد يؤدي اليها التدخل الأمريكي. لا يُمكن أن يكون هناك شك في حقيقة أن وجود القوات السوفييتية في هنغاريا قد منع دوائر مُعينة من الشروع في مغامرة مرعبة واسعة النطاق: التدخل العلني بنطاقٍ واسع.
أدركت الامبريالية والمجرمين المعادين للثورة أن أُمةً صغيرةً منخرطةً في البناء الاشتراكي غير قادرة على الدفاع عن حريتها واستقلالتها في مواجهة هجوم مفتوح مكثّف تشنه الامبريالية الدولية والقوى المحلية الرجعية دون مساعدة من الاتحاد السوفييتي، خاصةً أن صفوفه الداخلية كانت في حالة فوضى بسبب الخيانة. ولهذا السبب اختاروا أسلوب التحريض السافر كخط رئيسي لأنشطتهم الدعائية في مُحاولة منهم لتأليب الشعب الهنغاري ضد الاتحاد السوفييتي وانسحاب القوات السوفييتية من هنغاريا.
كان "مركز المعارضة الشعبية في العالم الحر" يعلم جيداً في عام 1956 أن القوات السوفييتية كانت متمركزة على الأراضي الهنغارية بشكلٍ قانوني، بموجب اتفاقية دولية سارية المفعول، وكان من حقها المشاركة في مكافحة العصيان. في 25 تشرين الأول، كان مقر مفوضية راديو أوروبا الحرة في نيويورك صريحاً تماماً بشأن ما اعتبروه الطريقة الوحيدة لتحصيل انسحاب سوفييتي. "لا يُمكن تنفيذه الا من خلال الموقف الحازم للزعماء الهنغاريين. ايمري ناجي هو الأمل الوحيد". بالفعل، كان هو الشخص الوحيد القادر على تحقيق انسحاب القوات السوفييتية. كان يملك السلطة، كرئيس لوزراء هنغاريا، واستمرت الجماهير في تصديقه على أنه شيوعي. في المرحلة الأولى من الثورة المضادة، ارتبك العديدون من تصريحات أوروبا الحرة المتناقضة بشأن ايمري ناجي. كان عادةً ما يتعرض للهجوم. لكن كان هذا نتيجةً لفشل اذاعة أوروبا الحرة في ميونيخ باستمرار في تنفيذ التعليمات الصادرة عن نيويورك. في 24 تشرين الأول، على سبيل المثال، قالت نيويورك: "ان دعوة ناجي القوات الأجنبية لاستعادة النظام هي حقيقة سيتعين عليه أن يتعايش معها". نصّت التعليمات الواردة من نيويورك في 25 تشرين الأول على أن "مسألة من استدعى القوات السوفييتية هي أقل أهمية من مسألة ما اذا كان ناجي يستطيع أن يفي بوعده بمحاولة سحب جميع القوات السوفييتية الى الأبد". وهكذا أعطت التعليمات الأولوية لدعم ايمري ناجي وليس انتقاده، حتى لو كان البث الفعلي من ميونخ قد عكس ترتيب الأولويات.
في 25 تشرين الأول،اختُتِمَ التعليق الخاص رقم 4 الذي أذاعته اوروبا الحرة بملاحظة أن الحكومة بقيادة ايمري ناجي جيدة. وفي بث اذاعي آخر، تم القاء حبل النجاة لايمري ناجي: قال مذيعو أخبار اذاعة اوروبا الحرة أنهم لم يعرفوا بعد الظروف التي تم بموجبها تم توقيع (المرسوم

[1] - M. Molnar and L. Nagy: op. cit., p. 143

المُخزي)، والى أي مدى، كان اسم ايمري ناجي مُنخرطاً في اتخاذ القرار. وأضافوا أنه كان من المؤكد أن الأحكام العرفية مررها "الستالينيين". بعد بضعة أيام، بدأت مجموعة ايمري ناجي نفسها في نشر نفس الكذبة في جميع أنحاء هنغاريا. في الوقت نفسه، أدت الهجمات الشديدة على ايمري ناجي في بثوث أُخرى لاذاعة أوروبا الحرة الى تحسين صورته كثيراً في عيون الشرفاء. في 25 تشرين الأول، على سبيل المثال، في البث رقم 9 تم التنديد به لموافقته على دعوة القوات السوفييتية للمساعدة. رئيس تحرير اذاعة أوروبا الحرة اندور جيليريت Andor Geliert أخذ الميكروفون بنفسه ليصف ايمري ناجي بأنه "أعظم خائن في كل التاريخ الهنغاري"[1].

أندور غيلبيرت

تأخر ايمري ناجي في تقديم تبريره الخاص لأن تفكك القيادة الثورية في هنغاريا لم يتحقق بعد. لهذا السبب، حظيت جميع اجراءاته الجديدة، بما في ذلك دعوته لوقف اطلاق النار، باستقبال نقدي من قِبَل اذاعة أوروبا الحرة، تلتها عدة مطالب جديدة منه. في 29 تشرين الأول قال راديو أوروبا الحرة في نغمة هستيرية جديدة أن على أعداء الثورة أن يرفضوا القاء اسلحتهم "... اولئك الذين يمتلكون السلاح يمتلكون السلطة!"، "لا تضعوا أسلحتكم جانباً"، وطالب البث بتشكيل حكومة جديدة وأعطى تعليمات تكتيكية للمعادين للثورة باحتلال الوزارات التي تُدير القوات المسلحة.

كان ايمري ناجي على قدر توقعات مقر اذاعة أوروبا الحرة في نيويورك عندما أعلن في بث اذاعي يوم 28 تشرين الأول أن القوات السوفييتية ستبدأ في مغادرة بودابست استجابةً لمطالبتهم بالانسحاب.

هـ- المرحلة الثانية من الثورة المضادة: الاستعادة و "الحيادية".

بدأت المرحلة الثانية من الثورة المضادة في 29 و30 تشرين الأول. في هذين اليومين، ظهرت القوى الردعية المعادية للثورة المتخفية الى العلن. تحت غطاء الارهاب الذي تُمارسه العصابات المسلحة، بدأت الدوائر السياسية الرجعية وشبه الفاشية بالتنظيم علانيةً بهدف الاستيلاء على السلطة. عكست مجموعة من المطالب والبرامج الهدف الفمزدوج ولكن الموحّد للثورة المضادة في مرحلتها الثانية: 1- توسيع العملية المضادة للثورة وتنظيم وحدة كل القوى الرجعية،

[1] - R. T. Holt: op. cit., pp. 188-189

والاستيلاء على مناصب السلطة والبدء في استعادة النظام الاجتماعي القديم القائم على المُلكية الخاصة. 2- فصل هنغاريا عن مُجتمع الدول الاشتراكية وربطها بأكبر عدد من الخيوط مع العالم الراسمالي، وتحويلها الى قاعدة للنضال السياسي أو العسكري ضد الدول الاشتراكية، وقبل كل شيء، الاتحاد السوفييتي.

سيكون محاولة وصف الحركة الاجتماعية بأكملها في المرحلة الثانية تجاوزاً لنطاق هذا الكُتيّب. سنقتصر على وصفٍ موجز للاجراءات والتدابير التي اتخذتها الثورة المضادة لتحقيق هدفها المُزدوج. يجب أن يُوضّح هذا الى أي مدىً خدمت هذه الاجراءات مصالح الامبريالية العالمية[1]. ابتهجت القوى المُعادية للثورة بنبأ انسحاب القوات السولفييتية من بودابست. لقد اعتبروه انتصاراً جُزئياً ولكنه مُهم. في وقتٍ لاحق كان هناك الكثير من الجدل حول مسألة ما اذا كان من الضروري للغاية سحب القوات السوفييتية من بودابست في 29 و30 تشرين الأول. هل كان من الأفضل البحث عن حل آخر؟

لقد كانت أفعال الخونة الناشطين في القيادة تؤدي الى جعل قوى الثورة الاشتراكية قريبةً من نقطة التفكك[2]. كانت الْقوى الثورية في حالة من الفوضى وعاجزة وغير قادرة على التحرك لانه لم يتم كشف الخيانة بالكامل، وكان من الصعب معرفة أين يقف الناس والى أين يتجهون. في هذه الأثناء، لم يزل ايمري ناجي وأتباعه يتحدثون عن الاشتراكية ويصفون أنفسهم بالشيوعيين. في 28 و29 تشرين الأول، استعرضوا أفعالهم كأنها دفاع عن الاشتراكية، قائلين أن اختاروا فقط حلاً مُختلفاً للأزمة. وجادلوا بضرورة وضع حد لاراقة الدماء. كل هذا منع القوات السوفييتية من اتخاذ اجراءات فعالة. لم يعد تكتيك استعراض القوة مُجدياً. كان من المُستحيل الانتقال فوراً الى القمع العسكري لمراكز الثورة المسلحة عندما نجح الخونة في منع كل محاولة للتصرف بشكلٍ حاسم عن طريق تهديداتهم وتعاونهم المُباشر مع العصابات المسلحة.

اضطرت القوى الاشتراكية للانسحاب وكسب الوقت لتقييم الوضع ودراسة امكانيات توحيد القوى الاشتراكة وتقرير ما اذا كان ينبغي شن هجوم مضاد. واذا كانت الاجابة بنعم، فكيف ومتى. غادرت القوات السوفييتية بودابست كجزءٍ من انسحابٍ مؤقت من المشهد. غادروا المدينة، لكنهم اتخذوا مواقعهم حول بودابست.

أصدرت الحكومة السوفييتية في 30 تشرين الأول بياناً أظهر أنه لا يُمكن أن يكون هناك حل سياسي وأشار الى الاتجاه الذي يكمن فيه الحل. حلّل البيان العلاقات بين الدول الاشتراكية، وحدّد النقاط الاشكالية ولخّص المبادئ الأساسية للتعاون والوحدة. أكدت الحكومة السوفييتية أنها مُستعدة، على أساس الأفكار المشتركة لبناء المجتمع الاشتراكي ومبادئ الأممية البروليتارية، لتعزيز الصداقة والتعاون مع الدول الاشتراكية، ولتحقيق ذلك اقترحت محادثاتٍ بين حكومات الدول الاشتراكية. حدثت هذه المُحادثات في نهاية عام 1956 وأوائل عام 1957.

اتخذت الحكومة السوفييتية موقفاً حازماً في معاهدة وارسو. أكد الاتحاد السوفييتي على أهمية الالتزام السياسي والعسكري الذي تعهدت به الدول الأعضاء في معاهدة وارسو بتبني "الاجراءات المُتفق عليها لتعزيز قوتها الدفاعية من أجل حماية عمل شعوبها السلمي، وضمان حُرمة أراضيها والقدرة على الدفاع ضد أي عدوان". كان هذا تحذيراً غير مُباشراً للحكومة الهنغارية بأن تمركز قوات أي دولة عضو في معاهدة وارسو على أراضي دولة عضو أُخرى تم على أساس اتفاق بين جميع الدول الأعضاء وبموافقة الدولة المعينة. ويتبع ذلك أن انسحاب هذه القوات يتطلب موقفاً مُشتركاً من قِبَل جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية. حذرت الحكومة السوفييتية، من خلال التأكيد على النقطة أعلاه، من أنه سيكون من غير الحكمة اتخاذ خطوات غير مدروسة ومنفردة يُمكن أن تؤدي الى مغامرات غير مسؤولة تُعرّض الاشتراكية في هنغاريا

[1] - A thorough going and profound analysis of the counter-revolution is given by J. Moln&r in his book entitled: Ellenforradalom Magyarorszagon 1956-ban (Counter-Revolution in Hungary in 1956). Akademiai Kiado, Budapest 1967

[2] - J. Kadar: op. cit., p. 169

للخطر، وتُشكّل في الوقت نفسه تهديداً خطيراً لسلام وأمن منظومة الدول الاشتراكية ككل.
أعرب البيان الصادر عن الحكومة السوفييتية عن دعمه لمطالب الشعب العامل الهنغاري المُبررة، لكنه في الوقت نفسه قدّم تحذيراً صادقاً عندما أشار الى أن: "هذه التحركات الشعبية التقدمية قد انضمت اليها قوى الرجعية الظلامية المُعادية للثورة التي تسعى الى استغلال استياء قسم من العمال من أجل تقويض اسس النظام الديمقراطي الشعبي في هنغاريا واستعادة النظام الاقطاعي القديم والرأسمالية". في الوقت نفسه، أوضحت الحكومة السوفييتية أن التطور الوحيد الذي كانت مُستعدةً لدعمه في هنغاريا هو التطور الاشتراكي. ووجهت الحكومة السوفييتية نداءاً الى العمال الهنغاريين: "الدفاع عن المُنجزات الاشتراكية لجمهورية هنغاريا الشعبية هو اليوم الواجب الأسمى للعمال والفلاحين والمثقفين".
"تُعرِب الحكومة السوفييتية عن ثقتها في أن شعوب الدول الاشتراكية لن تسمح للقوى الرجعية الخارجية والداخلية بزعزعة أُسس النظام الديمقراطي الشعبي، الذي انتصر وعزز نضال عمال وفلاحي ومثقفي تلك البدان".
لم تفهم الحكومة بقيادة ايمري ناجي التحذير الوارد في البيان. قام ايمري ناجي وفصيله بفصل كل الأشخاص الأمميين الذين لم يثقوا بهم بعد كل تعديل وزاري يومي. أصبتت مسيرة الأحداث أنه لا يُمكن وقف العملية المضادة للثورة بتقديم تنازلات. كانت الرجعية في وضع هجومي شرس بحيث كان المُستحيل صده دون تدمير قواته.
شَرَعت القوى المُعادية، بعد وقف اطلاق النار في 28 تشرين الأول بتقييم الوضع وتعديل التكتيتكات وفقاً لذلك. تم املاء الخطوات التالية من قِبَل راديو أوروبا الحُرّة. في 28 تشرين الأول، أرسلت قيادة راديو أوروبا الحُرّة في نيويورك الى ميونيخ ما شعروا أنه يجب أن يكون الحد الأدنى من الشروط المقبولة "لمقاتلي الحُرية". لخّصَت التعليمات البرقية المطالب في 8 نقاط:
1- الانسحاب الفوري والكامل لجميع القوات السوفييتية من الأراضي الهنغارية.
2- الحل الكامل لجميع قوات أمن الدولة ÁVH. يجب أن تكون السيطرة على أي قوات شرطة أو أمن جديد بيد وزير غير مرتبط بأي حكومة سابقة أو هيئة شيوعية مركزية.
3- اصدار عفو شامل لجميع المناضلين من أجل الحرية الذين شاركوا في الانتفاضة.
4- استبعاد اولئك الأشخاص المرتبطين بأي شكل من الأشكال بالنظام أو الحكومة أو قيادة الحزب العُليا قبل استلام ايمري ناجي لرئاسة الوزراء.
5- يتم اختيار غالبية أعضاء الحكومة الجديدة المؤقتة من مُختلف الهيئات القومية على أساس تمثيلي.
6- الدعوة الفورية لجمعية تأسيسية، يتم اختيارها بالاقتراع الشعبي السري الحُر، لوضع اطار لميثاق جديد لحكومة وبرنامج عمل جديد. يجب تقديم الميثاق والبرنامج للقبول أو الرفض من قبل الشعب في التصويت الحر والسري خلال فترة مُحددة، مثل ستة أشهر.
7- على هنغاريا أن تنسحب من حلف وارسو.
8- استمرار عمل المجالس العُمالية المحلية واللجان القومية التي تشكلت ابان الأزمة والتواصل المستمر فيما بينها حتى تتحقق الشروط المذكورة أعلاه.
قام بث خاص من ميونيخ في 29 تشرين الأول باذاعة هذه المطالب بالكامل[1].
كانت الاستجابة ذات طابع فوري في هنغاريا. أصبحت النقاط الثماني أساس المطالب التي عبّرت عنها التنظيمات المسلحة المُعادية للثورة. احدى الجماعات السياسية المُعادية للثورة (اللجنة الثورية القومية الهنغارية) بقيادة دوداس، نشرت في مجلة (الاستقلال الهنغاري) 25 نقطةً في 30 تشرين الأول، كانت تستند الى النقاط للثمانية التي بثتها اذاعة أوروبا الحُرة. كانت مطالبهم تحمل عنوان "نحن نرفض الاعتراف بالحكومة الحالية". كانت بعض النقاط الرئيسية:

[1] - R. T. Holt: op. Cit., p. 191

"... 3- نطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المُتحدة ارسال مواد ومعونة عسكرية اذا لزم الأمر للدفاع عن استقلال هنغاريا.
4- الشعب الهنغاري والمجلس الثوري القومي يُلغيان مُشاركة هنغاريا في معاهدة وارسو... يجب أن ينسحب الروس من الأراضي الهنغارية فوراً تحت راياتٍ بيضاء.
5- على هنغاريا أن تُعلِنَ حيادها.
6- نلتزم بوقف اطلاق النار، لكننا لا نُلقي أسلحتنا.
7- ان لدى المناضلين من أجل الحرية الحق في الدفاع عن الحرية التي تم تحصيلها في أي مكان وفي أي وقت وضد أي شخص...
11- يجب تشكيل حكومة مؤقتة جديدة
16- يُمكن انشاء أحزاب ديمقراطية في هنغاريا. يُمكنها البدء بنشاطها على الفور دون تدخل أي جهة...
19- حل مؤسسة مجلس أمن الدولة ÁVH."
استقبل رئيس الوزراء ايمري ناجي دوداس ووفد "مُقاتلي الحُرية" في 30 تشرين الأول. أفادت وكالة الأنباء الهنغارية أن "المُحادثات تجري في جوٍ مُلائم وسيقوم ايمري ناجي بتقديم مطالب لثوار الى مجلس الوزراء". تم ادراج المطالب التي قدمتها "الحكومة البديلة" التي تشكلت في 30 تشرين الأول في عدد 31 تشرين الأول من مجلة (الجبهة البيضاء الجديدة)új fehérvá . ومن أجل أن تبدو المطالب بحلة جديدة فقد تم تكثيفها في 14 نقطة. هذه بعض من أهمها:
"1- يجب على الحكومة، بعد انسحاب القوات السوفييتية في موعدٍ أقصاه كانون الثاني 1957، أن تُجري انتخابات عامة سرية بمشاركة عدة أحزاب...
11- يجب على المقاتلين من أجل الحرية أن يُشاركوا في الحكومة الجديدة...
12- يجب على الحكومة أن تُعلن حياد هنغاريا في الأمم المتحدة...
14- ما لم تُلبي الحكومة هذه المبادئ والمطالب الهامة، فلن نعترف بها حتى كهيئة مؤقتة...".
هذه الأمثلة تكفي لاظهار كيف تكثّف التدخل الخارجي، وقبل شيء الدور الذي لعبته اذاعة أوربا الحُرّة في هذا الصدد في المرحلة الثانية. تم تصعيد دور هذا النوع من الدعاية الى درجة هائلة، وهذا ينطبق على دور راديو أوروبا الحرة في الأجواء الشاذة التي كانت سائدة في هنغاريا في تشرين الأول عام 1956. عندما كان الناس يشعرون بأن حياتهم ومستقبل وطنهم على المحك فانهم يصبحون متعطشين للأخبار ويتطلعون الى تفسيراتٍ للموقف والأحداث. ليس فقط المعادون للثورة النشطاء هم الوحيدين الذين استمعوا الى اذاعات أوروبا الحرة. قامت اللجان المحلية المُضادة للثورة، لا سيما في قرى وبلدات منطقة ترانسدانوبيا transdanubia بتركيب مُكبرات للصوت في الساعات الرئيسية العامة لنقل بث اذاعة أوروبا الحرة. كان هذا هو الحال على سبيل المثال في لينتي حيث تم تضخيم صوت أخبار راديو أوروبا الحرة بواسطة مكبرات الصوت. في فاربالوتا، وهي مدينة تعدينية في ترانسدانوبيا، نقل السجناء المُفرج عنهم راديو أوروبا الحُرّة على مراحل من الاستوديو المحلي. ووقع حدث مميز في مدينة فاتس Vác حيث أرسل "العُمدة" المُعادي للثورة تعليماتٍ كتابية في 30 تشرين الأول الى رئيس مكتب البريد المحلي "لادراج راديو أوروبا الحرة في خدمة الأخبار الاذاعية". كما استعارت "المحطات الاذاعية الحُرّة" التي ظهرت في عدة أماكن خلال الثورة المضادة في (غيور وميشكولز وغيرها) برامج من اذاعة أوروبا الحرة وبثت نشراتٍ اخبارية وبرامج تبعت الخط الذي حدده "المصدر الرئيسي" للمعلومات. حتى أن المحطة الاذاعية في ميشكولز أعلنت في 30 تشرين الأول أنها على اتصالٍ مُباشرٍ باذاعة أوروبا الحرة. بطبيعة الحال، كانت اذاعة أوروبا الحرة سعيدةً للغاية ببث وتضخيم بث هذه "المحطات الاذاعية الحُرة" التي يتوافق خطها وتحريضها المُعادي للسوفييت مع أهدافها الخاصة تماماً. تم استخدام جميع الامكانات التقنية التي كانت تحت تصرف راديو أوروبا الحرة لتضخيم بث هذه المحطات المحلية. وفي أوائل تشرين الثاني تم انشاء محطات رصد وتضخيم جديدة بالقرب من الحدود الغربية لهنغاريا.

في 31 تشرين الأول، رأى راديو أوروبا الحرة أن المُعادين للثورة يتقدمون على الطريق الصحيح من أجل تحقيق النصر في نهاية المطاف. بناءاً على تحليله للوضع، تم ارسال الرسالة التالية الى نيويورك: "... يبدو أنه من المُمكن اعادة الديمقراطية المُتعددة الأحزاب الى هنغاريا، وأن هنغاريا قد تكون قادرة على اتخذا الوضع المُحايد على النمط النمساوي"[1].
كانت "الديمقراطية" و"الحياد" البرجوازيتين هما الدعوتان الأكثر تحشيداً والتب أمِلَت كل القوى الرجعية من خلالهما تحقيق أهدافهما. أثبتت الثورة المضادة أنها قادرة تماماً على مُمارسة ديمقراطيتها الحقيقية، المُتمثلة في الارهاب الأبيض.

و- المحاولات لتصفية سلطة العُمال

أظهرت العصابات المسلحة المضادة للثورة ايضاً هدفها البرنامجي الخاص: في 30 تشرين الأول، تحت غطاء وقف اطلاق النار وبعد انسحاب القوات السوفييتية من بودابست بمهاجمة مقر لجنة الحزب في بودابست.

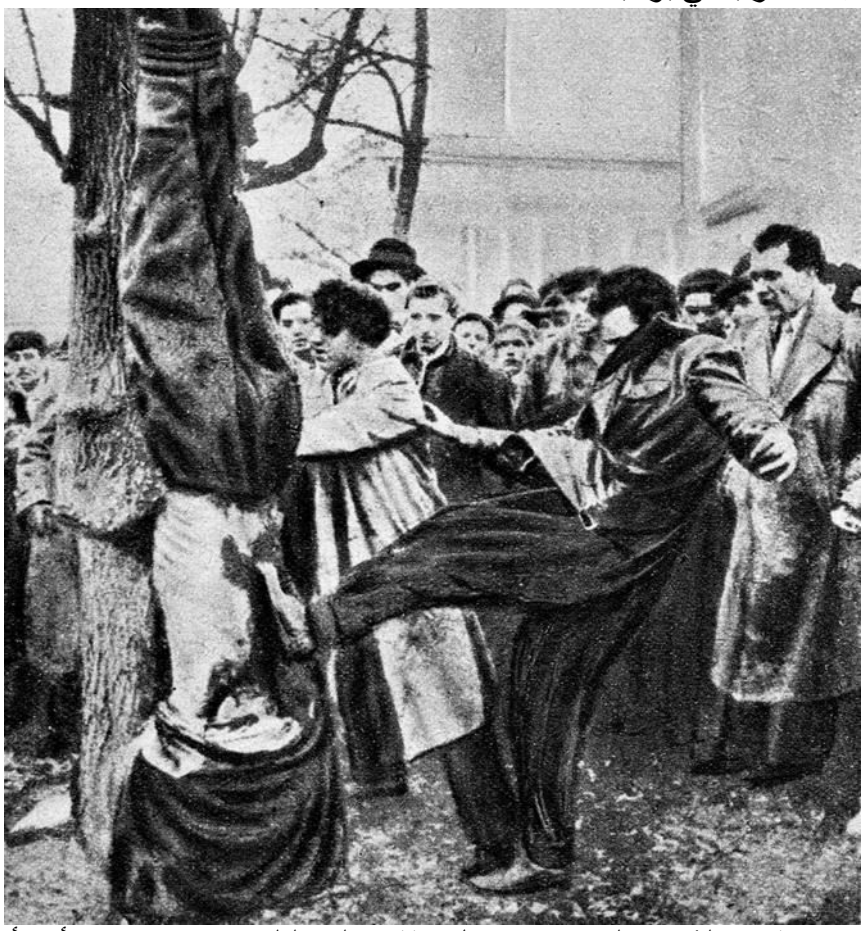

مجموعة من العُصاة المُجرمين تركل جثة لازلو ايليك László Elek أحد أفراد أمن الدولة الذين كانوا يحرسون مقر لجنة الحزب في بودابست

شاركت جميع العصابات المسلحة في هجوم عسكري جيد التخطيط والتنسيق. قاموا بتطويق المبنى وفتحوا النار باشارة مُعدة مسبقاً. قاوم الحراس المناوبون وعمال المبنى داخل المقر عدة ساعات. وفي الوقت نفسه، أرسلوا عدة نداءات بطلب المساعدة الى مختلف السلطات، حتى الى ايمري ناجي نفسه. تم اخبار الأنصار السابقين المُعادين للفاشية الذين كانوا على استعداد للذهاب لمساعدة المدافعين عن المبنى أن الوحدات العسكرية كانت في الموقع بالفعل. وقيل للجنود أنه تم

[1] - R. T. Holt: op. cit., p. 192

ارسال وحدات من من الميليشيا ذهبت للمساعدة. وقيل للميليشيا أن الأنصار السابقين كانوا في طريقهم الى مقر الحزب. تم اقناع كل المستعدين للذهاب لمساعدة مقر الحزب أن وجودهم لن يؤدي الا الى ارباك المدافعين واعاقتهم. في هذه الأثناء، دخل المعادين للثورة الى المبنى وبدأوا بسفك الدماء بلا رحمة. أُصيب أثناء الحصار ايمري ميزو أمين لجنة حزب بودابست المُخضرم في العديد من الصراعات الطبقية والمعارك، بجروحٍ قاتلة بينما كان على وشك انهاء الدفاع اليائس من أجل انقاذ مجموعة من المدافعين.

طابع بريدي لجمهورية هنغاريا الشعبية مُكرّس للرفيق ايمري ميزو

قدّمت الصحافة المُعادية للثورة تبريراً للهجوم يقول بأن مقر حزب بودابست كان آخر معاقل قوات مجلس أمن الدولة ÁVH، وأن "المقاتلين من أجل الحرية" قد تعرضوا للاستفزاز. ومن الأدلة على التأثير التراكمي للدعاية عديمة الضمير أن حشوداً من المتفرجين كانت تُشاهد آلات الحفر تمزق الميدان بحثاً عن ممرات سرية تحت المبنى. نشرت الصحف كذبةً عن وجود "أنفاق سرية" حيث تم احتجاز الأسرى الوطنيين وبأن عناصر من قوات مجلس أمن الدولة كانوا يختبئون هناك. وغنيٌ عن القول أنه لم يتم العثور على أي شيء. لم تكن هناك ممرات سرية. لكن استمرت حملة الأكاذيب بغض النظر عن اي نتيجة.

مجموعة من العُصاة والمُضللين حول جثة أحد أفراد قوات أمن الدولة (1 تشرين الثاني)

في الواقع، كانت حراسة المقر مؤلفة من فصيل من المُجندين الشباب تحت امرة ملازمين من قوات أمن الدولة. وكان في المبنى أيضاً 30-40 مدنياً من العاملين في الحزب. حارب المجندين الذين تراوحت أعمارهم من 21-23 عاماً، والذين كانوا ينتمون الى الطبقة العاملة والفلاحين بشكلٍ بطولي دفاعاً عن المبنى، ولم يستفزوا أحداً قبل شن الهجوم[1].

كان أحد الأسباب الحقيقية للهجوم هو الهدف المتمثل في تدمير هذا المكان الذي يُعد مركزاً يعمل على تنظيم مقاومة العمال للثورة المضادة. في مساء يوم 29 تشرين الأول قام يانوش كادار بزيارة ايمري ميزو في مقر حزب بودابست. ناقش الرفاق الوضع الذي جعل من الضروري تنظيم مركز ثوري جديد وتشكيل وحدات من العمال المسلحين. في الوقت نفسه، بدأ سبعة من ضباط جيش الشعب، بتوجيه شخصي من ايمري ميزو في تنظيم تسليح العمال[2].

كان الهدف الآخر الأكثر أهميةً لهذا الهجوم هو توجيه ضربة قاضية للحزب وترهيب القوى الموالية للاشتراكية. كان اعداء الثورة ينوون اظهار أنهم لن يلتزموا بوقف اطلاق النار حتى يُزيلوا جميع قواعد الحزب الداعمة. وفي اليوم نفسه، اقتحمت عصابات مسلحة مباني الميليشيا والحزب في منطقة بودابست العاشرة لأن أفرادها تمكنوا من الحفاظ على النظام في المنطقة. كانت هجمات 30 تشرين الأول اشارة لشن هجوم واسع ضد التقدميين وبدء مُلاحقة الشيوعيين.

[1] - Budapest Party Committee Archives. Records Concerning the Attack on the Budapest Party Headquarters

[2] - Comrade Imre Mezo's participation in the organization of the struggle against the counter-revolution was described in detail in a book by I. Komjat entitled "Imre Mezo", published in 1968 by Kossuth Kbnyvkiado, Budapest.

اعتقال مجموعة من موظفي أمن الدولة واعدامهم بطريقة وحشية أمام مبنى الحزب في بودابست

مصدر الصورة والمعلومة:

https://tudasbazis.sulinet.hu/hu/tarsadalomtudomanyok/tortenelem/mti-kepgyujtemeny/kepek-az-1956-os-forradalomrol/foglyul-ejtett-allamvedelmis-katonak-kivegzese-a-koztarsasag-teren

في غضون ذلك، صدرت مئات من "دعوات الحرية" من قِبَل لجان "ثورية" مختلفة وانتشر الارهاب في الشوارع.

اعدام نفس الأشخاص التقدميين، في الصورة السابقة

استمرت حملة الدعاية المُضللة، وصبت الصحافة والاذاعة سيلاً من التقارير العاطفية والمقالات والأخبار حول الثورة والحرية والديمقراطية. أثار احد تقارير "جمعية المُحلقين" المُنشأة حديثاً الذي بث عزماً حماسياً لأعضائها بأنهم يريدون أن يُحلقوا في "بلد حر على أجنحة حُرة في أجواءٍ حُرة"، أثار أجواءاً عاطفية ولا بد أنه قد جلب "دموع الفخر" الى أعين قراءه. روجت لجان لا تُعد ولا تُحصى لـ"الصحافة الحرة" و"الديمقراطية الحرة" و"الكنيسة الحرة و"الحرية الحرة" وما شابه. وبالطبع، بدأ اضطهاد وملاحقة الأشخاص الموالين للاشتراكية تحت غطاء هذه العبارات التي تبدو نبيلةً من الخارج. تم اعتقال المئات من المسؤولين المُنتخبين من ضباط الجيش والشيوعيين في القرى والبلدات.

مجموعة من المُجرمين والمُضللين حول جثة أحد أفراد قوات أمن الدولة، حيث تم اعدامه

في بلدة كوبوشفار تم اعتقال 64 شخصاً من بينهم 13 ضابطاً من جيش الشعب في 31 تشرين الأول. تم احتجاز 3000 شخص في جميع انحاء البلاد، وكان هناك 10000 اسم في قوائم الموت المُختلفة التي جمعتها الثورة المضادة. وكان من بين الشهود على الفظائع التي أعقبت ذلك مندوبو نقابات العمال النمساوية والألمانية الذين وصلوا الى بودابست في 31 تشرين الأول. ورغم تعاطفهم مع المُعادين للثورة الا أنهم سجلوا هذا المشهد. "كان هناك مجموعة متحمسة وغير متماسكة تُشير ملامحها الى أنها تعتزم قتل شخصٍ وقع بين أيديهم. في غضون دقائق، كان الخصم الذي أسروه يتأرجح مشنوقاً من حبلٍ تم ربطه على جذع شجرة، في نسيم الخريف البارد"[1].

حتى الصحافة المُعادية للثورة اعترفت بحقيقة الارهاب الأبيض. كتب عدد 30 تشرين الأول من صحيفة (الحرية الهنغارية): "... هناك تقارير على المكتب أمامنا، لكننا بالكاد نجرؤ على تصديق أعيننا. يوجد هنا أدلة موثوقة على التخريب والذبح". كتبت نفس الصحيفة في 1 تشرين الثاني: "حاولت عناصر غير مسؤولة في عدة قُرى من منطقة تشونغراد csongrád اشعال النار في المباني...". كتب عدد 2 تشرين الثاني من (صحيفة كيزتهيلي) keszthelyi újság "يتعرض الناس للاعتداء في الشوارع". ومع ذلك فان هذه الصحف لم تكن تحتج على الارهاب الأبيض في حد ذاته. كانوا يُدافعون عن ضرورة الباس رداء الشرعية لكل ما يجري. كتبت صحيفة "هنغاريا الجديدة" بشكلٍ مُطمئن في 2 تشرين الثاني: "بدأت قواتنا بعملية التطهير تحت سيطرة لجنة القوات الخاصة الثورية".

[1] - Four Days ofFreedom. Published by the International Federation of ree Trade-Unions. Brussels, 1958, p. 86

مجموعة من العُصاة والمُضللين في بودابست (1 تشرين الثاني).

كما بدأت "عملية التطهير" في المصانع والمؤسسات. تم طرد اولئك الذين لم يتعاطفوا مع الثورة المضادة واللجنة المذكورة أخيراً. تم منع مئات الأشخاص الشرفاء من دخول أماكن عملهم. ولكن كان هناك اجراءات أكثر تعقيداً. حيث طُلِب من العمال الذين تُسيطر هذه اللجنة على مصانعهم من تقديم "الاستقالة". وسُرعان ما استُكمِلَت التهديدات المُسلحة والجسدية بترهيب الضمير والوجود المادي.

جماعة مُسلحة معادية للثورة

تركزت الجهود الرئيسية لقادة الثورة المضادة الآن على السيطرة على جيش الشعب الهنغاري واعادة تنظيمه. في وحدات الجيش، تم تشكيل مجالس الجنود في 30 و31 تشرين الأول، وكان الغالبية العُظمى من أعضاءها تحت سيطرة الضباط القُدامى ذوي التوجهات الرجعية والمتنفعين والمتلونين. وفي الوقت نفسه، تم القاء القبض على قادة بارزين في الدفاع عن سلطة العمال، وفصل آخرين بعد اخطارهم بفترة قصيرة.
كان الهدف الأساسي للضباط الذين انحازوا الى جانب الثورة المضادة هو انشاء مركز لتولي

مسؤولية اعادة التنظيم المُعادي للثورة لجيش الشعب. وقد أوضح الخطاب الرجعي للجنرال بيلا كيرالي Béla Király الذي حاول تنظيم جيش الشعب بطريقة تخدم الثورة المضادة، هذا الهدف: "في المرحلة الثانية من الثورة، كان لا بد من تغيير القوات المسلحة لتصبح جهازاً موالياً لحكومة ايمري ناجي. أخيراً، كان لا بد من تنظيم مؤسسات الثورة الدفاعية الجديدة"[1].
تشكلت احدى المؤسسات الدفاعية الجديدة للثورة المضادة، وهي اللجنة التحضيرية للقوات المسلحة الثورة، في الساعات الأولى من يوم 30 تشرين الأول. وأفاد راديو كوشوت بودابست أن رئيس الوزراء ايمري ناجي قد أقر بتشكيلها وأكد عملها في نفس اليوم. داخل الجيش، تم تأسيس "لجنة الدفاع الثورية لجمهورية هنغاريا" بقيادة بيلا كيرالي وبال ماليتر في 31 تشرين الأول. ونتيجةً لذلك، صار المتآمرين المتورطين في الثورة المضادة، وبقايا نظام هورثي الرجعي والخونة والمجرمين هم القادة الرسميين للقوات المُسلحة. بناءاً على أوامر صارة عن بيلا كيرالي وبال ماليتر، تم نقل عشرات الآلاف من الأسلحة (معظمها رشاشات خفيفة وقنابل يدوية) من ترسانات الجيش وثكناته الى قواعد العصابات.

عربة سوفييتية من نوع BTR-152 مُدمّرة

كما بدأ التحوّل في ادارة الدولة من أجل ضمان تأثير الثورة المضادة. تم تدمير المجالس المحلية عملياً في كل مكان بحلول 30 تشرين الأول، وقتل العديد من رؤسائها. وافق ايمري ناجي على دمج المجالس واللجان المضادة للثورة في تشكيل السلطة كما صرّح في خطابه الاذاعي في 30 تشرين الأول: "... تعترف الحكومة بجميع السلطات المحلية الديمقراطية المستقلة التي أنشأتها الثورة. نحن نعتمد عليها ونطلب دعمها".
خاضعاً للضغط المستمر والمطالب المُلحة للقوى المُضادة للثورة، شرع ايمري ناجي في اعادة تشكيل حكومته بشكلٍ تدريجي والقضاء على ما تبقى من سلطة العمال في المركز.
هذه هي الطريقة التي يصف بها كاتب سيرته موقفه في ذلك الوقت: "لقد خاض النضال ليس من

1- Latonatar (New Horizon), September 1966

أجل ما يُسمى بـ"الحرية الاشتراكية"، ولكن ببساطة من أجل الحرية بالمعنى التقليدي للكلمة، أو بالمعنى الديمقراطي البرجوازي للكلمة"[1]. وعليه، أعلن في 30 تشرين الأول أن "مجلس الوزراء يُلغي نظام الحزب الواحد ويضع حكومة البلاد على أساس التعاون الديمقراطي بين ائتلاف أحزاب كما كان في عام 1945". كان ايمري ناجي، عندما تم اصدار هذا الاعلان، قادراً على الحديث حول حل حزب الشعب العامل الهنغاري. صوّت أتباع ايمري ناجي بالأغلبية على قرار حل الحزب، وشكلوا لجنة السبعة التي أقاموها لتنظم الحزب الاشتراكي الهنغاري.
أنشأ ايمري ناجي نفسه مجلس وزراء أصغر، داخل الحكومة كخطوة أولى، وبعد ذلك أعفى الوزراء الشيوعيين من مناصبهم. في 2 و3 تشرين الثاني أعاد تشكيل حكومته مرةً أُخرى. يُرضي هذا التحالف الجديد الذي يقوده ناجي، الى حدٍ كبير مطالب الثوار المسلحين. أصبح بال ماليتر وزير الدفاع. وشملت قائمة الوزراء التي أرادها ناجي يانوش كادار. لكنه لم يكن في بودابست. لقد انفصل كادار عن مجموعة الخونة بقيادة ناجي. كان ناجي على علمٍ بهذه الحقيقة لانه أرسل في 2 و 3 تشرين الثاني الى الرفيق كادار، الذي كانت زوجته وواحد أو اثنين من مساعديه مُحتجزين في مبنى البرلمان. عندما أدرجَ ناجي كادار في حكومته، كان يُريد استغلال اسم الرفيق كادار في محاولة لتضليل الشيوعيين والعمال.
لا تتحدد ضرورة وشروط وجود الأحزاب السياسية بنوعٍ من "الطبيعة الانسانية العامة" بل من خلال ظروف تاريخية مُحددة وعلاقات القوة الطبقية. يُمكّن بناء الاشتراكية من خلال نظام الحزب الواحد أو النظام متعدد الأحزاب تحت قيادة حزب قائم على الماركسية اللينينية,. هذا هو السبب في أنه من الضروري فحص الظروف الفعلية في كل حالة من أجل التمكن من فهم دور الأحزاب.
كان التخفيض التدريجي الذي تلاه القضاء النهائي على الأحزاب الديمقراطية التي قَبِلَت ببرنامج البناء الاشتر اكي في عام 1949 خطوةً خاطئة. كان من الممكن لهذه الأحزاب، تحت قيادة حزب الطبقة العاملة، أن تلعب دوراً مهماً في تثقيف وتعبئة الشرائح الاجتماعية المُختلفة في بناء الاشتراكية. كان لتيار الجبهة الوطنية الشعبية الذي حل محل الأحزاب المتوعة عيوب كثيرة. وبالتالي، لم يستطع أن يسد الثغرات التي خلفها حل الأحزاب الأُخرى. لم يكن يُمكن حل التوترات التي نشأت حتى بعد أن وجد قادة هذه الأحزاب السابقون الذين قَبِلوا بصدق برنامج البناء الاشتراكي مكانهم في مجالاتٍ مختلفة من الحياة الاجتماعية والسياسية.
كانت اعادة انشاء الأحزاب تسير على قدمٍ وساق تحت راية الرجعية. بدأ قادة الأحزاب السابقون المُعارضون للاشتراكية في تنظيم أحزابهم الجديدة القديمة. أدرجت أجهزة الامبريالية العالمية مطلب نظام التعددية الحزبية في برنامج "التحرير". في 15 أيار عام 1956 صاغت اذاعة أوروبا الحرة الشعار التالي: "دع الأحزاب الديمقراطية تعمل"!". وقد دأبت على التشهير بالتجمّع الوطني والديمقراطية الشعبية. كانت رسالة برامجها أنه طالما لم يكن هناك "معارضة ولا أحزاب" لا يُمكن أن تكون هناك ديمقراطية في هنغاريا. شهدت الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني نمواً للأحزاب من جميع الأنواع كما نمو الفطر. نشأ سبعين حزباً بين عشيةٍ وضحاها. في الوقت نفسه، تم شن الهجوم المُضاد للثورة على سلطة العمال وتم اطلاق العنان للارهاب الأبيض ضد التقدميين والشيوعيين. كانت هذه الديكتاتورية البرجوازية بحاجة الى ائتلاف من الأحزاب السابقة لتعمل كغطاء "ديمقراطي" داعم لها.
تم اطلاق العنان لاعادة تنظم الأحزاب الائتلافية السابقة، مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب أصحاب الحيازات الصغيرة المستقل، وحزب الفلاحين القومي، من قِبَل أشخاص كانوا غير مُهادنين لسلطة الطبقة العاملة في وقتٍ سابق وكانوا يُعارضون بناء الاشتراكية. بدأت الخلافات تسري بينهم في وقتٍ مُبكرٍ خلال فترة اعادة تأسيس هذه الأحزاب، حول تقسيم الغنائم وحول البرنامج الذي يجب تنفيذه. كان اولئك الذين يفضلون استعادة الرأسمالية ذوي تأثيرٍ مُتزايد

[1] - M. Molnar and L. Nagy: op. cit., p. 138

ويمارسون نفوذاً كبيراً.
وَصَفَ يانوش تشوربا Janos Csorbaأحد قادة حزب أصحاب الحيازات الصغيرة برنامج الحزب في صحيفة (الحقيقة) في عددها الصادر في 1 تشرين الثاني: "يُريد حزب أصحاب الحيازات الصغيرة حكومةً ائتلافيةً جديدةً على أساس النِسَب الحزبية العائدة لعام 1945. نُريد دستوراً هنغارياً جديداً ونريد أن نُلغي المجلس الرئاسي، ونريد جمهوريةً بدلاً من جمهورية شعبية". كما صاغ قادة الأحزاب الأُخرى أهدافهم بصراحة تامة. ووفقاً لتعميم صادر عن قيادة فرع مقاطعة غيرو سوبرون التابع لحزب أصحاب الحيازات الصغيرة في 31 تشرين الأول فان الحزب "يستند الى أسلوب الحياة البرجوازية وعلى مبدأ المُلكية الخاصة غير المشروطة". وجاء في التعميم "أنه يدعم المؤسسات الخاصة والاقتصاد الخاص غير المشروط" هذا هو بالضبط ما يقصدونه بـ"النِسَب الحزبية" لعام 1945 و"الجمهورية".
أعلن جوزيف باستورJosef Pásztor القيادي الاشتراكي الديمقراطي: "... الحزب الاشتراكي الديمقراطي ليس مجرّد حزب للناس العاديين ولكنه مفتوح لأي شخص مستعد لقبول برنامجه. ان هذا الحزب يقبل المُلكية الخاصة لوسائل الانتاج". ورَد هذا التصريح في مجلة -Szabolcs Szatmár Népe في 2 تشرين الثاني.
ظَهَرَ الأشخاص الشرفاء أيضاً، الذين يُريدون الدفاع عن المُنجزات الاشتراكية في الأحزاب هذه. لكن تم اسكاتهم وعزلهم في نهاية المطاف في هذا الطوفان الرجعي الجارف.
لقد تشكلت بأعداد كبيرة الأحزاب التي تُفضل الاستعادة العلنية للرأسمالية والتي أعلنت سياستها الرجعية وشَرَعت في الصراع من أجل السلطة. في 31 تشرين الأول تم الاعلان عن تشكيل الكُتلة القومية للاحزبيين. وتضمنت مطالبها: "يجب فرض مُراقبة بوليسية على الأنصار السابقين المُعادين للفاشية... يجب منع الحزب الشيوعي والنقابات العمالية في المصانع". تم الاعلان عن عبارة: "أفكارنا تُمثّل أفكاراً برجوازية" في محضر الاجتماع التأسيسي لحزب الاستقلال الهنغاري بقيادة بايفر. فيما يلي نُقطتان جديرتان بالملاحظة من برنامج الحزب: "4- حُرمة المُلكية الخاصة... 6- تطبيق الديمقراطية البرجوازية الأبدية". تضمنت الأحزاب التي تشكلت حديثاً الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب المسيحي الهنغاري وحزب الشعب الكاثوليكي وحزب الشباب الثوري الهنغاري. كان هناك عدد غير قليل من الأحزاب الكاثوليكية. تم نشر معلومة مُثيرة للاهتمام في الصحافة في 1 تشرين الثاني: "ستعقد القيادة المؤقتة للجبهة المسيحية، بعد عشر سنوات من نشاطها السري، اجتماعها الأول بعد ظهر يوم الجمعة. تم انشاء الجبهة المسيحية بهدف توحيد جميع التجمعات والأحزاب السياسية المسيحية". كانت هذه هي نفس المنظمة التي ناقشناها سابقاً فيما يتعلق بحركة الشباب غير الشرعية التي يقودها رُهبان وقساوسة سابقون.
في المرحلة الثانية من الثورة المضادة، كان الكاردينال المسيحي جوزيف ميدزينتي József Mindszenty هو المركز الذي احتشدت حوله القُوى الأكثر رجعيةً.

ميدزينتي

لقد حَمَل آمال جميع قُوى استعادة الرأسمالية الداخلية والخارجية وكان رمزاً لهم، وكان سعيداً جداً للعب هذا الدور. عندما أُطلِقَ سراحه من الاقامة الجبرية في 30 تشرين الأول، أدلى بالتصريح التالي: "سأستمر من النقطة التي أُجبِرتُ على التوقف عندها قبل ثامني سنوات". كان في ذلك الوقت الزعيم الفكري وحامل الراية السياسية لجميع القوى الرجعية المتطرفة والأعداء اللدودين للتقدم الاجتماعي والاشتراكية.
لم يكن تمجيد الكاردينال ميدزينتي غائباً عن الدعاية الامبريالية ولو ليومٍ واحد. عُقِدَت الاجتماعات، ونُظمَت المواكب وجُمِعَت الأموال لأغراض "التحرير" باسمه. اعتباراً من صيف عام 1956، تم اجراء محاولات متكررة وبكثافة متزايدة لاقناع الناس أن "ميدزينتي هو القائد الفكري والمثل الأعلى للأمة بأكملها". بعد نشر برنامج الحزب لشهر تموز، قالت اذاعة روما في 24 تموز: "بعد سقوط راكوشي، لم يعني غيرو أكثر من مجرد مرحلة مؤقتة... المستقبل ليس مع هؤلاء الأشخاص، بل مع الأمير الرئيس ميدزينتي الذي كان مُعادياً للشيوعية باستمرار". في 5 أيلول طالبت اذاعة أوروبا الحرة بـ"اعادة الاعتبار للكاردينال ميدزينتي السجين السياسي البريء". في تلك الفترة كان اسمه يتردد كل يوم حتى تكون الرجعية الداخلية على علمٍ به باستمرار.

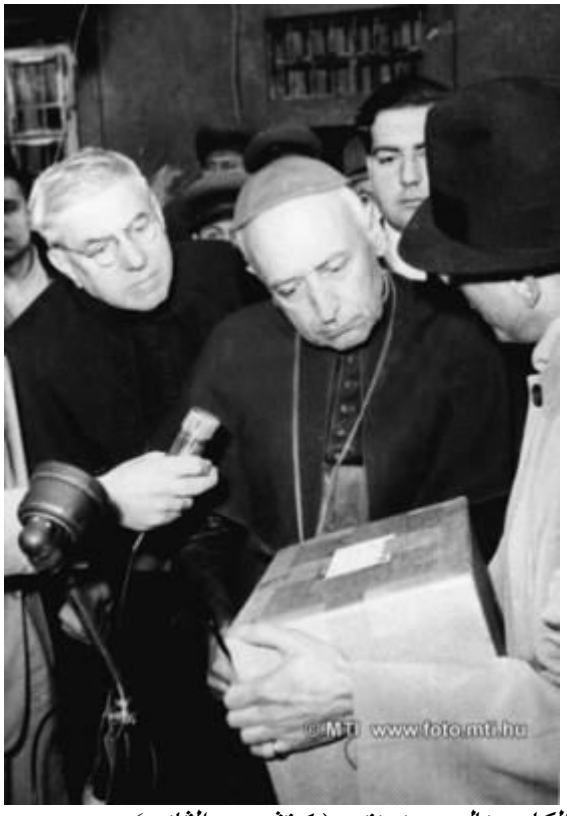

الكاردينال ميدزينتي (1 تشرين الثاني)

لذلك كان من الواضح تماماً أنه في صباح الأول من تشرين الثاني وافق الاجتماع الذي عقده الرئيس ايزنهاور على تقرير قدمه الين دالاس: "المُشكلة في هنغاريا هي أن المتمردين يفتقرون الى زعيمٍ قوي وموثوق! ايمري ناجي فاشل والمتمردون يُطالبون باستقالته. يُمكن أن يكون الكاردينال ميدزينتي هذا القائد اذا دعمته الحماسة الرومية الكاثوليكية للشعب الهنغاري. تتحدث الصحف هذا الصباح عن اطلاق سراحه من الاقامة الجبرية وعودته الى بودابست"[1]. هذا ما

[1] - D. Eisenhower: The White House Years. Vol. 2: Waging Peace, 1956-1961. New York 1965, p. 82

استذكره الرئيس الأمريكي من الاجتماع في مُذكراته وبذلك تمت الموافقة أيضاً على المرحلة الثانية من الثورة المضادة من قِبَل أعلى مستويات الادارة في الولايات المتحدة.
شرعت اذاعة أوروبا الحرة على الفور في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع الأمريكي الكبير.
استقبل هذا الكاردينال، بعد الافراج عنه، وفداً من أربعة أعضاء من القسم "الهنغاري" في لجنة راديو أوروبا الحرة، والذي ضم بالينت زوبي bálint czupi والبارون أنتال رادفانسكي Antal Radvánszky ولايوش هايدو-نيميت Lajos Hajdu-Németh وأرباد باكاشاني Arpad Baksanyi والذين ناقشوا معه تنظيم حركة روم كاثوليك. توافق هذا، بالمناسبة، مع المتطلبات الأمريكية ايضاً منذ يوم وصولها من واشنطن. لقد أرادوا جعله رئيس وزراء هنغاريا في محاولة لبدء بناء دولة يستعيد فيها كبار مُلّاك الأراضي والكنيسة ممتلكاتهم وامتيازاتهم. كان هذا هو الهدف السياسي الكاثوليكي لاذاعة أوروبا الحرة[1].

ميدزينتي

كانت الرسالة مفهومة في هنغاريا. وفقاً لتقرير صادر عن صحيفة (الحقيقة) في صباح يوم 31 تشرين الأول "انعقد الاجتماع الأول لحزب الثوار الهنغاريين في منطقة راكوزي rákóczi tér وكان المتحدث الرئيسي هو استفان ايليس István Illés الذي دعا الى تشكيل حكومة بقيادة جوزيف ميدزينتي". توجه المُشاركون بعد الاجتماع الى ساحة البرلمان للتظاهر دعماً لمطالبهم بـ"حكومة يرأسها ميدزينتي". أصبح سكن هذا الكاهن في بودابست مقراً رئيسياً. التقى السياسيون الرجعيون هناك. أجرى ميدزينتي مناقشاتٍ مع ممثلي الحكومة، وأجرى مُحادثاتٍ هاتفية مع أشخاصٍ من الخارج وأجرى مُكالمتين هاتفيتين الى واشنطن. كان كل من يرتبط معه يذهبون الى نقر اقامته بأعداد كبيرة. وكان من بينهم مُمثلون عن مُنظمات الصليب الأحمر السويسرية والألمانية الغربية وجاء الأمير روبرت لوفينشتاين Prince Rupert Loewenstein.

[1] - Horvath and Vamos: Tiltakozas! (Protest). Latohatar, February 1962

الأمير روبرت لوفينتشاين

كما أرسل الفاتيكان ممثليه: "وَصَلَ الأسقف المونسينيور جان رودين Monseigneur Jean Charles François Rodhain مبعوث الكرسي البابوي الى العاصمة حيث أجرى مُحادثاتٍ مع الكاردينال ميدزينتي الذي أَطلَقَت حكومة ايمري ناجي سراحه للتو من الاقامة الجبرية .

المونسينيور جان رودين

بعد أن تم اطلاع المونسينيور على الوضع، قام الأخير بتسليم المبلغ الذي أرسله البابا للكاثوليك الهنغاريين الى الكاردينال ثم عاد الى الفاتيكان حاملاً وثائق سرية ذات قيمة من بودابست. بعد فترةٍ وجيزة قام المونسينيور زاغون رئيس المعهد البابوي الهنغاري، برحلةٍ مُماثلة"[1]. بعد سلسلة من المُحادثات التي أُجريت مع مجموعة متنوعة من الناس، عَرَضَ ميدزينتي برنامجه لاستعادة الرأسمالية في خطاب اذاعي مساء يوم 3 تشرين الثاني.

[1] - Journal de Geneve, December 13, 1956

ز- حقيقة مسألة "هنغاريا المُحايدة"

بعد حل الحزب، انسحب القادة الشيوعيين لتنظيم مركزٍ جديد. كان عليهم أن يُفكروا في كيفية التصرف عندما كان كل السلاح في ايدي الرجعية التي أرهبت القوى الاشتراكية. ان وسائل الدعاية والاعلام والاديو والصحافة وما الى ذلك خدمت أغراض الإنتفاضة. أغرق طوفان من التصريحات والبث وغيرها أي رأيٍ آخر. انجرف الناس، وخاصةً الشباب، الى عاصفة الرومانسية الثورية مما جعلهم غير قادرين على تحديد القوى الفعلية الكامنة وراء الأحداث. تألّف الواقع بالنسبة لهم من أصوات السلاح وأجواء سفك الدماء في أعقاب "حكم الشعب"، ورفع الأعلام الوطنية واثارة المظاهرات ومشاعر الترنيم المتكرر للنشيد الوطني. ساهمت سلسلة المناشدات وقوائم المطالب والنشاطات التنظيمية الحاشدة وتشكيل الأحزاب السياسية واطلاق العنان للتصريحات، كل هذا ساهم في خلق أوهام حول الحرية.

تكمن جريمة الكُتّاب والصحفيين الذين اعتبروا أنفسهم شيوعيين وطنيين في حقيقة أنهم في هذا الوقت من الخطر الحقيقي المُتمثل في استعادة الرأسمالية قاموا بتوفير الأسس الايديولوجية للدعاية المضللة. من هؤلاء الكُتّاب جاء شعار "نحن شعبٌ صغير، لكننا نُكافح من أجل عالمٍ واحد". كان هذا يُمثل ادعاءاً زائفاً وبطولة قومية زائفة وروج هذا الشعار لفكرة أن سياسة الطريق الوسط المُحايدة ممكنة على أرض الواقع. نشر أعضاء المجموعة بقيادة ايمري ناجي صحيفتين في تلك الأيام (الحقيقة) و(الحرية المجرية). كانت هاتان الصحيفتين اليوميتين، في 30 تشرين الأول، هما اللتان عرضتا الخطاب الرسمي لحملة التحريض التي أعقبت ذلك. يُمكن تلخيص رسائلها الواضحة في بضعة أسطر: حتى الآن كان كل شيء كذبة كبيرة ولا يُمكن الوصول الى هنغاريا ديمقراطية الا اذا غادرت القوات السوفييتية البلاد، والا اذا تم القضاء على كل عنصر من الحياة العامة تم تطويره في السنوات الأخيرة. في الوقت نفسه، غرقت كلتا الصحيفتين في التمجيد القومي للذات وهذا ما فعلته الصحف الأُخرى. أكدت عناوين الصحف الرئيسية شعارات من مثل "نحن نصنع تاريخ العالم"، و"نحن شعبٌ صغير، ليس أكثر من قطرة من مُحيط شعوب العالم الأُخرى الشاسعة، ولكننا أمةٌ عظيمة وبطولية تنحني لها جميع الشعوب الحرة وتقدم لها الاحترام". في الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني بلغ هذا التمجيد ذروته وأعادت الصحف نشر المدائح التي توجهت لهنغاريا والتي ملأت العالم الرأسمالي الغربي. في 1 تشرين الثاني كانت صحيفة (الاستقلال الهنغاري) مُتحمسةً للغاية: "لقد تمت الاشادة بنا عبر الهواء من خلال أجهزة الراديو في جميع الدول الحرة". في نفس اليوم أفادت صحيفة أُخرى أن دبلوماسي بريطاني أخبر مراسليها في مقر المفوضية البريطانية أنه لم يسمع قط في حياته بمثل هذه الثورة الرائعة. وحذرهم الدبلوماسي من ضرورة ضمان عدم حرمان هنغاريا من ثمار هذه البطولة الرائعة.

أعلن اصدقاء ايمري ناجي الآن صراحةً عن خطط السياسة الخارجية التي كان قد وضعها في وقتٍ سابق. في 30 تشرين الأول كتبت صحيفة Magyar Szabadag: "هنغاريا بلد صغير، انها بحاجة الى كل صديق... انها بحاجة الى كل دعم". في نفس اليوم توجهت صحيفة (الحقيقة) igazság التي أُطلِقَت حديثاً الى الغرب: :"نحن نناشدكم ايتها الأمم الكبيرة والصغيرة. من جانبنا، نحن على استعداد لفعل كل شيء، ساعدونا!". وقال ايمري ناجي مُخاطباً حشداً نتجمّعَ أمام البرلمان في 31 تشرين الأول، أن هنغاريا تريد "الغاء الالتزام الذي فرضته علينا معاهدة وارسو". في اليوم التالي، في تعليق تحريري على هذا العنوان، يقول: "هنغاريا المستقلة يجب أن تكون مُحايدة!". وقالت صحيفة Magyar Szabadag أن على هنغاريا أن تلعب دور "الجسر بين الشرق والغرب". تكررت الفكرة الافتتاحية على النحو التالي: "الشعب الصغير يحتاج الى أصدقاء كُثُر".

أعلن ايمري ناجي في خطابٍ اذاعي، في 1 تشرين الثاني، دون اذنٍ من أي هيئةٍ دستورية أو مشاوراتٍ سابقة "حياد هنغاريا"، واختتم خطابه بقوله: "عاشت هنغاريا الحرة المستقلة والديمقراطية المحايدة!". لقد أسقطَ الاشتراكية من مفرداته السياسية بطبيعة الحال. والآن بعد أن

وقفت الدولة تحت قيادته أما أبواب الغرب، فانها سعت الى الاعتراف بـ"الحياد" المُعادي للسوفييت، حيث كان ذكر الاشتراكية غير مقبول بتاتاً لمن يتوسل اليهم.
دعونا الآن ندرس ما كان يعنيه الحياد في الواقع في الوضع العالمي المُعطى لعام 1956. كان ذلك الحياد يعني أولاً، وقبل كل شيء، انسحاقاً تدريجياً في النظام الرأسمالي العالمي وأن تصبح هنغاريا دولةً طرفيةً فيه تحت عباءة "الازدهار الاقتصادي المُحايد". في هذا المجال، من الطبيعي أنه تم اتخاذ الخطوات الأولية فقط. لكن رسمت وسائل الاعلام المُعادية، على الجبهة الدعائية، تبايناً بين حاضرٍ اقتصاديٍ قاتم مزعوم ورؤية مُستقبلية مُشرقة: "هنغاريا المُحايدة يُمكنها أن تصبح واحدةً من أغنى دول أوروبا". كانت صحيفة يومية سياسية "مُستقلة" أُخرى، وهي صحيفة (العالم الهنغاري) مُستعدةً لوصف النجاح الاقتصادي: "على هنغاريا أن تُحطّم الستار الحديدي"، و"سوف تجلب العلاقات الاقتصادية مع الغرب فوائد عظيمة". اعتمد مكتب الاشتراكية الدولية في اجتماع فيينا قراراً بانشاء منظمة دولية يُمكن أن تُساعد في تحقيق هذا البرنامج الاقتصادي. في 3 تشرين الثاني نقلت صحيفة (صوت الشعب) التابعة للحزب الاشتراكي الديمقراطي القرار بحماس: "يجب جعل اعادة بناء اقتصاد هنغاريا مُمكناً في أقرب وقت. سيكون من المناسب لو اتخذت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تعمل بنجاح منذ سنوات، تدابير لتعزيز الانتعاش الاقتصادي لهنغاريا دون تأخير". ولجعل هذا النوع من الأمور مقبولاً، أضافت الصحافة تقارير تُفيد بأن الرئيس ايزنهاور عَرَضَ على هنغاريا 20 مليون دولار كمساعدة، وأن ألمانيا الغربية ستتبرع بمليون مارك ألماني، وأن نداءات جمع الأموال في الغرب ستجلب مساعداتٍ كبيرة لهنغاريا. وظهرت عناوين أُخرى مثل "قلوب العالم تنبض من أجلنا" أو "النساء الهنغاريات ليس لديهن سبب للخوف من الشتاء" حملت نفس الرسالة. مما لا شك فيه أن ديماغوجية الرفاهية والازدهار هذه كانت فعالةً بين قطاعات كبيرة من الجماهير.
عدا عن عودة الرأسمالية في هنغاريا، كان الحياد، في ظل الوضع الدولي المُعطى يعني أن هنغاريا "المُحايدة" ستواجه الدول الاشتراكية المُجاورة كونها بؤرة عدوانية تُشكل تهديداً مُحتملاً لعملها الاشتراكي السلمي، وتهديداً للشعب الهنغاري نفسه كذلك. كان رأي المُهاجرين المؤيدين لايمري ناجي مُنقسماً حول قضية الحياد. صاغ ميراي أحد الآراء كالتالي: "... كان من المستحيل انكار أن الفاشية لها جذور في هنغاريا". اشار ميراي الى أن هنغاريا كانت احدى الدول التي مهّدت للفاشية، وخَلُصَ الى أن التيارات القومية المتطرفة كانت ستظهر بالتأكيد"[1]. من المعروف بالطبع أن القومية الهنغارية كانت دائماً موجهة ضد الشعوب المجاورة وأنها اتخذت، منذ عام 1917 سمات خبيثة مُعادية للسوفييت أيضاً.
خرجت مجموعة أُخرى بقوة ضد رأي موراي وأنكرت بشكلٍ قاطع وجود الخصائص والميول القومية الرجعية في هنغاريا. اعتقدت هذه المجموعة أن الأحداث الجارية كانت تعبيراً عن الأممية "التي وجدت تعبيرها في مطلبين أساسيين، وكلاهما كان له تأثير قوي: كان أحدهما ادراك الشعب الهنغاري كونه جزء من أوروبا، والآخر الدعوة الى اتحاد كونفدرالي وسط وشرق أوروبي"[2]. سيكون من المفيد التوقف للحظة للنظر في هذه الحجة.
ان القاء نظرة على الآراء والمواقف التي أبدتها القوى المختلفة خلال الثورة المضادة تُظهر أنه لم يتم التركيز الا قليلاً على فكرة الكونفدرالية. كان هذا، في أحسن الأحوال، مجرد شعار لبعض الأشخاص، وفي أسوأ الأحوال مجرد قناع لأهداف أُخرى أكثر أهميةً. تم ذكر فكرة الكونفدرالية مرةً واحدة فقط، في عدد 1 تشرين الثاني من مجلة Magyar Szabadag، ولم يتم تخصيص غير جُملة واحدة لها فقط. وبالعودة الى الماضي، بالطبع، قيل الكثير وكُتِبَ الكثير عن الاتحاد الكونفدرالي من قِبَل فريق البحث في معهد ايمري ناجي في بروكسل. ومع ذلك، كان الهدف الرئيسي لعملهم هو انكار أن الميول القومية المتطرفة كانت تنتظر الظهور الى العلن. ولكن، فان الحقيقة هي أن الثورة المضادة أطلقت حملة تحريض مُعادية للدول المُجاورة المنخرطة في بناء

[1] - T. Meray: Thirteen Days That Shook the Kremlin. Praeger 1959, pp. 176-180
[2] - Szemle, Brussels 1960, Issue No. 1

الاشتراكية. لعبت المحطات الاذاعية "الحُرّة" دوراً رائداً في هذه الحملة. اعتباراً من 31 تشرين الأول، أشارت النشرات الاخبارية عمداً الى "اضطرابات" في رومانيا وتشيكوسلوفاكيا. في هذه النشرات كان يُقال أن هناك "حوادث في بوخارست" و"شيء ما يختمر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية". لقد تصرّفت هذه الاذاعات "الحرة" بطريقة هوجاء وحساسة ضد حقيقة أنه في كلا البلدين المذكورين أخيراً تم الابلاغ اعلامياً عن الأهوال الحقيقية والخطر الذي تنطوي عليه الثورة المضادة في هنغاريا. واتهمت الصحافة الهنغارية التي يُسيطر عليها الرجعيين الاذاعة الرومانية "ببث الافتراءات" وراديو برلين بـ"قول الأكاذيب". ليس من الصعب تخيّل التأثير الذي أحدثته التقارير من هذا النوع في وقتٍ كانت في الصحف تزخر بالمقالات الطويلة حول الاعجاب العالمي بهنغاريا.

كان خطر الاتجاهات القومية المتطرفة واضحاً للغاية. وزعت لجنة الطلاب الثوريين في الجامعة منشوراتٍ في أوائل تشرين الثاني بعنوان: "نداء الى شباب تشيكوسلوفاكيا". كانت النبرة التي تم تبنيها استفزازيةً الى حدٍ بعيد: "الصحافة الشيوعية التشيكوسلوفاكية تكذب كما يكذب عملاء موسكو في براغ وكذلك الراديو التشيكوسلوفاكي. لا تصدقوا قصص الرعب حول الثورة الهنغارية المضادة". طُلِبَ من الشباب في تشيكوسلوفاكيا رفض تحليل بلدهم للأحداث في هنغاريا وقبلول تحليل سيلون لويد وزير الخارجية البريطاني أو البابا بيوس الثاني عشر الذي تحدث لصالح "قضية هنغاريا". كان يكمن جوهر هذه المطالبات في جملة واحدة: "تعالوا ادعمونا وسندعمكم في كفاحكم المستقبلي من أجل تشيكوسلوفاكيا حرّة". كان هذا يعني في السياق، تشيكوسلوفاكيا التي لم تعد اشتراكية، ومثّل هذا استفزازاً وتحريضاً ضد السوفييت.

بث راديو ميشكولز الحرة في 30 تشرين الأول: "نحن نرى وضعكم أيها الرومانيون والسلوفاك والصرب، تُعانون من نفس النير الذي نحن على وشك التخلص منه!". لو انتصرت الثورة المضادة بالفعل، فقد كان يُمكن للدعاية العدوانية الرجعية التي أُطلِقَت عندما اعتقدوا أن فجرها قد بَزَغ، أن ترتقي الى مرتبة السياسة الرسمية للنظام الجديد القديم.

في الأول من تشرين الثاني عام 1956، في العدد الأول من صحيفتهم، تمت صياغة مفهوم السياسة الخارجية لحزب أصحاب الحيازات الصغيرة لأهمية أن تكون "هنغاريا مُحادية" تحت بند مُراجعة أخبار الصحف الأجنبية. لخّص العنوان جوهر هذا المفهوم: "لقد أوجد الكفاح الهنغاري امكانية تسوية أوروبية عامة". دعونا نفحص نوع التسوية العامة التي كان الكاتب يُفكر بها. تم فتح الامكانية الجديدة من خلال "التحوّل في علاقات القوة الذي أحدثته هنغاريا". بعبارة أُخرى، يجب كبح جماح القوى الاشتراكية وفي نفس الوقت توسيع النظام الرأسمالي العالمي كأساس للنظام الأوروبي الجديد. أوضح مؤلف المقالة، من أجل تجنب أي شكوك محتملة أنه "يُمكن تحقيق تسوية جديدة بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي من أوروبا الشرقية". كان "انسحاب السوفييت" في قاموس الغرب يعني تسهيل عملية "تحرير" الدول الاشتراكية والذي بدوره كان مُطابقاً لاستعادة النظام الرأسمالي. ولكن كان لا بُد من تقديم شيء ما مُقابل "تفكيك كتلة أوروبا الشرقية"، أي أن على الغرب أن "يُقدّم المساعدة الاقتصادية المُكثفة لدول شرق ووسط أوروبا في المستقبل نظراً أنه من المهم أن لا تُواجه هذه الدول صعوباتٍ اقتصادية".

وعلى الرغم من وجود خلافات فيما يتعلق بالطريقة المُقترح اتباعها لتحقيق غاياتها، فان كلاً من الطريقتين التين تُريد بهما الثورة المضادة المتطرفة و"المعتدلة" الذهاب باتجاه الرأسمالية، تُشكّل تهديداً لأمن الدول المجاورة وحياتها السلمية.

كانت السمة الأساسية للسياسة الخارجية لـ"هنغاريا المُحايدة" هي الموقف المُعادي للسوفييت والاستعداد لشن حرب ضد الاتحاد السوفييتي.

رغم خطورة التحريض القومي ضد شعوب الجوار، الا أن دوره كان محدوداً. ولكن كانت المواقف المُعادية للسوفييت لا تُشكّل تهديداً للاتحاد السوفييتي كدولة مُجاورة وحسب، بل كان الشكل الأكثر فظاظةً وعدوانيةً من العداء للشيوعية وكراهية الاشتراكية وسلطة العُمّال. كان لها مُحتوىً رجعي عام، وسلاحاً ايديولوجياً دائماً للامبريالية العالمية. ان العداء للسوفييت هو سلاح

موجه ضد التقدم الاجتماعي، وكان سلاحاً ايديولوجياً رئيسياً للثورة المضادة. هذا هو الحال دائماً في أي مكان وفي كل حين يعمل الأعداء الداخليون والخارجيون ضد قوى الاشتراكية.
بينما كان مجلس الوزراء برئاسة ايمري ناجي مُنشغلاً باعلان الحياد، كان قادة الثورة المضادة العسكريون يعملون بجد للاعداد للقتال ضد القوات السوفييتية. صاحَبَ هذا النشاط، في السياق الطبيعي للأحداث، حملةً دعائيةً مُكثفة. في 31 تشرين الأول تم توزيع آلاف المنشورات التي تُعلن أن "ثوار" قيادة الدفاع الجوي القومي على استعداد لخوض معركة ضد القوات السوفييتية.
في 1 تشرين الثاني اقتبست صحيفة magyar Függetlenségi عن مقالٍ افتتاحي لصحيفة ديلي تيليغراف أن الاتحاد السوفييتي هو "العدو الوحيد لهنغاريا وأنه لا يجب أن يربطها اي اعتبار سياسي به. من الواضح أن الاقتباس كان يهدف الى التعبير عن موافقة دوداس ومجموعته على هذه الفكرة.
في الأيام التي أعقبت ذلك، عمِلَت الصحف المُضادة للثورة على خلق جوٍ من الهستيريا حول تقارير تحركات القوات السوفييتية و"الخطر الذي يُحيق بانجازات الثورة". لذلك كان من الواضح تماماً ما كان يدور في ذهن الجنرال بال ماليتر المُعيّن مؤخراً، عندما قال للصحافيين الغربيين في "مقره الرئيسي": "ولكن جيشنا يمتلك أسلحةً ويُمكنه الدفاع عن نفسه ضد المتدخلين اذا لَزِمَ الأمر".
كان الجنرال بيلا كيرالي مسؤولاً عن اعداد الجيش لمُحاربة الاتحاد السوفييتي. في 30 تشرين الأول أخبر الاجتماع الذي أنشأ القوات الخاصة أن بودابست يجب أن تكون جاهزةً للقتال. ولهذه الغاية تم تشكيل طاقم كيرالي وبمساعدة "المجلس الثوري لقيادة الدفاع الجوي القومي" راقبوا مواقع وتحركات القوات السوفييتية لاعداد خريطة للمعركة. أمر الجنرال كيرالي ان يتم اتاحة خريطة النظام المدفعي الدفاعي لبودابست لفريقه المُقاتل، والذين بدأوا بعد ذلك خُططاً للدفاع ضد المدرعات. تم ارسال مُمثلين من بودابست الى وحدات الجيش المُتنوعة لبدء الاستعدادات للقتال ضد القوات السوفييتية بالتعاون مع "المجالس الثورية" المحلية. على سبيل المثال، في 1 تشرين الثاني، وصلَ ثلاثة أشخاص في زيٍ مدني الى طاقم الفرقة الثالثة في كيتشكيميت مُحملين بالمهمة المذكورة أعلاه. كانت خطوتهم الأولى هي اعتقال الضباط الذين اعتبروا أنهم غير موثوقٍ بهم لتنفيذ غرضهم.

الجنود السوفييت في هنغاريا

كما كان فريق كيرالي هم الذين نظموا تسليح "الحَرَس القومي" تم الحصول عليها من الترسانة العسكرية. كان لديهم ثقة أكبر في موقف الحرس القومي المُعادي للسوفييت أكثر من امكانية استخدام وحدات جيش الشعب من أجل القيام باستفزاز ضد القوات السوفييتية. كانت هذه الثقة مُتبادلة. حتى تقرير الأمم المتحدة سيء الذكر اعترف بأن المتمردين لا يثقون بالضباط، ولهذا السبب، تُركِت القيادة في أيدي المدنيين. ومهما كانت التعليمات التي صدرت لهم، فانهم لم يرغبوا في قبولها الا في حالة "تأكيدها من قِبَل شخصية يثقون بها، مثل الجنرالات ماليتر وكيرالي". تم اتخذا قرار بتشكيل فيلق من الضباط السابقين وكبار ضباط النظام الهورثي، من أجل انشاء نواة رجعية لجيش الشعب. في غضون أيام قليلة قدّم أكثر من 500 شخص من هذا النمط طلباتهم لاعادة ادرجاهم في الخدمة في الجيش. وكان من بين المتقدمين العديد من مُجرمي الحرب والمتآمرين والأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد الدولة. شكّل الجنرال بيلا كيرالي لجنة اعادة التأهيل المكونة من ثلاثة أعضاء في 1 تشرين الثاني للتعامل مع طلبات التقديم. كانت اللجنة تتألف من ضابطين سابقين وهو نفسه. أغرقت هذه العناصر وزراة الدفاع واحتشدت حول الوزراء في مبنى البرلمان. تقدّم كثيرون منهم بخدماتهم لقيادة الدفاع الجوي خاصةً بعد أن أصدرت ندائها المذكور سابقاً. شكّل هؤلاء العسكريون الرجعيون العنيدون والمعادون للشعب الأساس الراسخ، الذي كان مخفياً عن الجماهير، للديكتاتورية العسكرية والحرب ضد السوفييت. في تلك الفترة اتسع التدخل الامبريالي الخارجي، مُستفيداً من أكثر الطرق خداعاً، لتحقيق أهدافه. قام جهازان من أجهزة الارسال والاستقبال اللاسلكية غير القانونية في مفوضية الولايات المتحدة في بودابست، بابقاء "مركز المقاومة في العالم الحر" على اطلاع على الوضع الداخلي والأحداث المتوقعة، وتلقيا التعليمات والنصائح بشأن التكتيكات التي سيتم اعتمادها. أفادت الصحيفة الأمريكية أن عميد الحرب الباردة ويليام دونوفان William J. Donovan الذي ترأس الاستخبارات الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، أنشأ مقراً رئيسياً في النمسا خلال

أحداث تشرين الأول كرئيسٍ لـ"لجنة الانقاذ القومية". وفقاً لصحيفة واشنطن ديلي نيوز، زار دونوفان هنغاريا عدة مرات من مقره خلال تلك الفترة. بالاضافة الى ذلك، قام عدد غير قليل من "الخبراء الآخرين" بزيارة هنغاريا كمُمثلين لبعض المنظمات أو كصحفيين.

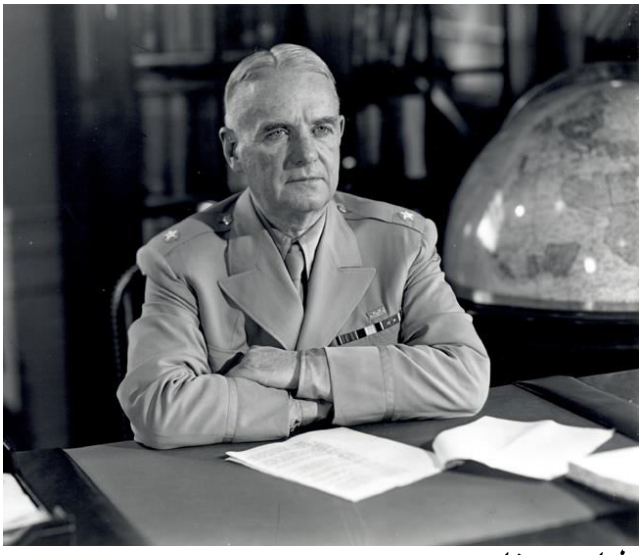

ويليام دونوفان

كانت البعثات الأجنبية المُطلعة جيداً في بودابست على اتصال بالقادة العسكريين المُعادين للثورة. زار السيد كويد مسؤول المفوضية الأمريكية ثكنة كيليان في 30 تشرين الأول، واستفسر عن الوضع السياسي بعد أن قدّم نفسه. ذهب أعضاء البعثات الأجنبية الأكثر نفوذاً لرؤية بال ماليتر. في الأول من تشرين الثاني ظهر جيمس كاولي James N. Cowley وهو "كولونيل نحيل وطويل وهو مُلحق عسكري للمملكة المتحدة" في "مقر" الجنرال ماليتر. في تقريرٍ عن الزيارة وصف العدد الصادر في 2 تشرين الثاني من الصحيفة العسكرية (الجُندي الهنغاري) الكولونيل بأنه قدّم آراءاً بشأن الأحداث ونصائح حول كيفية "التمسّك بالنتائج المُحققة" وبشأن توحيد الجماعات المُسلحة. مما لا شك فيه أن نصيحته التي ارتبطت بمسائل السياسة العسكرية خدمت أولاً وقبل كل شيء أغراض التحضير للقتال ضد القوات السوفييتية وأكدت على الحاجة الى اقامة ديكتاتورية عسكرية. "في المُقابل"، أبلغ بال ماليتر الكولونيل كاولي عن تحركات القوات السوفييتية ونواياها المتوقعة. اكتمل التعاون بين الضابطين، وهي نقطة أفاد بها ماليتر بشيْ من الفخر في أحد اجتماعات مجلس الوزراء.

ليس لدينا حتى أرقام تقريبية لعدد الشخصيات التي أرسلها الغرب للمشاركة في أحداث هنغاريا. لكن من المؤكد أنها كانت كثيرة، وخاصةً في ترانسدانوبيا، المنطقة القريبة من الحدود الغربية والتي وفّرت سهولة دخولهم وخروجهم. ان حقيقة ومدى خطر التدخل الامبريالي تم توضيحه في الواقع من خلال المُخططات الخاصة بالمجلس الوطني لترانسدانوبيا.

السؤال الذي يطرح نفسه هو ما اذا كان المجلس الوطني لترانسدانوبيا حكومةً مُنفصلةً أم لا؟ لا تعتمد الاجابة على ما اذا كان للهيئة المعنية وزراء أو ما الذي كانت تعتبر نفسها على هذا النحو، بل على الدور الذي لعبته في الممارسة ونوع الأفكار التي بدأت هذه الهيئة، التي كان مقرها في مدينة غيور، في ترجمتها على الأرض. كانت هذه الهيئة، في تطورها، قُطباً من أقطاب الثورة المضادة. طرح المؤتمر الوطني، وهو الهيئة التي أنشأت المجلس الوطني لترانسدانوبيا مطالب للحكومة من أجل جذب دعم كل القوى المُعادية للثورة. في جلسة 30 تشرين الأول، دعا المجلس الوطني لترانسدانوبيا الأجهزة "الثورية" في المنطقة الى الانضمام الى المجلس وأعلن أن مقاطعات عدة، منها سيبيل في بودابست قد انضمت الى المجلس. تم تمرير قرار حتى على شكل

رقم: "سيتم تمثيل المُقاطعات التي انضمت الى المجلس الوطني لترانسدانوبيا بأربعة مندوبين". أدرك قادة لجنة أوروبا الحرة بسرعة، امكانات هذه المُنظمة الجديدة. حتى المُهاجرون المؤيدون لايمري ناجي لم يُحاولوا انكار الحقائق وأُجبِروا على الاعتراف بوجود خطة امبريالية لتقسيم البلاد الى جُزئين: ترانسدانوبيا هي جزء من هنغاريا على حدود النمسا ويفصلها نهر الدانوب عن باقي أنحاء البلاد كحدود طبيعية. كانت سياسة القُوى الغربية التي لم تتحدد بعد آنذاك، هي تشكيل حكومة مستقلة في هذا الجزء من هنغاريا لفصلها عن بقية البلاد وجعل مدينة غيور عاصمتها وبالتالي انشاء هنغاريا المقسومة الى جزئين مثل ألمانيا. هكذا تم وصف المُخطط في عدد كانون الثاني عام 1960 من مجلة بروكسل. ولكن مؤلف هذا المقالة أخطأ في قوله أن صانعي هذا المُخطط غير معروفين، لأن كبار مُخططيه كانوا موظفين اذاعة أوروبا الحُرة في ميونيخ.
في مُحاولته لترجمة الفكرة الى ممارسة، ذهب أوريل ابارنيي Aurel Ábrányi رئيس مكتب التجسس في فيينا التابع للجنة راديو أوروبا الحرة وكالمان كونكولي Kalman Konkoly مسؤول اذاعة أوروبا الحُرة في ميونيخ، الى غيور.

أوريل أبارنيي

تم تكليفهم بمهمة كسب دعم قادة المجلس الوطني لترانسدانوبيا واقناعهم لمناشدة الأمم المتحدة برسالة للحصول على الدعم. كما اضطلع الناتو بدور في تنفيذ الخطة الجوهرية. بدأت حملة تحريضية بهدف اقناع الشخصيات السياسية في الدول الأعضاء في الناتو بدعم هذه الخطة. على سبيل المثال، اقترح فان زيلاند van Zeeland وزير الخارجية البلجيكي السابق، في أروقة مبنى برلمان بلده، ضرورة تقسيم هنغاريا[1]. "في الأمم المتحدة تعهد مندوبو القوى الغربية بتأمين التصويت لصالح ارسال قوات شرطة دولية الى ذلك الجزء من البلاد الذي يُمكن أن يستقل عن الحكومة الهنغارية ويكون خالياً من القوات السوفييتية، في حالة قيام دولة ما بتقديم اقتراح".
وكان سفير ايطاليا في فيينا هو من قام بالمهمة[2].
ومع ذلك، لم تُرسل اذاعة أوربا الحرة ضباط اتصال فحسب، بل قدّمت ايضاً المساعدة الفنية. تم ارسال مُرسل اذاعي بقدرة 10 كيلو واط الى غيرو من ميونيخ. تم نقل شحنة راديو أوروبا الحُرة مع 8 أو 10 أجهزة ارسال واستقبال ونشرها في جميع أنحاء ترانسدانوبيا وانخرطت في الدعاية

[1] - F. Eross: Magyar Munkasvezerek Nyugaton. (Hungarian Workers' Leaders in the West). Pannonia, Budapest 1961, p. 78
[2] - M. Szabo: Foglalkozasuk: emigrans (They Are Emigres by Profession). Kossuth Konyvkiado, Budapest 1958, p. 79

المُعادية للثورة. وصل الجنرال زاكو زعيم (الرابطة الأخوية للمحاربين الهنغاريين) والوفد المرافق له الى مدينة غيرو لتقييم الوضع العسكري والامكانات المُتاحة. تباهى أعضاء تنظيم (صليب السهم) السابق، وهو الحزب النازي الهنغاري، في عدد تشرين الثاني من مجلتهم بأن "زعيم الحركة الهنغارية صليب السهم عَبَرَ الحدود الهنغارية من النمسا بصحبة هيئة التحرير للحصول على معلومات حول الوضع" من الواضح أن هذا النوع من الرحلات خدمت الاستعدادات للتدخل المُسلّح بأبعاد متعددة.

ساعدت الأنشطة التي قام بها المجلس الوطني لترانسدانوبيا في تنفيذ هذه الخطط بالغة الخطورة. احتوت دعايتهم على اشارات مُستمرة حول ترانسدانوبيا بوصفها أرض موحدّة ومستقلة، وبذلك يجب اخضاعها لقيادة موحدة. أحياناً في بعض الأماكن، وخاصةً في اذاعات المحطات الاذاعية المحلية "الحُرّة" تم ذكر مُصطلح "جمهورية ترانسدانوبيا الحُرّة".

لكن كان الخطر الحقيقي يكمن في القرار رقم 7 الذي صدر عن اجتماع انتخاب مجلس ترانسدانوبيا الوطني: "يرى المجلس الوطني لترانسدانوبيا أنه من المرغوب فيه تنظيم قيادة عسكرية موحدةّ". شَرَعَ عدد من الضباط في تأسس "قوات ترانسدانوبيا المُسلحة". في 1 تشرين الثاني أذاعوا اعلاناً عن انضمام وحدات عسكرية من مُدُن غيرو وبابو papa وزالاغيرسيغ وساربوغارد sárbogárd اليهم. كما كانت المُحادثات جارية مع "المجالس العسكرية الثورية" للوحدات الأُخرى حول الانضمام للقوات المسلحة لترانسدانوبيا وتقديم الدعم لـ"استقلال" هذا الاقليم.

سافر بعض مُمثلي المجلس الوطني لترانسدانوبيا الى الحدود بين هنغاريا والنمسا، وذهب آخرون الى فيينا لاجراء اتصالات مُباشرة مع القوى الرأسمالية المُستعدة لتقديم المُساعدة. على سبيل المثال، ذهب زولتان بيريان Zoltan Berjan الى فيينا ودعا الى "مُساعدة الشعب الهنغاري". في 1 تشرين الأول، ذهب وفد من 4 اعضاء الى فيينا وطلبوا المساعدة من مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية وزعماء المُهاجرين. يُسجّل أحد المندوبين، وهو عضو في المجلس هرب الى الغرب، أن أوسكار هيلمر Oskar Helmer وزير الداخلية النمساوي استقبلهم أيضاً"[1].

في 7 تشرين الثاني نوفمبر أجروا مُحادثات مع العقيد بيل (جوليان بورساني) سيء الصيت من اذاعة أوروبا الحرة. بالنظر الى حقيقة أنه لم يكن لديهم سوى أيام قليلة تحت تصرفهم، فقد عملوا بالفعل بسرعة "ثورية" في ارساء الأساس لهذا المُخطط الامبريالي والذي شكّل تهديداً على وجود الشعب الهنغاري، وعلى العالم بأسره ايضاً. في الوقت نفسه، لم يترددوا في اغلاق الحدود مع تشيكوسلوفاكيا لمنع أي امكانية لوصول المساعدة لجيش الشعب الهنغاري والقوى الاشتراكية. سعى الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين والنشاطاء الحزبيين وعمال السكك الحديدية والفلاحين العاملين الى الاتصال بمعارفهم الهنغاريين ورفاقهم القدامى لتقديم المُساعدة لرفاقهم الطبقيين في وضعهم الصعب. أرسلوا كمية كبيرة من المنشورات والصحف باللغة الهنغارية عبر الحدود تدعو العمال الهنغاريين للدفاع عن ديكتاتورية البروليتاريا وعدم نسيان الدروس المُستفادة من أحداث جمهورية السوفييتات الهنغارية عام 1919. لهذا السبب أمر المجلس الوطني لترانسدانوبيا باغلاق الحدود بين هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا بالكامل.

كان "التحريض المُرتبط بالأمم المتحدة" مُصمماً لصرف انتباه الرأي العام الهنغاري عن الطابع الخطير لخطط ترانسدانوبيا التي قد تُشعل فتيل حرب عالمية ثالثة. انتشرت الأوهام حول دعوات الأمم المتحدة على نطاقٍ واسع. شعر المُعادون للثورة بأنهم مُلزمون بتمويه التحضير للصراع المُسلّح ضد القوات السوفييتية، لأن الناس كانوا خائفين من أن الأحداث في هنغاريا قد تؤدي الى اندلاع حرب عالمية جديدة. ولتحقيق هذه الغاية لجؤوا الى خُدعة مُنمقة بالحديث حول وجوب "وضع هنغاريا تحت وصاية الأمم المُتحدة". بثت اذاعة أوروبا الحرة تقارير من نيويورك أدت الى الاعتقاد بأن التدخل الغربي كان وشيكاً. طمأن راديو أوروبا الحرة "مُقاتلي الحرية"

[1] - Tanulmanyok a Magyar forradalomrol (Studies about the Hungarian Revolution). Aurora Books, Munich 1966, pp. 288-289

الهنغاريين على أن "العالم بأسره" متضامن معهم وشجعهم على مواصلة الكفاح المسلح.
استعارت الصحافة المُعادية للثورة الأخبار من اذاعة أوروبا الحرة ونشَرَت تقاريرها بصدد خططها وأفكارها وآمالها كأنها حقائق. دعونا نرى كيف ازدادت الآمال المتعلقة بـ"تدخل الأمم المتحدة" الى مستوىً أعلى يوماً بعد يوم.
في 1 تشرين الثاني كتبت صحيفة حزب أصحاب الحيازات الصغيرة اليومية "... يأتي العديد من الصحفيين الأجانب الى هذا البلد أساساً لغرض التحضير للزيارة القادمة للأمين العام للأمم المتحدة الى هنغاريا".
في 2 تشرين الثاني كتبت الصحيفة المُتحدثة باسم دوداس ومجموعته أن "لجنة الأمم المتحدة ستصل الى بودابست غداً ظهراً". كانت صحيفة (الجنود الثوريين) Magyar Fuggetlenseg أكثر تفاؤلاً بما كتبته: "... سيصل وفدٌ من الأمم المتحدة الى بودابست بعد ظهر اليوم".
أوردت (صحيفة العمال الشباب) في عدد 3 تشرين الثاني آمالاها على أنها حقيقة: "وصلت لجنة من مُراقبي الأمم المتحدة الى هنغاريا خلال الـ48 ساعة الماضية عبر مدينة بوجونيي Pozsony التشيكوسلوفاكية. بدأ مُمثلي المنظمات الدولية بمهمة انجاز أعمالهم "النبيلة" والمحفوفة بالمخاطر دون تأخير. صاروا يستخدمون كل الوسائل المُمكنة لمتابعة الأحداث بما في ذلك المُراقبة الجوية، مع التركيز بطبيعة الحال على أي تطورات تتعلق بخطر التدخل العسكري الأجنبي. وتم ابلاغ جهاتهم المسؤولة باستمرار بملاحظاتهم، وتم بثها على فترات متكررة بواسطة اذاعة الأمم المُتحدة.
كانت مسؤولية تغطية أخبار "تدخل الأمم المتحدة" تقع على صحيفة (الحقيقة) valóság. في 3 تشرين الثاني نشرت هذه "الصحيفة اليومية الهنغارية المستقلة" تقريراً غير رسمي فريد من نوعه، حيث كتبت: "وصل شاب ثوري من بودابست الى الحدود النمساوية الهنغارية بسيارته في منتصف ليلة 1 تشرين الثاني تقريباً. نجح في التحدث الى قوات الأمم المتحدة المتمركزة الآن على طول الحدود. وأبلغه عدد من جنود الأمم المتحدة، بينهم جنود بريطانيين وأمريكيين أنهم في حالة تأهب. لكنهم لم ينووا أن تطأ أقدامهم الأراضي الهنغارية طالما لم يتلقوا دعوة مُحددة من ايمري ناجي لدخول المجر. وكما هو معروف فقد صرّح رئيس الوزراء مُسبقاً وبث في الاذاعة الهنغارية أنه اذا رفضت القوات السوفييتية مغادرة البلاد بعد الدعوات المتكررة لها بالانسحاب وبعد الغاء عضوية هنغاريا في معاهدة وارسو، فاننا سنستفيد من مساعدة الأمم المُتحدة لكي تجعلها تنسحب".
ان تكرار الصحافة والاذاعة العنغارية المستمر لبرقية ايمري ناجي التي أرسلها الى الأمم المتحدة واجراءاته المُعادية للسوفييت أعطى مصداقية لتقارير الأمم المتحدة. حتى لجنة اذاعة أوروبا الحرة كانت راضية عن هذا الأمر. دعت التعليمات الصادرة عن اذاعة اوروبا الحرة في ميونيخ في 2 تشرين الثاني بعباراتٍ حازمة الى دعم الحكومة الجديدة وانهاء الهجمات على ايمري ناجي.
بدأت اذاعة أوروبا الحرة تُدرك انه يجب تعزيز أساس "النظام الجديد" وخطه المُعادي للسوفييت. وبثت في 2 تشرين الثاني: "اليوم هناك حاجة ماسة للوحدة القومية من النوع الذي دعا اليه رئيس الوزراء أكثر من ذي قبل". في نفس اليوم حتى المجلس الوطني لترانسدانوبيا قرر أن حكومة ناجي لبّت مطالب "الثورة" وأكد دعمه لها.
خرجت اللجان الثورية الجامعية التي كانت تعمل بشكلٍ رئيسي في الأنشطة الدعائية بتأييد قوي للغاية لفكرة "الوحدة القومية" حول ايمري ناجي. وقامت ما تُسمّى باللجنة الفرعية لجامعة بودابست باعلان "مرسوم اليوم رقم 1": "ان واجبنا الأقدس تجاه شعبنا والثورة القومية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الوحدة، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يُمكن من خلالها توحيد جميع القوى لحماية مصالح ثورتنا"[1].

[1] - - Magyar Jövő (Hungarian Future). November 3, 1956

كما أصدرت لجنة الطلبة الثوريين في الجامعة منشورات ومقالات نشرتها في صحيفتها (شباب الجامعة) تُطالب بالتعليق المؤقت للنضالات الحزبية والجانبية من أجل تحقيق الوحدة القومية، ووصفت هذه الطريقة بأنها الطريقة الوحيدة للدفاع عن "منجزات الثورة الديمقراطية والنضال من أجل الحرية"[1].

لا علاقة لـ"الوحدة القومية" التي دعا اليها أعداء الثورة بالمصالح الفعلية للشعب الهنغاري. ان الشيوعيين الذين تعرضوا للاضطهاد والكثير من الشرفاء الذين تم اعتقالهم لم يُشاركوا في هذه "الوحدة". كم تم استبعاد العمال الذين يُدافعون عن المصانع ذات المُلكية العامة والفلاحين الذين حصلوا على الأرض عندما وُزعت عليهم في اطار الاصلاح الزراعي، والمواطنين الشرفاء الذين يدعمون التقدم الاجتماعي ويكرهون سادة النظام البائد. وبغض النظر عن عدد المرات التي رددوا فيها عبارات مثل "شعبية" و"وطنية"، فان دعاة هذه الوحدة الزائفة لم يتمكنوا من اخفاء ضيق قاعدتها الاجتماعية. في هذا المجال من "الوحدة القومية" المُعادية للسوفييت، تقاطع ايمري ناجي وفرسان "التحرير" واحتضنوا بعضهم.

في الوقت الذي تعرّضت فيه القوى الشيوعية والتقدمية للارهاب الأبيض وتنكيل الرجعية، واستعدّت فيه لخوض الصراع ضد سلطة الشعب الهنغاري العامل والسوفييت، شجع ايمري ناجي "الوحدة القومية". لقد فتح الباب على مصراعيه أما قوى اليمين ونأى بنفسه عن قوى الاشتراكية. تشبث بمفهوم الوحدة هذا في دراسته التي كتبها بعد 4 تشرين الثاني: "هذه الوحدة القومية (في النضال من أجل الاستقلال) احتضنت جميع الطبقات الاجتماعية وكل الاتجاهات السياسية"[2]. في الواقع، كانت هذه الوحدة موجودة فقط الى الحد الذي توحدت فيها جميع العناصر والجماعات اليمينية للقضاء على الاشتراكية.

وكما أشرنا، فان مفهوم "هنغاريا المُحايدة" لم تُهاجم التقدم الهنغاري والعمل الخلاق المستقل للشعب الهنغاري وحسب، بل شكّل تهديداً لأمن الشعوب المجاورة وكل العالم أيضاً. تضمنت الاجراءات المُعادية للسوفييت التي قام بها أعداء الثورة خطر اندلاع حرب عالمية ثالثة. تتضح صحة هذا التقييم للوضع، بشكلٍ خاص، اذا أخذنا في الاعتبار حدوث العدوان الامبريالي المفتوح ضد استقلال وحرية وسيادة مصر، الدولة التي حصلت على ساتقلالها قبل عام 1956. لقد شنّت الامبريالية في هذه الأوقات هجوماً عاماً.

في بث اذاعي مساء 3 تشرين الثاني، قام الكاردينال ميدزينتي بالقاء كلمة وهو يشعر بسعادة مخمورة بالنصر، وقال أنه سيدفن "النظام الساقط". بعد مقدمة امتدح فيها "الشعب" و"الكفاح المسلح" وأشار بازدراء الى "الامبراطورية الروسية"، انتقل سريعاً الى عرض برنامجه الخاص بما أن "النظام القديم قد انهار بالفعل". وهدد "أعضاء وأتباع النظام المُنهار" وأعلن أنهم "يتحملون مسؤوليةً كاملةً عن أنشطتهم" وأنه "يجب أن تتم محاسبة ما قاموا به في جميع مجالات الحياة". وفي معرض التعبير عن أهداف برنامجه الاجتماعية، قال: "نريد أن نكون دولةً وأمةً ذات روح ثقافية قومية فريدة تقوم على المُلكية الخاصة التي يُقيدها التمثيل الاجتماعي". يجب على استعادة المُلكية الخاصة لوسائل الانتاج أن يعقبها انتخابات "تحت اشراف دولي". على الرغم من أنه لم يُطالب بشكلٍ صريح باستعادة الأرض التي تملكها الكنيسة والتي تم توزيعها على الفلاحين عام 1945، الا أنه لا يُمكن أن يكون هناك شك في ما عناه عندما قال أن هناك سبباً وجيهاً لنتوقع "استعادة مؤسسة وجمعيات الكنيسة الكاثوليكية".

لقد كانت الثورة المُضادة، التي تمتعت بدعم الرجعية الدولية، تُمارس طقوس الاحتفال بدفن جسد هنغاريا الاشتراكية. وفي الوقت الذي كانوا يفعلون ذلك، كان الشيوعيين الهنغاريين يستعدون لشن هجمة مُضادة من شأنها أن تؤدي الى قمع الثورة المضادة.

---

[1] - See Egyetemi Ifjúság (University Youth). November 3-4, 1956

[2] - I. Nagy: Gondolatok — emlekezisek (Thoughts and Memories), Sna- gov 1956-1957

الفصل السادس: القمع المُسلّح للثورة المضادة بمساعدة القوات السوفييتية

في الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني عام 1956 واجهت الاشتراكية أزمةً عميقةً في هنغاريا. لم تعد قوى الثورة المَضادة التي تُريد استعادة الرأسمالية تهتم باخفاء مصالحها الحقيقية. سعوا علانيةً الى استلام زمام السلطة. نظّمَ مُمثلوا الجماعات المسلحة المُعادية للثورة قوات مسلحة موحّدة تحت قيادة الطاقم الخاص بالجنرال بيلا كيرالي التي كانت مُستعدةً لمحاربة القوات السوفييتية. في الواقع، نشأت بؤرة حرب جديدة على أراضي هنغاريا. لقد شكّلت تهديداً ليس فقط لمستقبل الشعب الهنغاري بل وأيضاً على سلام وأمن أوروبا والعالم بأسره.

كانت قوى التقدم والاشتراكية، في جميع أنحاء العالم، وخاصةً في أوروبا مُخدرة ومذهولة. اهتزت قناعات عدد من الناس في صفوف الأحزاب لشيوعية والعمالية وانتشرت الانهزامية بسرعة. شلّت شعارات المُعادين للثورة والتحريفيين الكثير من الفئات العمالية. اتخذ هؤلاء، بعد انخداعهم بشعارات "تنقية الاشتراكية" و"الاشتراكية المُستقلة" والأشكال "القومية الديمقراطية للاشتراكية"، اتخذوا موقفاً مُعادياً للاتحاد السوفييتي وتخلّوا عن المبادئ الأساسية للأممية البروليتارية. على الرغم من أن فكرة "تنقية الاشتراكية" قد لقيت السرور وحظِيَت بتأييد الرجعية الدولية، الا أن نُشطاء الحزب والعمال بشكلٍ عام أدركوا بوضوحٍ مُتزايد الماهية الفعلية لهذه الأحداث.

شنّت الرجعية وأجهزة الحرب الباردة وممثلوها هجوماً بشعاً. كانت الرجعية الدولية مُبتهجةً وتحتفل بالانتصار. لقد قاموا بتمجيد "المقاتلين الهنغاريين من أجل الحرية"، وقاموا بتكثيف الدعاية المُعادية للشيوعية والسوفييت وكانوا جميعاً مُستعدين لدفن الاشتراكية. قامت قوى ارهابية من جميع أنحاء العالم بمهاجمة مقرات الأحزاب الشيوعية، بتشجيعٍ من تلك الأحداث، وقامت بمسيرات رجعية وأشادت بـ"الثورة الهنغارية" وايمري ناجي.

دبابة سوفييتية تحرس أحد تقاطعات الطرق في بودابست

شنّ مركزان من مراكز الامبريالية الدولية، وهما الحكومتين البريطانية والفرنسية، التي مثّلَت مصالح كبار الرأسماليين، بالتعاون مع الصهيونية الاسرائيلية، هجوماً مُسلحاً على مصر في 29 تشرين الأول في محاولة لاستعادة قناة السويس. كان هذا هجوماً مُفترساً ومُسلحاً صريحاً شنته

قوى الاستعمار ضد مصر مما شكّلَ تهديداً لقضية حركة التحرر الوطنية العالمية. تم انشاء بُؤراً ساخنة جديدة على الشواطئ الشمالية للقارة الافريقية بالقرب من أوروبا. اجتاحت رياح الحرب الوشيكة كل العالم.

في اليومين الأخيرين من تشرين الأول واليوم الأول من تشرين الثاني، اتُخِذَت اجراءات لم تَدَع مجالاً للشك في طبيعتها الحقيقية، بدعم من الخونة الهنغاريين المُعادين للثورة الذي شعروا الآن انهم يحققون النصر. في 30 تشرين الأول بدأوا بقتل الشيوعيين في مقر الحزب في بودابست.

وفي نفس اليوم، أعلَنَ ايمري ناجي عن تشكيل حكومة ائتلافية جديدة على أساس نظام "التعددية الحزبية". ومن ثم استجاب لمطالب الجماعات المُعادية للثورة وأعلن، في 31 تشرين الأول عن نية هنغاريا الانسحاب من مُعاهدة وارسو. في 1 تشرين الثاني أعلَنَ ايمري ناجي "الحياد".

في 4 تشرين الثاني دخل النضال ضد الثورة المضادة مرحلةً جديدة. بمساعدة مباشرة من الاتحاد السوفييتي شَرَعَت القوى الاشتراكية الهنغارية في العمل لقمع الثورة المضادة والقضاء على نتائجها.

عند هذه النقطة، يظهر سؤال: ما هي الظروف والشروط التي جَعَلَت من الممكن احتواء ورد هجومين للامبرياليين في وقتٍ قصيرٍ نسبياً على الرغم من صعوبات الوضع؟ للاجابة على هذا السؤال، يجب أن نفحص العوامل التي جَعَلَت من الممكن قمع العصابات المسلحة للثورة بدون كفاح مسلّح طويل الأمد. يجب علينا أيضاً، دراسة سبب عدم نشوب نزاع مسلح على الرغم من حقيقة أن الامبريالية الدولية كانت مُهتمةً بنتائج الأحداث المجرية وتدخّلَت فيها بنشاط. مما لا شك فيه، أن النجاح في تجنّب هذين الخطرين أصبح مُمكناً من خلال تكييف التكتيكات التي توافقت مع الظروف الداخلية والخارجية المُحددة.

أ- الظروف الداخلية لسحق الثورة المضادة

تم سَحق قُوى الثورة المضادة في هنغاريا من خلال الاعتماد على المساعدة الخارجية، اي من خلال القوات السوفييتية التي قدّمَت فرصاً مواتية وخلقت ظروفاً جيدة لقوى الاشتراكية الداخلية لتنفيذ نضالها السياسي والآيديولوجي بنجاح.

في 2 و3 تشرين الثاني، تم تشكيل حكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغاريين، وهي المركز الثوري للقوى الاشتراكية الهنغارية. أُعيد تشكيل اللجنة التنفيذية لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري واللجنة المركزية المؤقتة للحزب. لعبت هذه التطورات دوراً حاسماً في سحق الثورة المضادة.

رَفَضَت الحكومة برئاسة ايمري ناجي العمل من أجل الأهداف التي عينها المجلس الرئاسي من أجلها. لقد خانت الأفكار الاشتراكية التي أقسمت على خدمتها. بدلاً من الدفاع عن الاشتراكية، ساعدت حكومة ايمري ناجي اولئك الذين سعوا الى تصفيتها. وبدلاً من اعادة القانون والنظام والأمن تسامحت مع فوضى وارهاب العصابات المسلحة. بالاضافة الى ذلك، فقد حلّ التنظيمات المسلحة التي كان يُمكن أن يُعتَمَد عليها في دعم استعادة القانون والنظام. تصرّفَ ايمري ناجي دون أي شكلٍ من أشكال التفويض، وأبطَلَ الاتفاقيات الدولية الهامة. عامَلَ ناجي أصدقاء الشعب الهنغاري الحقيقيين بطريقة عدائية.

جادَلَ أنصار ايمري ناجي في خطاباتهم ومقالاتهم بأن هذه الخطوات قد اتُخِذَت استجابةً للمطالب الشعبية. كان هذا صحيحاً جُزئياً، ولكنه عَكَسَ مصالح تيار الأقلية الذي ظَهَرَ على السطح من خلال موجة الثورة المضادة. استغل ممثلوا الرجعية كل وسائل الدعاية المُتاحة لطرح رغباتهم كما لو كانت رغبات "الشعب". ارتبطت المصالح الحقيقية للعمال الهنغاريين بالاشتراكية. لقد طالبوا بتصحيح الأخطاء والقضاء عليها واحترام الشرعية وبناء الاشتراكية بطريقة تتوافق مع

ظروف هنغاريا الخاصة. لكن في ذلك الوقت، لم يكن واضحاً للجماهير حيث أدّت الدعاية المضادة للثورة وتسمم الأجواء بالخيانة الى حدوث ارتباك وتمت التعمية على ما يحصل في حقيقة الأمر.
وسط هذه الظروف الصعبة للغاية حشد يانوش كادار مجموعةً من الوطنيين الهنغاريين وشكلوا حكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغاريين. تم توضيح سبب هذا الاجراء في رسالة مفتوحة: "لقد اضطررنا الى اتخاذ هذا الاجراء المسؤول بادراكنا أنه أصبحت حكومة ايمري ناجي جُزءاً من الرجعية، فانه لم يعد لدينا أي فرصة بدون ذلك لاتخاذ اجراء ضد خطر القوى المُضادة للثورة الذي يُهدد بالقضاء على جمهوريتنا الشعبية وسلطة العمال والفلاحين ومُنجزاتنا الاشتراكية".
كان تشكيل حكومة العُمّال والفلاحين الثوريين واعادة تنظيم حزب العمال الاشتراكي الهنغاري في الواقع عملاً ثورياً. تم تحديد طبيعة الحكومة الجديدة بشكلٍ أساسي من خلال حقيقة أنها كانت أداة ثورية وشيوعية قامت بقطع صريح مع الخيانة وخرَجَت بحزم من أجل النضال ضد طوفان الثورة المضادة. وهذا يعني، أن أهم شرط مُسبَق من أجل تحقيق الهدف، هو انشاء مركز ثوري لقمع الثورة المضادة واستعادة النظام الاشتراكي.
بدأت الحكومة الجديدة أنشطتها في الدفاع عن دستور جمهورية هنغاريا الشعبية وروحه. تم تشكيل الادارة الجديدة بناءاً على مُبادرة من الوزراء الذين ظلوا مخلصين لسلطة العمال وانفصلوا عن ايمري ناجي. تمتعت هذه الحكومة بدعم كُلٍ من رئيس المجلس الرئاسي للجمهورية الشعبية ورئيس مجلس نواب الشعب. جمَعَ المركز الثوري الجديد قوته من أجل نضالٍ صعبٍ للغاية وقرر أن يتحمل المسؤولية أن المصالح الحقيقية للشعب التي قامت على أُسس دائمة.
يُمكن تلخيص أهداف المركز الثوري على النحو التالي: سحق الثورة المضادة واستعادة القانون والنظام في البلاد واعادة تنظيم قوى الثورة الاشتراكية وضمان استمرار بناء الاشتراكية. حددت الحكومة والحزب في وثائقهما الأولى برنامجاً يُعبّر عن اهتمامات أكبر شريحة مُمكنة من العمال الهنغاريين بغض النظر عن ظروفهم أو أمزجتهم اللحظية.
ومع ذلك، فقد كان يُمكن لهذه الأهداف المُحقة أن تظل مُجرّد رغبات لو لم يتم سحق الجماعات المُسلّحة المُعادية للثورة. كان على حكومة العمال والفلاحين الثوريين واللجنة التنفيذية لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري أن يُقررا ما اذا كان يجب المُخاطرة بحرب أهلية في سياق سحق الثورة المضادة أو ايجاد حل آخر. كانت الحرب الأهلية تعني نضالاً طويلاً سيودي بحياة الكثير من الناس. كان الآلاف من الشيوعيين والوطنيين في جميع أنحاء البلاد ينتظرون الدعوة للنضال، ولا شك أنه كان هناك استعدادات للقتال في أحياء الطبقة العاملة في بودابست، مثل انغيالفولد وسيبيل.
كان العمال الشيوعيين هم أول من بدأوا بتنظيم أنفسهم من أجل وقف تقدّم الثورة المضادة. فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك: تم انشاء تنظيم شيوعي سري يقيادة لجنة مؤلفة من 5 أعضاء في مصنع النجمة الحمراء للتراكتورات في مقاطعة كيشبيشت Kispest في بودابست. في المنطقة العاشرة، نظّم العمال المسلحون أنفسهم لمحاربة الثورة المضادة مُستخدمين مباني مصنع البيرة المحلي كغطاءٍ لهم. واصل قادة الحزب في المنطقة الثالثة عشر التنظيم النشط للنضال في العديد من المصانع حتى بعد الهجوم والنهب الذي مارسته العصابات على مقر الحزب في بودابست.
نظّمَ العمال الشيوعيين ونشطاء الحزب في مصنع غانز للمحركات Ganz-MÁVAG أنفسهم. تم تقديم الأسلحة والوثائق بمساعدة من الرائد ايرنو يانوشي Ernő Jánosi قائد مقاطعة مركز التجنيد. في منطقة كيراليردو Király-erdő شكّلَ 13 شيوعياً من سيبيل مجموعةً مسلحة

وشرعوا في تعبئة العمال الموالين لسلطة العمال. كما نظمت مجموعة من الشيوعيين في المنطقة الثالثة العمال لايجاد مخرج من الوضع الخطير. لم يتوقف عمال المناجم في مقاطعة نوغراد عن النضال ضد الثورة المضادة ولو ليومٍ واحد. في 1 تشرين الثاني أصدَرَ اجتماع لحوالي 30-40 من الشيوعيين النشطين في بلدة كارانشلابويتو Karancslapujto نداءاً من أجل الاستنفار. في اليوم التالي لبّى أكثر من 500 شخص ندائهم وحضروا مسيرةً التزموا فيها بشعارات اشتراكية. قام عمال المناجم في باغلاشايلا Baglyasalja وشالغو و كارانشلابويتو وناغيباتوني وغيرها من البلدات بتسليح أنفسهم. قامت وحدة من الميليشيا العُمالية مكونة من 83 شخص باستعادة منطقة سالغوتاريان من أعداء الثورة في 4 تشرين الثاني. نظّم عمال المناجم أنفسهم في الجنوب، في مقاطعة بارانيا في ممدينتي بيكيش وكوملو، بنفس الطريقة. في بلدة كوبوشفار دافع شيوعيو مصنع السكر عن مصنعهم بالأسلحة. خلال ليلة 1 تشرين الثاني عقدوا اجتماعاً تم فيه اتخاذ القرار التالي: "... الثورة المضادة ليست شأناً هنغارياً خاصاً، انه عمل من أعمال الامبريالية الدولية، لا يُمكن له أن يمر دون أن تستنفر ضده الدول الاشتراكية قواها... يجب أن نستمر حتى النهاية!".

كما رفض العمال الزراعيون لمنطقة بيكيش مُشاهدة التطورات من بعيد مكتوفي الأيدي. في بلدة سارفاش حمل 35 شخصاً السلاح في 2 تشرين الثاني لاستعادة سلطة العمال ومن ثم انضم اليهم 50 آخرين بعد يومين. صاغت منظمة الحزب في نفس المنطقة في الساعات الأولى من 4 تشرين الثاني قراراً يقول: "يجب قمع الثورة المضادة التي شنت هجوماً على بلدنا وشعبنا وحزبنا وسلطتنا الشعبية. يجب نزع سلاح الحرس القومي الذي تم وضعه في خدمة الثورة المضادة. يجب استعادة المباني والشوارع في سارفاش، يجب استعادة سلطة الشعب"[1].

بحلول مساء يوم 5 تشرين الثاني تم سحق قوات الثورة المضادة المسلحة في جميع أنحاء سارفاش، وانضم، في الأربعة أيام التي أعقبت 4 تشرين الثاني، حوالي 550 شخصاً الى حزب العمال الاشتراكي الهنغاري. في منطقة توتكوملوش tótkomlós احتشد 220 شخصاً تحت راية الحزب الشيوعي في غضون أيام قليلة. التأمت العديد من المجموعات المكونة كلٌ منها من 10-20 شخصاً مسلحين ببنادق الصيد والأدوات الزراعية معاً في المزارع التعاونية في جميع أنحاء هنغاريا للدفاع عن مُلكيتهم. تم تشكيل منظمة حزبية شيوعية مُكونة من 60 شخص في بلدة كونسيرتمارتون kunszentmárton في مزرعة ماتي زالكا Máté Zalka التعاونية في 1 تشرين الثاني من أجل الدفاع عنها. قام أعضاء تعاونية كيشويسالاش kisújszállás وتعاونية لينين في كارتساغ karcag وتعاونية راكوزي في ميزوتورmezőtúr ومزرعة النجم الأحمر التعاونية في بلدة بارتش Barcs وكثير غيرها بنفس الموقف. أُطلِقَ على 20 فرداً مُسلحاً من تعاونية الشرارة في قرية راكاماز rakamaz لقب (مُقاتلي المقاومة). قام تنظيم ميليشيا شعبية في قرية سابيدي Szabadi بمقاومة عناصر من الثورة المضادة ومنعهم من السيطرة. الحالات المذكورة أعلاه ليست سوى أمثلة عشوائية لمجموعات من الأشخاص، بالرغم من أنها كانت مُشتتة، الا أنها كانت تكتسب المزيد من القوة أثناء استعدادها لشن الهجوم المضاد.

كما كان أنصار سلطة العمال والفلاحين في مختلف وحدات الجيش وحرس الحدود والقوات الخاصة السابقة يُنظمون أنفسهم في مُحاولة لايجاد مخرج من الوضع الصعب. وقفت قوىً كبيرة فعلاً، رغم تشتتها، على أُهبة الاستعداد للدفاع عن الثورة الاشتراكية في هنغاريا. لقد كان تنظيم هذه القوات بشكلٍ صحيح وزجها في المعركة، لن يستغرق وقتاً طويلاً وحسب، بل كان سيؤدي الى مزيد من الأضرار وسفك الدماء. وعلى أساس هذه الاعتبارات قررت حكومة العمال

[1] - D. Varga: op. cit., pp. 68-69 and p. 95

والفلاحين الثورية استخدام المساعدة الأممية لضمان الانتصار في الكفاح المسلّح واعادة تنظيم القوى الثورية وكسب ثقة الشعب العامل في مسار الحرية. في سياق الصراع السياسي والايديولوجي المتسق بعد استعادة الفانون والنظام. هذا هو السبب في اعلان الوطنيين الهنغاريين أن "حكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغاريين تصرفت لصالح لصالح شعبنا والطبقة العاملة والفلاحية في بلدنا طالبةً المساعدة من القيادة السوفييتية لتدمير قوى الشر والرجعية واعادة النظام".

مجموعة من الضباط السوفييت بعدما تم استدعاء الجيش السوفييتي مرة أُخرى (4 تشرين الثاني)

استجابت الحكومة السوفييتية للطلب الهنغاري. سحَقَت القوات السوفييتية مراكز الثورة المضادة المسلحة. انتهى القتال الى حدٍ كبير بحلول 8 تشرين الثاني، وبحلول العاشر من نفس الشهر في بعض الأماكن. استمرت المجموعات المسلحة الصغيرة والقناصة في التسبب بمشاكل للسكان لأكثر من شهر، لكنهم لم يعودوا آنذاك يُشكلون قوةً قادرةً أن تخوض كفاحاً مُسلحاً مُستمراً، ثم قامت القوات الخاصة الهنغارية بسحقهم في نهاية المطاف.
انتشرت على نطاقٍ واسعٍ، الدعاية الامبريالية التي تقول بأن القتال بعد 4 تشرين الثاني كان أشد ضراوةً وأودى بحياة أُناس أكثر مما كان عليه في الفترة التي سبقتها. كانت الحقيقة على عكس ذلك تماماً: "... أُصيب ثُلثا الجرحي قبل 3 تشرين الثاني، والثلث الآخر بعد 4 تشرين الثاني"[1]. تُظهر السجّلات الخاصة بالمستشفيات الخاصة بمعالجة الجرحى تقديراً مُشابهاً. تم ادخال 298 جريحاً الى 10 مستشفيات في بودابست في 24 تشرين الأول (يذكر الكاتب أسماء الـ10 مستشفيات جميعها-المترجم). وكان الرقم ليوم 25 هو 266 شخصاً. خلال الأيام التي تلت ذلك حدث انخفاض تدريجي في عدد الجرحى. في 3 تشرين الثاني كان عدد الجرحى الذين تم نقلهم

[1] - Fontosabb adatok az 1956. oktober-decemberi idoszakrol (Important Data about the Period between October and December 1956). Central Statistical Office, Budapest 1957, p. 47

الى المستشفيات العشرر 30 شخصاً. ارتفع العدد الى 93 في 4 تشرين الثاني، وبعد ذلك بيوم واحد ارتفع الرغم الى 116. وفي 6 تشرين الثاني انخفض الى 105. وفي الأيام اللاحقة كان هناك انخفاض مطرد وصار العدد 30 شخصاً يوم 10 تشرين الثاني. كان الاتجاه هو نفسه في المستشفيات الأخرى. على سبيل المثال تم نقل 28 جريحاً الى مستشفى شاندور بيتيرفي sándor péterfy يوم 23 تشرين الأول، و31 شخصاً يوم 24 و15 شخصاً يوم 25.

مُعالجة الجرحى في مستشفى شاندور بيتيرفي (30 تشرين الأول)

انخفض العدد الى صفر يوم 4 تشرين الثاني، ولكن بعد يوم واحد تم نقل 10 جرحى الى نفس المستشفى 15 شخص في 6 تشرين الثاني، ولم يتم نقل جرحى هُناك خلال الأيام اللاحقة. في المستشفى الرياضي تم ادخال 11 شخصاً يوم 25 الأول، و15 في اليوم التالي و26 في 27 تشرين الأول و4 أشخاص في 4 تشرين الثاني، و10 أشخاص في اليوم التالي، و16 شخصاً في 6 من نفس الشهر. خلال الأيام التي تلت ذلك تم نقل جريح أو جريحين فقط الى المستشفى. تُشير السجلات في عيادة تريفورت Trefort التي عالجت عدداً من الجرحى أكبر من المُستشفيات جميعها الى نفس التقديرات. تم علاج 1700 جريح في 23 و24 تشرين الأول، و500 في 25 و26 من نفس الشهر، وحوالي 70-80 شخصاً خلال الأيام اللاحقة.
لقد لعبت التكتيكات التي تبنتها القوات السوفييتية بعناية دوراً حاسماً في حقيقة أنه تم سحق قوى الثورة المضادة المسلحة بسرعة كبيرة. كما كان من الأهمية بمكان أن العصابات المسلحة المُعادية للثورة لم تنجح في الحصول على دعم شعبي مُسلّح وغير مُسلّح من أي نوع. كان هناك القليل من الاشتباكات الحقيقية ولم يكن هناك كفاح مسلّح متسق في المقاطعات التي تبنّت فيها الثورة المضادة اساليب حرب العصابات. كما ساهمت مسألة عدم خوض أي وحدة من وحدات الجيش الهنغاري صراعاً ضد القوات السوفييتية، دوراً في الحسم العسكري السريع للثورة

المضادة. كان ذلك ظرفاً مُهماً للغاية، لانه لو انضمت وحدات من الجيش المدربة والمسلحة جيداً الى القتال لكان الأمر أكثر صعوبةً وأخّرَ الى حد كبير احراز نصر على الثورة المضادة.
دحضت الأحداث نفسها ادعاء قادة الثورة المضادة الداخليين والخارجيين بأنهم حصلوا على دعم ما بين 80-90% من الجيش الهنغاري. في 1 تشرين الثاني أبلغ رئيس التجسس المُخضرم، رئيس وكالة المُخابرات المركزية الأمريكية آنذاك ألين دالاس في اجتماع مع الرئيس ايزنهاور "انشق 80% من الجيش الهنغاري"[1]. انها حقيقة بالطبع أن ضباطاً وأفراد وعدد من المجالس العسكرية خاصةً تلك المرتبطة بالقوات المتمركزة في ترانسدانوبيا قد انضمت الى الثورة المضادة. لقد قاتل عدد من الجنود مع الجماعات المُعادية للثورة. تم الحكم على جيش الشعب الهنغاري بأكمله على أساس هذه الحالات الفردية. أشارت أنشطة القيادة التي كان على رأسها بيلا كيرالي الى أنهم كانوا يأملون في أن تُمكنهم استعداداتهم داخل الجيش من حشد وحدات عسكرية بأكملها لدعمهم. ولكن في 4 و5 تشرين الثاني سارت الأمور بشكلٍ مُختلف عندما تم وضع هذه الاستعدادات تحت الاختبار الحقيقي. لم تدخل أي وحدة عسكرية هنغارية واحدة في صراعٍ مع القوات السوفييتية. كان هناك اطلاق نار متقطع في المناطق المُحيطة بثكنات الجيش في الصباح الباكر من يوم 4 تشرين الثاني في كابوشفار وبيكيشتشابا Békéscsaba وزاهوني وسولونوك وفي بودابست بالقرب من ثكنات بيتوفي وماتياس وأماكن أُخرى. ومع ذلك، في جميع الحالات تقريباً كان هذا يُعزى الى سوء فهم مُعين ولم يستمر أكثر من ساعة أو ساعتين. في دوناويفاروش Dunaújváros انضمت بعض بطاريات المدفعية الى جانب أعداء الثورة ورفضت الاستسلام حتى بعد أن طلب منهم ذلك مجموعة من المُفاوضين المكونين من ضباط سوفييت وهنغاريين وصلوا هناك في 6 تشرين الثاني. في صباح اليوم التالي شنّت الدبابات السوفييتية هجوماً على البطاريات وانتهت المقاومة بحلول الساعة 4:30 مساءاً. انتهى الصراع المسلّح عندما تخلّى الجنود الهنغاريون عن مواقعهم هناك ايضاً.
على الرغم من حقيقة أن أوامر الجنرال بيلا كيرالي للقوات المسلحة باطلاق النار على القوات السوفييتية وصلت الى عدة ثكنات اقليمية في 5 و6 وحتى 7 تشرين الثاني، الا أن القوات الهنغارية رفضت ذلك. تحدد مصير العصابات المضادة للثورة عندما رفضت الوحدات العسكرية والسكان دعم كفاحهم المسلّح.
السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا لم يكن من الممكن حشد جيش الشعب الهنغاري ضد القوات السوفييتية على الرغم من الأنشطة المحمومة التي قام بها الضباط الذين دعموا الثورة المضادة؟ يجب أن يُنسَب الفضل في المقام الأول الى شجاعة وحزم الضباط الذين، تخلصوا من الشلل والارتباك الذي نَجَم عن خيانة وعجز قادتهم ومن حولهم عندما حانت لحظة اتخاذ القرار في 4 تشرين الثاني. لقد كان لهم دور فعّال في منع الاشتباك مع رفاقهم الأممين. لقد منع الموقف الحازم للضباط الموالين للشعب في وزارة الدفاع وفي مختلف الأجهزة وكوادر التشكيلات الصغيرة والكبيرة، منعوا من وقوع مأساة هائلة. ربما لم يكن موقف بعضهم يذهب أبعد من حساب نتائج هذا الفعل، واتخذوا القرار بناءاً على وجوب تفادي الخسائر. ولكن، كان الموقف الذي أبدوه صريحاً ولم يدعموا الاشتباك مع الحلفاء. كان هناك المئات بل والآلاف من الضباط والجنود في تلك الأيام الصعبة، قاموا بواجبهم وتصرفوا بطريقة تليق بيمينهم، بالرغم من بقاء أسمائهم مجهولة.
في وقتٍ مُبكرٍ من صباح يوم 4 تشرين الأول عندما وصلت الأخبار عن تشكيل حكومة العمال والفلاحين، اتصل كثير من كبار ضباط وزارة الدفاع بالوحدات العسكرية التي تقبع تحت امرَتِهم

[1] - D. D. Eisenhower: op. cit., p. 82

وأمروهم بعدم القتال. على سبيل المثال، أجرى الكولونيل أوغراي Ugray اتصالاتٍ مع فوج المدفعية المضادة للدبابات في مدينة تاتابانيا tatabánya ومُجندي فرقة المدفعية المتمركزة في مدينة تيغليد ومع وحداتٍ أُخرى وأخبرهم عن تشكيل الحكومة الثورية وعن المساعدة السوفييتية وطلب منهم أن يُنسقوا اجراءاتهم مع الجيش السوفييتي. أعطى الكولونيل رودولف هافاش Rudolf havas الضابط المناوب في 4 تشرين الثاني الفرقة الثالثة في كيتشكيميت أوامر للوحدات التابعة له بعدم اطلاق النار والتعاون مع القوات السوفييتية. يُمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة حول كيفية تصرّف القادة والضباط المُلحقين بوحدات أُخرى بنفس الطريقة.

في بلدة بايا Baja في ثكنات بايجي جيلينسكي Bajcsy Zsilinszky اتخذ المجلس العسكري الثوري والقيادة قراراً مُشتركاً بعدم اللجوء الى السلاح ضد القوات السوفييتية الى جانب ايمري ناجي. في كالوتشا شارك الضباط الشيوعيين في تنظيم أنشطة مُضادة للثورة المضادة اعتباراً من 30 تشرين الأول. التقوا في 5 تشرين الثاني في نادي الحامية لتشكيل القوة الخاصة المحلية.

كانت تتألف من 44 شخصاً أعلنوا جميعهم استعداداهم للقتال الى جانب حكومة العمال والفلاحين الثوريين والى جانب القوات السوفييتية من أجل القضاء على الثورة المضادة. في 3 تشرين الثاني قرر اجتماع لضباط من وحدة آسود Aszód الآلي المُتمركز في بودابست بالاجماع، عدم مقاومة القوات السوفييتية اذا تحركت الى بودابست.

في 5 تشرين الثاني أخذ العديد من ضباط المدفعية في سيغليد أسلحة رشاشة وأربعة شاحنات مُحملة بالذخيرة الى بودابست لتزويد المدفعية السوفييتية التي شاركت في القتال. في الساعات الأولى من 5 تشرين الثاني، اتفق قادة كتيبة هاتفان الآلية مع قئاد الوحدات السوفييتية المتمركزة هناك على أن الجنود الهنغاريين والسوفييت سيعملون بشكلٍ مُشترك من أجل استعادة القانون والنظام داخل المدينة. تولّت وحدة من جيش الشعب الهنغاري مهمة حراسة محطة توليد الكهرباء ومكتب البريد في ماترا Matra.

تم التوصّل الى اتفاق مماثل بين القيادتين العسكريتين السوفييتية والهنغارية في بلدة جونجوش gyöngyös المُجاورة في الساعات الأخيرة من يوم 3 تشرين الثاني. تم ارسال وفد مُكوّن من ثلاثة أعضاء من وحدة جيش الشعب في كوملوKomló الى القيادة السوفييتية في مدينة بكيش يوم 4 تشرين الثاني حيث تم اطلاق سراح 700 مُتهم وتسليحهم جُزئياً من قِبَل أعداء الثورة.

فتح سجون قوات أمن الدولة أمام المُجرمين والعُصاة لاعادة تسليحهم

حافظت فرقة مُدرعة سوفييتية مدعومة من 70 فرداً من القوات الخاصة الهنغارية على القانون والنظام في كوملو. في 6 تشرين الثاني، تم تنظيم أولى وحدات القوات الخاصة المُكونة من ضباط يدعمون حكومة العمال والفلاحين الثوريين في أماكن مثل كيشكونخالاس ودومبوفار dombóvár وبيكيش ويانوشالما jánoshalma و كيزتهيلي وميزوتور وديبراتسان.
بفضل أنشطة الضباط الموالين للاشتراكية، لم ينقلب الجيش الهنغاري ضد سلطة الشعب، لكن لم يكن لديهم القوة الكافية لمنع تفكك الجيش. اعتباراً من 5 تشرين الثاني هَجَرَ آلاف الجنود ثكناتهم وعادوا الى منازلهم. كانت الطرقات مُكتظة بالجنود الهنغاريين وهم في طريقهم الى ديارهم.
اعتباراً من 9 تشرين الثاني، واستجابةً لدعوةٍ وجهها فيرينس مونيك Ferenc Münnich بدأ تنظيم القوات الخاصة في جميع أنحاء هنغاريا. تولّت وحداتها تدريجياً الحفاظ على القانون والنظام والدفاع المسلح عن الاشتراكية وشكّلَت أساساً لاعادة تنظيم جيش الشعب.
بَذَلَ القادة العسكريون للثورة المضادة جهوداً هائلة لاعداد وتحفيز مجموعاتهم المسلحة لخوض الكفاح المسلّح. جرت محاولات تنظيمهم في مجموعات نظامية وتزويدهم بأسلحة حديثة تحت ستار أنهم من الحرس القومي. وجّه الجنرال بيلا كيرالي هذه الأنشطة، والذي كانت حكومة ايمري ناجي قد عينته كقائد للحرس القومي والقائد العام للقوات في بودابست. كانت قيادته مسؤولة عن تنظيم مجموعات مسلحة مُختلفة في وحدات نظامية.
وفقاً للبيانات المُتاحة، أنه بحلول 4 تشرين الثاني حشَدَت الجماعات المُسلحة المُعادية للثورة في بودابست ما بين 9000-10000 شخص. شكّلَت البروليتاريا الرثة والعناصر الاجرامية ما لا يقل عن ثُلثي هذا المجموع[1].

[1] - يكتب جـ. مولنار في احد دراساته: "شكّل مجموع الجماعات المسلحة المتنوعة بحلول 4 تشرين الثاني ما بين 8000-10000 شخص، كان 70% منهم بلا شك من عناصر البروليتاريا الرثة"

تم وضع الجماعات المُسلحة الرئيسية على طول خط الغراند بوليفارد Grand Boulevard (وهو منطقة تُعتَبَر "وسَط المدينة" لبودابست) وفي الساحات والمباني العامة (الفنادق والمستشفيات والمدارس) والتقاطعات الرئيسية الهامة. عَمِلَت أكبر جماعة مُسلحة في كورفين كوز حيث بلغ عددها حوالي 3000 شخص. تضمنت ترسانتهم الرشاشات الثقيلة والخفيفة وبعض المدافع المضادة للدبابات ومدافع الهاوزر. كان حجم المجموعة العاملة في مقاطعة سانا széna tér قريباً أيضاً من 3000. بالاضافة الى الأسلحة الثقيلة كان لديهم نحو 50 سيارة وشاحنة استخدموها في الأنشطة التخريبية ونقل الامدادات. ركّزَ الاهتمام الغربي على هاتين الجماعتين المُسلحتين الرئيسيتين واستقبلتا مُعظم الزيارات من قِبَل أعضاء المفوضيات الغربية والصحفيين. كان لدى نفس المجموعتين أكبر عدد من الفاشيين الهنغاريين العائدين من أوروبا الغربية والعملاء الامبرياليين المُدربين جيداً. ذهبت مُعظم شحنات الصليب الأحمر اليهم. أما المجموعات الأُخرى فقد تباينت في الحجم والأسلحة. في المنطقة التاسعة من بودابست تم تسليح العصابات بأسلحة حديثة من مخازن جيش الشعب الهنغاري في فوت Fót في بأوامر من بيلا كيرالي في 3 تشرين الثاني. وتألفت هذه الأسلحة من رشاشات ثقيلة ورشاشات خفيفة ورشاشات صغيرة وقنابل يدوية وأسلحة مضادة للدبابات. في 1 و2 تشرين الثاني استلمت الجماعة العاملة في مُقاطعة باروشbaross tér أيضاً شحنات أسلحة.

بدأت القوات السوفييتية عمليات التطهير العسكري في الصباح المبكر من يوم 4 تشرين الثاني، في وقتٍ واحد ومن اتجاهات متعددة. قدّمت أجهزة الدعاية الغربية وخاصةً اذاعة أوروبا الحرة أقصى قدر من التشجيع وتعهدت بكل دعمٍ مُمكن للجماعات المُعادية للثورة وضمان دوام أعمالهم المسلحة. مع ذلك، سُرعان ما تبددت آمال الامبرياليين في هذا الصدد أيضاً، لأن الكفاح المسلح انتهى في غضون أيام قليلة.

في 4 و5 تشرين الثاني كان هناك قتال عنيف حول مواقع الجماعات المُعادية للثورة. أبدَت الجماعات المسلحة التي انتشت بانتصاراتها السابقة، مُقاومةً شديدة على أمل أن يدعمهم السكان ولكي يتلقوا المساعدة التي وعدها بهم الغرب. أعلن ايمري ناجي: "قواتنا تُقاتل، الحكومة تقف بقوة"، وناشد الأمم المتحدة والقوى الغربية أن تأتي للمساعدة. ثم غادر مبنى البرلمان متوجهاً الى السفارة اليوغسلافية. فعَلَت الجماعات المُعادية الثورة كل ما في وسعها للحصول على المساعدة من أسيادهم وحلفائهم الغربيين. دعا لازلو نيكلسبرغ lászló nickelsburg قائد الجماعة المُسلحة العاملة في باروش الى مؤتمر صحفي بعد ظهر يوم 4 تشرين الأول وطلب المساعدة العسكرية من الحكومات الامبريالية من خلال الصحفيين الغربيين. قدّمَت المحطات الاذاعية المُختلفة مناشدات درامية للغرب من أجل الحصول على السلاح وارسال الوحدات العسكرية الامبريالية، مُستندةً على الاقتراح القائل بأن القتال ضد السوفييت سيكون هدفاً مُشتركاً. عندما لجأت القوى المُعادية للثورة الى الامبرياليين للحصول على المساعدة، فقد تجاهلوا خطر اندلاع حرب عالمية جديدة، واندثرت حينها كل العبارات المنمقة حول "المصلحة الوطنية"، وتوارت الى الخلف.

شجعت اذاعة أوروبا الحرة أعداء الثورة برسالة مفادها أنه اذا تمكنوا من الصمود في المعارك لبضعة أيام فقط فان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستكون مستعدة لأن تشن حرب ضد القوى الاشتراكية في هنغاريا، حتى لو نشبت حرب عالمية ثالثة. في 4 تشرين الثاني سَعَت هذه الاذاعة الى عرض هذه الفكرة على المستمعين تحت ستار اقتباس من صحيفة الاوبزيرفر: "اذا صمَدَ الهنغاريون لمدة يومين أو ثلاثة أيام فان الضغط على الحكومة الأمريكية لارسال مساعدة الى مُقاتلي الحرية قد يكون لا يُقاوم". وأضافت الأوبزيرفر انه من غير المتوقع أن يصوت الكونغرس الأمريكي لصالح الحرب قبل الانتخابات الرئاسية في 6 تشرين الثاني. كما أعربت

عن اعتقادها أنه اذا تمكن الهنغاريون من الاستمرار في القتال حتى يوم الأربعاء، فان خطر نشوب حرب عالمية جديدة سيكون أكثر احتماليةً مما كان عليه في أي وقتٍ منذ عام 1939.
في 4 و5 تشرين الثاني تم تعزيز آمال الجماعات المُعادية للثورة المُجهزة جيداً من خلال تشجيعات مماثلة. بَذَلَ قادتهم جهوداً مستمرة لتنسيق الصراع واطالة أمد المقاومة. ناقش الجنرال كيرالي وأعضاء قيادته الوضع في مقر ميليشيا بودابست عند فجر يوم 4 تشرين الثاني، وقرروا تنظيم المقاومة. أمر كيرالي موظفيه بالانتقال الى تلة يانوش. بعد المناقشات مع ضباطه، ذهب أولاً الى مفوضية الأمم المتحدة ثم الى "المقر" الجديد. ومن هناك حاول اعطاء التعليمات والأوامر للوحدات العسكرية والجماعات المُعادية للثورة من خلال 4 أجهزة ارسال واستقبال لاسلكية التي نُقِلَت الى هناك. في 5 تشرين الثاني سعى الى تشجيع أنصاره من خلال اصدار أمر قصف بودابست من مواقع المدفعية المضادة للطيران في تيلابيرتس csillebérc. الا أن قائد البطارية رفض تنفيذ أوامره مُتحدياً تهديدات كيرالي له بأنه سيعدمه على الفور. اشتكى هذا الجنرال الخائن في عدد تشرين الأول من مجلة (الأفق الجديد) لعام 1966 قائلاً: "كان النشاط الستاليني المضاد للثورة داخل الجيش فعالاً لدرجة أنه جعل القيادة الموحدة للجيش مستحيلاً". لقد وصف كل أولئك الذين أختلفوا معه في اي شيء بالستالينيين.
في 6 و7 تشرين الثاني بدأت العصابات المُعادية للثورة في التفكك. على الرغم من استمرار القتال، الا أنه فقد حدته. أظهر عمل القوات السوفييتية الحازم أن المقاومة المسلحة كانت مُغامرة لم تكن تُرجى الآمال منها. لم تتحقق المساعدة الامبريالية المتوقعة: "لم تقصف قوات الأمم المتحدة بودابست". وباستثناء المعارضين المنظمين والمُعادين للثورة المتشددين، بدأ أولئك المنخرطين في القتال بالقاء أسلحتهم جانباً. بدأ الشباب الذين تعرضوا للتضليل والاستغلال يتفرقون. بقي عدد قليل من أصل المجموعة الكبيرة الموجودة في كورفين.

جماعة مسلحة مُعادية للثورة في كورفين

أدى تضاؤل أعداد أعداء الثورة الى تبنيهم تكتيكات جديدة. بدلاً من التمركز في مبنىً أو مبنيين، غالباً ما قاموا بتغيير قواعد القتال الخاصة بهم. انقسمت المجموعات الأكبر المُعادية للثورة الى وحدات كرّ وفرّ صغيرة. كانوا يُطلقون النار على الجنود السوفييت ثم يُغيرون مواقعم بسرعة. كانوا ينهبون المخازن والمتاجر الكُبرى والفنادق ويُضرمون النار في العديد منها ثم ينسحبون

تدريجياً من بودابست، أولاً الى الضواحي ثم الى التلال. نظمّوا مجموعاتٍ جديدة للاستيلاء على السيارات والشاحنات ثم توجهوا الى الغرب. قامت المجموعة المتمركزة في فندق رويال بنهبه واضرام النار فيه قبل الانطلاق نحو الغرب في الساعات الأولى من صباح يوم 9 تشرين الثاني. استمر أعضاؤها بنهب وسلب كل ما يجدونه في طريقهمو حتى واجهوا القوات السوفييتية. اشتبك حوالي 60 أو 70 من أفراد عصابة جوزيف دوداس وهم مُتوجهين نحو حدود النمسا في السيارات، مع القوات السوفييتية في منطقة تاتا في 9 تشرين الثاني، وقام الجنود السوفييت بتفريقهم[1].

جوزيف دوداس، أحد أهم قادة الثورة المضادة في هنغاريا. تم اعدامه عام 1957

خطوةً خطوة، أُجبِرَ الجنرال بيلا كيرالي على الانسحاب من مُحيط بودابست. في 7 و8 تشرين الثاني انتقل مقر عملياته الى قرية ناغكوفاتشNagykovácsi على بعد حوالي 16 كيلومتراً خارج بودابست مع وحدة هائلة من الحرس القومي تحت قيادته وفي حراسته.

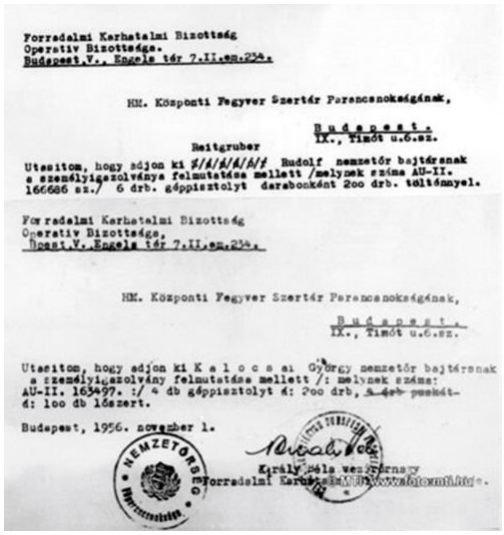

Forradalmi Karhatalmi Bizottság
Operativ Bizottsága.
Budapest,V., Engels tér 7.II.em.234.

HM. Központi Fegyver Szertár Parancsnokságának,

Budapest,
IX., Tímót u.6.sz.

Reitgruber

Utasitom, hogy adjon ki ////////// Rudolf nemzetőr bajtársnak a személyigazolványa felmutatása mellett /melynek száma AU-II. 166686 sz./ 6 drb. géppisztolyt darabonként 200 drb. töltényel.

Forradalmi Karhatalmi Bizottság
Operativ Bizottsága,
Budapest,V.,Engels tér 7.II.em.234.

HM. Központi Fegyver Szertár Parancsnokságának,

Budapest,
IX., Tímót u.6.sz.

Utasitom, hogy adjon ki K a l o c s a i György nemzetőr bajtársnak a személyigazolvány felmutatása mellett /: melynek száma: AU-II. 163497. :/ 4 db géppisztolyt á: 200 drb, ~~4 db~~ pushkát: 100 db lőszert.

Budapest, 1956. november 1.

NEMZETŐRSÉG

Király Béla vezérőrnagy
Forradalmi Karhatalmi Bizottság

ورقة رسمية موقعة من بيلا كيرالي لانشاء وحدات من الحرس القومي تخدم الثورة المضادة

كتب في الموضوع الذي اقتبسنا منه لاحقاً: "لقد اتصلنا بمعسكر تدريب حرس الحدود الواقع على

[1] - Budapest Military Court T. B. B. Volume 2047/1959

بعد حوالي 4 كيلومترات من ناغكوفاتش، وبدلاً من أن يتعاونوا معنا، أبلغوا القيادة السوفييتية بأن مقر الحرس القومي تم انشاؤه في ناغكوفاتش". في ظل هذه الظروف، اتخذ الخيار الوحيد المُتاح له: غادر البلاد في 9 تشرين الثاني، وبالتالي هرب من العقاب الذي يستحقه. ولكن، لبعض الوقت بعد ذلك استمرت الاذاعات الغربية، ولا سيما اذاعة أوروبا الحرة، في بث تقارير عن استمرارا بيلا كيرالي والقوة التابعة له في الكفاح في التلال.
تلقّت العصابات المهزومة من الغرب، تعليماتٍ بالانتقال الى المناطق الجبلية وبدء حرب العصابات. اعتقد أبطال "التحرير" هؤلاء أن الكفاح المُسلّح يُمكن أن يستمر لعدة أشهر في هنغاريا وأنه ستحصل هناك فوضى طويلة الأمد.
ولكن حتى تلك الفلول اليائسة التي ذهبت الى الجبال، قامت القوات الخاصة الهنغارية المُعاد تنظيمها بهزيمتهم، بدعمٍ من القوات السوفييتية، في نفس شهر تشرين الثاني.

ب- الظروف الدولية لسحق الثورة المضادة

كان الوضع الدولي السائد وقت الثورة المضادة في هنغاريا غير مواتٍ الى حدٍ ما لقوى الاشتراكية والسلام. كانت الرجعية الدولة تتخذ مواقف عدائية للغاية وكان هناك خطر وشيك من اندلاع حرب. ولكن بدأت تظهر حديثاً عوامل هامة في الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني، مكنّت القوى التقدمية من شن هجمة مضادة وارساء الأسس لنجاح الاجراءات السريعة التي اتخذها الاتحاد السوفييتي.
كان العامل الدولي الأكثر أهميةً في درء خطر الحرب وسحق الثورة المضادة في هنغاريا هو العمل الحازم والأممي الذي اتخذه الاتحاد السوفييتي بدعم من الدول الاشتراكية الأُخرى.
قام قادة الاتحاد السوفييتي، في الأيام الأخيرة من تشرين الأول عام 1956، بعدة مُحاولات لتمهيد الطريق من أجل اعادة الوضع الى وضعه الطبيعي في هنغاريا. وبما أنه كان يحذوهم الأمل في أن يُعجلوا من اعادة الوضع الى صورته السليمة فقد اعتمدوا في البداية أسلوب تحريك القوات واستعراض القوة في محاولة لتحقيق حل سياسي. ومع ذلك، فان القُوى المحلية والدولية المُعادية للثورة كانت قد اكتسبت جُرأةً كبيرةً وشددت هجومها. وبما أن أساليب تقديم المُساعدة التي كانت لا تزال مُتبعةً حتى تلك اللحظة قد فشلت، فقد ثَبُتَ الآن أن التدخل الفعال ضروري.
أكّد بيان صَدَرَ عن حكومة الاتحاد السوفييتي في 30 تشرين الأول المبادئ الأساسية للعلاقات المتبادلة بين الدول الاشتراكية، وأدرَجَ، من بين أمورٍ أُخرى كثيرة، مبدأ احترام استقلال وسيادة الدول. ومع ذلك، بعد يومين، تطلّبَ من التاريخ الاجابة على عددٍ من الأسئلة: ما هو نوع الاستقلال والسيادة الذي يجب احترامه؟ هل يُمكن للاتحاد السوفييتي أن يقف مكتوف الأيدي ويُشاهد عصابات الثورة المضادة تُدمّر جهود الشعب الهنغاري على مدى 12 عاماً وتدوس الانجازات الاشتراكية في هنغاريا؟ كيف يجب تفسير هذه السيادة؟ بطريقة برجوازية أم بروليتارية؟ هل يجب تفسيرها بغض النظر عن الزمان والمكان؟ أم على أساس الصراع الطبقي والظرف التاريخي السائد؟
لا يُمكن، في بيئة دولية تحتوي على نظام امبريالي قوي وعدواني، أن يكون مصير الاشتراكية في أي بلد، مُستقلاً عن مصير الدول الاشتراكية الأُخرى.
ما الذي كان على المحك بالذات، هو استقلال هنغاريا الاشتراكية لأنها كانت مُهددة بالضرب المُنسّق من الأعداء الخارجيين والداخليين. في مثل هذه الظروف كان شعار "الاستقلال" قناعاً لاستعادة الرأسمالية والخيانة. كان لا بد من استعادة السلطة العُمالية من أجل استعادة الاستقلال والسيادة الحقيقيتين.
وادراكاً منها بأن هذا الاجراء سيُساء فهمه وسيتم تفسيره بطريقة غير صحيحة، ولكن بدافعٍ من

المبادئ اللينينية البروليتارية قررت الأجهزة القيادية في الاتحاد السوفييتي تقديم المُساعدة المسلحة لسحق الثورة المضادة. في الرابع من تشرين الثاني، حددت صحيفة البرافدا مقاصد الاتحاد السوفييتي في افتتاحية بعنوان: "يجب قطع الطريق على الرجعية في هنغاريا!": هنغاريا تعيش أياماً ذات أهمية تحسم تطورها في المستقبل. السؤال المطروح هو: هل ستستمر هنغاريا على طريق التطور الاشتراكي أم أن القوى التي تسعى الى استعادة النظام الذي من شأنه أن يُعيد البلاد عدة عقود الى الوراء، ستنتصر اليوم؟ يُمكن للقوى الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة أن تضمن الاستقلال الوطني الفعلي لهنغاريا والحرية الديمقراطية الكاملة للشعب والتعاون مع جميع الدول الاشتراكية على أساس مبادئ المُساواة في الحقوق واحترام السيادة الوطنية وتقديم المساعدة الأممية المتبادلة. في ظل هذه الظروف فقط يُمكن لشعب هنغاريا أن يُطور حياته الاقتصادية بوتيرة سريعة وأن تتطور رفاهية الشعب".

قيّمَت بولندا تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية الوضع بعباراتٍ مُماثلة. لقد رأوا الخطر المُحدق بالاشتراكية. علّقَت صحيفة (الكلمة الجديدة) التشيكوسلوفاكية اليومية على الموضوع في 31 تشرين الأول: نحن لسنا غير مبالين بما يحدث على أراضي دولةٍ جمهورية هنغاريا الشعبية المُجاورة، لأن هذا البلد ينتمي الى مجموعة الدول الاشتراكية، وكأنها جمهوريتنا".

نظرت الأجهزة الرسمية والعمال في البلدان الشقيقة الى هنغاريا بقلقٍ عميق، وهذا هو سبب توافقهم التام على تقديم الدعم والمساعدة العسكرية السوفييتية المُرحب بها. هذا الدعم، بدوره، عزز الاجراءات التي اتخذتها القوى الهنغارية الثورية وساعد في اعادة تنظيمها أيضاً.

أعرَبَت الرجعية الداخلية الوخارجية عن أملها في أن يؤدي العمل العسكري السوفييتي الى نشوب صراع بين الدول الاشتراكية. حتى لو لم يذهب الامبرياليون الى حد القول بأن الدول الاشتراكية ستنهار، الا أنهم توقعوا أن يؤدي اضطراب الوحدة بينهم الى تحقيق أهدافهم في نهاية المطاف في وقتٍ لاحق.

بنى قادة الامبريالية الأمريكية آمالهم قبل كل شيء على الخلافات بين الاتحاد السوفييتي والصين. في 25 تشرين الأول عام 1956، قدّم الين دالاس تقريراً عن الأحداث في هنغاريا الى الدورة 201 لمجلس الأمن القومي الأمريكي، يقول فيه: "من الواضح أن الشيوعيين الصينيين غير مستائين كثيراً بشأن الأحداث في هنغاريا. اذا كان تقييمنا صحيحاً، فقد نشهد الخلاف الأول بين الصين والاتحاد السوفييتي"[1].

ومع ذلك، تبددت آمال الرجعية. في الأيام الأولى للثورة المضادة، كانت هناك بالفعل اختلافات في كيفية تقييم الدول الاشتراكية للأحداث في هنغاريا والأسباب الكامنة ورائها. هذا ليس مُفاجئاً على الاطلاق، لأن الموقف الحقيقي لايمري ناجي وأتباعه لم ينكشف بشكلٍ واضح بعد، وكانت شعاراتهم لا تزال مليئةً بالسمات الاشتراكية. لكن في الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني، كانت الدول الاشتراكية تصطف في وحدٍ كاملة بشأن القضايا الأساسية في هنغاريا وماهية الاجراءات التي يجب أن يتم اتخاذها.

صَدَرَ مقال افتتاحي في عدد 3 تشرين الثاني من صحيفة الحزب الشيوعي الصيني اليومية Zhemin Zhibao، تدعم الاتحاد السوفييتي: "ان وحدة الدول الاشتراكية المُلتفة حول الاتحاد السوفييتي هي أقوى معقل للسلام وتقدم الانسانية...".

في وقت الأحداث الهنغارية، كانت الامبريالية تُعلّق آمالاً كبيرة على حدوث تغيرات رجعية في بولندا أيضاً. في أوخر شهر تشرين الأول، أدركوا أنهم لن ينجحوا في فصل بولندا عن منظومة

[1] - D. D. Eisenhower: op. cit., p. 67

الدول الاشتراكية. ولكنهم تأملوا كثيراً في أن تتخذ مساراً منفصلاً عنها، وأن يكون هناك خلافات في الرأي بين بولندا والاتحاد السوفييتي. كانوا متأكدين تماماً من أن تقييم بولندا للأحداث في هنغاريا سيكون مُختلفاً عن تقييم السوفييت ودول المنظومة الأُخرى له، وأن الكفاح المُسلّح في هنغاريا سيُشجّع العناصر الرجعية في بولندا.

في 2 تشرين الثاني أصدر حزب العمال البولندي الموحّد نداءاً الى الطبقة العاملة البولندية والشعب البولندي وأعرب عن قلقه الشديد بشأن التقدم الذي أحرزته الرجعية الهنغارية: "دَخَلَت الأحداث في هنغاريا مرحلةً جديدةً وخطيرة. لقد أصبح من الواضح بشكلٍ مُتزايد أن العناصر الرجعية بدأت تنتصر. ان أُسس النظام الاشتراكي مُهددة. تنتشر الفوضى في جميع أنحاء البلاد. العصابات تقتل الناس وتقتل الشيوعيين بوحشية. تُراقب الطبقة العاملة البولندية وأمتنا ككل هذا التحول في الأحداث بقلقٍ بالغ. نحن نُدين القوى الرجعية التي تتسبب في انجراف هنغاريا نحو كارثة".

كما توقّعَ الامبرياليون الكثير من يوغسلافيا والموقف الذي ستتخذه. في مناسباتٍ عديدة، ارتكبت قيادة الحزب الهنغاري بقيادة راكوشي وغيرو مظالم ضد جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الشعبية. تحسنت العلاقات مع هذا البلد ولكن بطريقة غامضة وبتحفظات. بدأ انعدام الثقة المتراكم في يوغسلافيا تجاه الحزب الهنغاري بالانحسار صيف عام 1956. استقبلت يوغسلافيا وفداً حكومياً وحزبياً برئاسة ايرنو غيرو في الفترة من 14-23 تشرين الأول. ومع ذلك، كانت بعض الأجهزة والدوائر الايديولوجية اليوغسلافية تميل لصالح ايمري ناجي ومجموعته. لقد اعتبروا ايمري ناجي وأتباعه "تقدميين" بسبب موقفهم المُعادي لـ"الستالينية" وحافظت هذه الأجهزة على تواصلها مع مجموعة ايمري ناجي من خلال الدبلوماسيين اليوغسلاف. ولكن صدَمَ الارهاب الأبيض في هنغاريا القيادة اليوغسلافية والشعب اليوغسلافي بأسره. في 4 تشرين الثاني أكدت الحكومة اليوغسلافية دعمها للحكومة الثورية المُنشأة حديثاً، ووافقت على الحاجة الى سحق الثورة المضادة وأعلنت دعمها للمساعدة السوفييتية والاجراءات التي اتخذتها الوحدات العسكرية السوفييتية[1].

بالميرو توليياتي

أخيراً، من الجدير بالملاحظة الموقف الذي اتخذه بالميرو توليياتي Palmiro Togliatti بشأن المساعدة العسكرية السوفييتية، والذي نُشِرَ في عدد 6 تشرين الثاني من صحيفة الحزب الشيوعي الايطالي اليومية (L'Unità). كان دعم توليياتي للأعمال السوفييتية المُعادية للرجعية في هنغاريا

[1] - Magyar Szo (Hungarian Word). Novi Sad, November 5. 1956. Statement by the Yugoslav News Agency TANJUG on November 4

صادقاً للغاية ومُستوحىً من الأممية العميقة. وقد صاغ آرائه في مقال بعنوان (الدفاع عن الحرية والسلام): "من المُمكن أنه في ظل تأثير دعاية العدو الشرسة، يميل بعض الناس الى التردد والارتباك وعدم اللجوء الى أي حل وارتكاب الأخطاء. ولكنهم لاحقاً سوف يستعيدون ثقتهم. ليس فريداً ولا جديداً أن هناك أشخاصاً في حركة الطبقة العاملة يستغرقون بضعة أشهر أو حتى سنوات للتوصل الى فهم جوهر الأمور. ولكن فان جوهر الأحداث واضح... من واجب الاتحاد السوفييتي منع تطوّر بُؤر الاستفزاز العسكري على طول حدوده. من واجبه، ولا سيما في الوقت الحاضر، الدفاع عن جميع المواقع التي تُشكّل جُزءاً لا يتجزأ من جبهة السلام. من واجبه منع أي اختراق لهذه المواقع أو أن يسمح لها بأن تكون ضعيفة. ان مسؤولية الاتحاد السوفييتي لا تنحصر فقط تجاه نفسه وتجاه شعوب ودول أوروبا الشرقية وحسب، ولكن أيضاً تجاهنا وتجاه جميع شعوب العالم".

في 2 و3 تشرين الثاني بدأ قادة حكومة العمال والفلاحين الثورية الهنغارية محادثاتٍ مُباشرة وغير مباشرة مع قادة دول المنظومة الاشتراكية.

لقد أيدوا تشكيل الحكومة الجديدة، وبالنظر الى خطورة الوضع، اتفقوا مع القوات السوفييتية التي تُساعد الحكومة الهنغارية في سحق الثورة المضادة. ومع أنهم توصلوا الى نفس الموقف، فقد كان لدى الدول الاشتراكية نقاط انطلاق مُختلفة. لكن كان هناك شيء مشترك بينها: لقد دعموا حكومة العمال والفلاحين الثوريين واعتبروا المساعدة التي قدمتها القوات السوفييتية بمثابة عمل أُممي ثوري. وجه هذا الموقف ضربةً خطيرةً الا الامبريالية وحطمت آمالها.

في تشرين الثاني عام 1956، كان على الاتحاد السوفييتي أن يتحمّل أعباءاً ثقيلة على جبهة أُخرى للنضال من أجل السلام والتقدم. بالتوازي مع القتال في هنغاريا، ارتكبت بريطانيا وفرنسا عملهما العدواني بالهجوم على مصر. شكّلَ تأميم قناة السويس تهديداً خطيراً للربح الرأسمالي، وكان مثالاً مُشجعاً لنضالات التحرر الوطني في الدول المُستعمرة. اعتبرت القوى الامبريالية الكُبرى الشرق الأوسط منطقةً استراتيجيةً هامة. وكانت القواعد العسكرية الامبريالية تُشكل تهديداً مُباشراً لأمن الدول الاشتراكية ولشعوب الدول العربية التي تُناضل من أجل استقلالها الوطني. ان الدافع لاستعادة السيطرة على قناة السويس وتوجيه ضربة عسكرية من شأنها أن تُلَقنَ مصر درساً، قد عكَسَ المصالح الامبريالية. كما تم تصميم هذا العدوان لتلقين حركات التحرر الوطني درساً قاسياً. ولأسبابٍ مُماثلة دعمت ادارة الولايات المتحدة ضمناً الاجراءات الانتقامية التي اتخذتها بريطانيا وفرنسا.

أثناء الصيف والخريف، بينما كانت المفاوضات الساعية الى حلٍ سلمي لمشكلة قناة السويس جاريةً داخل وخارج الأمم المتحدة، انشغلت الحكومتان البريطانية والفرنسية في التحضير لعملٍ عسكري. لقد استخدمتا اسرائيل كطعم. في أيلول وتشرين الأول تسببت اسرائيل في توترٍ شديدٍ في الشرق الأوسط من خلال سلسلة من الأعمال الاستفزازية ضد الأردن. تظاهرت بريطانيا بأنها تريد أن تتبنى اجراءات انتقامية ضد اسرائيل، لكن في الواقع، قامت فرنسا، بعد اتفاق مع بريطانيا، بتسليم أسلحة الى اسرائيل. وقد وضعت الحكومتان معاً سيناريو عملهما العسكري اللاحق.

في 23 تشرين الأول، توجه وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو Christian Pineau الى لندن حيث تمت الموافقة على الخطط. ثم بدأوا الهجوم على مصر. في 25 تشرين الأول، قامت اسرائيل بتعبئة عسكرية داخلية وشنت هجوماً على مصر بعد 4 أيام. في 30 تشرين الأول، وجهت الحكومتان البريطانية والفرنسية انذاراً الى الأطراف المتحاربة "للدفاع عن حركة مرور دون عوائق على طول قناة السويس"، وطالبتا اسرائيل ومصر بسحب قواتهما لمسافة 16 كيلومتراً على جانبي الممر المائي. كان هذا الانذار الغريب يتطلب من مصر سحب قواتها

لمسافة 161 كيلومتراً من حدودها.

قافلة دبابات اسرائيلية في غزة مُتجهة الى مصر-1956

رفضت مصر هذا الانذار المُخزي. في 31 تشرين الأول هاجمت القوات البريطانية والفرنسية مصر جواً وبحراً، واخترقت منطقة القناة.

البحرية المصرية تحمي قناة السويس-1956

توقّعَ المُعتدون البريطانيون والفرنسيون نجاحاً مُبكراً. لقد حددوا توقيت هجومهم بعناية. كانوا مقتنعين بأن حلفاء حركة التحرر الوطني المستعدين والقادرين على تقديم المساعدة لهم، أي منظومة الدول الاشتراكية سيكونون مشغولين بالأحداث في هنغاريا. ان تزامن مواعيد العدوان الثلاثي على مصر والثورة المضادة الهنغارية يشهدان على دقة التوقيت. بدأ كُلٍ من الحدثين في 23 تشرين الأول. في 28 تشرين الأول، عندما تقدّم البريطانيون بما يُسمى بـ"المسألة الهنغارية" الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كانوا يقومون في نفس الوقت بتشجيع اسرائيل لشن هجوم على مصر. في 31 تشرين الأول، عندما احتفلت الرجعية الهنغارية بالنصر، بدأ الهجوم الامبريالي البريطاني والفرنسي على مصر.

لقد كان الامبرياليون الفرنسيون والبريطانيون يُخططون أن على مصر أن تركع على رُكبتيها في

غضون يومين أو ثلاثة أيام (29-31 تشرين الأول) بحساب أنه بحلول الوقت الذي ستتعافى فيه القوى التقدمية الدولية، سيتم وضع الانتصار على مصر أمامهم كأمرٍ واقع.

النيران تندلع في خزانات الوقود بجانب قناة السويس خلال الهجوم البريطاني الفرنسي

في المراحل الأولى فكرت الادارة الأمريكية أيضاً في مثل هذا الأمر الواقع، ولكن بحلول الأول من تشرين الثاني، كانت هناك تغيرات في الموقف الأمريكي، واتخذت خطوات تهدف الى ايصال العدوان الثلاثي الى نهايته واستغلال الموقف لصالحها.

French paratroopers leave Egypt as the Suez crisis deepens, 1956. "Britain and France had lied to the United States, and were continuing to lie, even when it was perfectly obvious what was going on," says Alex von Tunzelmann

المظليين الفرنسيين يُغادرون قناة السويس

في أوائل تشرين الثاني كانت الامبريالية الأمريكية معنيةً بتأمين انتصار الرجعية في هنغاريا. لقد أعطت لهذا الهدف أولويةً قُصوى بايمانها بأن مصالحها العامة والمباشرة ستُلبّى وقبل كل شيء بضربة موجهة ضد الاشتراكية واضعاف صفوفها. بالنسبة لقادة الولايات المتحدة، كانت النقطة الرئيسية المطروحة بلا شك هي مسألة الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية. لقد حظِيَ البيان الذي أدلى به وزير الخارجية جون فوستر دالاس في اجتماع عُقِدَ في غرفة الرئيس ايزنهاور في الساعة 9 صباحاً من يوم 1 تشرين الثاني باتفاق من جميع المشاركين: "...ليس الأمر أقل من مأساوي في هذا الوقت بالذات، عندما نكون على وشك تحقيق انتصار هائل ومأمول منذ فترةٍ

طويلةٍ على الاستعمار السوفييتي لأوروبا الشرقية، أننا مضطرين الى الاختيار بين اتباع خُطى الاستعمار الانجلو-فرنسي في آسيا وافريقيا، أو أن نفصل مسارنا عن مساره (أي مسار ذلك الاستعمار)"[1].

في تلك المرحلة، كان قادة الولايات المتحدة غاضبين بالفعل من الفشل الانجلو-فرنسي، أو ربما بشكلٍ أكثر دقة، من حقيقة أن أعمالهم أخذت وقتاً أكثر مما يجب. قام الشعب المصري بمقاومةٍ بطولية حشدت بدورها كل الشعوب العربية، وحشدت عدة دول عربية مثل سوريا والأردن ولبنان قواتها لاظهار تضامنها مع مصر في معركتها ضد العدوان. دَفَعَ هذا الظرف قادة الولايات المتحدة الى تغيير مسار الأحداث. في رسالة وجهها الرئيس ايزنهاور الى انتوني ايدين Anthony Eden، حذّرَ فيها رئيس الوزراء البريطاني من أن الوضع قد يُثير خطراً على الامبريالية ككل: "يجب أن أقول أنه من الصعب بالنسبة لي أن أرى أي نتيجة نهائية جيدة تنبثق من مُخطط يُثير استعداء العالم العربي بأسره. في الواقع، انني أجد صعوبة في رؤية أي نتيجة على الاطلاق اذا بدأ العرب بالرد، مثلما فَعَلَ سكان افريقيا الشمالية ضد الفرنسيين"[2].

كانت ادارة الولايات المتحدة خائفةً بشكلٍ خاص من أن العالم العربي قد يحصل على مساعدة فعّالة من الاتحاد السوفييتي وأن هذا من شأنه أن يُضعف المواقف الامبريالية في الشرق الأوسط الى حدٍ كبير. صرّحَ ايزينهاور: "لا يُمكننا أن نسمح للاتحاد السوفييتي بتولي زمام القيادة في النضال ضد استخدام القوة في الشرق الأوسط، وبالتالي ليس علينا أن نجعله يكسب ثقة الدول المُستقلة حديثاً في العالم. لكن من ناحية أُخرى، لم أرغب بأي حالٍ من الأحوال أن أصِفَ البريطانيين والفرنسيين بأنهم مُعتدين بلا أي مُبرر"[3]. كانت هذه هي الاعتبارات التي كانت موجودة في ذهن الادارة الأمريكية عندما تصرّفَت بسرعة واتخذت زمام المبادرة في الأمم المتحدة للعمل ضد عدوان السويس.

في الساعات الأولى من يوم 2 تشرين الثاني، تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الأمريكي الذي يدعو الى وقف فوري لاطلاق النار. وطالب القرار بوقف الأعمال العدوانية على الفور، ونصّ على انسحاب المُعتدين دون تأخير الى ما وراء خطوط الهدنة العربية الاسرائيلية عام 1948. وأيّد الاتحاد السوفييتي، الذي أدان العدوان الثلاثي، القرار، حيث كان مناصراً لنضال الشعب المصري البطولي. أدى ذلك الى بروز وضع غريب في الأمم المتحدة: صوّت الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة معاً بشأن قضية الهجوم على مصر، وان كان ذلك على أساس اعتبارات مُختلفة طبعاً، بينما كانا في نفس الوقت في صراعٍ حاد حول تقييمهما للأحداث الهنغارية وكيفية تأثيرها على مصير الشعب الهنغاري.

تجاهلت قوات العدوان الثلاثي قرار الأُمم المُتحدة. استمرت الغارات الجوية على المُدن المصرية، وأُنزِلَت القوات المحمولة جواً على بور سعيد، وكانت كُل الدلائل تُشير الى أن المُعتدين يريدون توسيع الصراع.

قرّرَ الاتحاد السوفييتي، بدعمٍ من الدول الاشتراكية الأُخرى، اتخاذ خطوة حاسمة. عندما بدأت القوات السوفييتية بناءاً على طلب من حكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغارية، بسحق العصابات المُسلحة المُعادية للثورة دفاعاً عن الاشتراكية في 4 تشرين الثاني، أرسَلَت الحكومة السوفييتية انذاراً نهائياً في 5 تشرين الثاني الى المُعتدين الذين يُهاجمون مصر. صاغَ رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي المارشال نيكولاي بولغانين انذاراً في مُذكرة: "ان الحكومة السوفييتية مُصممة على استخدام القوة لتدمير المُعتدين واستعادة السلام في الشرق الأوسط".

---

[1] - D. D. Eisenhower: op. cit., p 83

[2] - Ibid„ p. 81

[3] - Ibid., p. 83

في 6 تشرين الأول، أعلَنَت بريطانيا وفرنسا أنهما على استعداد لقبول وقف اطلاق النار. لقد انتهى العُدوان الثُلاثي على مصر بفشلٍ ذريع.
لقد أنصَفَ التاريخ الاتحاد السوفييتي والقوى التقدمية التي اتحدت في النضال ضد الامبريالية على كِلا الساحتين.

الفصل السابع: أُسس التماسك الاشتراكي

أ- اقامة المركز الثوري الجديد

يوم 4 تشرين الثاني، الساعة الخامسة صباحاً، أُعلِنَ في بث اذاعي أن حكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغارية قد تم تشكيلها وبدء عملها. بعد التوجه الى الحكومة السوفييتية بطلب المُساعدة العسكرية، شرعت الحكومة الجديدة في قمع الثورة المضادة المُسلّحة من أجل الدفاع عن سلطة الشعب وتعزيزها وتهيئة الظروف لمواصلة بناء الاشتراكية. هذه الخطة التي حددت بشكلٍ أساسي المصير الوطني للشعب الهنغاري، قد سبقتها عدة قرارات فردية وجماعية صعبة. كان جوهر كل هذه القرارات هو الحاجة الى القيام باجراء ذو قفزة نوعية ثورية.

كان من الصعب للغاية تقييم الاتجاه الذي كانت تسير فيه الأحداث خلال الأيام التي تلت 23 تشرين الأول عام 1956. تواجدت التعبيرات المُبررة عن السخط ضد الخط السياسي لجماعة راكوشي-غيرو التي انتهكت الأفكار الاشتراكية، والمطالبات باستعادة المعايير اللينينية للحزب وحياة الدولة، جنباً الى جنب، مع المُطالبات الصريحة بشكلٍ مُتزايد لاستعادة الرأسمالية، أو حتى نظام الاقطاعات الكبيرة الاستغلالي، في خليطٍ مُعقدٍ للغاية. مع تسارع وتيرة الأحداث، أصبحت المعالم الأساسية للثورة المضادة قابلة للتحديد بشكلٍ مُتزايد.

غُمِرَت الجماهير في فوضىً عارمة. اعتقد آلاف الناس أن النضال يجري من أجل تلبية مطالبهم المُحقة. تمكنت القوى المضادة للثورة، في المراحل الأولى، من اخفاء هدفها عن طريق استخدام شعارات تتعلق بتنقية الاشتراكية والازدهار الاقتصادي وانتصار السيادة الوطنية والحرية والديمقراطية. كانت أهدافهم التي تغطيها الكلمات الوطنية والتي كانت كالطوفان، تحتوي على التحريض القومي. صحيح أن الارهاب الأبيض أحدث صدمة، لكن الدعاية المضادة للثورة التي استغلت كل الوسائل المُمكنة وبأقصى حدٍ مُمكن، أوضحت أن الفظائع كانت ضرورات مؤسفة لا مفر منها.

لقد أصاب هذا الوضع البغيض أنصار الاشتراكية الواعين بالشلل. لقد كان عشرات آلاف الشيوعيين المستعدين للوقوف على الأرض والقتال مصابين بالعجز التام. لم يكن هناك قيادة مركزية لتوجيه أولئك الذين كانوا يقاتلون فعلاً والمستعدين للقتال من أجل الدفاع عن سلطة العمال. في 28 تشرين الأول، أعلنت حكومة ايمري ناجي أن الأحداث كانت ذات طبيعة ثورية، وكانت فكرته تقول ضمنياً أن الناس الذين كانوا يناضلون من أجل الدفاع عن هنغاريا الاشتراكية هم مُعادون للثورة. تم حل الحزب، وتم الادلاء ببيان واحد فقط حول اعادة تنظيمه.

كان تحديد جوهر الأحداث آنذاك أكثر تعقيداً بسبب ردود الفعل العفوية الأولية داخل الحركة الشيوعية العالمية والدول الاشتراكية. لم تكن الأحداث في هنغاريا واضحة. عندما توضحت الصورة في أواخر تشرين الأول وبداية تشرين الثاني أجرت الحركة الشيوعية الدولية تقييماً صحيحاً للأحداث، لكن لم يُصبح هذا الموقف معروفاً على نطاقٍ واسع في هنغاريا آنذاك.

في 30 تشرين الأول، هاجمت عناصر مُعادية للثورة مقر حزب العمال الهنغاري في بودابست في منطقة كوستارشاشاغ köztársaság. أظهر حصار المقر الذي استمر عدة ساعات أن القوى المُعادية للثورة كانت على مستوىً عالٍ من التنظيم العسكري: تم استخدام الأسلحة الثقيلة وتم الهجوم على المبنى بتوجيه من قيادة واحدة. بعد الاستيلاء على المبنى قُتِلَ 25 شخصاً من المدافعين عن المقر، بلا رحمة. ، أثناء الدفاع عن المبنى، أُصيب ايمري ميزو أمين لجنة حزب بودابست، الذي كان يتمتع باحترام الجماهير وعَمِلَ بجد من أجل الدفاع عن الاشتراكية، بجروحٍ قاتلة. كان الحصار في الواقع، اشارة ورسالة يُريد مُعادي الثورة ارسالها للجميع. منذ ذلك الحين

فصاعداً اعتبرت العصابات المُسلحة مهمتها الرئيسية: احتلال مكاتب الحزب واضطهاد الشيوعيين الذين وقفوا بحزم، وترهيب أنصار الاشتراكية.
استمرت طبيعة الأحداث الحقيقية محجوبةً بحقيقة أن البلاد كانت تحت قيادة حكومة يرأسها الشيوعيين. كان معروفاً أن رئيس الوزراء ايمري ناجي هو شيوعي من الحركة الشيوعية الهنغارية لمدة 4 عقود، وهو أحد الذين شاركوا في أعمال الكومنتيرن. كان مظهره المَرِح واسلوبه الهنغاري المُثير للاعجاب ومعارضته للعواقب الضارة لعبادة الشخصية، كل هذا منحه احتراماً شعبياً كبيراً. لكن في 30 تشرين الأول مد ناجي يده الى جوزيف دوداس الزعيم المُعادي للثورة الذي قاد الهجوم على مقر حزب بودابست. لقد سعى للحصول على ضماناتٍ دولية للوضع الجديد باعلانه انسحاب هنغاريا من معاهدة وارسو واعلان الحياد الدائم في 31 تشرين الأول. وطلب من الدول الرأسمالية الكُبرى ضمان الشروط اللازمة للحفاظ على الوضع الجديد. بحلول ذلك الوقت، أصبح من الواضح أن المُضي قُدُماً في هذا الطريق مع ايمري ناجي هو خيانة للأفكار الاشتراكية ومساهمة في تدمير سُلطة العُمال.
حتى من بين الأشخاص في مجموعة ايمري ناجي، صار عددٌ منهم يُدرك خطر الثورة المضادة. عندما سأل زولتان سالتو Zoltán Szántó، الذي بقي الى جانب ناجي، ديالبور سولداتيتش Dalibor Soldatic سفير جمهورية يوغسلافيا الشعبية الفيدرالية في بودابست في 2 تشرين الثاني عما اذا كان يُمكن منحهم حق اللجوء في مبنى السفارة، قال انهم "طلبوا اللجوء من مذبحة يقوم بها أعداء الثورة الذين يعملون الآن". تم اعطاءه الموافقة على اللجوء في 3 تشرين الثاني([1].
قال أحد كبار مُساعدي ايمري ناجي، وزير الدولة غيزا لوشونزي للصحفيين في مؤتمر صحفي في مبنى البرلمان في 3 تشرين الثاني: "وفقاً لرأي الحكومة، فان القوى المُعادية للثورة قوية الى حدٍ ما في البلاد. أعلنت الحكومة بالاجماع أنها لن تُقدّم أي تنازل، طالما تعلق الأمر بالمُنجزات التي تحققت خلال 12 عاماً الماضية: على سبيل المصال الاصلاح الزراعي وتأميم المصانع والخدمات الاجتماعية... الحكومة عازمة على عدم التسامح مع عودة الرأسمالية الى هنغاريا"[2].
هذه الاعترافات والتعهدات جعلت من الصعب فهم السمات الأساسية للوضع. وفي أثناء ذلك، كانت أعمال الحكومة بمجملها تؤدي الى تثبيت مواقف الثورة المضادة والدفاع عنها على الساحة الدولية. لم يتم اتخاذ أي اجراءات أساسية ضد الثورة المضادة. كان هذا يُمثّل خيانةً بحد ذاته.
في 1 تشرين الثاني، اتفق يانوش كادار وفيرينس مونيتش Ferenc Münnichعلى أن تنظيم مركز ثوري جديد أصبح مسألة حياةٍ أو موت. في وقتٍ متأخرٍ من مساء ذلك اليوم غادرا بودابست للتحضير لهجوم ثوري مضاد. في 2 تشرين الثاني تَبِعَ جورجي ماروشان وانتال ابرو وكارولي كيش خُطى كادار، وأجرى الجنرال شاندور نوغرادي الترتيبات بينهم.
لقد اتُخِذَت هذه القرارات الحاسمة لمواجهة الثورة المضادة في ظروف بالغة الصعوبة. على الرغم من أن قلةً فقط هم من أدركوا هذا في ذلك الوقت، الا أن تطور الأحداث كشفت افلاس الجماعتين في قيادة حزب العمال الهنغاري. كانت الجماعة "اليسارية"، أو زُمرة راكوشي قد أحدثت الأزمة بانتهاكاتها للقانون وباجراءاتها التعسفية ورفضها التزحزح عن المواقف فور تبنيها وضيق الأفق. لقد اعتبروا أن سلطتهم الشخصية أساسية للاشتراكية، ولكن كانت في الحقيقة هي الشيء الذي قوضوا من خلاله أسس الاشتراكية. لم يكن من المُمكن لهذا الحرس القديم أن يكون نواةً لمركز ثوري جديد، فقد فقد ثقة أعضاء الحزب والجماهير العاملة، وكان مسؤولاً عن الوضع الذي نشأ. الى جانب ذلك، لم تكن هذه الجماعة قادرةً على تطوير برنامج كان سيؤمن طريقاً للمضي قُدماً.

[1] - The Recollections of D. Soldatic. Viesnik, November 28, 1977
[2] - Egyetemi Ifjúság November 4, 1956

كانت المجموعة "اليمينية" بقيادة ناجي ثَمِلةً بالتغييرات ونجاحها في الاستيلاء على السلطة. وفي الوقت الذي كان الارهاب المضاد للثورة ينتشر في الشوارع، وفي الوقت الذي كانت القوى المُعادية للاشتراكية تستولي على المؤسسات، وبينما كان الشيوعيين يتعرضون للاضطهاد، كان أعضاء هذه المجموعة يختزلون الأحداث ويتخيلون أنهم يوجهونها بالكامل. لقد استوفوا المطالب السياسية للثورة المضادة من جميع النواحي، وفي الفترة التي تم خلالها تدمير سلطة الشعب، تصرفوا كما لو أن الشيء الوحيد المهم هو الاعلان الشكلي عن "استقلال قومي" مُطلق. في غضون ذلك، تمكّن أعداء الثورة الذين خططوا للاطاحة بهذه المجموعة في نهاية المطاف، من التغلغل في مواقع السُلطة والحكومة. سَمَحَ هذا للعناصر المُعادية أن ترتدي لباس الشرعية. كان أعضاء المجموعة غير قادرين على عكس اتجاه الأحداث، حتى أنهم لم يرغبوا في فعل ذلك.
كان اولئك الذين يريدون أن يبدأوا بالهجمة الثورية في وضعٍ صعبٍ للغاية. لم يكن هناك تنظيم كافٍ يقودهم، ولم يُشكلوا مجموعةً أو فصيلاً طليعياً. كانوا يعرفون بعضهم، لكنهم لم يُنشؤوا أي روابط تنظيمية بينهم. قال يانوش كادار في جلسة البرلمان في 11 أيار عام 1957: "بكل صدق يجب أن أُخبِرَك أن هذا الجزء من القيادة كان في حالة من الارتباك الشديد خلال تلك الأيام العصيبة. وبرأيي الشخصي، يُمكنني أن أُخبرك أنه لم يكن من السهل فهم ما كان يجري في طوفان الأحداث. وكان من الصعب التنبؤ بالخطوات القادمة وما يجب القيام به. لذلك كانت هنالك شكوك كبيرة وارتباك في أوساط الصادقين والشرفاء من القيادة"[1].
زادت الظروف السائدة بين الجماهير العُمالية سوء الوضع الذي بدأ فيه المركز الثوري الجديد عمله فيه. كان هناك ارتباك وفوضى سياسية كبيرة.ان الآمال التي كانت قائمة التي تمثّلت في أن المطالب ستتحقق فوراً قد أدت الى نشوء حالة من شلل قدرة الجماهير على التصرف. واجه المركز الثوري الجديد الذي تأسس تحت قيادة يانوش كادار صعوبةً في اختيار أولويات العمل: هل نبدأ بالاعتراف بالمطالب العادلة للطبقة العاملة ثم نواجه تحدي الثورة المضادة تدريجياً؟ أم نركز كل قوانا حصرياً على سحق الثورة المضادة حتى لو كان من المؤكد أن هذه الخطوة الأولى سيُساء فهمها من قِبَل الناس المُضلّلين، ومن ثم، كخطوة تالية نشرع في تلبية المطالب العادلة للطبقة العاملة في ظل ظروف الأحداث؟ انطلاقاً من حقيقة أن الوضع الذي نشأ في هنغاريا كان يُهدد أُسس الاشتراكية ذاتها، ومع الأخذ بعين الاعتبار تجربة حركة الطبقة العاملة الدولية، تم اتخاذ قرار سحق الثورة المضادة كخطوة أولى. لم يكن يُمكن تحقيق مطالب الطبقة العاملة والشغيلة بدون سحق الثورة المضادة.
يُمكننا استخلاص نتائج مُهمة للغاية من حيث المبدأ انطلاقاً من أحداث وقرارات تلك الفترة بأكملها. يجب على الطليعة الماركسية اللينينية أن تنطلق دائماً من المصالح الأساسية للطبقة العاملة ويجب أن تأخذ في الاعتبار موقف الجماهير ومدى استعدادها للعمل ودرجة تنظيمها ووعيها السياسي والعوامل الأُخرى ذات الصلة. يُصبح الوضع صعباً جداً عندما ينشأ تناقض بين المصالح طويلة الأمد للجماهير العاملة ومزاجهم اللحظي. في تشرين الأول وتشرين الثاني عام 1956 كانت الحالة المزاجية للجماهير التي ألهبها التحريض القومي المُضاد للثورة وديماغوجية التحريفية تتعارض مع مصالح الشعب ككل. ان الفضل التاريخي للمركز الثوري الجديد بقيادة كادار هو أنه أدرك جوهر الموقف وكان لديه الشجاعة لمحاربة جميع أشكال الدعاية المُعادية. خَدَمَ المركز، من خلال أنشطته، المصالح الوطنية والطبقية الأساسية للشعب الهنغاري. كان المركز الثوري الجديد واثقاً من أنه كان لنتاجات بناء الاشتراكية، وهي نتاجات 12 عاماً من هنغاريا الشعبية، تأثيراً هائلاً على الجماهير العاملة. ناقش يانوش كادار هذه النقطة عندما خاطب

[1] - - J. Kadar: Selected Speeches and Interviews. Akademiai Kiado, Budapest 1985, p. 183

الجلسة العامة العاشرة للمجلس المركزي لنقابات العمال الهنغارية في 26 كانون الثاني عام 1957: "عندما كنا نُفكر في تشرين الثاني الماضي في تشكيل الحكومة الحالية، صدقوني، كنت أعرف جيداً أننا لن نستقبل باقاتٍ من الورود. كنت أُدركُ جيداً ما سنواجهه، لكنني كنت مقتنعاً بأن الحقيقة كانت في صالحنا وأن الناس سيتفهمون عملنا وسيقدّرون أننا خرجنا في وجه هذا الطوفان العارم المضاد للثورة، وأننا كُنا نُنقذ ديكتاتورية البروليتاريا الهنغارية"[1]. تم التأكيد على نفس الفكرة في الجلسة البرلمانية المُشار اليها سابقاً: "وكنت مُتأكد أيضاً، على الرغم من أن الوضع بدا مُختلفاً في ذلك الوقت، أن الجماهير العريضة من الشعب الهنغاري ستتفهم أنه يتعين علينا أن نقوم بهجمةٍ مُضادة وعلينا أن نتخذ طريخ الصراع المفتوح"[2].

تشكّل المركز الثوري بقيادة يانوش كادار قائد حكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغاريين في زولنوك Szolnok في 3 تشرين الثاني. لم يكن كل أعضاء الحكومة حاضرين في المدينة ولكنهم كانوا يريدون ذلك. وقّع 4 منهم على الرسالة المفتوحة الى الشعب العامل الهنغاري. بدأ الأمر على هذا النحو: "نحن الموقعون انتال ابرو ويانوش كادار وستيفان كوسا و فيرينس مونيك، الوزراء والأعضاء السابقون في حكومة ايمري ناجي، نُعلن أننا، في 1 تشرين الثاني عام 1956 قطعنا جميع العلاقات مع تلك الحكومة، وأخذنا زمام المبادرة لتشكيل حكومة االعمال والفلاحين الهنغاريين"[3].

تم تحديد تشكيل الحكومة وأهدافها في وثيقة أُخرى: نداء الى الشعب الهنغاري!. كانت تشكيلة الحكومة على النحو التالي: يانوش كادار رئيس الوزراء، فيرينس مونيك نائب رئيس الوزراء وقائد القوات المسلحة والأمن العام. وزير الدولة جورجي ماروشان، ايمري هورفاث وزير الخارجية، واستيفان كوسا وزير المالية، وانتال آبرو وزير الصناعة، وايمري دوجي Imre Dögei وزير الزراعة وشاندور نوغرادي وزير التجارة[4].

ايمري دوجي

عَمِلَ كادار ومونيك من ثكنات الجيش في منطقتي (طريق الجيش الأحمر) Vörös hadsereg útja وزولنوك بمساعدة قيادة القوات السوفييتية وخططوا ووجهوا العمليات العسكرية لسحق

[1] - Ibid„ p. 171
[2] - Ibid., p. 183
[3] - szabad Nep, November 6, 1956
[4] - Ibid

العصابات المسلحة المضادة للثورة. تم تكليف مونيك بدور التأكد من أن وحدات جيش الشعب الهنغاري ستتفهم الوضع الجديد وتدعم عمليات القوات السوفييتية.
نظّم آبرو وماروشان الذين عملا من مبنى المجلس البلدي في زولنوك الجانب المدني من أنشطة الحكومة وأقاما الاتصالات مع الشخصيات العامة التي تدعم اتخاذ الاجراءات الثورية. تم تكليف كارولي كيش بواجب اعداد الخطوات لاعادة تنظيم الحزب وساعدهما شاندور نوغرادي وغيره من الرفاق. كان فيرينس شيمون Ferenc Simon مسؤولاً عن البث من راديو زولنوك. وكان كارولي ايرديلي Károly Erdélyi مُساعداً لكادار.

كارولي ايرديلي

ولما كان وزير الخارجية ايمري هورفاث غير قادر على التوجه الى بودابست من فيينا، فقد توجه الى براغ لبدء أنشطة الشؤون الخارجية للحكومة الجديدة من هناك، والعمل على تحقيق الاعتراف الدبلوماسي بها دوليا، وتقديم معلومات دقيقة الى الأمم المتحدة. كان الوزراء الآخرون نشيطين في الأعمال التحضيرية في بودابست. دعمت محموعة من الضباط في وزارة الدفاع، بقيادة الجنرال غولا اوزتا Gyula Uszta الأعمال العسكرية التي يقوم بها المركز الثوري الجديد في 4 تشرين الثاني.

على اليمين الجنرال غولا اوزتا

اعتبر المركز الثوري الجديد زولنوك مقراً مؤقتاً له، كما أوضح يانوش كادار في 4 تشرين

الثاني عندما ألقى كلمة أمام اجتماع لنشطاء الحزب في المدينة. حدث ذلك حوالي الساعة الخامسة مساءاً في مبنى لجنة الحزب في المدينة وحضره 25-30 شخص. ناقش يانوش كادار الوضع العام وتشكيل الحكومة الجديدة، وناقش، بما كان يبدو أنه نَفَس متفائل احتمالات الخروج من هذا المأزق بنجاح. كان من سمات الأجواء الرفاقية في الاجتماع أن عدداً من الأسئلة التي طرحها المشاركون، تعلقت بسوء المعاملة التي تعرض لها كادار خلال السنوات التي قضاها في السجن في أوائل الخمسينيات. ورد عليهم كادار بصراحة مؤكداً انه حتى المظالم والمعاناة الفردية لا يُمكن معالجتها الا من خلال استعادة القانون والنظام الاشراكيين. كانت الشرعية الدستورية لحكومة العمال الوفلاحين الثوريين الهنغاريين التي ضمت رئيس البرلمان، قائمةً على أسسٍ سليمة. تمت الموافقة على تشكيل الحكومة الجديدة من قِبَل رئيس المجلس الرئاسي ستيفان دوبي الذي وافق على الانفصال عن حكومة ايمري ناجي. أدت الحكومة الجديدة اليمين في 7 تشرين الثاني في مبنى البرلمان بحضور ستيفان دوبي.

ب- المساعدة الأممية ودور القوات المحلية

حَظِيَت حكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغاريين، وقت تشكيلها، بتأييد دولي واسع. بالتزامن مع الأيام الأخيرة للثورة المضادة، كان هناك وفد صيني كبير برئاسة ليو شاو تشي Liu Shao-chi في موسكو، في الوقت الذي كان فيه القادة السوفييت يقيّمون الوضع عن كثب. في 1 تشرين الثاني، عقد خروتشيف ومولوتوف ومالينكوف، قادة الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي آنذاك، مشاوراتٍ مع القادة البولنديين على الحدود السوفييتية البولندية. من هناك، ذهب خروتشيف ومالينكوف لاجراء مُحادثات مع قادة رومانيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا في 2 تشرين الثاني حول الوضع والاجراءات التي يجب اتخاذها. في مساء اليوم نفسه، وصلوا الى جزيرة بريوني Isle of Brioni اليوغسلافية ودخلوا على الفور في نقاش واسع النطاق مع القادة اليوغسلافيين تيتو وكارديلي ورانكوفيتش والتي استمرت حتى صباح 3 تشرين الثاني.

وقد تباينت وجهات النظر والمفاهيم خلال هذه المشاروات ولكن كان هناك تطابق في الرأي فيما يتعلق بالقضايا الأساسية. لقد ثَبُتَ أن الثورة المضادة، التي ثبتت أقدامها في هنغاريا، عاقدةً العزم على تدمير المُنجزات الاشتراكية للشعب العامل، وخلقت بؤرةً حربيةً في وسط أوروبا وشكلت تهديداً لأمن وسلام الدول الاشتراكية. في ظل هذه الظروف، اتفقت الأطراف المعنية على أن هزيمة الثورة المضادة في هنغاريا لم تكن مُجرد مسألة هنغارية صرف، ولكنها مسألة ذات مصلحة أُممية مشتركة. أوضح قادة الدول الاشتراكية أنهم مُستعدين لتقديم كل مساعدة لحكومة العمال والفلاحين الثورية. كما تم الاتفاق على أنه في حالة طلب الحكومة الثورية الجديدة مساعدة مسلحة لسحق الجماعات المُعادية للثورة، فان هذا الطلب ستتم تلبيته من قِبَل القوات المسلحة السوفييتية. كما نشأت امكانية مُشاركة رومانيا وتشيكوسلوفاكيا، ولكن تم استبعاد هذا لأسباب تاريخية.

رأت الأوساط الثورية بقيادة يانوش كادار أن "الخطوة الأولى التي لا مفر منها لصالح توطيد ديكتاتورية البروليتاريا هي سحق الجماعات المُسلحة المضادة للثورة. ولذلك فان جميع المهام الأُخرى تخضع لهذا الواجب الأساسي"[1]. استجاب الاتحاد السوفييتي لطلب الحكومة الجديدة للمساعدة، وشن الهجمة المضادة المُسلحة يوم 4 تشرين الثاني الساعة الرابعة صباحاً. كان السحق النهائي للثورة المضادة قد تم فعلياً بحلول 9 تشرين الثاني، لكن استمرت تأثيراتها المُدمرة لبعض الوقت بعد هذا.

[1] - J. Kidar: A szocializmus teljes gyozelmeert (For the Complete Victory of Socialism). Kossuth Konyvkiado, Budapest 1962. p. 49

كان المركز الثوري بقيادة يانوش كادار يعلم جيداً أن سحق الثورة المضادة بالسلاح لم يكن أكثر من نقطة انطلاق، وأن انجاز المهام الهائلة التي تُشكل جوهر التعزيز الاشتراكي يعتمد على أنشطة القُوى الهنغارية الثورية. (هناك أسباب داخلية عميقة وراء كل ميل اجتماعي مُعيّن).
صحيح أن القوى الخارجية يُمكن أن تُمارس تأثيراً على كثافته واتجاهه، ولكن الأسباب الداخلية هي التي تلعب الدور الحاسم. لهذا السبب، أصبحت القرارات والمواقف التي اتخذها المركز الثوري هي العوامل الحاسمة لمزيدٍ من التقدم.
لا يُمكن أن تلعب المساعدة الخارجية سوى دور مُحدد ومحدود. لقد سَحَقت المساعدة الخارجية العصابات المُسلحة المضادة للثورة في هنغاريا عام 1956 وأنهت الارهاب الأبيض المسعور ومنعت التدخل الامبريالي الدولي. في الوقت نفسه، مثلّت أيضاً دعماً معنوياً وسياسياً كبيراً للشيوعيين والتقدميين، ومنحتهم مُتنفساً، وخلقت الظروف التي يُمكن فيها اعادة تجميع قوتهم وشن هجوم مضاد في المجالات السياسية والاقتصادية والايديولوجية.
لقد لَعِبَت القوى الداخلية الدور الحاسم في الأحداث الاجتماعية والسياسية، وهي تقوم بهذا الدور في أي بلد. لا يُمكن اعادة انشاء البُنية السياسية المحلية من قِبَل أفراد عسكريين أجانب. يُمكن مُحاولة القيام باعادة التنظيم من هذا النوع، ولكنها لن تكون فعالة الا لفترة زمنية محدودة. ان قوة المُجتمع الاشتراكي مبنية على الطبقات الأساسية للأمة. يعتمد التغلّب على الصعوبات الاقتصادية بالدرجة الأولى على مستوى الانتاج الوطني وتوزيع الدخل، ولا يُمكن لأرض اي بلد أن يزرعها الا فلاحوها. يعتمد الانتاج المُستمر في مصانع الدولة على عُمالها ومثقفيها، ولا يُمكن التغلب على الفوضى والاضطراب الايديولوجي الاجتماعي بالسلاح. يُمكن التغلّب على ذلك في صراع ايديولوجي وسياسي، من خلال المناقشات والعمل الايديولوجي والتربوي الدؤوب وتعزيز بناء الاشتراكية.
كل هذا اعترف به بوضوح المركز الثوري بقيادة يانوش كادار، وكانت أعماله مبنية على هذا الأساس.
بالاضافة الى سحق العصابات المُسلحة المضادة للثورة، كانت مهمة اعادة تجميع الشيوعيين واعادة تنظيم الحزب من المهام الرئيسية الأُخرى. أصدر المركز الثوري الذي ضم شخصيات جديدة ونشطة بصفته اللجنة المركزية المؤقتة لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري، في 6 تشرين الثاني، نداءاً بشأن اعادة تنظيم الحزب: "يعيش حزبنا، ذو التاريخ المجيد، والذي عانى كثيراً، أصعب فترة في تاريخيه. يتطلب الوضع تركيز جميع قُوى الحزب لأنه بهذه الطريقة فقط يُمكننا أن نُواجه بنجاح وندافع عن سُلطة الشعب بنجاح، ضد هجمات الثورة المضادة التي تهدف الى استعادة الرأسمالية. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يُمكننا من خلالها ضمان تطوير ديمقراطية الطبقة العاملة الهنغارية على أوسع نطاقٍ مُمكن، وتأمين استقلالنا الوطني وسيادتنا وتحقيق انتصار النظام الاشتراكي!". في الفقرات اللاحقة من نداء الشيوعيين الهنغاريين، وبناءاً على النضال المبدئي على جبهتين، فصل الحزب الجديد نفسه عن "السياسة الضارة التي انتهجتها جماعة راكوشي" و"الجماعة التي يقودها ايمري ناجي التي اتخذت في الأساس موقفاً قومياً وشوفينياً" و"شقّت الطريق أمام القُوى المُعادية للثورة". فيما يتعلق بهذا، أكد النداء: "قررنا، من أجل توضيح الطبيعة الحازمة للانفصال عن أخطاء الماضي، تغيير اسم الحزب، واتخاذ الاسم الجديد: حزب العمال الاشتراكي الهنغاري". في حين أن النداء لم يُحاول تجميل الموقف، الا أنه عبّر عن تفاؤلٍ بالمستقبل: "الوضع خطير، لكن اذا جمعنا قوانا وأنهينا الفوضى في صفوفنا، ستكون لدينا القوة الكافية! ان حزبنا لا يُقهَر اذا تمسك بمبادئه واذا اعتمد على الطبقة العاملة

وعلى جماهير شعبنا الكادح العريض للحصول على الدعم!. أيها الرفاق!، الى العمل، والنضال!"[1].

في أعقاب هذا النداء، بدأت اعادة تنظيم المُنظمات الحزبية بشكلٍ جدي. أعضاء الحزب المخضرمين والأشخاص الذين اضطهدوا وتم ترهيبهم. أخذ الشيوعيين المخلصين للمبادئ زمام المبادرة في انشاء منظمات حزبية. بحلول نهاية تشرين الثاني عام 1956 كان هناك 1980 فرعاً نشطاً، وكان العدد يرتفع باطراد يوماً بعد يوم. في غضون ذلك، تم توسيع المركز الثوري: تم تشكيل اللجنة المركزية المؤقتة لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري، وعقدت اجتماعها الأول في 11 تشرين الثاني. ناقش يانوش كادار الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت اليها اللجنة المركزية، في خطابٍ اذاعي في نفس اليوم.

بعد المواقف الواضحة التي اتخذتها اللجنة المركزية وفي أعقاب عملها، نشات المُنظمات الحزبية بأعداد متزايدة، كما زاد عدد الشيوعيين المستعدين للنضال. تُظهر السجلات أن عضوية الحزب بلغت حوالي 102000 شخص في 30 كانون الأول عام 1956[2]. في الواقع، وقف الكثير من الناس بنشاط لصالح التعزيز الاشتراكي جنباً الى جنب مع قيادة الحزب.

كان المركز الثوري، منذ لحظة تأسيسه، يهدف الى تنظيم اعادة تنظيم القوات المسلحة لسلطة العمال والفلاحين. بدأ العمل في هذا الاتجاه في 4 تشرين الثاني عندما بدأ الهجوم المضاد. وكانت الخطوة الأولى هي ضمان بقاء الجيش على الحياد. في فجر يوم 4 تشرين الثاني أصدر مونيك أول أمر له للقوات المسلحة: "أنا أأمر وحدات جيش الشعب الهنغاري أن لا يُطلقوا النار على القوات المُسلحة السوفييتية". لقد فَهِمَ الضباط الموالين لسلطة العمال هذا النداء ولم تكن هناك مواجهات خطيرة أو مأساوية في أي قرية أو بلدة. ساعدت وحدات جيش الشعب الهنغاري القوات السوفييتية على استعادة النظام في معظم الأماكن.

كان من واجب وحدات جيش الشعب ضمان أمن الحكومة الجديدة. في فجر 4 تشرين الثاني طلب الرائد لازلو هيوديك László Hudec قائد قسم الاستخبارات المُضادة في مدرسة ضباط القوات الجوية من الجنرال جوزيف سابو József Szabó قائد فوج المدرسة تنظيم أمن مبنى حزب مُقاطعة زولنوك. تم تجنيد الحَرَس المُسلّح في 4 تشرين الأول من طلاب مدرسة الضباط وتم تعزيز الحراسة لاحقاً من وحدات مدرسة ضباط الصف المضاد للطائرات التي كانت تحت قيادة الكولونيا بيلا كوساش Béla Kaszás. بالاضافة الى مبنى مكتب الحزب، قامت الوحدات العسكرية أيضاً بحراسة الجسور والطرق الرئيسية والسريعة، واستعادت مبنى مكتب البريد ومحطة السكة الحديدة وتكفلت بتشغيل الراديو في مدينة زولنوك، وحصلوا، أثناء، تأدية هذه المهام، على الدعم الكامل من القيادة السوفييتية.

اعتباراً من 8 تشرين الثاني، تم اتخاذ اجراءات مُحددة لتنظيم القوات المسلحة لحكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغارية. في 8 تشرين الثاني أصدرت الحكومة بياناً بشأن تشكيل الميليشيات الخاصة. في 10 تشرين الثاني أصدر الجنرال فيرينس مونيك وزير القوات المسلحة تعليمات لضباط الجيش لاتخاذ موقف واضح، أي اما القيام بمهمة استعادة النظام في الجيش، أو التقدم باستقالتهم. وبعد هذه الاجراءات السريعة بدأ تنظيم القوات المسلحة للحكومة الجديدة بوتيرة سريعة.

جرى هذا في بودابست أسرع من أي مكانٍ آخر. تم تنظيم أولى وحدات القوات الخاصة في العاصمة. تم انشاء الفوج الثوري الأول لضباط الجيش، من مساء يوم 9 تشرين الأول الى صباح

---

[1] - Nepszabadsag, November 8, 1956

[2] - - Legyozhetetlen erO. A magyar kommunista mozgalom fejlodesenek 50 eve (Invincible Force. Fifty Years of the Hungarian Communist Movement). Kossuth Konyvkiado, Budapest 1968, pp. 235-236

اليوم العاشر منه. تم تجنيد الفوج من ضباط الفرقة الخامسة الآلية والأنصار السابقين وموظفي وزارة الداخلية في كيتشكيميت، ووصل عدد أفرادها الى 1170 يوم 20 تشرين الثاني. تأسس فوج القوات الخاصة الثورية الثاني في الفترة من 13 الى 16 تشرين الثاني في أكاديمية ميكلوش زرينيي Miklós Zrínyi، وتم تجنيد أعضاءها من طلاب الأكاديمية ومدربيها، ووصل عدد أفرادها الى 1200 شخص في 10 مجموعات. بدأ تنظيم الفوج الثالث للقوات الخاصة الثورية في 10 تشرين الثاني في ثكنة بيتوفي في بدوابست. وسُرعان ما ازداد عدد المتطوعين الأوائل البالغ عددهم 400 شخص، الى 1050 متطوعاً. وبحلول أوائل كانون الأول تم انشاء فوج ميليشيا شعبية خاصة.

شَرَعَت حكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغاريين باعادة تنظيم أجهزة ادارة الدولة منذ اجتماعها في 7 تشرين الثاني. سعى أعضاء الثورة الى القضاء على المجالس المحلية واستبدالها بمؤسسات مُعادية للثورة مُقنعينها بمُسمى "الثورية" ومُسمى "القومية". في العديد من المُقاطعات، عندما تلقى الناس أخبار تشكيل الحكومة الجديدة بدأ أعضاء المجالس المحلية على الفور بتشكيل لجان أو مجالس ثورية عمالية وفلاحية. لم ترغب الحكومة الجديدة في انشاء أجهزة ادارة محلية جديدة مصطنعة، ولذلك أعلنت في بيانها الصادر في 7 تشرين الثاني أن "... الأجهزة التنفيذية القانونية هي في كل مكان الأذرع التنفيذية للجان المحلية". كما تمت اعادة تنظيم المجالس المحلية بسرعة كبيرة في جميع أنحاء هنغاريا.

أظهرت التجربة والعديد من الأمثلة أن اللجوء الى المساعدة الخارجية لم يُقلل من دور وتأثير القوى الثورية الهنغارية، بل عززها. كان على المركز الثوري المحلي أن يتحمل المسؤولية. قام هذا المركز الثوري بنشاط كبير في مهمة تنفيذ الاستقطاب الثوري وتنظيم القوى المحلية من أجل تعزيز الاشتراكية.

جـ- كتفاً الى كتف مع الجماهير العمالية من أجل التعزيز الاشتراكي

صرّحَ يانوش كادار في خطابه الاذاعي للأمة في 11 تشرين الثاني: "يُمكنني أن أُعلن ان الهجوم الصريح الذي تم شنه على جمهورية هنغاريا الشعبية قد تمت هزيمته على كامل أراضي البلاد، في العاصمة والمُقاطعات"[1]. وكان هذا يعني أن كسب الجماهير العاملة، والقضاء على نتائج الثورة المضادة واستئناف الانتاج صارت هي المجالات الرئيسية للنضال السياسي.

تبنّت القوى المُعادية للثورة تكتيك التخفي وراء مطالب الجماهير العاملة وشعارات الاشتراكية والديمقراطية سعياً لاخفاء أهدافها الحقيقية. لقد حاولوا تمرير الانطباع بأنهم سيعملون من أجل تحقيق مساعي الشعب الهنغاري. كانت المهام الرئيسية، بعد سحق الجماعات المسلحة، هي توضيح الفارق الذي كان موجوداً فعلاً بين حركة الجماهير وأهداف وأفعال الثورة المضادة. كان على الحكومة الجديدة أن تُلبي مطالب الشعب العامل المُبررة وأن تضع حداً نهائياً للدمار الذي أحدثه الثورة المضادة. كان من الضروري، من أجل تحقيق الأهداف المذكورة، صياغة الموقف السياسي والايديولوجي للحزب بشكلٍ واضح.

تمت صياغة بيان لا لُبس فيه لسياسة الحزب في النداء الصادر في 6 تشرين الثاني من قِبَل اللجنة المركزية المؤقتة لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري: "استغلت قوى الثورة المضادة الاستياء الجماهيري المُبرر، الذي في حين كان ناجماً عن أخطاء الماضي، لم يكن موجهاً بأي حالٍ من الأحوال ضد سلطة الشعب". اتخذت حكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغارية موقفاً حازماً

[1] - a Magyar Forradalmi Munkas-Paraszt Kormany koztrdeku rendeletei es nyilatkozatai (Decrees and Statements of Public Interest by the Hungarian Revolutionary Workers* and Peasants* Government). Budapest 1956, p. 4

ضد هذه القوى عندما تبنّت شعار "الدفاع عن نظامنا الديمقراطي الشعبي، وسحق الثورة المضادة وضمان العمل السلمي ورفاهية العمال". دعا البرنامج الى الدفاع بحزم عن المُنجزات التي تحققت خلال 12 سنة من التغيير الثوري. وفي الوقت نفسه، اعترف بأنه كان هناك أخطاء جسيمة ومخالفات خلال السنوات الماضية. ولهذا السبب أوضحت الوثيقة أنه "يجب علينا، من أجل استعادة قوة حزبنا وتمكينه من قيادة الجماهير، أن ننقطع نهائياً مع السياسيات الضارة والأساليب غير الشرعية التي اعتمدتها زمرة راكوشي التي هزّت ثقة الجماهير العمالية بحزبنا وقوضت أسس قوته". كما أدان النداء بشدة الخيانة التي حصلت، وأن هذا كان غير مفهوم لجزء من جماهيرنا: "يجب أن يتم احداث قطيعة حاسمة مع جماعة ايمري ناجي التي تبنت موقفاً قومياً شوفينياً بتخليها عن مصالح الطبقة العاملة وفتحها الطريق أمام قوى الثورة المضادة[1].

أعاق التعزيز الاشتراكي حقيقة أنه، بالتزامن مع استفزازات فلول قوى الثورة المضادة، جرت محاولات لمواصلة الأنشطة المُنظمة للدوائر التحريفية. في 14 تشرين الثاني، أسس بعض مندوبي المجالس العمالية لما يقرب من 20-25 مصنعاً في بودابست وممثلي بعض المجموعات القومية التحريفيين ما أطلقوا عليه اسم مجلس العمال المركزي في بودابست العُظمى. وقد كرّسَ المجلس نفسه لمنع استئناف الانتاج المستمر. ولهذه الغاية، دعا المجلس الى اضرابات وقام بالتحريض ضد الحكومة والقوات الخاصة وأعاق تطبيق القانون والنظام. بدأت الحكومة محادثاتٍ مع المجلس لكنها، أي الحكومة، رفضت تلبية مطالب الثورة المضادة وفضحت هذه المطالب علناً. كثّفَ اليمينيين من نشاطاتهم المضللة. في الوقت نفسه، قامت العناصر المُعادية للثورة بأعمال استفزازية تهدف الى ترهيب الناس، وأصدروا دعواتٍ الى اضراب لمدة 48 ساعة في 22 تشرين الثاني. لكن نفوذهم أخذ بالانحسار. وفي مُحاولة لعكس هذا الاتجاه، دعوا الى مظاهرة نسائية في بودابست في 4 كانون الأول، ونظّموا في 8 تشرين الثاني استفزازاً مُسلحاً في شولغوتاريان Salgótarján ولاحقاً في مدينة التعدين تاتابانيا tatabánya وبيكيشابا Békéscsaba وميشكولز وباتونيا ومناطق أُخرى.

غير أن حكومة العمال والفلاحين الثوريين رفضت أن تنصاع للضغوطات والتخلي عن النضال من أجل الشعب. كان الرد على الاستفزازات المضادة للثورة حازماً. لقد حظرت الحكومة، مجلس العمال المركزي، وسحقت مراكز الاستفزاز المُسلح، وحلّت ما سُمي باللجان "الثورية" وغيرها من المنظمات التي تحمل أسماءاً مماثلة. وأصدر المجلس الرئاسي "مرسوماً قانونياً" مستعجلاً يتعلق بقضايا "القتل العمد والحرق المتعمد والسطو والنهب وجرائم تخريب المصانع المتعمدة أو أي مؤسسة تخدم المُجتمع"[2].

ومن أجل تأمين حياةٍ من غير خوف، طمأنت الحكومة المواطنين المُضللين باعلانها العفو عن المواطنين الشرفاء الذين تم تضليلهم والذين غادروا البلاد خلال الأحداث، وفرضت عقوبات مستحقة على مُرتكبي الارهاب الأبيض والمتواطئين معهم.

---

[1] - Nepszabadsag. November 8, 1956

[2] - Magyar Forradalmi Munkas-Paraszt Kormany kozerdeku rendeletei es nyilatkozatai (Decrees and Statements of Public Interest by the Hungarian Revolutionary Workers' and Peasants' Government). Vol. 2, Budapest 1956. pp. 21-22. and pp. 26-27

بعض الأطفال الذين ضللتهم الثورة المضادة

خلقت الدعاية البرجوازية والمُهاجرين ضجةً هائلة حول "المرسوم القانوني"، وبثوا تقارير كاذبة واسعة النطاق حول آلاف عمليات الاعدام. ومع ذلك، كان الواقع، كما هو الحال في العديد من الأحداث الأُخرى، مُختلفاً تماماً عن الافتراءات التي نشرتها الرجعية. بين 4 تشرين الثاني 1956 و31 تموز 1957 صدرت أحكام على 28601 شخصاً لارتكابهم جرائم ضد المُجتمع والنظام العام. 6321 ادينوا بارتكاب جرائم ضد الجمهورية الشعبية (جرائم سياسية) ومن هذا العدد، تم تطبيق حكومة الاعدام على 70 شخصاً منهم، وحُكِمَ على 2332 بالسجن لأكثر من سنة، و3581 آخرين بالسجن لمدة تقل عن عامٍ واحد، أما من تبقى فقد تم تغريمهم أو ارسالهم لتلقي توجيهات تصحيحية أو اصدار عقوبات بحقهم مع وقف تنفيذها.

بدلاً من الانتقام على نطاقٍ واسع، تبنى الحزب والحكومة سياسة منفتحة: تبنّي برنامج تثقيف ايديولوجي وسياسي جماهيري. أصبح هذا النهج، الذي أعلنه يانوش كادار في خطابه الاذاعي في 11 تشرين الثاني أحد المبادئ الأساسية لسياسة حزب العمال الاشتراكي الهنغاري: "نحن نعلم أن هناك مسائل لا حصر لها يجب تسويتها في هذا البلد ولا يُمكن حلها بين عشية وضحاها. لهذا السبب قررنا أن نقول بصدق أننا لا نملك حتى الآن القوة والامكانية لحل هذه المسألة أو تلك. في رأينا، نحن لا نقبل المناصب في الوضع الحالي الصعب من أجل قول أشياء لطيفة، ولكن من أجل اخبار الناس بالحقيقة والتصرف لصالحهم". ان اتباع سياسة الانتفاح والتحدث بصراحة شكلان الوسيلة الأساسية لبناء الثقة بين الحزب والجماهير. انه حجر الزاوية والعامل الحاسم في السياسة الايديولوجية لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري.

قدّمت حكومة العمال والفلاحين الثوريين الهنغارية دليلاً عملياً على سعيها المستمر لتلبية مصالح

العمال المُبررة بما يتماشى مع الامكانيات المُتاحة لها. نص مرسوم حكومي تم تبنيه في 10 تشرين الأول على الغاء الضريبة على العائلة التي ليس لديها أطفال، وزيادة 8-10% من الأجور في الصناعة، وتعهّد الدولة بتحمل تكاليف ترميم المباني التي تضررت أثناء القتال، ومُراجعة السحب غير القانوني لمعاشات الشيخوخة، وأُعلِنَ عن سياسة زراعية جديدة في 27 تشرين الثاني أنهت جميع عمليات التسليم الاجباري للمنتجات الزراعية وأنهت اعادة تجميع الأراضي في وحداتٍ أكبر، وأدانت انتهاكات المبدأ الطوعي للزراعة التعاونية، وضمنت المساعدة واسعة النطاق للأفراد والجماعات الفلاحية من أجل زيادة الانتاج الزراعي.

بدأت مشاركة الجماهير الشعبية في الوقوف الى جانب سلطة العمال بالبروز. في 6 كانون الأول، نظّمَت المُنظمات الحزبية مسيرات عُمّالية حاشدة في عدة مناطق من بودابست وتحوّلَت الى مسيرات في الشوارع شارك فيها عدة آلاف من الناس لدعم سلطة العمال وبناء الاشتراكية بقيادة يانوش كادار. شَعَرَ فلول العصابات المسلحة المُعادين للثورة أنه حتى "الشوارع" كانت تقع تحت تأثير القوى الاشتراكية وحاولوا القيام باستفزازات دموية لوقف هذا الاتجاه. أطلقوا النار على المشاركين في المسيرات بالقرب من محطة السكك الحديدية الغربية في بودابست، مما أسفر عن مقتل عاملة واصابة أحد أعضاء الميليشيا. رد العمال على هذه الاستفزازات بسلسلة أُخرى من المسيرات الأُخرى في بودابست والعديد من المُدن الاقليمية. اتخذت القوات الخاصة اجراءات أكثر حزماً لسحق أولئك الذين استمروا في اثارة العنف.

كان أعضاء الحزب يريدون أن يعرفوا الأسباب الكامنة وراء الأحداث والأشخاص الذين يجب تحميلهم مسؤولية ما حدث. في هذا الصدد كان هناك العديد من الاستنتاجات أُحادية الجانب. ألقى أحد الآراء اللوم في كل ما حدث على السياسة التي انتهجها راكوشي ومجموعته. وألقى رأي آخر باللوم على ايمري ناجي فقط. تم الاعراب عن الاعتقاد بأن طلاب الجامعات هم المسؤولون عن اندلاع القتال. وقيل أيضاً أن المفكرين هم المسؤولين عن الانحلال الفكري. هناك أيضاً أشخاص اعتقدوا أن الشباب الهنغاري بأكمله كان مسؤولاً.

أثارت حقيقة أنه تم تعريف الأحداث بأكملها على أنها ثورة مضادة، أثارت الجدل العام الساخن. رفض جماهير الناس الذين انخرطوا في الأحداث أو انجرفوا بطريقة مُضللة بطريقةٍ أو بأُخرى القول بأنهم مُعادون للثورة، لأنهم انطلقوا من رؤية أنهم يريدون تصحيح الاشتراكية.

اجتمعت اللجنة المركزية المؤقتة لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري للمرة الأولى في الفترة من 2-5 كانون الأول. وكان هناك نقاش مفتوح وصادق ومتعدد الجوانب حول تقييم الوضع والمهام المُقبلة.

انتهى التحليل الشامل الذي أجرته اللجنة المركزية بتبني قرار وصف الأحداث في مُجملها في ضوء حقيقة أن الصراع المسلح والخيانة التحريفية كانت موجهة ضد سلطة الشعب، بأنها ثورة مضادة. لكن الشباب الذين شارك غالبيتهم في مظاهرة 23 تشرين الأول بهدف تجديد الاشتراكية لم يتم تصنيفهم على أنهم مُعادون للثورة. وفي مَعرَض مناقشة تحركات الجماهير العُمالية وأفعالها، نص القرار على أن "السياسة الشللية التي انتهجتها القيادة الحزبية القديمة أدت الى نشوء حركة مُعارضة ديمقراطية واسعة في الفترة التي أعقبت صيف عام 1953، قبل كل شيء، داخل الحزب، ثم في صفوف الشغيلة تحت قيادة الشيوعيين. كافحَ الشيوعيين والجماهير الديمقراطية غير الحزبية التي شعرت بالمرارة والخيبة من أجل تصحيح الأخطاء الجسيمة، وظلّت مُخلصةً للنظام الاشتراكي لجمهورية هنغاريا الشعبية". كان للقرار أهميةً تاريخيةً، وحدد العوامل التي "مارست تأثيرها في وقتٍ واحد وبشكل متشابك واجتمعت لتؤدي الى تحوّل مأساوي في الأحداث".

"1- منذ نهاية عام 1948 انحرفت زمرة راكوشي-غيرو التي كان لها تأثير حاسم في القيادة

المركزية لحزب العمال الهنغاري وفي حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية، عن المبادئ الأساسية للمار كسية اللينينية.
2- لَعِبَ الجناح الحزبي المُعارض، الذي تشكّل في السنوات الأولى ونمى باطراد والذي احتشد حول ايمري ناجي، دوراً رئيسياً في أحداث تشرين الأول، ونتيجتها المأساوية.
3- كانت الثورة المضادة الهورثية والرأسمالية الهنغارية مالكة الأراضي، والتي كان لها قوة كبيرة تعمل بشكلٍ غير قانوني في الداخل، في حين اجتمعت قواها الرئيسية وانتظمت في ألمانيا الغربية، عاملاً أساسياً في التحضير لأحداث أكتوبر والمشاركة فيها.
4- أخيراً، لعبت الامبريالية الدولية، التي كانت أهدافها تذهب أبعد من المسألة الهنغارية، دوراً حاسماً وأساسياً في الأحداث".
وأكدت اللجنة المركزية المؤقتة، فيما أكدت، أن "الموقف البروليتاري الأممي لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري والصداقة الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي ودول الديمقراطية الشعبية هو أساس سياستنا الخارجية وفقاً لمبادئ لسيادة والاستقلال الوطني الكامل"[1].
كان قرار اللجنة المركزية هذا مُهماً في تسريع عملية التعزيز الاشتراكي لأنه أعطى تقييماً واضحاً للوضع، وحدد مهام الشيوعيين والوطنيين المستعجين للعمل الموحد من أجل الاشتراكية. تجلّى ذلك من خلال الأحداث والتطورات المحلية في النصف الأول من عام 1957.

جندي سوفييتي يحمل طفلة هنغارية صغيرة في حفل توديع الجنود السوفييت، في منطقة بيست

[1] - A Magyar Szocialista Munkaspart hatarozatai es dokumentumai (Resolutions and Documents of the Hungarian Socialist Workers' Party, 1956-1962). Kossuth Ktinyvkiadb, Budapest 1964, pp. 13-24

يانوش كادار بين الأطفال الرواد عام 1974

يانوش كادار وليونيد بريجنيف في بودابست عام 1975

جندي سوفييتي وهنغاري وتشيكوسلوفاكي يقرأون احدى المجلات العسكرية خلال مناورات مشتركة لقوات حلف وارسو عام 1984

جنود سوفييت وهنغاريين خلال مناورات مشتركة لحلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا عام 1984

الفهرس

مقدمة المترجم..... 3
مقدمة الكاتب..... 5
الفصل الأول: هنغاريا والوضع الدولي قبل عام 1956..... 6
الفصل الثاني: مذاهب "الاحتواء" و"التحرير"- الحرب السياسية (1947-1954).... 10
الفصل الثالث: المرحلة الأولى من عملية Focus..... 18
أ- بدايات التدخّل..... 18
ب- الوضع الداخلي في هنغاريا.....25
جـ- العدو الخارجي يشن الهجوم.....37
د- اعادة تنشيط العدو الداخلي..... 41
الفصل الرابع: المرحلة الثانية من عملية FOCUS..... 48
أ- افلاس دوغمائية قيادة الحزب..... 48
ب- مجموعة ايمري ناجي تُنظم نفسها كمعارضة حزبية..... 50
جـ- التحضير للهجوم المُنسّق..... 55
د- الوضع قبل الانفجار..... 61
هـ- عشية الثورة المُضادة..... 66
الفصل الخامس: القوى الاشتراكية في مواجهة قُوى الثورة المُضادة والخيانة (من 23 تشرين الأول الى 4 تشرين الثاني 1956)..... 77
أ- التحضير للنهوض..... 77
ب- الموجة الأولى من العصيان المُسلّح..... 82
جـ- النضال الذي شنته القوى الاشتراكية..... 93
د- ايمري ناجي ودعوة اذاعة أوروبا الحُرة القوات السوفييتية للانسحاب من هنغاريا.... 102
هـ- المرحلة الثانية من الثورة المضادة: الاستعادة و"الحيادية"..... 108
و- المحاولات لتصفية سلطة العُمال..... 112
ز- حقيقة مسألة "هنغاريا المُحايدة"..... 124
الفصل السادس: القمع المُسلّح للثورة المضادة بمساعدة القوات السوفييتية..... 134
أ- الظروف الداخلية لسحق الثورة المضادة..... 135
ب- الظروف الدولية لسحق الثورة المضادة..... 146
الفصل السابع: أُسس التماسك الاشتراكي..... 154
أ- اقامة المركز الثوري الجديد..... 154
ب- المساعدة الأممية ودور القوات المحلية..... 159
جـ- كتفاً الى كتف مع الجماهير العمالية من أجل التعزيز الاشتراكي..... 162

Copy protected with Online-PDF-No-Copy.com